



دراسات شرعية (٣١)



جدل المذهب والتاريخ

المذهب الجعفري:

قيمه واشكالياته وطبيعة استقبال الفقهاء له

محمد سالم المحضر

لماذا هذا الكتاب؟

لقد ترسخت في تقاليد التصنيف المذهبي، الفقهية والعقدية، جملة من الخصائص التحيزية النابعة عن المواقف والخلافات البينية الحادة، والتي أثرت بدورها على الكتابات المذهبية النقدية والتأريخية.

ولما كانت بعض هذه الخصائص منتجة لحالة من الاستقطاب والتطيف؛ فقد جال في ذهن المؤلف البحث في الدوافع الموضوعية لذلك، والحفر في البنى المعرفية والتاريخية والمنهجية، بدراسة نموذج المذهب الجعفري، بوصفه مذهباً تحف به الكثير من التصورات المتشعبة والمتريصة، وهو ما أثر في منهجية النظر في مناهجه الاستدلالية وبناءه المعرفية وطرائق انتاج الفقه فيه.

تأتي هذه الدراسة، عن مركز نماء، تناول فيها المؤلف المذهب الجعفري بالبحث التاريخي من جهة نشأة المذهب، وعوامل بروزه، وسماته العامة، بالإضافة إلى الإشكالات البنيوية فيه على مستوى منهج التلقي وقواعد الاستدلال. وطاف المؤلف بين صفحات الكتاب مجيباً عن حزمة من التساؤلات المنهجية المهمة؛ ما هو تاريخ نشأة المذهب وظروفه وبنيتة المعرفية الأولى، ثم ما الذي آلت إليه؟ ومن هو جعفر الصادق وأين يكمن في المدونات الروائية والفقهية التي تمثل فيها عقيدة وفقهاً وظهوراً؟ وما الظروف الدينية والسياسية التي عاشها؟ وما هي أبرز معالم فقهه وماذا بقي منها؟

الشن: ١٠ دولار
أو ما يعادلها



9 786144 316863



مركز نماء للبحوث والدراسات
Namaa Center for Research and Studies



info@namaa-center.com



دراسات شرعية (٣١)

المؤلف:

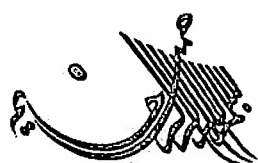
محمد سالم الخضر

- مدير مركز مداد للدراسات والبحوث.
- باحث في السيرة النبوية الشريفة وتاريخ صدر الإسلام، والدراسات الفكرية والعقدية ذات الصيغة المذهبية.

من إسهاماته البحثية:

- أهل البيت بين مدرستين.
- إني رُزقت حبها (السيرة العطرة لأُم المؤمنين خديجة رضي الله عنها).
- البلاغة العمرية (وهو مجموع ما حفلت به كتب الآثار من كلام أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه).
- حديث الدار (حضرية معرفية في دعوى النص المبكر على إمامة علي بن أبي طالب رضي الله عنه).

جدل المذهب والتاريخ





دراسات شرعية (٣١)

جدل المذهب والتاريخ

المذهب الجعفري؛

قيمه واشكالياته وطبيعته استقبال الفقهاء له

محمد سالم الخضر



مركز نماء للبحوث والدراسات
Nanea Center for Research and Studies

جدل المذهب والتاريخ
(المذهب الجعفري: قيمته وإشكالياته وطبيعة استقبال الفقهاء له)
محمد سالم الخضر / كاتب من الكويت

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٧م

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن وجهة نظر مركز نماء».



بيروت - لبنان
هاتف: ٩٦١٧١٢٤٧٩٤٧

E-mail: info@nama-center.com

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز نماء للبحوث والدراسات
الخضر / محمد
جدل المذهب والتاريخ (المذهب الجعفري: قيمته وإشكالياته وطبيعة استقبال الفقهاء له)، محمد سالم الخضر
٢٩٦ ص، (دراسات شرعية ٣١)
٢٤×١٧ سم
١. المذاهب الإسلامية. ٢. المذهب الجعفري. أ. العنوان. ب. السلسلة.

ISBN: 978-614-431-686-3



لحظيات الشراء الورقية
الرجاء الاتصال على
٠٠٢٠١٠٠٠٧٥٤٠٦٦

info@kutubkom.com

المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٧
(١) فارق جوهري	١٧
(٢) لماذا جعفر الصادق؟	٢٥
(٣) الإمام الصادق والأئمة الأربعة	٤١
الوقف الأولى	٤٨
الوقف الثانية	٥٩
الوقف الثالثة	٦٣
الوقف الرابعة	٦٦
(٤) تحرير الموقف السني من المذهب الجعفري	٧٥
(٥) دعوى التقريب - وجهة نظر مغايرة	٩٣
(٦) المذاهب الفقهية المندثرة	١٠١
(٧) عوامل الاندثار	١١١
العامل الأول: كثرة الكذب على أهل البيت	١١٢
العامل الثاني: التقية وأثرها في اندثار المذهب	١٣٣
العامل الثالث: كثرة الدس والتزوير في مذهب جعفر	١٦٠
العامل الرابع: عدم القدرة على التمييز بين الصحيح والمدسوس	١٧١
العامل الخامس: ضياع الأصول الحديثية التي كُتبت في عهد الأئمة!	١٨٨

العامل السادس: قصور البناء التراثي الفقهي الجعفري وندرة أدواته	٢٠٣
العامل السابع: إشكالية تطبيق القواعد الحديثية والرجالية على روايات المذهب	٢٢٥
العامل الثامن: اختلال واضطراب معايير الجرح والتعديل	٢٣٦
العامل التاسع: إشكالية الكشف عن أحوال كبار رواة المذهب	٢٤٠
الأصول الرجالية الإمامية الأولى	٢٥٤
رجال البرقي	٢٥٥
رجال الكشي	٢٥٦
رجال النجاشي	٢٥٩
فهرست الطوسي ورجاله	٢٦٣
رجال ابن الغضائري	٢٦٧
نماذج تطبيقية لبعض المكثرين في الرواية	٢٧٠
الأول: رواة مكثرون جدًا في الرواية، لكن حالهم لا يرقى للقبول، وهم	٢٧٠
الثاني: رواة مكثرون جدًا، ولا ذكر لهم في كتب الجرح والتعديل	٢٨٩
خاتمة	٢٩١

مُقَدِّمَةٌ

اللهم إني أسألك جِدًّا مقرونًا بالتوفيق، وعِلْمًا بريئًا من الجهل، وعملاً عريًا من الرياء، وقولًا موشحًا بالصواب، وحالًا دائرةً مع الحق، وفطنة عقل مضروبة في سلامة صدر، وراحة جسم راجعة إلى روح بال، وسكون نفس موصولًا بثبات يقين، وصحة حجة بعيدة من مرض شبهة، حتى تكون غايتي في هذه الدار مقصودة بالأمثل فالأمثل، وعاقبتي عندك محمودة بالأفضل فالأفضل، مع حياة طيبة أنت الواعد بها ووعدك الحق، ونعيم دائم أنت المبلغ إليه.

اللهم فلا تخيب رجاء من هو منوط بك، ولا تصفر كفاً هي ممدودة إليك، ولا تُذل نفساً هي عزيزة بمعرفتك، ولا تسلب عقلاً هو مستضيء بنور هدايتك، ولا تُعم عيناً فتحتها بنعمتك، ولا تحبس لساناً عودته الثناء عليك، وكما أنت أولى بالفضل فكن أحرى بالإحسان: الناصية بيدك، والوجه عان لك، والخير متوقع منك، والمصير على كل حال إليك.

الْبِسْنِي فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الْبَائِدَةِ ثَوْبَ الْعَصْمَةِ، وَحَلِّنِي فِي تِلْكَ الدَّارِ الْبَاقِيَةِ بَزِينَةِ الْأَمْنِ، وَأَفِطِمِ نَفْسِي عَنْ طَلَبِ الْعَاجِلَةِ الزَّائِلَةِ، وَأَجْرِنِي عَلَى الْعَادَةِ الْفَاضِلَةِ، وَلَا تَجْعَلْنِي مِمَّنْ سَهَا عَنْ بَاطِنِ مَا لَكَ عَلَيْهِ، بَظَاهِرِ مَا لَكَ عِنْدَهُ، فَالْشَّقِيُّ مَنْ لَمْ تَأْخُذْ بِيَدِهِ، وَلَمْ تُؤَمِّئْهُ مِنْ غَدِهِ، وَالسَّعِيدُ مَنْ آوَيْتَهُ إِلَى كَنْفِ نِعْمَتِكَ، وَنَقَلْتَهُ حَمِيدًا إِلَى مَنَازِلِ رَحْمَتِكَ، غَيْرَ مُنَاقِشٍ لَهُ فِي الْحِسَابِ، وَلَا سَاقِقٍ لَهُ إِلَى الْعَذَابِ، فَإِنَّكَ عَلَى ذَلِكَ قَدِيرٌ^(١).

وَصَلَاةٌ وَسَلَامًا عَلَى سَيِّدِ الْأَنَامِ كُلِّهِمْ، مَنْ حُتِمَتْ بِهِ رِسَالَاتُ النُّبُوَّةِ وَالْإِصْطِفَاءِ تَشْرِيفًا، وَعُلِّمَتْ بِفَضْلِ عُلُومِهِ أَسْبَابُ السَّعَادَةِ فَهَمًّا وَتَكْيِيفًا، وَعَلَى آلِهِ الطَّيِّبِينَ

(١) من مقدمة (البصائر والذخائر) لأبي حيان التوحيدي.

وأصحابه الغر الميامين ومن اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد؛

فإنَّ العلاقة بين فرق المسلمين -على اختلاف مشاربهم-، شهدت في المسار التاريخي لهذه الأمة تموجات وانتقالات دائبة بين التواصل والقطيعة، وبين الصدام والمسالمة، حتى لِيُخَيَّلَ إليك أنهم حين يتذكرون المشتركات التي بينهم في الدين (نحو الاتفاق على إله واحد، ونبي واحد، وقبلة واحدة... الخ)، وفي الهوية والانتماء والمصير المشترك -أقلها أمام عدوهم الذي لا يرى فيهم مهما تباينت آراؤهم إلا تمثلاً للإسلام-، فإنَّهم يتعايشون ويتعاونون، ويدَّخرون تعكير صفوهم إلى يوم صفائهم، وإن هم تناسوا هذه المشتركات وانجرفوا وراء الطغيان المذهبي الكامن في نفوسهم، فاستقوى بعضهم على بعض، فدونك ما تراه وما تسمع به من البغي والطغيان، والاستطالة بباطل يزبنونه بزينة الإيمان، فيطيعون الله تعالى -زعموا- ولكن من حيث يُعصَى، وتُستحل محارمه!

وكلُّ هذا يجري منهم، وتقترفه نواصيهم الآئمة، ما دامت الشياطين بأيديهم، والصولة لهم، وسُعار الانتصار للمذهب يفتك بهم، والانتشاء بسحق خصومهم يُطيش بعقولهم، كما أخبر الله تعالى عن حال هذا الإنسان حين يطمع ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظٍ﴾ [العلق: ٦، ٧].

والحال في الجدل والمناظرة بين هذه الفرق والطوائف في زماننا هذا بات أقبح من الاستقواء بالسياط والسينان، والاحتراب بين أهل الدين الواحد، فدونك جُبُّ القدر^(١)، كلما نبشته لتغسل ما فيه، ظهر لك ما يُكدِّر خاطرك.

والمقصود أن يُقال: إنَّ الطائفية تسلب من الإنسان أجمل ما فيه، وإنَّما قلت (الإنسان) ولم أقل (المؤمن)، لأنَّ الفتنة الطائفية من شأنها أن تنزع عن المؤمن لباس التقوى وتكشف سوءته بكلِّ ما فيها من قبح، كما إنَّ من شأنها أن تنزع عنه إنسانيته فيغدو وحشاً ضارياً، ينهش في جسم ضحيته بلا رحمة، بطريقة وحشية دموية أنانية تتساقط أمامها كل القيم الإنسانية.

وإذا كنا نستشنع وحشية المغتصب الذي يسلب المرأة عفتها بالإكراه والتخويف

(١) أي: البثر الذي توضع فيه القذارة.

أو الابتزاز، فإنَّ ثمة دينًا - هو أغلى ما نملك - تكالبت عليه ذئابُ الطائفية المسعورة، فاغتصبته بكل قسوة ووحشية، وهو يستصرخ أبناءه طالبًا منهم النجدة والنصرة، فما تجد - على كثرتهم - غيورًا ينتفض لأجله، ولا ناصرًا ينصره.

إنها الطائفية بصورتها الحقيقية المفزعة والمخزية.

إنها لتسلب العفة من أهلها .. كما تسلب من علماء الأمة ومصلحيها وبسطائها بل وسوقتها، أسمى ما لديهم من براءة فطرية وفضائل إيمانية، وتبدلهم مكانها جدلاً وسوء ظنٍّ وتكفيرًا وتنفيرًا ..

إنَّ التقاتل الطائفي على الماضي هو تزاحمٌ على أبواب المستقبل، لكن بطريقة الرعاع والغوغاء الذين لا يرضون إلا بالشجار والشغب، ولذا قال أحد الفضلاء: «إني والله ما رأيت من شيء أذهب لدينٍ، ولا أنقص لمروءة، ولا أضيع للذة، ولا أشغل لقلبٍ من خصومة»^(١).

ولهذا كُلُّه؛ فإنه ليست الغاية من هذا السفر الواقع بين يديك؛ ولا الثمرة المرجوة منه هي إثارة الكراهية بين المسلمين أو إشعال فتيل آخر للنعرات الطائفية والمذهبية التي اكتوت الأمة الإسلامية بنارها ردحًا من الزمان ولا زالت، ولا تكريس القطيعة الوجدانية بين طوائفهم أو فِرَقهم - مهما كان الموقف من عقائدها رفضًا أو قبولًا -، فإنَّ الغاية بعد رضا الله تعالى من هذه الدراسة هي تحرير مواطن النزاع بين أهل الملة الواحدة، والإجابة على تساؤلات بقيت جاثمة على صدور المتصدين للخلاف المذهبي من كلا الفريقين، لنقص في أحد ركني بيان الشرع أو كليهما: العلم والعدل.

فإنَّ العدل واجب لكل أحدٍ على كل أحدٍ في كل حال. والظلم محرمٌ مطلقًا، لا يُباح قَطُّ بحال كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَٰى أَلَّا تَعْدِلُوْا أَعْدِلُوْا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٨]^(٢).

والمعيار الذي نرتضيه حكمًا وقاضيًا على الخلاف الواقع بين المسلمين - على

(١) الصمت (١٥٨) وذم الغيبة والنميمة (٢٠)، وكلاهما لابن أبي الدنيا.

(٢) منهاج السنة النبوية: ١٢٦/٥

اختلاف مذاهبهم العقدية والفقهية- هو ذاك الذي يجعل الكتاب الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، والسنة النبوية الشريفة الصحيحة، تُصب العين، وحكمًا على الكل، وما سوى ذلك من زيادات فهي قراءات بشرية واجتهادات لا ينبغي أن تتخذ حدًا فاصلاً بين الحق والباطل، وميزانًا يوزن به الخلق.

ومن هذا المنطلق؛ فإنَّ السبيل الحق الذي نرتضيه منهجًا في التعاطي مع المخالف المسلم أو الحكم عليه هو ذاك الذي أشار إليه العلامة المقبلي رحمته الله بقوله: (اللهم إنَّه لا مذهب لي إلا دين الإسلام، فمن شمله فهو صاحبي وأخي، ومن كان قدوة فيه عرفت له حقه، وشكرت له صنعه، غير غالي فيه ولا مقصر، فإن استبان لي الدليل، واستنار لي السبيل، كنت غنيًا عنهم في ذلك المطلب، وإن ألجأتني الضرورة إلى الرجوع إليهم وضعتهم موضع الأمانة على الحق واقتفيت الأقرب في نفسي إلى الصواب بحسب الحادثة، بريئًا من الانتساب إلى إمام معين، يكفيني أني من المسلمين، فإن ألجأني إلى ذلك الله، ولم يبق لي من إجابتهم بد، قلت: مسلم مؤمن، فإن مَزَقُوا أديمي، وأكلوا لحمي، وبالغوا في الأذى، واستحلوا البذا، قلت ﴿سَلِّمْ عَلَيْكُمْ لَا تَبْنِيْ الْجَنَاحَيْنِ﴾ [القصص: ٥٥]، ﴿لَا صَبْرَ لَنَا إِلَّا نَحْنُ مُتَّقِلُونَ﴾ [الشعراء: ٥٠]، وأجعلك اللهم في نحورهم، وأعوذ بك من شرورهم، ربِّ نجني مما فعله المفرقون لدينك، وألحقني بخير القرون من حزب أمينك ﷺ)^(١).

والكتاب يصبو راقمه إلى الإجابة على سؤالي قديم طرحة بعض أكابر علماء الإمامية^(٢) عن سبب إعراض جمهور المسلمين عن اتباع مذهب الإمامية في الأصول والفروع؟

وقد جرت العادة في الإجابة على مثل هذه الأسئلة؛ أن تكون متشنجة، لورود هذه الأسئلة عادة مورد المحاجة والإلزام والتقريع، لا مورد السؤال والتبيين والتفقه. فضلًا عما يسبقها أو يلحقها من الإساءة والتنقيص من مقام الصحب الكرام رضوان الله عليهم أو أئمة وعلماء أهل السنة من السابقين واللاحقين.

(١) العلم الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشايخ: ص ٧.

(٢) وأبرزهم: السيد عبد الحسين شرف الدين (١٣٧٧هـ) في كتابه (المراجعات).

فما من لائم يلوم مكافئاً بالسوء مَنْ أساء إليه وبغى وتعدّى.

وفي هذا الصدد أود أن أشير إلى أن المكتبة الإسلامية لم تخلُ من دراسات تتقاطع في موضوعها، أو تختص بالبحث؛ في المذهب الجعفري الفقهي، إلا أن الملاحظ على تلك الدراسات أنها لم تستوفِ هذا الموضوع بالتحليل الكافي، وعُنت في أغلبها بالبحث في المفردات الفقهية بالمذهب الإمامي، وبخاصة مسألتي المتعة والخمس، واهتم سائرهما ببيان أثر المذهب العقدي على الفقهي^(١)، وسيما ما يتعلق بالأصول الأساسية: (الإمامة، والعصمة، وتحريف القرآن ..).

ولكن تبقى الملاحظة الأساسية حول الدراسات المتعلقة بهذا المجال، أنها لم تتناول المذهب الجعفري بالبحث التاريخي من جهة نشأة المذهب، وعوامل بروزه وسماته العامة، وكذا -وهو الأهم- ما يتعلق بالإشكالات البنيوية في المذهب على مستوى منهج التلقي وقواعد الاستدلال، وهذا هو الذي توجَّهنا في هذا البحث.

وبملاحظة ما تقدّم إلا أنه يحسن أن أنوّه بكتابين من ضمن الدراسات التي سبقت الإشارة إليها باعتبارهما من الكتابات المفيدة في هذا الموضوع، وإن كانت تلك الفائدة في غالب الأحيان ضمنية لا تصريحية فيما يتعلق بما نروم تحقيقه في هذا المجال، وهما:

الأول: رسالة طُبعت باسم (غرائب فقهية عند الشيعة الإمامية)، وكُتِبَ على طُرثها أنها للعلامة العراقي محمود شكري الألوسي (١٣٤٢هـ)، وقد استلها من كتابه (السيوف المشرقة) وأفردها بهذا العنوان محققه د. مجيد الخليفة.

والصحيح أن كتاب (السيوف المشرقة) هو اختصار لكتاب (الصواعق المحرقة) للعلامة الهندي محمد خواجه نصر الله الحسيني الصديقي الهندي ثم المكي، وبهذا الاعتبار كان الأجدر بأن تُنسب الرسالة المُستلة من المختصر إلى كاتب الأصل لا المُختصر.

وليس بين يدينا ترجمة للعلامة محمد خواجه كَلَفَه، لكن كتابه يشهد له بحسن التبع

(١) مثل كتابي د. علي السالوس: (مع الاثني عشرية في الأصول والفروع) في مجلدين ط دار الفضيلة بالرياض، و(أثر الإمامة في الفقه الجعفري وأصوله) ط دار الثقافة بقطر.

والاستدلال وسعة العلم، ولا يضره أن لا يكاد يُعرف اليوم، فحسبه أن الله تعالى يعرفه، فإن الله تعالى أخبر نبيه ﷺ عن أنبياء اصطفاهم لرسالته لا يعرفهم فقال: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٤]، فليس من الضرورة أن تكون مشهوراً تُعرف، المهم أن الله تعالى يعرفك.

والرسالة تُمثل المقصد السابع من كتاب (السيوف المشرقة) وعنوانها المؤلف بـ (باب في بيان ما يدل على بطلان مذهب الشيعة)، وفيه تناول المؤلف المسائل الفقهية عند الشيعة الاثني عشرية، وقد رأى المحقق -كما صرح بهذا في مقدمة الرسالة- أن يجعل العنوان لهذا الجزء المستل هو (غرائب فقهية عند الشيعة الإمامية).

والرسالة نفيسة باعتبار جَمْعِها جُلَّ ما يراه علماء أهل السنة شذوذاً فقهية في المذهب الجعفري، وهي تُنبئك عن اطلاع واسع للمؤلف على المدونات الفقهية الإمامية، ندر أن تراه من عالم سني، وفي تلك الفترة من الزمان، حيث نُدرة توفر الكتب الشيعة المطبوعة.

ولكن باعتبار كون الرسالة مُستلة من كتاب، وليست تأليفاً مستقلاً، فالمؤلف لم يُعطِ الموضوع حقه في العرض والتحليل والنقد، وإنما تركز الحديث فيه حول انفرادات فقهية شيعية إمامية تُحكى ويُعلق عليها بتعليقات مختصرة.

وقد أثنى المحقق الرسالة بتوثيق نصوصها، وعزوها إلى مواطنها في بطون الكتب، وترجمة رجالها، والاستدراك على المؤلف أحياناً، ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله تعالى.

الثاني: كتاب (أسطورة المذهب الجعفري) تصنيف الشيخ العراقي د. طه الدليمي، والكتاب رغم قسوة عنوانه وكونه مستفزاً للطرف الآخر؛ فيه لفتات ذكية، ونُقول رائعة -رغم صغره-، وهو كتابٌ سجالٍ؛ أراد مُصنِّفه إثبات ضعف المذهب وتناقضه واتساع دائرة الخلاف فيه على خلاف ما يُحكى عنه، فمقامه مقام الرد والمحااجة والجدل المذهبي لا مقام البحث التاريخي والمنهجي للمذهب الجعفري.

ولهذا فإن النفس -بعد استعراض هذه الدراسات- تافت إلى شيء أعمق مما مرَّ بها، إلى حفر في تاريخ النشأة وظروفها وبنيتها المعرفية الأولى ثم ما آلت إليه، بحثاً

عن جعفر الصادق، أين هو؟ وأين يكمن في تلك المدونات الروائية والفقهية التي
تمثل فيها عقيدة وفقها وظهوراً؟ ما الظروف الدينية والسياسية التي عاشها؟ ما معالم
فقهه وماذا بقي منه؟
فكانت هذه المحاولة ... وكان هذا الكتاب.

المؤلف

١٥ محرم ١٤٣٨ هـ

٢٠١٦/١٠/١٦ م

ما أعجب شأنَ القَلَمِ يَشْرَبُ ظُلْمَةً وَيَلْفِظُ نُورًا

أبو حفص ابن بُرد الأصغر

(١)

فارقٌ جوهرى

يحسن بنا قبل الخوض في غمار هذا البحث أن نُفرِّق أولاً بين قولنا: «المذهب الجعفري» كما هو مكتوب على دفة هذا الكتاب، وبين قولنا: «مذهب الإمام جعفر الصادق».

فإنَّ الأول مذهبٌ قائمٌ اليوم، له أعلامه ورموزه ونُظَّاره، وله مفرداته واختياراته وانفرداته التي شكَّلت مدرسةً فقهيةً لها خصوصياتها المذهبية الفقهية والعقدية، قد تكون صلتها وثيقة بمؤسسها الأول -إمام المذهب- أو ربما تجاوزته إلى مبانٍ واختيارات بعيدة نسبياً عن آرائه لأسباب واعتبارات اقتضتها التغيرات الاجتماعية أو السياسية، وبالتالي؛ فإنَّ نقد مباني المذهب حيثنذ لا يتوجه بالضرورة إلى إمامه، إلا بإحراز ثبوت كون هذه المباني مبانيه، فضلاً عن الخوض في جدلية صحة نسبة المذهب إلى الإمام جعفر بلحاظ النسقين التاريخي والروائي.

أمَّا إن كان المراد هو الثاني -أي مذهب الإمام جعفر الصادق- فإنَّ الحديث سيتوجه حتماً إلى شخصه وفكره وفقاهته ومبانيه الفكرية التي خلَّفها من ورائه، بعيداً عن النسق المذهبي الذي أعقب وفاته، فسواء أبقى للإمام جعفر مذهبٌ له رواده من الأعلام، ورواجه بين الناس، أو بقي متناثراً في بطون الكتب لتحويه بين حينٍ وآخر منظومات عقدية هنا وهناك، فإنَّ الأمر سيَّان، لأنَّ مناط البحث حيثنذ سيكون محاكمة لإمام المذهب وحده إلى أصوله وتقريراته ومبانيه التي تبناها، لا إلى جهود أصحابه ومجتهدى مذهبه من بعده، وليس هذا هو المراد ببحثنا هذا.

ثمَّة فارقٌ جوهرى لا بد من الالتفات إليه حين نتحدث عن المذهب الجعفري باعتبار نسبته إلى الإمام جعفر الصادق قلَّ من ينظر إليه بعين الاعتبار.

عُرف «المذهب الجعفري» بهذا الاسم كما هو معلوم، نسبة إلى الإمام جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب المشهور باسم (جعفر الصادق)، وهو الإمام السادس في تسلسل الأئمة الاثني عشر الذين تدين الإمامية الاثني عشرية باتباعهم، والإيمان بهم كنحو إيمان أتباع الأنبياء بأنبيائهم^(١).

والإمام جعفر الصادق في اعتقاد الشيعة الإمامية مُنَزَّه عن الذنوب كبيرها وصغيرها بل ومُنَزَّه عن الخطأ والنسيان، والقدسية التي يُضفيها الإمامية على إمام المذهب هي واقعة بطريقة تلقائية على المذهب الجعفري نفسه الذي يُنسب إليه.

ولهذا لما أَلَف العلامة محمد أبو زهرة رحمته الله كتاباً عن الإمام جعفر الصادق وأوضح فيه موقف أهل السنة والجماعة المعتدل تجاهه، منتقداً ما نُسب إليه من عقائد وفقهيات تخالف الكتاب والسنة، ردَّ عليه من الشيعة الإمامية السيد حسين يوسف مكي العاملي (١٣٩٧هـ) بقوله: (مقتضى ما تقدّم من كلامه أنّه يدعو لأن نعتقد بأن المذهب الجعفري ليس كله مقدساً، وأنّ فيه آراء لا تعتمد على الكتاب والسنة وأنها قابلة للخطأ حتى لو كان قائلها مثل الإمام الصادق (ع)، وهذا ما لا نقره عليه؛ لأنّ الإمام في عقيدتنا معصوم عن الخطأ فلا يجوز عليه أن يُخطأ في قولٍ أو رأي، ولا يقول قولاً يخالف الكتاب والسنة أصلاً، فأقواله وآرائه واقعية يصيبها من يصيبها من العلماء، ويخطأ فيها من يخطئ، فالخطأ جائز على غيره من العلماء سواء أكانوا من الإمامية أم من غيرهم، اعتمدوا في آرائهم على الكتاب والسنة أم على غيرهما، فإنّ من يستنبط من العلماء حكماً من الكتاب والسنة قد يكون مخطئاً في تطبيقهما على

(١) وفي تقرير هذا يقول آية الله محمد آصف محسني في (صراط الحق: ٣/٢٧٣): (متابعة أهل بيت النبي ﷺ واجبة على جميع الأمة كوجوب متابعة النبي الأكرم ﷺ والأخذ بأقوالهم -سواء أسندوها إلى النبي الأكرم أم لا-، فرضٌ على عامة المكلفين، فلو عارضه نقل صحابي أو قوله يسقطان لا محالة كما يسقط ما عارض من قول النبي الأكرم ﷺ، فلا يجوز للمسلمين الرجوع في دينهم إلى غير هؤلاء كائناً من كان، بل لا بد من الاختصار على أقوالهم والعمل بآثارهم وحدها، وهذا دليل آخر على حقيقة مذهب الشيعة وبطلان مذهب الجمهور في أصولهم وفروعهم).

ويقول الشيخ عباس يزداني في (العقل الفقهي: ص ٤٨): (إنّ فقهاء الشيعة لا يرون علم الإمام من قبيل الاجتهاد بل بتعليم النبي والإلهام من قِبَل الله تعالى، ولذلك فإنّ كلماتهم بمنزلة الوحي الإلهي).

دعواه، لتوهمه دلالتهما على ما يدّعي، مع أنّهما قد لا يدلان عليه^(١).

وينسب علماء الإمامية مذهبهم في الفروع الفقهية إلى الإمام جعفر الصادق دون سائر الأئمة الاثني عشر، رغم إيمانهم العميق بحُجّة قول كل إمام من هؤلاء الاثني عشر - لا يتميز بذلك عندهم قول إمام عن آخر - ويرجع ذلك إلى كون الإمام جعفر الصادق قد أُتيحت له فرصة نشر علوم آل البيت أكثر من بقية آبائه أو أحفاده من الاثني عشر^(٢).

وفي هذا يقول السيد مُحسن الأمين (١٢٨٤هـ) في كتابه (أعيان الشيعة): «وكنتم أهل البيت ﷺ علومهم عن أكثر الناس ولم يبوحوا بها إلا لخواص أصحابهم خوفًا على دمائهم، وقلّ المنتفع بهم والآخذ من علومهم. ولكن في أواخر الدولة الأموية وأوائل الدولة العباسية انتشرت علوم أهل البيت ﷺ انتشارًا عظيمًا وكثر الرواة عنهم والمقتبسون من علومهم؛ لقلة الخوف بسبب ضعف أهل السلطنة واشتغالهم بتأسيس قواعد ملكهم؛ كما هو الشأن في انقراض دولة وابتداء أخرى. لا سيما مع كون الثانية هاشمية، وذلك في عصر الإمام محمد الباقر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب وولده الإمام جعفر بن محمد الصادق ﷺ، ولا سيما في عصر الثاني، حتى قال الحسن بن علي الوشا من أصحاب الرضا ﷺ أدركت في هذا المسجد (يعني مسجد الكوفة) تسعمائة شيخ، كل يقول: حدثني جعفر بن محمد؛ ولذلك نُسبَ مذهب الشيعة في الفروع إليه، فقليل المذهب الجعفري كما يقال الحنفي والشافعي»^(٣).

وعلى نقيض ذلك يرى السيد علي الميلاني أنّ الفقه الجعفري كان امتدادًا طبيعيًا لحركة علمية شيعية إمامية كانت منتشرة في جميع أقطار الدنيا، لكنها وجدت في الإمام جعفر الصادق الملاذ الأخير في تشكيل هويتها الفقهية، فيقول: «وتطورت هذه الفرقة، وامتدت جذورها إلى جميع الأقطار، وانتشرت عقائدها في كل مكان، واعتنقها طائفة كبيرة من التابعين فمن بعدهم، رجعوا إلى أئمة أهل البيت فيما أشكل

(١) عقيدة الشيعة في الإمام الصادق: ص ١٧-١٨.

(٢) وركبت السفينة: ص ٥٣٥.

(٣) الحصون المنيع: ص ١٧، وانظر أيضًا: أعيان الشيعة: ٢٥/١.

عليهم من الكتاب والسنة، وعندهم درسا، وعندهم أخذوا. فكان فيهم المفسرون، والفقهاء، والمحدثون، والزهاد، والعلماء... حتى جاء دور الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام، فأصل الأصول وشيد الأركان، فعُرف مذهب هذه الفرقة بـ «المذهب الجعفري» ^(١).

فما هي علاقة المذهب المسمّى اليوم بـ «المذهب الجعفري» بالإمام جعفر الصادق؟

لأستعير من المرجع الديني ^(٢) الراحل السيد محمد حسين فضل الله (١٤٣١هـ) تعبيره الجميل عن المسائل المُشكِلة التي تحتاج إلى دراسة وبحث متأنٍ بوجود قلقٍ كبيرٍ حولها، لأقول: إنّ هناك قلقًا كبيرًا يكتنف الإرث الروائي والتاريخي والفقهية الذي شكّل «المذهب الجعفري»، مما يحوجنا لوضع أكثر من علامة استفهام حول نسبة هذا المذهب إلى الإمام جعفر الصادق رحمه الله تعالى، وصحة إطلاق تسمية (الجعفرية) على الشيعة الإمامية الاثني عشرية تحديدًا.

فإنّ (الجعفرية) في واقع أمرهم: لا يتبعون فقهاً معروفاً للإمام جعفر الصادق لا يشاركه فيه أحد، أو فقهاً متفقاً على مسائله كلها يُعبر عن فقيهه هو معصوم عندهم، بل تراهم -عند التطبيق- يخالفون نظريتهم في (الإمامة) ويتبعون مذاهب فقهاءهم (مراجع التقليد)، علماً أنّ لكل فقيه من هؤلاء الفقهاء مذهباً قائماً بحاله: من قلّد واحداً منهم لا يحل له -عندهم- أن يقلّد الآخر!

وبينهم من الاختلافات ما ضجّ منها علماؤهم قبل عوامهم!

(١) (المرجع الديني) أو (آية الله العظمى) في المصطلح الشيعي الاثني عشري، يُطلق على من بلغ عندهم رتبة الاجتهاد في استنباط الأحكام الشرعية، وتصدّى للإفتاء العام بنشره آراءه الفقهية فيما يُعرف بـ (الرسالة العملية) التي يُوجهها لعموم مقلّديه في العالم، وعليهم وجوباً التقيد بها والتدين بأحكامها في ضوء ما تبناه المرجع، وعادةً ما تُسبق هذه الأحكام الفقهية بعبارة: (عمل العامي بلا تقليد ولا احتياط باطل)، تأكيداً على هذا المعنى الذي يعني أنّ أعمال العامي الصالحة إن لم ترجع إلى تقليد مرجع معتبر أو احتياط (أي اجتهاد مجتهد) فإنّها باطلة ولو وافقت الشرع الحنيف.

وقد تقدّم معنا التفريق بين لقي (آية الله) و(آية الله العظمى) وأنا نُعبر بالأول عن المجتهد غير المُقلّد، ونُعبر عن المجتهد المُقلّد بالمرجع الديني.

(٢) دراسات في كتاب العباكات (المطبوع مع خلاصة عباكات الأنوار): ١٤/١-١٥.

فهذا أبو جعفر الطوسي -شيخ الطائفة- يقول: (وقد ذكرت ما ورد عنهم عليه السلام من الأحاديث المختلفة التي تختص الفقه في كتابي المعروف بـ (الاستبصار) وفي كتاب (تهذيب الأحكام) ما يزيد على خمسة آلاف حديث. وذكرت في أكثرها اختلاف الطائفة في العمل بها. وذلك أشهر من أن يخفى، حتى إنك لو تأملت اختلافاتهم في هذه الأحكام وجدته يزيد على اختلاف أبي حنيفة والشافعي ومالك^(١)).

واختلافهم هذا يقطع باختلاف المصدر المأخوذ عنه: إذ لا يعقل أن هذه المسائل المختلف فيها بينهم، والتي لا تحصى كثرة بحيث لا تضاهيها اختلافات المذاهب الأربعة - صادرة عن أصلٍ أو إمامٍ واحد!

ومن ناحية أخرى؛ فإن الشيعة ليس في حوزتهم كتاب للإمام جعفر الصادق في الفقه -ولا في الحديث- ألفه هو أو كتبه بيده، أو جمعه له تلاميذه المقربون يمكن أن نرجع إليه مطمئنين إلى صدوره عنه^(٢)، وليس بين أيديهم من مستند فيما يفتون به سوى روايات لا يمكن لهم القطع بصحتها، بل يصرحون هم بطعنهم وشكهم فيها!^(٣)

وفي هذا السياق يقول الأستاذ رامز رزق -من الإمامية-: «من المسلم به والمتفق عليه بين علماء الإمامية أن أحدًا من الأئمة الاثني عشر لم يترك كتابًا في الفقه يمكن العودة إليه، وما يُنسب من كتب لبعض الأئمة لم تثبت صحته، وجرى الجدل حوله دون أن يتوصل المتجادلون إلى نتيجة علمية واضحة. لذلك فالحديث بداية عن أهمية الأئمة ودورهم في نشوء الفقه هو شيء طبيعي، لكن التأكد من صحة ما يُنسب إلى كل إمام منهم يظل مسألة نسبية حسب صدق رواية الحديث وعدالتهم»^(٤).

ويقول أيضًا: «البداية التاريخية لتمييز المذهب الشيعي الإمامي بفقهه وعقائده عن المذاهب الإسلامية الأخرى يمكن تتبعها ابتداءً من الغيبة الصغرى سنة ٢٦٠هـ، في هذه الفترة لم يبقَ إمام معصوم ظاهرٌ بين الناس ليعود إليه الشيعة والأتباع، فتولى علماء الدين هذه المهمة، واضطروا إلى تجميع ما يُمكن أن يُسمّى إرثًا إماميًا، أي:

(١) العدة في أصول الفقه: ١/١٣٨.

(٢) سوى ما أطلقوا عليه تسمية (الأصول الأربعمئة) والتي سيأتي الحديث عنها تفصيلًا.

(٣) أسطورة المذهب الجعفري -بتصرف-: ص ٩-١٠.

(٤) قراءة في تاريخ الفقه الإمامي وتطوره: ص ٦.

تلك المجموعة الهائلة من النصوص المنسوبة للأئمة بما فيها من أحاديث وخطب وحكم وفتاوى... الخ، حيث بنى عليها أوائل علماء الدين الشيعة إطاراً مذهبياً أولياً، يمكن التفريق بين ما يمكن أن يُسمى فقهاً^(١) بشكله التفصيلي، وما يُمكن أن يُسمى بدايات لهذا الفقه من خلال التفاسير، أو جمع بعض الأحاديث المختلفة دون هدف لها^(٢).

وما ذكره رامز رزق تؤكد كل كتب الإمامية التي اعتنت بأدوار الفقه الإمامي وتطوره، حيث يُعبّر عن المرحلة التي جمعت كلاً من: محمد بن يعقوب الكليني (٣٢٩هـ)، وعلي بن الحسين بن بابويه القمي (٣٢٩هـ)، وابنه: محمد بن علي بن بابويه القمي (٣٨١هـ)، وجعفر بن محمد بن قولويه (٣٦٨هـ)، والحسن بن أبي عقيل الحذاء الثُماني (٣٢٨هـ)، وابن الجنيد الإسكافي (٣٨١هـ)، ومحمد بن النعمان المُفيد (٤١٣هـ)، والشريف المرتضى (٤٣٦هـ)، وأبو الصلاح الحلبي (٤٤٦هـ)، وسَلَّار بن عبد العزيز (٤٦٣هـ)؛ بأنها مرحلة (التأسيس والتدوين الفقهي الروائي).

والحقيقة التي يغفل عنها الكثيرون سنة وشيعة، أن تسمية المذهب بـ«المذهب الجعفري» لم تعرف إلا في زمن الملك نادر شاه (١١٥٤هـ)، والذي استطاع عقد مؤتمر حضره جمعٌ من علماء إيران والعراق وغيرها (سنة وشيعة) في (النجف)، لإلزامهم بإعداد وتنظيم وثيقة من شأنها التقريب بين المذاهب الإسلامية، ومن ثمّ الإمضاء عليها، وهو ما عُرف فيما بعد بـ«وثيقة النجف» المؤرخة ٢١-٢٤ رمضان ١١٥٦هـ، وقد اشتملت المادة الأولى من هذه الوثيقة على الاعتراف بـ«المذهب الجعفري» مذهباً خامساً للمسلمين، فذكرت هذه التسمية لأول مرة جنباً إلى جنب مع المذاهب الأربعة (الحنفي) و(المالكي) و(الشافعي) و(الحنبلي).

ولم تكن هذه التسمية معروفة قبل هذا عند علماء الشيعة الإمامية وعامتهم، بل كانت التسمية الدارجة بين فقهاء الإمامية هي (الفقه الإمامي) أو (المذهب الإمامي)، ومن هنا كان الشريف المرتضى (٤٣٦هـ) وهو يحكي في (الانتصار) انفرادات الطائفة

(١) كذا في الأصل والصحيح: (فقهاً).

(٢) قراءة في تاريخ الفقه الإمامي وتطوره: ص ٨.

عن جمهور المسلمين ببعض الفقهيات التي لا تُعرف لغيرهم من فقهاء المذاهب الأخرى بعبارة تكررت كثيرًا في كتابه المذكور هي: (وانفردت الإمامية بكذا)، للتعبير عن هذه الانفرادات الفقهية للمذهب.

وسمَّى المحقق الحلبي (٦٧٦هـ) كتابه في الفقه: «المختصر النافع في فقه الإمامية»^(١).

وكذا ابن المطهر الحلبي (٧٢٦هـ) في جميع مصنفاته الفقهية^(٢)، وأظهرها: «تحرير الأحكام الشرعية على مذهب الإمامية» الذي قال عنه في خلاصته: حسن جيد، استخرجنا فيه فروغًا لم نسبق إليها مع اختصاره.

ومحمد بن مكي العاملي (٧٨٦هـ) -المعروف بالشهيد الأول- وقد سمَّى كتابه الأول في الفقه: «الدروس الشرعية في فقه الإمامية»، والثاني: «اللُّمعة الدمشقية في فقه الإمامية»، والذي يُعتبر شرحه (الروضة البهية) أهم مقررات الدرس الفقهي في الحوزات العلمية اليوم.

(١) وقال في مقدمته: (فإني مورد لك في هذا المختصر خلاصة المذهب المعتمد، بالفاظ محيرة وعبارات محررة، تظفر بك بنخبه، وتوصلك إلى شعبه، مقتصرًا على ما بان لي سبيله، ووضع لي دليله. فإن أحللت فطنتك في مغانيه، وأجلت رويتك في معانيه، كنت حقيقًا أن تفوز بالطلب، وتعد في حامي المذهب). وانت ترى أن ما وصفه بالمذهب المعتمد، هو ذاك المذهب الإمامي الذي عنون به كتابه.

(٢) فقد قال في مقدمة (نهاية الأحكام): (فهذا كتاب «نهاية الأحكام في معرفة الأحكام» لخصت فيه فتاوى الإمامية على وجه الاختصار).

وقال في مقدمة (تذكرة الفقهاء): (وقد عزمنا في هذا الكتاب الموسم بـ «تذكرة الفقهاء» على تلخيص فتاوى العلماء، وذكر قواعد الفقهاء، على أحق الطرائق وأوثقها برهانًا، وأصدق الأقاويل وأوضحها بيانًا -وهي طريقة الإمامية الآخذين دينهم بالوحي الإلهي، والعلم الرباني، لا بالرأي والقياس، ولا باجتهاد الناس- على سبيل الإيجاز والاختصار، وترك الإطالة والإكثار).

وقال في مقدمة (متهى المطلب): (ولمّا لطف الله تعالى لنا بالبحث عن الشريعة المحمدية والملة الأحمدية على أحق الطرائق وأصدقها وأكمل المسالك معرفة وأوثقها، وهي طريقة الإمامية المتمسكين بأقوال الأئمة المعصومين من الزلل في القول والعمل صلوات الله عليهم أجمعين، أحيينا أن نكتب دستورًا في هذا الفن يحتوي على مقاصده، ويشتمل على فوائده، على وجه الإيجاز والاختصار، متجنبين الإطالة والإكثار، مع ذكر الخلاف الواقع بين أصحابنا، والإشارة إلى مذاهب المخالفين المشهورين).

والحال كذلك مع المقداد السيوري الحلبي (٨٢٦هـ) وقد سُمّي كتابه في القواعد
الفقهية بـ «نضد القواعد الفقهية على مذهب الإمامية».

ويعني هذا أنّ تسمية المذهب بـ «المذهب الجعفري» هي تسمية محدثة، لم تُعرف
ولم تُقر من قِبَلِ أساطين المذهب الإمامي، فضلاً عن كونها رائجة أو مقبولة في زمن
الإمام جعفر الصادق نفسه أو أصحابه.

لماذا جعفر الصادق؟

وهنا يقفز أمامي سؤال آخر حول سبب اختيار الإمامية للإمام جعفر الصادق من جملة الأئمة الاثني عشر كُمُثِّلَ للمذهب الإمامي، فلم لم يُنسب المذهب مثلاً إلى أبيه الإمام أبي جعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام، والذي اتفق أهل العلم والدراية من الفريقين على كونه أعلم من ابنه الإمام أبي عبد الله جعفر الصادق، وذكروا أن تسميته بالباقر جاءت من: (بَقَرَ العلم)، أي: شَقَّه وعرف أصله وخفيه^(١).

وفي نبوغه وتميَّزه على أقرانه يقول الشيخ المفيد (٤١٣هـ): (برز على جماعتهم بالفضل في العلم والزهد والسؤدد، وكان أنبيهم ذكراً وأجلهم في العامة والخاصة وأعظمهم قدراً، ولم يظهر عن أحد من ولد الحسن والحسين عليهما السلام من علم الدين والآثار والسنة وعلم القرآن والسيرة وفنون الآداب ما ظهر عن أبي جعفر عليه السلام)^(٢). وقد لاحظت د. الرزينة لالاني^(٣) في دراستها لشخصية الإمام محمد الباقر أثره البالغ على الفقه الشيعي في دوائره المختلفة (الزيدي والجعفري والإسماعيلي) أكثر من ابنه الإمام جعفر الصادق، حيث قالت: «لم يقف تعليم الباقر ومساهمته عند هذا

(١) تاريخ يعقوبي: ٣٢٠/٢ وتذكرة الحفاظ: ١٢٤/١ والوافي بالوفيات: ٧٧/٤ وأعيان الشيعة: ٣٥/١.

(٢) الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد: ١٥٧/٢ وروضة الواعظين للفتال النيسابوري: ص ٢٠٢ وكشف الغمة للأربلي: ٣٣٥/٢ والأنوار البهية لعباس القمي: ص ١٣٥ وأعيان الشيعة لمحسن الأمين:

٩٩/١ وأضواء على عقائد الشيعة الإمامية للمرجع الديني المعاصر جعفر السبحاني: ص ١٧٣.

(٣) د. الرزينة لالاني: عضوة وباحثة في معهد الدراسات الإسماعيلية، ومتخصصة في الشؤون العربية وحائزة شهادة الدكتوراه في العلوم الإسلامية من جامعة إدنبرغ. حاضرت في الأدب الحديث في كلية الدراسات الشرقية، في جامعة كامبريدج، وعملت مستشارة باللغة العربية في جامعة دومونفور، كما حاضرت لسنوات عديدة في معهد الدراسات الإسماعيلية حول موضوع الدراسات الشيعة القديمة.

الحد، ولكنهما توأصلا على يد ولده وخليفته جعفر الصادق، وأصبحا في ظله من الفاعلية والتأثير لدرجة أن الاثني عشرية تُسمي مدرستها الفقهية بـ«المذهب الجعفري». أما الفقه الإسماعيلي الذي تقونن على يد القاضي النعمان بعد ذلك بأكثر من قرنين من الزمن، فقد اعتمد على أحاديث منقولة عن الباقر والصادق بشكل أساسي. واعتمد الفقه الزيدي كما سلفت الإشارة على الباقر إلى حد كبير، ولذلك لن نكون مبالغين إذا ما ختمنا بالقول إن الباقر هو أبو الفقه الشيعي، وإن تأثيره لا يزال محسوسًا في الدوائر الشيعية حتى يومنا هذا»^(١).

وتقول في التعليق على بعض المدونات الفقهية المبكرة للفقه الزيدي: «ويُظهر ذلك اعتماد الفقه الزيدي على الباقر. وهكذا تكون أصول الفقه الشيعي المستمدة من الباقر أقدم من تلك التي للفقه الزيدي، ولذلك من الإنصاف القول إن الباقر هو مؤسس مذهب أهل البيت.

يُضاف إلى ذلك أنه إذا كان علينا الاعتراف بأولوية أدب الفقه الزيدي كما يضعها غولدزيهر، فإن أولوية مساهمة الباقر في الفقه تبرز عندئذ، في ضوء ما تقدّم من المناقشة بوضوح، ولو أنه ليس للباقر كتاب محدد في الفقه، وليس هناك مبالغة في دور الباقر في الفقه، إذ يبدو أن الفقه الزيدي ليس وحده الذي استمد منه، بل هناك أيضًا الفقهاء الإسماعيلي والاثنا عشري اللذان دونًا كلاهما أحاديث كثيرة في الفقه مستمدة من الباقر، ويعتبرانه بمنزلة الأب لفقهيهما. وبما أن الفقه الزيدي الذي تم تصنيفه في اليمن في نهاية الأمر، والفقه الإسماعيلي المصنّف في مصر، والفقه الاثني عشري المصنّف في بغداد وقم، كلها تعود في أصلها إلى هذه الشخصية الواحدة، فلا يبقى هناك سوى مجال ضئيل للتشكيك في دوره المؤسس والريادي»^(٢).

والكلام هنا يتركز على أثره في الفقه الزيدي أكثر من أثره في الفقه الاثني عشري (الجعفري) والإسماعيلي -كما ترى-، وحضور الإمام الباقر -مع كونه أحد الأئمة الاثني عشر المعصومين لدى الجعفرية- في الفقه الزيدي أكثر من حضوره في الفقه الجعفري؛ أمرٌ جدير بالاهتمام، ولعلّ باحثًا يُوفّق لدراسة مقارنة لأثره ﷺ في

(١) الفكر الشيعي المبكر- تعاليم الإمام محمد الباقر: ص ١٧٦.

(٢) الفكر الشيعي المبكر- تعاليم الإمام محمد الباقر: ص ١٦٥.

المذهبيين، مع ملاحظة ما بين هذه المذاهب الشيعية الثلاثة من الاختلاف أو التنافر في بعض الأصول والفروع، وفي النقل عن الإمام الباقر أو الإمام جعفر الصادق - كما سيأتي بيانه -.

فلم تجاهل الإمامية الاثنا عشرية الإمام أبا جعفر الباقر - مع تميزه المحكي على وَلَدِ الحسن والحسين ﷺ - واختاروا ابنه ليتسمى المذهب باسمه، مع إقرارهم بكون أبي جعفر هو أعلم ولد الحسن والحسين ﷺ مطلقاً؟!!

قد يُقال في سبب إعراض الإمامية الاثني عشرية عن تسمية مذهبهم باسم (الإمام الباقر) واختيارهم ابنه عوضاً عنه: إنَّ الباقر كان في زمن تقية وكتمان، وتضييق وحرمان، بخلاف ابنه الصادق الذي تهيأ له ما لم يتهيأ لأبيه، لكن هذا يكذِّبه أمور:

الأول: ما تقرر في كتب الإمامية من أنَّ الإمام الباقر كان يفتي بغير التقية، بخلاف ابنه الإمام جعفر الصادق، فالإمامية تروي عن جعفر الصادق قوله لأبي بصير: «إنَّ الشيعة أتوا أبي مسترشدين فأفتاهم بمُرِّ الحق، وأتوني سُكَّاءً فأفتيتهم بالتقية»^(١). ويعزو الوحيد البهبهاني وغيره هذا إلى أنَّ الإمام الباقر لم يكن يتقي من العامة، لأسباب أهمها:

- ما أفادته بعض الروايات الإمامية من أنَّ التقية في زمن الباقر في غاية الضعف باعتبار كثرة تردد جابر عبد الله الأنصاري ﷺ عليه، حتى قال قائل منهم حسداً أنه هو كان يعلمه مع أنَّ جابراً وغيره لا يستطيع الكلام بحضرته^(٢)!

- أنَّ مذهب الشيعة لم يكن ظاهراً، والعامة كانوا في غاية الاختلاف في الفتاوي، وأهل السنة منشغولون بتعصباتهم الداخلية المشتدة.

- أنَّ بني أمية وبني العباس كانوا مشغولين بأنفسهم في المحاربة، ومن هذا ارتفعت التقية في ذلك الزمان بالمرّة، وقد استمر هذا الانشغال إلى أوائل زمان جعفر

(١) تهذيب الأحكام: ٢/ ١٣٥؟

(٢) هذا ما يدَّعيه الإمامية، وإلا فإنَّ جابراً ﷺ صحابي، وتلقَّى العلم من رسول الله ﷺ مباشرة، وهو من شيوخ الباقر قطعاً وليس من تلاميذه، وانفرادات الإمامية في هذا الباب راجعة إلى اعتقادهم العلم اللدني في الأئمة الاثني عشر، لا أنهم كسائر الخلق يتعلمون العلم من الشيوخ والرحلة في طلب العلم.

الصادق، ثم صار دولة بني العباس بلا محاربة، فاشتدت التقية في زمان أبي جعفر المنصور^(١).

الثاني: ما يحكيه الإمامية في مُصَنَّفَاتِهِمْ عن الإمام أبي جعفر الباقر من مناظراته الكثيرة للمخالفين^(٢)، ومنها مناظراته لأهل بلده: نحو مناظرته الإمام محمد بن المنكدر^(٣) (فقيه المدينة النبوية)، أو مناظراته لبعض الأعلام الوافدين على الحرم النبوي، نحو: الإمام الحسن البصري^(٤) (إمام أهل البصرة فقهاً وديناً)، أو الإمام قتادة بن دعامة^(٥) (فقيه البصرة)، أو عمرو بن عبيد^(٦) (إمام المعتزلة في البصرة)، أو طاووس بن كيسان اليماني^(٧) (فقيه مكة)، أو مناظراته لجماعة من المرجئة (عمر بن ذر القاضي وعبد الله بن قيس الماصر والصلت بن بهرام)^(٨)، أو لبعض فرق التشيع، نحو: الكيسانية^(٩)، أو لبعض المحسوين على السلطة الحاكمة آنذاك، نحو: سالم مولى الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك^(١٠)، بل يروون أنه ناظر الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك في الحج على ملائ من الناس، فأبى وجهه عريض يتحلى به ذاك الذي يدعى بعد هذا كله أن الإمام الباقر كان يعيش في زمن تقية وكتمان؟!!

-
- (١) حاشية مجمع الفائدة والبرهان لبهباني: ص ٣٧٤ وجواهر الكلام للنجفي: ٣٦٣/٩.
- (٢) ويشهد لكثرة قول المرجع الديني المعاصر الشيخ جعفر السبحاني في (الأئمة الاثني عشر: ص ١٠٨): (وأما مناظراته مع المخالفين فحدث عنه ولا حرج...).
- (٣) الكافي للكليني: ٧٣/٥ وتهذيب الأحكام للطوسي: ٣٢٥/٦ وبحار الأنوار: ١٥٨/١٠ وعوالم العلوم للبحراني: ٣٠٢/١٩.
- (٤) الاحتجاج للطبرسي: ٦٢/٢ وبحار الأنوار: ٢٣٢/٢٤ وعوالم العلوم للبحراني: ٣٢٧/١٩.
- (٥) الكافي للكليني: ٢٥٦/٦ وبحار الأنوار: ١٥٤/١٠ وعوالم العلوم للبحراني: ٣١٠/١٩.
- (٦) الإرشاد للمفيد: ١٦٥/٢ والاحتجاج للطبرسي: ٦١-٦٢/٢ ومناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب: ٣٢٩/٣.
- (٧) الاحتجاج للطبرسي: ٦٤/٢ وقصص الأنبياء للراوندي: ص ٧٠ وبحار الأنوار: ٢٤١/١١ وعوالم العلوم للبحراني: ٣١٦/١٩.
- (٨) رجال الكشي: ص ١٤٣ و١٤٤ وبحار الأنوار: ١٥٩/١٠-١٦٠.
- (٩) مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب: ٣٣٣/٣ وبحار الأنوار: ١٥٨/١٠ وعوالم العلوم للبحراني: ٣٣٤/١٩.
- (١٠) الاحتجاج للطبرسي: ٦٤/٢ وبحار الأنوار: ٣٤٤/٣٢ وعوالم العلوم للبحراني: ٣٣٠/١٩.

وفهم موضوع (التقية) وأبعادها مستعص حتى على كبار نُظَّار الإمامية، فضلاً عن غيرهم، وحسبك أن تقرأ ما يذكره آية الله^(١) محمد آصف محسني حول غرابة الظروف المحيطة بها في أهم مسائل الإيمان عندهم: (الإمامة)، حيث يقول في (المشرعة): (واعلم أنَّ قلة النص الخاص من الإمام السَّجَّاد على الإمام الباقر غير مستبعدة لقلة الشيعة وشدة التقية في زمانه، وأما قلة النص على الصادق؛ فهي عجيبة، والاحتمال الأظهر عدم وصول الروايات المشتملة عليه إلينا، والله العالم!)^(٢).

فإنَّ التذرع بالتقية لا يصلح لرفع أي إشكال، ولا لحل معضلة كهذه التي أخبر عنها محسني، وهي أبعد ما تكون عما نذكره هاهنا.

كيف والإمامية يصرِّحون بأنَّ الظروف التي تهيأت للباقر لم تتهيأ لغيره من الأئمة الاثني عشر، «ذلك لأنَّ سني إمامة الباقر قد رافقتها بوادر النعمة العارمة على سياسة الأمويين والدعوة في مختلف الأقطار للتخلص منهم، وكان سوء صنيعهم مع العلويين من أقوى الأسلحة بيد خصومهم الطامعين بالحكم، مما دعاهم إلى اتخاذ موقف من الشيعة وأئمتهم أكثر اعتدالاً مما كانوا عليه بالأمر»^(٣).

وهذا الاعتراف يُعزِّز ما ذكرناه آنفاً.

الثالث: أنَّ أهم وأوثق الرواة الذين نقلوا المذهب عن الإمام جعفر الصادق معدودون عند الجعفرية من كبار تلامذة الإمام الباقر ك(زرارة بن أعين) و(معروف بن خربوذ) و(الفضيل بن يسار) و(بريد بن معاوية العجلي) و(محمد بن مسلم الطائفي) و(أبو بصير الأسدي)، ويُطلق عليهم علماء الإمامية اسم: «أصحاب الإجماع»^(٤)، فضلاً عن آخرين لهم ثقلهم في المذهب ك(أبان بن تغلب) و(جابر

(١) آية الله وآية الله العظيم: لقبان ديتان يُستخلمان من قبل الشيعة الاثني عشرية لمن يبلغ درجة الاجتهاد في الفقه الإسلامي وفق المذهب الجعفري.

وسياتي معنا لاحقاً أنَّ هناك فرقاً بين اللقيين، يتعلق بوجود جمهور من المقلِّدين لذلك المجتهد من عدمه. ووفق ذلك فإننا سنعبّر عن المجتهد غير المُقلِّد بلقب (آية الله)، وستعوض عن ذلك بلقب (المرجع الديني) في حالة المجتهد المُقلِّد.

(٢) مشرعة بحار الأنوار: ١٦٦/٢.

(٣) سيرة الأئمة الاثني عشر للسيد هاشم معروف الحسني: ١٩٦/٢.

(٤) قال الكشي كما في (اختيار معرفة الرجال: ٥٠٧/٢): (أجمعت العصاة على تصديق هؤلاء الأولين =

الجعفي) و(محمد بن علي بن النعمان - المعروف بمؤمن الطاق-) و(حمران بن أعين) و(بكير بن أعين) و(أبو حمزة الثمالي) و(عبد الله بن عجلان) وغيرهم، فما الذي جعل هؤلاء الرواة ينقلون عن الإمام الباقر - وهو الأعم - هذا المقدار الضئيل من العلم، والأقل منه من الفقه^(١) في مقابل ما ينقلونه عن ابنه الإمام جعفر؟

لقد وجد الغلاة في زمن الإمام جعفر الصادق مجالاً للكذب عليه وعلى آبائه أكبر من ذاك الذي وجدوه في زمن أبيه الإمام محمد الباقر، وليس بين أيدينا معلومات دقيقة وكافية حول هذه المسألة سوى ما ذكره علماء الفرق والمقالات في مصنفاتهم من قلة الفرق المغالية في زمن الباقر مقارنة بابنه الصادق.

لكن الفريد في شأن أصحاب الباقر هو ما ترويه الإمامية عن ذريح المحاربي^(٢) أنَّ

= من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام وانقادوا لهم بالفقه، فقالوا: أفقه الأولين ستة: زرار، ومعروف بن خربوذ، وريد، وأبو بصير الأسدي، والفضيل بن يسار، ومحمد بن مسلم الطائفي، قالوا: وأفقه الستة زرار، وقال بعضهم مكان أبي بصير الأسدي أبو بصير المرادي وهو ليث بن البختری).

(١) جمع الشيخ عزيز الله العطاردي -من الإمامية- روايات الإمام الباقر المُسندة من مصادرها في كتب الإمامية في ستة مجلدات تحت عنوان (مسند الإمام الباقر)، والغريب فيها أنَّ روايات الفروع الفقهية (أي: الأحكام الشرعية الفرعية المتعلقة بأفعال العباد في عباداتهم أو في معاملاتهم) في هذه المجلدات الست -مع التغاضي عن النظر في أسانيدنا أو صحة اندراجها تحت الأحكام الشرعية- بالكاد بلغت قرابة مجلد ونصف المجلد فقط، فتأمل.

بينما قام المؤلف نفسه بجمع روايات الإمام الصادق المُسندة بالطريقة ذاتها، فبلغ عدد المجلدات اثنين وعشرين مجلدًا، وبلغ عدد المخصص منها للفروع الفقهية تسع مجلدات، فتأمل.

(٢) قد يحتاج هذا الراوي نوعًا من الاستفاضة في ذكر توثيقه، لثلا يرد على الدهن أنه من جُملة الضعاف الذين لا يُرکن إلى حديثهم، وذريح المحاربي يُعدُّ من أصحاب الإمام الصادق، وثقه شيخ الطائفة الطوسي في (الفهرست) وذكره غلام رضا عرفانيان في (مشايخ الثقات: ص ١٠٧).

وقال الأبطحي في (تهذيب المقال: ٥/ ٥٥٠): (وقد روى مشايخ الإمامية كالكليني والشيخ والصدوق والمفيد وغيرهم بأسانيدهم فيها الصحاح، عن ذريح بن محمد المحاربي، عن أبي عبد الله (ع)، وفيها مضامين عالية أشرنا إليها في (أخبار الرواة)، ورووها عن جماعة كثيرة من الثقات الأعلام، وأعيان الرواة، وأصحاب الإجماع، ومن لا يروي إلا عن الثقات، ومن يسكن إليه في الأخبار).

وقال الكليني في (سماء المقال: ١/ ١٨٧): (وروى الصدوق في (الفقيه) صحيحًا عن عبد الله بن سنان، قال: أتيت أبا عبد الله (ع) - إلى أن قال - قال: صدق ذريح، وصدقت أنَّ للقرآن ظاهرًا =

جعفرًا الصادق قال: إِنَّ أَبِي نِعَمَ الْأَب؛ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ، كَانَ يَقُول: «لَوْ أَجِدُ ثَلَاثَةَ رَهْطٍ أَسْتَوِدِعُهُمُ الْعِلْمَ وَهُمْ أَهْلٌ لَدُنْكَ لَحَدَّثْتُ بِمَا لَا يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى نَظَرٍ»^(١) فِي حَلَالٍ وَلَا حَرَامٍ...»^(٢).

والرهط: عددٌ يجمع من الثلاثة إلى العشرة من الرجال، ليس فيهم امرأة، وإذا أُضيف إلى الرهط عددٌ كان المراد به الشخص والنفس نحو قوله تعالى: «وَكُنْتَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةً رَهْطًا» أي: تسعة رجال^(٣).

وهذا يعني أَنَّ الباقر لم يكن على ثقة بأولئك الذين أجمعت الإمامية على تصحيح كل ما يروونه، ولَقَّبُوهم لأجل ذلك بـ «أصحاب الإجماع»، وانقادت لفقهم ومروياتهم حتى قال المرجع الديني المعاصر الشيخ جعفر السبحاني عنهم: «والهدف من تسميتهم دون غيرهم، هو تبين أَنَّ الأحاديث الفقهية تنتهي إليهم غالبًا، فكانَ الفقه الإمامي مأخوذٌ منهم، ولو حُذِفَ هؤلاء وأحاديثهم من بساط الفقه، لما قام له عمود، ولا اخضرَّ له عود»^(٤).

وإنَّما قال السبحاني هذا الكلام، باعتبار أَنَّهُم مشتركون بين الباقر والصادق، والتشكيك في وثاقتهم ورواياتهم لا تُلغِي وتنسف الفقه الباقرى من أساسه بل الجعفري معه، فتأمل.

= وباطنًا، ومن يحتمل ما يحتمل ذريح). ودلالته على جلالة ظاهرة، كما صرَّح به في الوسيط). وقال حسن بن زين الدين العاملي في (التحرير الطاووسي: ص ٢٠٠): (وفي الحديث كما ترى دلالة على علو منزلة ذريح، والشيخ وثَّقه في الفهرست).

وقال المازندراني في (متهى المقال: ٢٢٦/٣) بعد ذكره للحديث: (وهو يدل على علو رتبته وعظم منزلته). أمَّا الحديث صحيح الإسناد وفق مباني الإمامية، وقد رُوِيَ بعدة أسانيد صحيحة، منها: -محمد بن الحسن الصفَّار (قال النجاشي: ثقة عظيم القدر) عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب الزِّيَّات (قال النجاشي: جليل من أصحابنا، عظيم القدر، كثير الرواية، ثقة، عين، حسن التصانيف) عن صفوان بن يحيى -بياع السابري- (قال النجاشي: ثقة ثقة، عين) عن ذريح المحاربي به.

(١) قال المجلسي: (فيه) أي: معه، (إلى نظر) أي: فكرٍ وتأملي.
(٢) بصائر الدرجات للصفَّار: ص ٤٩٨ وبحار الأنوار للمجلسي: ٢/٢١٢.
(٣) انظر: معاني القرآن للنحاس: ١٤١/٥ والفروق اللغوية للعسكري: ص ٥٤٨ والكليات لأبي البقاء الكفوي: ص ٤٨٤.

(٤) دروس موجزة في علمي الرجال والدراية: ص ٥١.

الرابع: أنه لا يُسَلَّم بأن الإمام جعفرًا الصادق كان في وضع يختلف كثيرًا عن وضع أبيه، حتى يُدَّعى أن الذين نشروا مذهبه الفقهي أو الروائي في الآفاق قد بلغوا أربعة آلاف رجل^(١)، العدد الذي لا يُعرف مثله ولا شطره عن أحسن الفقهاء والرواة حالًا، فضلًا عن الصحابة أو التابعين الذين لم يبلغ عدد الرواة عن الواحد منهم هذا العدد المتخيل^(٢)، بل قد يُفهم من السياق التاريخي للفترة الزمنية التي عاشها الإمام جعفر الصادق أن توجس السلطة الحاكمة آنذاك (الأموية ثم العباسية) منه كان أظهر من توجسها من أبيه الإمام محمد الباقر^(٣)، فالسلطة الأموية التي كانت الاضطرابات والفتن تعصف بها، وتخشى خطر أفولها أو انقسامها في أحسن الأحوال، كما ترقب من بعيد خطرًا يحدق بها لا يُعرف رجاله على وجه التحديد، غاية الأمر أن هناك أصابع توجه الاتهام إلى شخصيات لها حضورها في البيت الهاشمي.

ويشهد لهذا ما في تاريخ ابن أبي خيثمة (٢٧٩هـ) وغيره عن مصعب الزبيري (٢٣٦هـ) أنه سَمِعَ الحافظ عبد العزيز الدراوردي المدني (١٨٦هـ) يقول: كان مالك بن أنس (١٧٩هـ) لا يروي عن جعفر بن محمد -رغم توثيقه وإجلاله له- حتى يضمّه إلى آخر من أولئك الرفعاء ثم يجعله بعده، قال مصعب الزبيري: لم يَرَوْ مالك عن جعفر بن مُحمَّد حتى ظهر أمرُ بني العبَّاس^(٤).

(١) قال المفيد في (الإرشاد: ١٧٩/٢): (ونقل الناس عنه من العلوم ما سارت به الركبان، وانتشر ذكره في البلدان، ولم ينقل عن أحد من أهل بيته العلماء ما نقل عنه، ولا لقي أحد منهم من أهل الآثار ونقله الأخبار، ولا نقلوا عنهم كما نقلوا عن أبي عبد الله (ع)، فإنَّ أصحاب الحديث قد جمعوا أسماء الرواة عنه من الثقات، على اختلافهم في الآراء والمقالات، فكانوا أربعة آلاف رجل).

(٢) يتحدث الشيخ محمد الباقر البهبودي في (معرفة الحديث: ص ٩١-٩٢) عن استكثار شيخ الطائفة الطوسي من أسماء الرواة عن الأئمة فيقول: (... نراه في كتاب الرجال يذكر جماعة كثيرة من الغرباء في أصحاب أبي جعفر الباقر ومن بعده من الأئمة الطاهرة، من دون أن يكون لهم ذِكرٌ في أحاديثنا، بحيث بلغ عددهم زهاء أربعة آلاف رجل من دون أن يظعن فيهم بأنهم مجاهيل ...).

(٣) قال د. حكمت عبيد الخفاجي -من الإمامية- في (الإمام الباقر وأثره في التفسير: ص ٩١): (ولقد تهيأت الظروف للإمام الباقر (ع) بما لم تنهيا لغيره من أئمة آل البيت، وذلك ما رافق في سنيه من بوادر النعمة على الحكم الأموي وظهور النواة لثورة العباسيين عليهم مما جعل أولئك الحكام لم يعيروا اهتمامًا لما يقوم به الإمام الباقر (ع) من نشر فقه أهل البيت).

(٤) التاريخ الكبير (السير الثالث): ٣٣٢/٢.

ويظهر بهذا احتياط الإمام مالك رحمته من الرواية عن الإمام جعفر رحمته منفردًا، دون ضمّ اسمه إلى غيره من الرواة، ولهذا فإنّه رحمته كان مُقلًا في الرواية عنه استقلالًا، حتى ذكر ابن تيمية أنه لم يرو في (الموطأ) عن الإمام جعفر إلا تسعة أحاديث^(١)، يعني بذلك الأحاديث المرفوعة، أمّا مجموع الأحاديث المرفوعة والموقوفة عن الإمام جعفر في (الموطأ) فتبلغ ثلاث عشرة رواية، وهو عدد قليل أيضًا.

على أنّ فترة بني العباس التي عاصرها الإمام جعفر، وإن كان فيها نوع من الانفراج إلا أنه انفراج مشوب بالتوجس أيضًا، فأما السفّاح العباسي فقد كان منشغلًا باستقرار دولته الناشئة وشرعنة أفعاله^(٢)، والتصدي لبني أمية قتلاً وملاحقة^(٣)، عن

(١) منهاج السنة النبوية: ٥٣١/٧.

(٢) وموقفه مع الإمام الأوزاعي - إمام أهل الشام آنذاك - يشهد بهذا، حيث سأله السفّاح: ما تقول في دماء بني أمية؟ فقال الأوزاعي - وهو يرى السيوف مُسلّة أمامه -: جاءت الآثار عن رسول الله ﷺ أنه (لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: الزنا بعد إحصان، والمرتد عن الإسلام، والنفس بالنفس). فسأله السفّاح: يا أوزاعي، ما تقول في أموال بني أمية؟ فقال: إن كانت لهم حرامًا فهي عليك حرام، وإن كانت لهم حلالًا فما أحلها الله لك إلا بحقها. (تاريخ دمشق لابن عساكر: ٢١١/٣٥ وسير أعلام النبلاء: ١٢١/٧-١٢٢).

(٣) وقد قال الشيخ عباس القمي (١٣٥٩هـ) في (الكنى والألقاب: ٣١٦/٢) عن سبب تسميته بالسفّاح: (قيل: لُقّب بالسفّاح لكثرة سفح دماء المارقين من بني أمية وغيرهم)، والظاهر أنّ تسميته هذه جاءت من خطبة له قال فيها متحدثًا عن نفسه: «وقد زدكم في أعطياتكم مائة درهم، فاستعدّوا فإنّي أنا السفّاح الميخ والثائر المبير». انظر: تجارب الأمم لابن مسكويه: ٣٢٠/٣.

فأمّا بنو أمية، فقد تبعهم العباسيون في كل من الحجاز والشام والكوفة والبصرة والريّ وخراسان والحيرة وواسط، وقتلهم قتلاً ذريعًا لا مثيل له، وفرّ منهم من قرّ لا يلوي على شيء، فاستتر منهم من استطاع لذلك سبيلًا، ومنهم من طلب الأمان من السفّاح فأمنه، ومنهم من حرّض الشعراء على قتله فقتل شر قتلة، كما حصل لسليمان بن هشام بن عبد الملك وابنيه الذين أئتمهم السفّاح بعد أن كلمته زوجته أم سلمة فيهم، فحرّضه الشاعر سديف بن ميمون عليه، فقتلهم جميعًا. (انظر: المحرّر لابن حبيب: ص ٤٨٦).

ودخل شبيل بن عبد الله مولى بني هاشم على السفّاح، وقد اجلس ثمانين رجلًا من بني أمية - كان قد أئتمهم - على سمط الطعام، فمثل بين يديه يقول شعرًا يذكر فيه ما جرى للحسين ولزيد عليهما السلام، فأمر بهم السفّاح فشدخوا بالعُمد، وبسط عليهم البسط، وجلس عليها، ودعا بالطعام، وإنّه ليسمع أنين بعضهم حتى ماتوا جميعًا، وقال لشبيل: لولا أنك خلطت كلامك بالمسألة لأغنمتك جميع أموالهم، ولعقدت =

الالتفات إلى بني هاشم^(١)، فضلًا عن فقيههم متكفئ على نفسه، يروي الحديث

= لك على جميع موالى بني هاشم. (الكامل في التاريخ لابن الأثير: ٢٣/٥ والكامل للمبرد: ٨-٧/٤).
كما قُتل سليمان بن يزيد بن عبد الملك بن مروان بالبلقاء، وحُبل رأسه إلى السَّحَّاح. (شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١٢٨/٧).

وكان داود بن علي يُمثّل ببني أمية، يسمل العيون، ويقر البطون، ويجدع الأنوف، ويصطمم الآذان. وكان عبد الله بن علي (السَّحَّاح) يصلبهم منكسين، ويسقيهم النورة والصبر، والرماد والخل، ويقطع الأيادي والأرجل، وكان سليمان بن علي بالبصرة يضرب الأعناق، وقد أحضر جماعة من بني أمية عنده، فقتلهم وأمر بهم فُجِّروا بأرجلهم، وألقوا على الطريق، فأكلتهم الكلاب. (شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١٣١-١٣٢/٧ و١٥٦، وانظر أيضًا: الكامل في التاريخ لابن الأثير: ٢٤/٥).

بل زاد العباسيون على ما ذكرناه بتعقب الأموات منهم، ونش القبور، واستخراج الجثث، فقد أمر السَّحَّاح بنش قبور بني أمية بدمشق، فنش قبر معاوية بن أبي سفيان، ونش قبر يزيد بن معاوية بن أبي سفيان، ونش قبر عبد الملك بن مروان، وتبع بني أمية من أولاد الخلفاء وغيرهم فأخذهم، ولم يُقِلَّت منهم إلا رضيع أو من هرب إلى الأندلس، فقتلهم بنهر أبي فطرس. (الكامل في التاريخ لابن الأثير: ٢٤/٥).

ويروي المسعودي -من الإمامية- في (مروج الذهب: ٢٠٧/٣-٢٠٨) تفصيلًا لما جرى لبقية قبور ملوك بني أمية، فيذكر عن الهيثم بن عدي الطائي عن عمرو بن هاني قوله: خرجت مع عبد الله بن علي لنش قبور بني أمية في أيام أبي العباس السفاح، فانتهينا إلى قبر هشام، فاستخرجناه صحيحًا ما قلدنا منه إلا خورمة أنفه، فضربه عبد الله بن علي -السَّحَّاح- ثمانين سوطًا، ثم أحرقه، واستخرجنا سليمان من أرض دابق، فلم نجد منه شيئًا إلا صلبه وأضلاعه ورأسه، فأحرقناه، وفعلنا ذلك بغيرهم من بني أمية، وكانت قبورهم بقنسرين، ثم انتهينا إلى دمشق، فاستخرجنا الوليد بن عبد الملك فما وجدنا في قبره قليلًا ولا كثيرًا، واحتفرنا عن عبد الملك فلم نجد إلا شتون رأسه، ثم احتفرنا عن يزيد بن معاوية فلم نجد إلا عظمًا واحدًا، ووجدنا مع لحدده خطًا أسود كأنما خط بالرماد في الطول في لحدده، ثم اتبعنا قبورهم في جميع البلدان، فأحرقنا ما وجدنا فيها منهم).

ولعلي أصرح القارئ بأنني كثيرًا ما توقفت أمام تلك الحادثة وما قبلها بالتأمل، ساعيًا لتفسيرها أو تبريرها دون جدوى، مستبشعًا لها دون حد، فقد يجوّز العقل دون الشرع قتل الكبار تحت مظلة الصراع على الحكم، وقتل الصغار تحت مظلة تأمين مستقبل الحكم، وكذا محو الآثار تحت مظلة إزالة بقايا الحكم السابق، لكن إخراج الجثث .. وعقايها .. وصلبها .. وحرقها .. أمر جلل .. لا يستقيم معه عقل ولا شرع ولا إنسانية!

(١) ولذا قال أبو الفرج الأصفهاني في (مقاتل الطالبيين: ص ١٦٢) في ترجمة أبي العباس السفاح: (ولا أعلمه قتل أحدًا منهم، ولا أجرى إلى جليس له مكروهًا، إلا أن محمدًا وإبراهيم خافاه فتواريا عنه، وكانت بينه وبين أيهما مخاطبات في أمرهما).

أو يُعَلِّمُ الناسَ الفقه في بلدٍ بعيدٍ عن الصراعات المستعرة في خراسان وما حولها والعراق والشام^(١).

قال الشيخ محمد حسن المظفر (١٣٧٥هـ): (اشتغل بنو العباس بتطهير الأرض من أمية وبتأسيس الدولة الجديدة، وأنت تعلم بما يحتاجه المُلْكُ الغَضُّ من الزمن لتأسيسه ورسوخه، فكان انصرافهم لبناء المُلْكِ وإحاطته شاعلاً لهم برهة من الزمن عن شأن الصادق في بثِّ العلوم والمعارف وإن لم يتناسه السِّفَاحُ ولكن لم يجد عنده ما يخشاه، ولمَّا جاء دور المنصور، وصفا المُلْكُ له، ناصب العداء للصادق، فكان يُضَيِّقُ عليه مرّة، ويتغاضى عنه أخرى)^(٢).

ولم أقف على دليلٍ واحدٍ صحيحٍ يؤكد انتقال الإمام جعفر الصادق في تلك الفترة الحرجة من المدينة النبوية إلى العراق، بل إلى الحيرة والكوفة تحديداً، كما أنَّ حجم الصراع، وكذا الفتن والهرج والمرج القائم لا أظنه مناسباً لانتقال فقيه علوي عُرف عنه انزواؤه عن بني العباس ومظالمهم فضلاً عن الانتقال إلى عاصمة مُلكهم ليدرسَ الفقه والحديث^(٣)!

(١) قال د. محمد حسين الصغير في (الإمام جعفر الصادق-زعيم مدرسة أهل البيت: ص ٩٥): (وقد شهد الإمام الصادق هذه الأدوار الانتقامية وهي تمثل على مسرح الحياة السياسية في عهد السِّفَاح، دون التدخل في شؤونها، ولا التعرض لقيادتها، ولا الاتصال بأبطالها إلا ما أكره عليه) إلى أن قال: (واستطاع بذلك أن يفوّت الفرصة على السِّفَاح وأجهزته من المجابهة، وإن لم يسلم من المراقبة). ويقول في ص ١٩٣: (وفي الوقت نفسه نجد الإمام لم يبايع حاكماً جائراً بسلطانه، ولا أعطاه صفة الشرعية فيما تقمّص من أبراد الخلافة، وهذا كله تعبيرٌ عن تقواه وتحرّجه).

قلت: وإنّ دعوى انتقال الإمام جعفر الصادق من المدينة النبوية إلى العراق في ظل هذه الأوضاع للجلوس لشيعته وتعليمهم الفقه والحديث، إن لم يدل على إعطاء صفة الشرعية فما الذي يدل عليه؟! خصوصاً وأنّ (بغداد) لم تكن قد بُنيت بعد واتخذت عاصمة لبني العباس إلا في عهد أبي جعفر المنصور، وكانت الكوفة موطن شيعتهم، وبمسجد الكوفة خطب السِّفَاح خطبته الشهيرة، نعم لم يكن بين السِّفَاح والعلويين انشقاق أو اقتتال، لكن استتار بني العباس بالملك، وحرص السِّفَاح على تثبيت دعائم دولته، يمنع عقلاً أن يُرحّب بانتقال فقيه علوي إلى الكوفة ليُفسد عليهم أمرهم، ويُمهّد لحضور جماهيري علوي فيها عوضاً عن العباسي.

(٢) الإمام الصادق: ١/ ١٨٨-١٨٩.

(٣) الإمام الصادق: ١/ ١٨٨-١٨٩.

أما أبو جعفر المنصور - ثاني خلفاء بني العباس، فلم يكن أخيراً من أخيه السفاح^(١)، فإنه ما ترك أحداً يخشى منه أمراً يهدد ملكه إلا فتك به، وهو أول من أوقع

(١) ومن فريد ما ذكروه في هذا الشأن، أن عبد الله بن عمر بن عبد الله القنلي الأموي الشاعر؛ كان طريد بني العباس، وقد فرّ إلى سويقة - وهي قرية قرب المدينة النبوية يسكنها آل علي بن أبي طالب عليه السلام -، وذلك بعقب أيام بني أمية وابتداء خروج ملكهم إلى بني العباس، فقصده عبد الله والحسن ابنا الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام بسويقة، فاستشده عبد الله شيئاً من شعره فأنشده. فقال له: أريد أن تشلني شيئاً مما رثيت به قومك، فأنشده:

نَقُولُ أَمَامَةً لَمَّا رَأَتْ	تُؤْزِي عَنِ الْمَضْجَعِ الْأَنْفَسِ
وَقَلَّةَ نَوْمِي عَلَى مَضْجَعِي	لَدَى مَجْمَعِ الْأَعْيُنِ النَّفْسِ
أَبِي مَا عَرَاكَ؟ فَقُلْتُ الْهَمُومُ	عَرَوْنَ أَبَاكَ فَلَا تُبْلِسِي
عَرَوْنَ أَبَاكَ فَحَبِّسْنَاهُ	مِنَ الذُّلِّ فِي شَرِّ مَا مَخْبِسِ
لِفَقْدِ الْمَشِيرَةِ إِذْ نَالَهَا	سَمَاكَ مِنَ الْحَدِيثِ الْمُبْنَسِ
رَمَتْهَا الْمَنُونُ بِلَا تُصْلِي	وَلَا طَائِشَاتٍ وَلَا نُكُوسِ
بِأَسْهَمِهَا الْخَالِصَاتِ الثُّقُومِ	مَتَى مَا اقْتَضَتْ مُهْجَةً تَخْلِسِ
فَضْرَعَاهُمُ فِي نَوَاحِي الْبِلَادِ	تُلْقَى بِأَرْضٍ وَلَمْ تُرْمَسِ
كَرِيمٌ أَصِيبَ وَائِثْوَابُهُ	مِنَ النَّمَارِ وَالذَّامِ لَمْ تَذْنَسِ
وَأَخْرُ قَدْ طَارَ خَوْفُ الرَّدَى	وَكَانَ الْهُمَامُ فَلَمْ يُخَسِّسِ
فَكَمْ غَادَرُوا مِنْ بَوَاكِي الْجَبِينِ	مَرْضَى وَمِنْ صِيبَةِ بُلَسِ
إِذَا مَا ذَكَرْتَهُمْ لَمْ تَنْمِ	لَحَرَ الْهَمُومِ وَلَمْ تَجْلِسِ
يُرْجَفَنَّ مِثْلَ بُكَاءِ الْحَمَامِ	فِي مَائِمِ قَلْبِي الْمَجْلِسِ
فَذَاكَ الَّذِي غَالَنِي فَأَعْلَمِي	وَلَا تَسْأَلِينِي فَتَسْتَنْجِسِي
وَإِشْبَاءَ قَدْ ضِفْنَنِي بِالْبِلَادِ	وَلَسْتُ لِهَنْ بِمُنْتَخِلِسِ
أَفَاضَ الْمَدَامُ قَتْلِي كُدَى	وَقَتْلِي بِكُنُوءَةٍ لَمْ تُرْمَسِ
وَقَتْلِي بِوَجٍّ وَبِالْأَبْنِ	مِنَ يَنْفِرِ خَيْرُ مَا أَنْفَسِ
وَبِالزَّائِجِينَ نَفُوسَ ثَوْتِ	وَقَتْلِي بِنَهْرِ أَبِي لُظْرُمِ
أُولَئِكَ قَوْمٌ تَدَاعَتْ بِهِمْ	نَوَائِبُ مِنْ زَمَنِ مُثْمِسِ
أَذَلَّتْ قِبَادِي لَمَنْ رَامَنِي	وَالزَّقَتِ الرُّهْمَ بِالْمَنْطُوسِ
فَمَا أَنَسَ لَا أَنَسَ قَتْلَاهُمْ	وَلَا عَاشَ بِمَدَّهِمْ مَنْ نَسِي

فلما أتى عليها بكى محمد بن عبد الله بن حسن. فقال له عمه الحسن بن حسن بن علي عليه السلام: أتبكي

على بني أمية وأنت تريد ببني العباس ما تريد. فقال: والله يا عم لقد كنتما نعمنا على بني أمية ما نعمنا، =

الفرقة بين ولد العباس بن عبد المطلب وأبي طالب بن عبد المطلب، حتى قيل: عباسي وطالبي، وكانوا قبل ذلك شيئاً واحداً، وقد خرج عليه محمد بن عبد الله^(١) الملقب بـ (النفس الزكية)، فقتل عند (أحجار الزيت) قرب المدينة النبوية، وظهر أمر أخيه إبراهيم من بعده في البصرة، فقتل أيضاً، وقد آذى المنصور خلقاً من العلماء ممن خرج معهما أو أمر بالخروج قتلاً وضرباً وغير ذلك^(٢).

أمّا بنو الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام، فقد ذكروا في محتتهم على يدي أبي جعفر المنصور^(٣) ما يكدر خاطر ويؤلم الفؤاد^(٤).

= فما بنو العباس إلا أقلُّ خوفاً لله منهم، وإنَّ الحجة على بني العباس لأوجب منها عليهم. ولقد كانت للقوم أخلاقٌ ومكارمٌ وفاضلٌ ليست لأبي جعفر. (الأغاني للأصفهاني: ٢٠١/١١ والوفائي بالوفيات للصفدي: ٢٠٠/١٧).

(١) وهو محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن أبي طالب رضي الله عنهم أجمعين.
(٢) فإنه حبس الإمام أبا حنيفة ثقة لكونه أفتى بالخروج عليه مع محمد بن عبد الله (النفس الزكية)، وكان يكتب -بعد مقتله- أخاه إبراهيم بن عبد الله الذي استطاع السيطرة على أجزاء كبيرة من فارس والعراق، وأرسل إليه أربعة آلاف درهم لم يكن عنده غيرها تأييداً له، فحس لأجل ذلك ومات في سجنه، وقيل: إنه قتله بالسّم.

وضرب الإمام مالك ثقة بالسياط لفتواه بجواز الخروج مع النفس الزكية على المنصور، فقد وُشي به إلى الوالي أنه يقتل بأن إيمان بيعة بني العباس ليست بشيء، ويستدل لذلك بحديث يرويه ثابت الأحنف في طلاق المكره أنه لا يلزم.

وأوذي الإمامان محمد بن عجلان وعبد الحميد بن جعفر -رحمهما الله- لخروجهما أيضاً مع النفس الزكية.
(٣) قال الحافظ ابن كثير في (البداية والنهاية: ٣٥٠/١٣): (كان محمد بن عبد الله بن حسن قد بايعه جماعة من أهل الحجاز في أواخر دولة مروان الحمار بالخلافة، وخلع مروان، وكان في جملة من بايعه على ذلك أبو جعفر المنصور، وذلك قبل تحويل الدولة إلى بني العباس، فلما صارت الخلافة إلى أبي جعفر المنصور خاف محمد بن عبد الله بن الحسن وأخوه إبراهيم منه خوفاً شديداً؛ وذلك لأنه توهم منهما أن يخرجاه عليه، والذي خاف منه وقع فيه، ولما خافاه ذهباً منه هرباً في البلاد الشاسعة، فصارا إلى اليمن، ثم سارا إلى الهند، ثم تحولوا إلى المدينة فاختميا بها، فدل على مكانهما الحسن بن زيد، فهربا إلى موضع آخر، فاستدل عليهما الحسن بن زيد، فدل عليهما ثم كذلك، وانتصب ألباً عليهما عند المنصور، والعجب أنه من أتباعهما، واجتهد المنصور بكل طريق على تحصيلهما، فلم يوفق له ذلك إلى الآن، فلما سأل أباهما عتهما حلف أنه لا يدري أين صارا إليه من البلاد، ثم ألح المنصور على عبد الله في طلب ولديه، فغضب عبد الله من ذلك، وقال: (والله لو كانا تحت قدمي ما دلتك عليهما). فغضب المنصور، وأمر بسجنه، وأمر ببيع رقيقه وأمواله، ولبت في السجن ثلاث سنين، وأشاروا على المنصور بحبس بني حسن عن آخرهم فحبسهم).

(٤) كان ابتداء تقييدهم من الريدة بأمر أبي جعفر المنصور، أركبوا في محامل ضيقة، وعليهم القيود =

وفيما يتعلق بالإمام جعفر الصادق تحديدًا، فلم يكن جعفر الصادق بالنسبة لأبي جعفر المنصور رقمًا صعبًا أو خطرًا مدهمًا كما يصوره الإمامية عادة، إذ لم يرَ فيه المنصور ذاك الرجل الطامح إلى الملك، فجعفر الصادق كان معتزلاً للحياة السياسية، راغبًا عنها وعن الخوض في صراعاتها، كان عابدًا فقيهاً ولم يكن ثائراً أو زعيماً لحركة سياسية أو انقلابية، ومواقفه الحذرة من تأييد ويعة الطالبين كعمه الإمام زيد في زمن بني أمية، والنفس الزكية في زمن بني العباس وفي المدينة التي يقطنها الإمام جعفر، كانت كافية في إقناع أبي جعفر المنصور -على ما يبدو- في انتهاج أسلوب أقرب إلى المسالمة والدبلوماسية معه، مع شيء من التخويف والتضييق ومحاولة كسر الشوكة.

ويظهر من استقدام المنصور له إلى بغداد -مرة أو مرتين كما يُروى- أنه كان متوجساً منه، ويخشى أن يغتر الإمام جعفر -وهو شيخ الحسينيين في زمانه- بتحريض من قبل الطالبين أو محبيهم على الدعوة لنفسه أو الانتقام لبني عمومته الحسينيين الذين سُفكت دماؤهم بغير حق.

ويشهد لهذه الحالة من الخصام الهادئ ما ذكروه من أن أبا جعفر المنصور وقع عليه ذباب، فذبه عنه، فعاد فذبه عنه حتى أضجره، فقال لجعفر الصادق مستفهماً: لِمَ

= والأغلال فاجتاز بهم المنصور وهو في هودجه، فناده عبد الله بن حسن: والله يا أبا جعفر ما هكذا صنعنا بأشراكم يوم بدر. فأخسأه المنصور، وتقلَّ عليه، ونفر عنهم. (البداية والنهاية: ١٣/٣٥١-٣٥٢). ولما انتهوا بهم إلى العراق حُسبوا بـ (الهاشمية)، وأتى أبو جعفر المنصور بمحمد بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام -وكان يدعى الدُّيَّاج الأصفر من حسنه-، فنظر إليه، وقال: أنت الدُّيَّاج الأصفر؟ قال: نعم، قال: أنا والله لأقتلك قِتْلَةً ما قَتَلْتُهَا أَحَدًا من أهل بيتك. ثم أمر بإسطوانة مبنية ففُرِّغَتْ، ثم أدخل فيها فُبَيْت عليه، وهو حي. (تاريخ الطبري: ٧/٥٤٦ ومقاتل الطالبين: ص ١٨١ والبداية والنهاية: ١٣/٣٥٢).

ومما ذكروه أن بني الحسن لما طال مكثهم في حبس المنصور واتسعت قيودهم، كانوا إذا أرادوا صلاة أو نومًا نزعوا قيودهم، فإذا أحسوا بمن يجيء إليهم لبسوها، ولم يكن علي (العابد) بن الحسن (المثلث) بن الحسن (المثنى) بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام يُخرج رجله من القيد، فقال له عمه: يا بني، ما يمنعك أن تفعل؟ قال: لا، والله لا أخلمه أبدًا حتى أجمع أنا وأبو جعفر عند الله، فيسأله لم قَيْدني به. (مقاتل الطالبين: ص ١٧٦-١٧٧).

خلق الله الذباب؟ فأجابه: لِيُذِلَّ به الجبابرة^(١).

لكن الخصام المحكي لم يصل إلى مبالغات الإمامية التي حفلت بها كتب المعاجز والخوارق، ولذا فإن آية الله محمد آصف محسني قد استشعر القلق الذي حفَّ روايات الإمامية التي ذكرت تفاصيل ما جرى بينه وبين أبي جعفر المنصور، وأثار بدوره تساؤلات راشدة حيالها يقول فيها مُعلِّقاً على ما أورده المجلسي في (بحاره): «والشيء المهم هنا: هو إحضار المنصور الدوانيقي للإمام الصادق (ع) مكرراً مريدًا قتله بأي وجه كان، ثُمَّ انصرافه عنه مكرراً، إمَّا لأجل مشاهدة رسول الله ﷺ أو التئين أو لصرف الله تعالى غضبه وإيجاد الرقة في قلبه لأجل الدعاء الذي دعا به الصادق (ع) أو لأجل موعظة الإمام بذكر الروايات الواردة في صلة الرحم أو بتذكير صبر أيوب وشكر سليمان وداود ومغفرة يوسف أو بموت الجاسوس الكاذب الحالف بالبراءة من الله أو بإلحاح الإمام وطلب العفو والإخبار بموته عن قريب وحلفه مكرراً أنَّه لم يرد الخروج عليه ولا خلافه وهكذا. وهذا أمرٌ يتحير فيه المتأمل، أمَّا أولاً فلاجل أنَّ مثل هذا الصرف المكرر^(٢) لم يتفق لأحدٍ من الأئمة عليه، وإنَّما ذكره في حق الصادق (ع)؛ فهو غريب، ولعله لم يتفق في حق الأنبياء الذين ذُكروا في التاريخ، وبعض الأنبياء عليه السلام مما قيل فيه شبه ذلك لم يثبت بدليل معتبر.

وثانيًا: يبعد من المنصور -مع ظلمه وفسقه وقساوة قلبه وحبه لمقامه- أن يعزم على قتله (ع) مرة بعد مرة، وقد شاهد خارق العادة في كل مرة، فتأمل.

وثالثًا: مثل هذا الاعتذار والإلحاح لأجل حفظ الحياة والبقاء، من مثل الإمام الصادق (ع) بعيد، بل يبعد من عالم كبير بهذا السن والشيخوخة، وكيف يُناسب هذا الخوف والإلحاح مع ما ورد في بعض الروايات وغيرها من علمه بوقت موته^(٣). وكيف يتلائم مع ما ورد من أمير المؤمنين من اعتقاده بالقدر، وأنَّ أهل الأرض

(١) سير أعلام النبلاء: ٢٦٤/٦.

(٢) قال في الحاشية: (لا يُقال: إنَّ الوقائع المتكررة لم تكن بتعدد الروايات المذكورة، فإنَّ جملة منها تحكي عن واقعة واحدة لكن بألفاظ مختلفة، فإنَّه يُقال: نعم، لكن المقدار الثابت من الدفعات تكفي للإشكال).

(٣) وهو في هذا يذهب إلى ما يذهب إليه قومه الإمامية من أنَّ الأئمة الاثني عشر يعلمون الغيب.

لا يضرّون ما لم يردّه أهل السماء، وأنّه ينهئ قنبر عن حراسته، وأنّه لا يحترس حتّى في صفين وميادين الحرب. وأسهل الطرق لرفع هذا التحير رد الروايات المذكورة، فإنّها غير معتبرة سندًا، والله العالم^(١).

على أنّ كتب التاريخ تروي عن أبي جعفر المنصور أنّه كان قد أظهر مع الإمام جعفر الصادق تسامحًا غير مسبوق ولا معهود تجاه العلويين، ولعله اختصه بهذا لما ذكرناه من الاعتبارات السابقة، فإنّه لما قُتلَ محمد بن عبد الله النفس الزكية اختفى الحسن الأفطس^(٢)، فلمّا دخل جعفر الصادق العراق ولقي أبا جعفر المنصور، قال له: يا أمير المؤمنين، أتريد أن تُسدي إلى رسول الله يدًا؟

قال: نعم يا أبا عبد الله!

فقال له: تعفو عن الحسن بن علي بن علي زين العابدين بن الحسين، فعفا عنه^(٣).

فبين لين المنصور وتعسّفه، وجد الإمام جعفر الصادق فرصته في التحديث بالمدينة النبوية كما لم يُعهد ذلك في زمن بني أمية.

(١) مشرعة بحار الأنوار: ١٦٩/٢-١٧٠.

(٢) وهو: الحسن بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام.

(٣) ذكره أبو نصر البخاري في (سر السلسلة العلوية: ص ٧٧)، وقال: فهذه شهادة قاطعة من الصادق أنّه ابن رسول الله صلى الله عليه وآله، وعلي ومحمد ابنا الأفطس قتلها المأمون.

الإمام الصادق والأئمة الأربعة

لا يكاد يختلف الناس في موقف علماء أهل السنة والجماعة ونُظَّارهم من الإمام جعفر الصادق عليه السلام، فهم مُعْظَمُونَ له^(١)، قائلون بفضله ونُبله وكمال تَدِينِهِ^(٢)، بل هو عندهم في عداد أئمتهم السُّنَّين المَهْدِين^(٣)، كما يرون فيه كَلَّةً تمثلاً حَقِيقِيًّا للعلاقة الحميمة بين أهل البيت والصحابة ومظهرًا من مظاهرها، فالإمام جعفر الصادق حفيد الخليفَتين علي بن أبي طالب وأبي بكر الصديق رضي الله عنهما^(٤).

(١) وجعل كثير من العامة لهذه الحقيقة، ومن ثَمَّ علَّتهم إياه من أئمة الشيعة الإمامية لا أهل السنة هو من جنس توهماتهم وظنونهم الفاسدة التي لا يُعُول عليها، فما في أقوال العوام حجة، ولا لها عند أهل العلم أدنى اعتبار، والإنسان بطبعه عدو ما يجهل.

(٢) وما يذكره أهل العلم من توجس الإمام يحيى بن سعيد القطان رحمته الله من حديث الإمام جعفر عليه السلام لم يكن المراد به التشكيك في دينه أو صدقه كما يحاول بعض ضعاف النفوس الترويج له، فإنه دفع التهمة عن جعفر بقوله: «جعفر ما كان كذوبًا»، فظهر بهذا أنَّ مراده شيء آخر، وهو ضعف الضبط في الرواية، ولهذا قارنه من الرواة بمجالد بن سعيد.

ومع هذا؛ فإنَّ قول الإمام يحيى لم يُلْتَفَت إليه كما عبَّر عن ذلك الحافظ الذهبي في (السير: ٢٥٦/٦) بقوله: «هذه من زلفات يحيى القطان، بل أجمع أئمة هذا الشأن على أنَّ جعفرًا أوثق من مجالد، ولم يلتفتوا إلى قول يحيى».

(٣) قال ابن حبان (٣٥٤هـ) في (الثقات: ١٣١/٦): «كان من سادات أهل البيت فقهاً، وعلماً، وفضلاً». وقال النووي (٦٧٦هـ) في (تهذيب الأسماء واللغات: ١/١٥٠): «اتفقوا على إمامته وجلالته وسيادته». وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) في (منهاج السنة النبوية: ٥٢/٤): «وجعفر الصادق عليه السلام من خيار أهل العلم والدين».

وقال الذهبي (٧٤٨هـ) في (تاريخ الإسلام: ٨٢٨/٣): «مناقب جعفر كثيرة، وكان يصلح للخلافة؛ لسؤدده، وفضله، وعلمه، وشرفه».

(٤) فأما علي بن أبي طالب عليه السلام فانتسابه إليه ظاهر، وأما أبو بكر الصديق رضي الله عنه فجُذِّدَ لأمه، وقد كان =

ولذا فإنَّ السُّنِّيَّ العارف يعجب أشدَّ العجب من الاتهام الموجَّه إليه من قِبَل الإمامية بإعراضه عن مذهب الإمام جعفر الصادق متابعًا للناصبة أو اغترارًا بمن هم أقلُّ منه شأنًا وفهمًا - ويعنون بهم أئمة المذاهب الأربعة - رحم الله تعالى الجميع، ليتساءل متعجبًا: وما الذي يفرض عليَّ أو يحوجني إلى الإمام جعفر من بين سائر الأئمة والفقهاء؟! وما الذي عنده وليس عند غيره؟!

فإن كان ذلك لأجل ما يعتقد الإمامية فيه من العصمة والاجتباء والنصب الإلهي والمعاجز، فإنَّ أهل السنة لا يعتقدونه، ويرونه غيًا وغلًا، ولا يعجبون ممن يفضِّلُ الأئمة الاثني عشر على أنبياء الله تعالى أن لا يرى أئمة مذاهبهم الأربعة شيئًا أمام هؤلاء الأئمة الاثني عشر، لكنهم يعجبون من إصرار المخالف وجرأته على توجيه الاتهام لهم بغير حق.

ودين الله تعالى محفوظ، لا يضره وجود إمام أو فقيه أو فقدانه، والواجب على المسلم أن يعتقد كما يقول ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) أنه: «لو لم يُخلق أبو حنيفة والشافعي - أو غيرهما من الأئمة العدول - لَمَّا ضَرَّ دين الإسلام، وأنه ليس إلى العلماء من أمر الدين إلا التبليغ وإيضاح المُشكل، وأمَّا أمرُ التكفير والتفسيق والتحليل والتحريم فالإلى الله ورسوله . . . فإنَّ الدين الذي بعث الله به رسوله ليس

= جعفر الصادق يفتخر بانتسابه لأبي بكر رضي الله عنه قائلًا: (لقد ولدني أبو بكر مرتين)، وذلك لأنَّ نسبة ينتهي إلى أبي بكر من طريقين:

الأول: عن طريق والدته أم فروة (قريبة) بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر.

الثاني: عن طريق أمها (أي: جدته) أسماء بنت عبد الرحمن بن أبي بكر.

وفي هذا يقول المولى علي محمد التبريزي الأنصاري (١٣١٠هـ) في (اللمعة البيضاء: ص ٤١): (وإنه

كان يقال للصادق عليه السلام كثيرًا: أنت ابن الصديق، لأنَّ أمه أم فروة بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر

وزوجة القاسم كانت بنت عبد الرحمن بن أبي بكر، وكان (ع) يقول: ولدني أبو بكر مرتين).

وكان يغضب من أولئك الذين يتعرضون لجده أبي بكر ظاهرًا وباطنًا ويمقتهم أشدَّ المقت. (سير أعلام

النبلأ: ٢٥٥/٦).

وكان يعجب ممن يتناول أبا بكر رضي الله عنه، وينسب إليه الإساءة إليه بالقول والعمل، فيقول لسالم

بن أبي حفصة متعجبًا: يا سالم! أيسُّب الرجل جده، أبو بكر جدِّي، لا نالني شفاعة محمد صلى الله عليه وآله يوم

القيامة إن لم أكن أتولاهما، وأبرا من عدوهما. (السنة لعبد الله بن أحمد (١٣٠٣) والشرعية للأجري

((١٧٠٨)).

مُسَلَّمًا إِلَى عَالَمٍ وَاحِدٍ وَأَصْحَابِهِ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ ذَلِكَ الشَّخْصَ نَظِيرًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ شَبِيهُ بِقَوْلِ الرَّافِضَةِ (١) «(٢)».

فَإِنْ قِيلَ: هُوَ أَسْبَقَهُمْ فِي الْفَقْهِ وَالْإِحَاطَةِ بِالْعُلُومِ، قِيلَ: إِنَّ أَبَاهُ الْبَاقِرَ وَأَبَا حَنِيفَةَ كَانَا أَسْبَقَ مِنْهُ. مَعْرِفَةً بِالْفَقْهِ، وَاعْتِبَارًا الْأَسْبَقِيَّةَ فِي الزَّمَانِ لَا يَقْتَضِي السَّبْقَ فِي الْعُلُومِ وَالْإِتْقَانِ.

وَأَمَّا مَا يَذْكُرُونَهُ عَنْهُ مِنَ الْإِحَاطَةِ بِعِلْمِي الْكِيمِيَاءِ (٣) وَالْفِيزِيَاءِ وَالْفَلَكِ، وَكَوْنَهُ

(١) الرِّفْضُ مُصْطَلَحٌ يَقَابِلُ (النَّصَبَ)، فَهُوَ بَغْضُ الشَّيْخَيْنِ أَبِي بَكْرٍ وَعَمْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَعَدَاوَتُهُمَا، وَالانْحِرَافُ عَنْهُمَا. وَأَوَّلُ مَنْ أَطْلَقَهُ عَلَى مَنْ يَغْلُو فِي أَبِي السَّبْطِينِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَتَتَابَعُوا الشَّيْخَيْنِ ﷺ هُوَ الْإِمَامُ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذْ رَفَضَ قَوْمَ الْخُرُوجِ مَعَهُ لَتَوَلَّيَهُ الشَّيْخَيْنِ، فَقَالَ: رَفَضْتُمُونِي، وَسَمَّاهُمُ الرَّافِضَةَ. فَبَاتَ الْمَصْطَلَحُ لَصِيقًا بِكُلِّ مَنْ غَلَا فِي عَلِيٍّ ﷺ وَتَتَابَعُوا الشَّيْخَيْنِ ﷺ بِسُوءٍ. وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ فِي سَبَبِ إِطْلَاقِ تِلْكَ التَّسْمِيَةِ، وَفِي سَبَبِ ذَلِكَ أَقْوَالٌ أُخْرَى.

(٢) الْإِتْبَاعُ: ص ٦٠-٨٠ بِتَصْرِفٍ.

(٣) وَقَدْ أَلَّفَ د. مُحَمَّدٌ يَحْيَى الْهَاشِمِيُّ كِتَابًا فِي هَذَا أَسْمَاءِ (الْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْكِيمِيَاءُ)! وَقَدْ نَسَبُوا إِلَيْهِ مَا اخْتَصَّ جَابِرُ بْنُ حَيَّانٍ فِيهِ مِنْ عِلْمِ (الْكِيمِيَاءِ)، بِحُجَّةٍ أَنَّهُ مِنْ شِيعَتِهِ، وَيَذْكُرُونَ أَنَّهُ اسْتَوْطِنَ الْكُوفَةَ وَبِهَا التَّقِيُّ بِجَعْفَرٍ، وَفِي هَذِهِ مَسَائِلُ يَنْبَغِي مِلَاحَظَتَهَا، فَأَمَّا أَنَّهُ مِنْ شِيعَةِ جَعْفَرِ الصَّادِقِ فَلَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ -كَمَا يُحْكِي فِي تَرْجُمَتِهِ- كَانَ مُقَرَّبًا مِنَ الْوَزِيرِ جَعْفَرِ بْنِ يَحْيَى الْبِرْمَكِيِّ أَيَّامَ الْخَلِيفَةِ الْعَبَّاسِيِّ هَارُونَ الرَّشِيدِ، حَتَّى إِنَّهُمْ ذَكَرُوا أَنَّهُ تَوَفَّى وَقَدْ جَاوَزَ التَّسْعِينَ مِنْ عُمُرِهِ فِي الْكُوفَةِ بَعْدَمَا فُرِّقَ إِلَيْهَا مِنَ الْعَبَّاسِيِّينَ بَعْدَ نَكْبَةِ الْبِرَامِكَةِ، فَسُجِّنَ فِي الْكُوفَةِ وَظَلَّ فِي السِّجْنِ حَتَّى وَفَاتَهُ سَنَةَ ١٩٧هـ، وَهُوَ مَا يُوَكِّدُ صِلَتَهُ بِجَعْفَرِ الْبِرْمَكِيِّ لَا جَعْفَرِ الصَّادِقِ.

وَقَدْ ذَكَرُوا أَنَّ أَبَاهُ كَانَ مِنَ الْمَنَاصِرِينَ لِلْعَبَّاسِيِّينَ فِي ثَوْرَتِهِمْ ضِدَّ الْأُمَوِيِّينَ، فَتَشَبَّهَ كَانًا لِلْعَبَّاسِيِّينَ وَلَمْ يَكُنْ لِلْعُلَوِيِّينَ فَضْلًا عَنْ أَنْ يَكُونَ لِجَعْفَرِ الصَّادِقِ مِنْهُمْ، كَمَا أَنَّهُ حُكِيَ عَنْهُ اسْتِطْلَاقُهُ (الْكُوفَةَ)، وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الْإِمَامَ جَعْفَرَ عَاشَ طَوَالَ حَيَاتِهِ فِي (الْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ) وَبِهَا قَبْرُهُ، وَدَارَ الْجَدَلِ حَوْلَ ثُبُوتِ دُخُولِهِ الْعِرَاقَ فَضْلًا عَنْ تَرْكِهِ الْمَدِينَةَ وَانْتِقَالِهِ إِلَى الْكُوفَةِ. وَفَوْقَ هَذَا كُلِّهِ؛ فَإِنَّ ثُبُوتَ كَوْنِ جَابِرٍ مِنْ شِيعَةِ جَعْفَرٍ أَوْ مُقَرَّبًا مِنْهُ لَا يُعْطِي أَحَدًا الْحَقَّ فِي نِسْبَةِ عُلُومِهِ إِلَى جَعْفَرٍ بِهَذِهِ الصُّورَةِ الْغَرِيبَةِ!

هَذَا فَضْلًا عَنْ وَقُوعِ التَّشْبِيكِ فِي نَوْعِ عِلْمِ (الْكِيمِيَاءِ) الْمُنْسُوبِ لِجَابِرٍ، حَيْثُ يَذْكُرُ بَعْضُ الْأَعْلَامِ نَحْوُ: ابْنِ تَيْمِيَّةٍ (٧٢٨هـ) فِي (مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى: ٢٩/٣٧٤) وَالصَّفْدِيُّ (٧٦٤هـ) فِي (الْوَافِي بِالْوُفَايَاتِ: ١١/٢٧) وَابْنُ خُلْدُونٍ (٨٠٨هـ) فِي (تَارِيخِهِ: ١/٦٣٣-٧٢٦) أَنَّ الْعِلْمَ الْمُنْتَشِرَ آنَذَاكَ بِاسْمِ (الْكِيمِيَاءِ) أَوْ (السِّمِيَاءِ)؛ لَيْسَ هُوَ مِنْ بَابِ الصَّنَاعَةِ الطَّبِيعِيَّةِ أَوْ الَّتِي تَمَّ بِأَمْرِ صَنَاعِيِّ يَسْتَنْدُ إِلَى الْعِلْمِ كَالَّذِي نَعْرِفُهُ الْيَوْمَ عَنْ (الْكِيمِيَاءِ)، وَإِنَّمَا هُوَ عِلْمٌ يَمْزِجُ بَيْنَ الشَّعْوَذَةِ وَالتَّخِيلَاتِ وَالسِّحْرِ، يُعْرَفُ: بِعِلْمِ (الطَّلَاسِمِ أَوْ أَسْرَارِ الْحُرُوفِ وَالْأَعْدَادِ) أَوْ (سِحْرِ النُّجُومِ وَالتَّخِيلَاتِ).

=

أول من اكتشف الأوكسجين^(١) وأول من اكتشف نظرية نشأة

= قال ابن خلدون في (مقدمته - الفصل الثامن والعشرون والتاسع العشرون - علم أسرار الحروف): «علم أسرار الحروف وهو المسمى لهذا العهد بالسيما. نقل وضعه من الطلسمات إليه في اصطلاح أهل التصرف من المتصوفة، فاستعمل استعمال العام في الخاص. وحدث هذا العلم في الملة بعد صدر منها، وعند ظهور الغلاة من المتصوفة وجنوحهم إلى كشف حجاب الحس، وظهور الخوارق على أيديهم والتصرفات في عالم العناصر، وتدوين الكتب والاصطلاحات، ومزاعمهم في تنزل الوجود عن الواحد وترتيبه» إلى أن يقول: «فأما سر التناسب الذي بين هذه الحروف وأمزجة الطبائع، أو بين الحروف والأعداد، فأمر عسير على الفهم، إذ ليس من قبيل العلوم والقياسات، وإنما مستندهم فيه الذوق والكشف!».

ولهذا قال ابن خلدون متحدثاً عن جابر: «ثم ظهر بالمشرق جابر بن حيان كبير السحرة في هذه الملة فنصّح كتب القوم واستخرج الصناعة، وغاص في زيتها واستخرجها، ووضع فيها غيرها من التآليف، وأكثر الكلام فيها وفي صناعة السيميا؛ لأنها من توابعها، لأن إحالة الأجسام التوعية من صورة إلى أخرى إنما يكون بالقوة النفسية لا بالصناعة العملية فهو من قبيل السحر»، ثم قال: «إمام المدونين جابر بن حيان، حتى أنهم يخصونها به فيسمونها علم جابر وله فيها سبعون رسالة كلها شبيهة بالألغاز، وزعموا أنه لا يفتح مقلها إلا من أحاط علماً بجميع ما فيها».

وقال الصندي: «وأنا أنزه الإمام جعفرًا الصادق عليه السلام عن الكلام في الكيمياء، وإنما هذا الشيطان أراد الإغواء بكونه عزا ذلك إلى أن يقوله مثل جعفر الصادق لتلقاه النفوس بالقبول، ورأيت إذا ذكر الحجر يقول بعدما يرمزه وقد أوضحته في الكتاب الفلاني فيتعجب الطالب حتى يظفر بذلك المصنف المشؤوم، فيجده قد قال: وقد بينته في الكتاب الفلاني، فلا يزال يحيل على شيء بعد شيء!».

ويتحدث الشيخ محمد بن مكي العاملي (٧٨٦هـ) في (الدروس الشرعية في فقه الإمامية: ٣/ ١٦٤) عن (الكيمياء) المعروفة إلى زمانه بقوله: «ومن التخيّل السيميا، وهي إحداث خيالات لا وجود لها في الحسّ للتأثير في شيء آخر، وربما ظهر إلى الحسّ ويلحق به الشعبة، وهي الأفعال العجيبة المترتبة على سرعة اليد بالحركة فيلبس على الحسّ، وقيل: الطلسمات كانت معجزات لبعض الأنبياء. أما الكيمياء، فيحرم المسمى بالتكليس بالزئبق والكبريت والزاج والتصدية والشعر والبيض والمرارة والأدهان، كما يفعله متحسّفو الجهال. أما سلب الجواهر خواصّها وإفادتها خواصّ أخرى بالدواء المسمى بالإكسير، أو بالنار اللينة الموقدة على أصل الفلزّات، أو لمراعاة نسبتها في الحجم والوزن، فهذا مما لا يعلم صحته، وتجنّب ذلك كلّ أولى وأخرى».

ولابن مسكويه كلام مهمّ في (الهوامل والشوامل: ص ٣٦٤-٣٦٨) عن (الكيمياء وحقيقتها)، فراجع إن شئت. قلت: وبالجمله؛ فإنّ الجزم بكون كيمياء جابر كانت شعوذة أو سحرًا محل نظر وتوقف، فإنّي أميل إلى التردد الذي حكاه ابن مسكويه، أما باقي ما ذكرناه فيكفي في الرد على مبالغات الغلاة العجيبة التي لا تنتهي.

(١) أي: قبل جوزيف بريستلي (١٨٠٤م)، كما ذكر هذا د. نور الدين آل علي في كتابه (الإمام الصادق كما عرفه علماء الغرب: ص ١٢٤).

الكون^(١)! ونظرية الجاذبية^(٢)!، فهي -وإن كانت محل نظر- إلا أنها خارج إطار البحث الفقهي.

ولهذا لمَّا افتقد الإمامية الدليل على أسبقية الإمام جعفر الصادق في العلوم على الأئمة الأربعة واستحقاقه للاتباع عوضًا عنهم، لجؤوا إلى أسلوب آخر في الترويج للمذهب الجعفري هو دعوى أخذ الأئمة الأربعة الفقه عن الإمام جعفر الصادق، بحيث يُقال عن الإمام جعفر بأنه أستاذ الأئمة الأربعة بلا منازع.

ومن هذا المنطلق رَوَّج الشيعة الإمامية في مصنفاتهم الدعائية للمذهب لفكرة العودة إلى اتباع الأصل وهو مذهب الإمام جعفر الصادق، عوضًا عن المستنسخات الممسوخة التي هي عندهم (المذاهب الأربعة).

قال د. محمد حسين الصغير^(٣): «إذا توقفتنا قليلًا عند مسيرة المذاهب الأربعة وجدنا الإمام الصادق هو الرافد الأصل لمنابعها الثرة^(٤)، فقد كان الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت (١٥٠هـ) من رعييل تلامذة الإمام حتى قال: (لولا الستان لهلك النعمان)، يشير بذلك إلى حضوره عند الإمام لأخذ العلم، والتفقه في الدين، فتخرج عليه قائلًا: (ما رأيت أفقه من جعفر بن محمد). وعلى أبي حنيفة أخذ الإمام مالك (١٧٩هـ) وعلى مالك أخذ الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) وعلى الشافعي أخذ شيخ الحنابلة الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، وعلى هذا فالإمام الصادق أستاذ الأئمة دون منازع^(٥).

(١) أي: قبل فريد هويل (٢٠٠١م)، في نظريته (الانفجار العظيم). انظر: الإمام جعفر الصادق زعيم مدرسة أهل البيت: ص ٣٨٤ والإمام الصادق كما عرفه علماء الغرب: ص ١٧٧.

(٢) أي: قبل إسحاق نيوتن (١٧٢٧م). انظر: الإمام الصادق كما عرفه علماء الغرب: ص ١٧٧.

(٣) د. محمد حسين الصغير: أستاذ كرسي في جامعة الكوفة، ولد في النجف ١٩٤٠م والتحق بالحوزة العلمية في النجف عام ١٩٥٢م وأكمل دراسته العلمية في البحث الخارج العالي للمرجع الديني الراحل أبي القاسم الخوئي عام ١٩٧٥م، وأسس قسم الدراسات العليا في جامعة الكوفة عام ١٩٨٨م.

(٤) قال ابن منظور: (الثَّرةُ بالفتح كثرة اللين يقال ناقة ثرةٌ واسعة الإحليل وهو مخرج اللبن من الضرع)، والمراد من كلام د. الصغير الإشارة إلى كثرة خيرات الإمام جعفر.

(٥) الإمام جعفر الصادق زعيم مدرسة أهل البيت: ص ٣٠.

ويتحدث المرجع الديني المعاصر الشيخ جعفر السبحاني^(١) عن حُجِّية أقوال الأئمة الاثني عشر فيقول من جملة كلام له: (وخصع لهم أئمة الفقه في مواقف شتى حتى قال الإمام أبو حنيفة بعد تتلمذه على الإمام الصادق سنتين: «لولا الستان لهلك النعمان»^(٢)).

وانساق د. حامد حفني داود وراء هذه الدعوى بكل حماسة حتى قال: (وكان أبو حنيفة كثيرًا ما يقول: لولا الستان لهلك النعمان)^(٣)!

ولا أدري -غفر الله له- من أين جاء بهذه الكثرة؟! فالمسائل العلمية أحوج ما تكون إلى البينة والبرهان لا إلى العاطفة.

ويبدو أنَّ حمى التنافس على الإمام أبي حنيفة كانت أقوى من أن تُطفأ بعبارات تدغدغ المشاعر أو تروج لمذهب الإمامية بين صفوف أهل السنة والجماعة بحجة كون الإمام جعفر الصادق إمام المذاهب الأربعة مجتمعة، ففي الزيدية من يزعم أنَّ مقولة (لولا الستان لهلك النعمان) كانت صادرة من الإمام أبي حنيفة تجاه شيخ آخر له هو الإمام زيد بن علي بن الحسين.

وفي هذا يقول الشيخ عبد الواسع بن يحيى الواسعي في تحقيقه لمسند الإمام زيد بن علي: (أبو حنيفة من تلامذة الإمام زيد بن علي، قرأ عليه سنتين وكان يقول: لولا الستان لهلك النعمان)^(٤).

وقد بحثت طويلاً عن أصل هذه المقولة التي تناقلتها الكتب، واستغلها الإمامية أسوأ استغلال، فأوليتها عناية خاصة، وفتشت في سبيل البحث عنها ما استطعت من كتب الأولين، فلم أقف لها على ذكر في تراجم القدماء على اختلاف مذاهبهم ومشاربهم، وأول من ذكرها من الأعلام هو الجاحظ (٢٥٥هـ) بصيغة تمرىض تُنبئك

(١) جعفر محمد حسين الخياباني السبحاني، مرجع تقليد معاصر، ولد في تبريز سنة ١٩٢٨م، وله من المؤلفات: الإنصاف في مسائل دام فيها الخلاف، البدعة: مفهومها وحدها وآثارها ومواردها، مع الشيعة الإمامية في عقائدهم، ومؤلفات أخرى كثيرة.

(٢) الاعتصام بالكتاب والسنة: ص ٣٤٨.

(٣) نظرات في الكتب الخالدة: ص ١٨٢.

(٤) مسند زيد بن علي: ص ١٠٣.

عن حال هذه الدعوى، حيث يقول: «جعفر بن محمد الذي ملأ الدنيا علمه وفقهه، ويُقال: إنَّ أبا حنيفة من تلامذته ..»^(١).

ثمَّ جاء بعده ابن أبي الحديد المعتزلي (٦٥٦هـ) لتغيير صيغة التمریض (يُقال) إلى صيغة جزم (قرأ)، فيقول: (وأبو حنيفة قرأ على جعفر بن محمد عليه السلام)، وقرأ جعفر على أبيه عليه السلام ^(٢).

ثمَّ شمس الدين محمد الجزري (٨٣٣هـ) لتتحول الدعوى العريضة إلى حقيقة ثابتة يُحاجج بها، فيقول: «وثبت عندنا أنَّ كلاً من الإمام مالك وأبي حنيفة صحب الإمام أبا عبد الله جعفر بن محمد الصادق، حتَّى قال أبو حنيفة: ما رأيت أفقه منه، وقد دخلني منه من الهبة ما لم يدخلني للمنصور»^(٣).

والكلام الذي يذكره ابن الجزري عن الإمام أبي حنيفة يؤكد ما ذكرناه ولا ينفيه، فإنَّ كلامه صريح أنَّ المراد به هو اللقاء الأول بينهما أمام الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور في أواخر حياة الإمامين أبي حنيفة وجعفر، إلا أنَّ الملاحظ في كل النقول السابقة أنَّ أيّاً منهم لم يذكر ولم يُشر إلى العبارة الدارجة: (لولا الستان لهلك النعمان)، مما يؤكد أنها لم تُعرف طول تلك الحقبة من الزمن حتَّى كان أول من ذكرها من أهل العلم هو علامة الهند شاه عبد العزيز غلام الدهلوي (١٢٣٩هـ) في كتابه «التحفة الاثنا عشرية» والذي اختصره العلامة السيد محمود شكري الألوسي^(٤) (قراءة ١٣٤٢هـ)، وكُلُّ من يذكر هذه العبارة اليوم هو عالة في النقل على الدهلوي.

(١) الرسائل السياسية (رسالة فضل هاشم على عبد شمس): ص ٤٥٠.

(٢) شرح نهج البلاغة: ١٨/١.

(٣) مناقب الأسد الغالب (أسنى المطالب): ص ٨٣.

(٤) ومن الظاهر تأثر أبو المعالي محمد شكري الألوسي بهذه المقالة على المستوى الشخصي إذ استدل بها في كتابه (صب العذاب على من سب الأصحاب: ص ١٥٧-١٥٨) قائلاً: (هذا أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه -وهو بين أهل السنة- كان يفتخر ويقول بأفصح لسان: (لولا الستان لهلك النعمان) يريد الستين اللتين صحب فيها -لأخذ العلم- الإمام جعفر الصادق، وقد قال غير واحد من الأجلة: إنه أخذ العلم والطريقة من هذا الإمام ومن أبيه الإمام محمد الباقر ومن عمه زيد بن علي بن الحسين رضي الله تعالى عنهم، ومالك بن أنس رحمه الله تعالى كان يفتخر أيضاً بأخذ العلم عنهم وعن أخذ عنهم). وهذا كلام غريب أن يصدر من مثل الإمام أبي المعالي؛ مع ما عُرف من استنكار أكابر أهل العلم له.

والدهلوي رحمته حين ينقلها، لا يعزوها إلى مصدر من مصادر أهل السنة المتقدمة ولا إلى إمام مُعتبر، بل لا يعزوها حتى للمخالفين، فلا يُدرى من أين جاء بها! فلعلها من مسموعاته التي أحب أن يوثقها بياناً للعلاقة الحميمة التي جمعت الإمامين الصادق والنعمان أو كان ذلك مما تناقلته الإمامية فذكره في كتابه تنزلاً^(١). فإن كل من يذكر هذه المقولة لا يستطيع أن ينسبها لأحد قبل الدهلوي، فإنه قد انفرد بذكرها ونقلها عنه الناس، وبيننا وبين المنكر التفتيش. والتسليم بأن الإمام جعفرًا الصادق -على فضله ومكانته عندنا- هو شيخ الإمام أبي حنيفة، لا يخلو من مغالطات بدهية، لا تخفى على من نور الله بصيرته. يُمكن إجمالها في الوقفات التالية:

الوقفة الأولى:

إن الإمام جعفرًا الصادق رحمته كان منتمياً لمدرسة أهل الحديث^(٢) التي كان لها موقفها الخاص من مدرسة الرأي المتمثلة آنذاك بالإمام أبي حنيفة وأصحابه.

(١) فقد نقل المحقق محب الدين الخطيب في مقدمة تحقيقه لمختصر التحفة كلام عبد العزيز شاه الدهلوي صاحب التحفة عن منهجه في الكتابة وفيه قوله: (وقد التزمت في هذه الرسالة أن لا أنقل شيئاً من حال مذهب الشيعة وبيان أصولهم والالتزامات الموجهة إليهم إلا من كتبهم الشهيرة المعتمدة، أو الموافقة لما فيها، لأحملهم على أن تكون الالتزامات التي يوردونها بزعمهم على أهل السنة والجماعة مطابقة لما في الكتب المعتمدة عند أهل السنة وموافقة لرواياتهم الصحيحة، وبذلك تنتفي عنا وعنهم تهمة التعصب). وقال المترجم من الفارسية إلى العربية -أي الشيخ غلام محمد الأسلمي-: (إن المؤلف حيثما أطلق الكلام جعله على طريقة الشيعة ومذهبهم. وما أورده عن أهل السنة قيده بهم وعزاه إليهم. ومن هذا القبيل ما ذكره في باب الإمامة (ص ١٢٤) عن اجتهد معاوية، فقد أورده بلسان الشيعة وطريقتهم تنزلاً ليقم عليهم الحجة فيما بعد. فأصل الكلام في هذه الرسالة على قواعد الشيعة وأصولهم ورواياتهم، لتقوم الحجة عليهم بذلك).

(٢) نذكر هذا كواقع تاريخي بعيداً عن الأدلجة المذهبية، وإلا فعند الإمامية أنه كان مجافياً لمدرستي الرأي والحديث، ساخطاً على كل من لا يدين له بالإمامة.

وفي هذا يقول علي الشهرستاني في كتابه (وضوء النبي (ع): ٣٥١/١): (إن مدرستي العراق والمدينة -كما ستعرف- كانتا مدرستين في قبال مدرسة أهل البيت، إذ كان بعضهم يفتي طبق الأثر والآخر طبق الرأي، ولم يكونوا على اختلاف مع السلطة، بل نراهم دوماً يخضعون لها ويأمرهم بمسايرتها ويرون وجوب إطاعة السلطان برأ كان أم فاجراً، ويقولون بجواز الصلاة -وهي عمود الدين- خلفه).

فقد كان بين المدرستين^(١) وحشة ونفرة وردود متبادلة، ومناظرات علمية وسجلات بين حين وآخر^(٢).

(١) انقسم المجتهدون من أئمة الفقه والدين إلى صنفين لا يعدون إلى ثالث: أصحاب الحديث وأصحاب الرأي. * أصحاب الحديث: وهم أهل الحجاز، الإمام جعفر بن محمد الصادق (١٤٨هـ)، والإمام محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)، والإمام أحمد بن حنبل الشيباني (٢٤١هـ)، والإمام داود بن علي البغدادي (٢٧٠هـ) -إمام أهل الظاهر-، وإنما سُموا أصحاب الحديث، لأنّ عنايتهم بتحصيل الأحاديث ونقل الأخبار وبناء الأحكام على النصوص، ولا يرجعون إلى القياس الجلي والخفي ما وجدوا خبراً أو أثرًا.

* أصحاب الرأي: وقد غلبت نسبتهم على أهل العراق، رغم تنوعهم، وإنما سُموا أصحاب الرأي؛ لأنّ أكثر عنايتهم بتحصيل وجه القياس، والمعنى المستنبط من الأحكام وبناء الحوادث عليها، وربما يقدّمون القياس الجلي على آحاد الأخبار.

وهم:

١- من أهل العراق:

الإمام ابن أبي ليلى الأنصاري (١٤٨هـ)، والإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) وأصحابه: «محمد بن الحسن، وأبو يوسف، وزفر بن الهذيل، والحسن بن زياد اللؤلؤي، وأبو مطيع البلخي»، والإمام سفيان الثوري (١٦١هـ).

ولأنّ الإمام أباحنيفة وأصحابه هم حملة لواء هذه المدرسة، غلبت نسبة أصحاب الرأي على الحنفية، كما يقول النووي (٦٧٦هـ) في (روضة الطالبين: ٣٣٠/٥): المراد بأصحاب الرأي: الفقهاء الحنفية، هذا عرف أهل خراسان.

٢- من أهل الشام:

الإمام الأوزاعي (١٥٧هـ).

٣- من أهل المدينة:

الإمام ربيعة بن أبي عبد الرحمن (١٣٦هـ)، وقد أطلق عليه اسم (ربيعة الرأي) لهذا، والإمام مالك بن أنس (١٧٩هـ)؛ وهو أمر يجهله كثير من الناس عن مذهبه كثقة، لكن أهل التحقيق يذكرونه في أصحاب الرأي لا أهل الحديث.

ولهذا فإنّ ابن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ) في (المعارف: ص ٤٩٨) لما ترجم للإمام مالك، ذكره في أصحاب الرأي، ولم يذكره في أصحاب الحديث.

وذكر الفقيه الحنفي أبو الليث السمرقندي (٣٧٣هـ) في تأسيس النظائر أنه إذا لم يوجد في مذهب الإمام أبي حنيفة قول في مسألة يرجع إلى مذهب الإمام مالك لأنه أقرب المذاهب إليه. (انظر: رد المحتار لابن عابدين: ٤١١/٣).

(٢) قال أبو الفتح الشهرستاني في (الملل والنحل: ٢٠٥-٢٠٦): (اعلم أنّ بين الفريقين اختلافات =

لم تذكر كتب الآثار أو التواريخ السنية موقفًا خاصًا للإمام جعفر الصادق تجاه مدرسة أهل الرأي سوى بعض الحوارات التي تدل على موقفه المتشدد تجاه القياس وأهله كما سيأتي.

ولكن يُفهم من خلال الإطار العام لهذه الحوارات ومن خلال كونه منتميًا لمدرسة أهل الحديث فكريًا أن موقفه هو موقف غيره من فقهاء هذه المدرسة.

وقد حفل التراث الإمامي بروايات عن الإمام جعفر الصادق يُظهر فيها موقفًا متشددًا من مدرسة أهل الرأي ومن ينتمي إليها، وتجنح في بعضها إلى لعنهم ورميهم بالبدعة والضلال وربما الكفر، بذريعة تغيير أحكام الشريعة والتلاعب في دين الله ﷻ.

فقد روى المفيد في (الأمالي) والحر العاملي في (وسائل الشيعة) عن جعفر الصادق قوله: (لعن الله أصحاب القياس؛ فإنهم غيروا كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ واتهموا الصادقين في دين الله)^(١).

وروى البرقي في (المحاسن) والحر العاملي في (وسائل الشيعة) عن محمد بن مسلم عن الإمام جعفر الصادق في كتاب أدب أمير المؤمنين (ع) قوله: (لا تقيسوا الدين، فإن أمر الله لا يقاس، وسيأتي قوم يقيسون وهم أعداء الدين)^(٢).

وروى ميرزا النوري الطبرسي عن محمد بن حكيم قوله: قلت لأبي عبد الله (ع): إن قومًا من أصحابنا قد تفقهوا وأصابوا علمًا ورووا أحاديث، فيرد عليهم الشيء،

= كثيرة في الفروع ولهم فيها تصانيف وعليها مناظرات، وقد بلغت النهاية في مناهج الظنون حتى كأنهم قد أشرفوا على القطع واليقين ..).

وقد كان الإمام أحمد يُشنع كثيرًا على أهل الرأي، فكان يقول -كما في مسائله برواية أبي داود السجستاني (١٧٧٨)-: «لا يعجبني رأي مالك، ولا رأي أحد».

وقد سُئل مرة عن الإمام مالك. فقال: حديث صحيح، ورأي ضعيف، وسئل عن الإمام الأوزاعي فقال: حديث ضعيف، ورأي ضعيف، وسئل عن الإمام أبي حنيفة. فقال: لا رأي ولا حديث. (انظر: تاريخ بغداد: ٥٧٣/١٥).

وسيأتي الكلام مفصلاً عن تشنعات الإمام جعفر الصادق عليهم أيضًا.

(١) الأمالي: ص ٥٢ ح ١٣، وسائل الشيعة: ٥٩/٢٧ باب عدم جواز القضاء والحكم بالرأي - ح ٤٤.

(٢) المحاسن: ٢١٥/١ ووسائل الشيعة: ٥٢/٢٧ - كتاب القضاء - باب عدم جواز القضاء والحكم بالرأي - ح ٣٦.

فيقولون فيه برأيهم؟ فقال: (لا، وهل هلك من مضى إلا بهذا وأشباهه؟)^(١).

وروى الحميري القمي عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال: قلت للرضا (ع): جعلت فداك، إنَّ بعض أصحابنا يقولون: نسمع الأثر يحكى عنك وعن آبائك عليهم السلام فنقيس عليه ونعمل به. فقال: سبحان الله، لا والله ما هذا من دين جعفر (ع)، هؤلاء قوم لا حاجة بهم إلينا، قد خرجوا من طاعتنا وصاروا في موضعنا، فأين التقليد الذي كانوا يقلدون جعفرًا وأبا جعفر عليهما السلام؟ قال جعفر: لا تحملوا على القياس، فليس من شيء يعدله القياس إلا والقياس يكسره^(٢).

وروى الكليني في (الكافي) والحر العاملي في (وسائل الشيعة) عن أبي شبة الخراساني قال: سمعت أبا عبد الله -جعفر الصادق- يقول: إنَّ أصحاب المقاييس طلبوا العلم بالمقاييس فلم تزدهم المقاييس من الحق إلا بعدًا، وإنَّ دين الله لا يصاب بالمقاييس^(٣).

وروى الحميري القمي عن مسعدة بن صدقة قال: قال لي جعفر بن محمد: (من أفتى الناس برأيه فقد دان بما لا يعلم، ومن دان بما لا يعلم فقد ضاد الله حيث أحل وحرّم فيما لا يعلم)^(٤).

وروى النوري الطبرسي عن سماعة بن مهران عن جعفر الصادق قال: قلت: جعلت فداك، إنَّ أناسًا من أصحابك قد لقوا أباك وجدك، وقد سمعوا منهما الحديث، وقد يرد عليهم الشيء ليس عندهم فيه شيء، وعندهم ما يشبهه، فيقيسوا على أحسنه؟ فقال جعفر: (ما لكم والقياس؟ إنما هلك من هلك بالقياس)، قلت: أصلحك الله، ولم ذاك؟ قال: (لأنه ليس من شيء إلا وقد جرى به كتاب وسنة، وإنما ذاك شيء إليكم إذا ورد عليكم أن تقولوا، قال: فقال: (إنه ليس من شيء إلا وقد

(١) مستدرک الوسائل: ١٧/٢٦٣-٢٦٤.

(٢) قرب الإسناد: ص ٣٥٦.

(٣) الكافي: ١/٥٦ كتاب فضل العلم - باب البدع والرأي - ح ٧، وسائل الشيعة: ٢٧/٤٣ باب عدم جواز

القضاء والحكم بالرأي - ح ١٨.

(٤) قرب الإسناد: ص ١٢.

جرى به كتاب وسنة)، ثم قال: (إن الله قد جعل لكل شيء حدًا، ولمن تعدى الحد حدًا)^(١).

وقد دلت الروايات السابقة وغيرها مما لم نذكره في هذا الموضع على أن الإمام جعفرًا الصادق كان من أكثر الناس تشددًا تجاه القياس، بخلاف الإمام أبي حنيفة الذي عُرف عنه التوسع في القياس.

وقد بَوَّب أبو جعفر البرقي -من الإمامية- في كتابه (المحاسن) بابًا بعنوان (باب المقاييس والرأي) أودع فيه أربعًا وعشرين رواية عن الإمام جعفر الصادق كلها في ذم القياس وأهله.

ومن أظهرها: قوله لأبي بصير لما سأله: يرد علينا أشياء ليس نعرفها في كتاب ولا سنة فننظر فيها؟ - فقال: (لا، أما إنك إن أصبت لم تؤجر، وإن أخطأت كذبت على الله)^(٢).

وسواء أكان رفض الإمام جعفر الصادق للقياس هو رفض مُطلق أو رفض للقياس غير منصوص العلة، فإن الاختلاف بين نظرة الإمامين أبي حنيفة وجعفر في هذا الأصل الفقهي، كافٍ في بيان اختلاف أصولهما وطرق استنباطهما.

وروت كتب الفريقين (أهل السنة والإمامية) عدة مناقشات علمية بين الإمامين أبي حنيفة وجعفر، أبرزت الاختلاف الأصولي الكبير بينهما، فمن ذلك:

* ما رواه الزبير بن بكار (٢٥٦هـ) وغيره بسندهم عن عبد الله بن شبرمة الكوفي -حين قَدِم مكة حاجًا أو المدينة النبوية- أنه قال: دخلت أنا وأبو حنيفة على جعفر بن محمد بن علي، فسَلَّمْتُ، وكُنْتُ له صديقًا، ثم أقبلت على جعفر، فقلت له: أمتع الله بك، هذا رجلٌ من أهل العراق، له فقهٌ وعِلْمٌ.

فقال لي جعفر: لعله الذي يقيس الدين برأيه؟ ثم أقبل عليّ، فقال: هو النعمان بن ثابت؟

قال -أي: ابن شبرمة-: ولم أعرف اسمه إلا ذلك اليوم.

(١) مستدرک الوسائل: ٢٦٥/١٧.

(٢) المحاسن: ٢١٣/١ والكافي للكليني: ٥٦/١.

فقال أبو حنيفة: نعم، أصلحك الله.

فقال له جعفر: اتَّقِ الله ولا تَقْسُ الدِّينَ بِرَأْيِكَ، فَإِنَّ أَوَّلَ مَنْ قَاسَ إِبْلِيسَ، إِذْ أَمَرَهُ اللهُ تَعَالَى بِالسُّجُودِ لِآدَمَ، فَقَالَ: ﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾ [الأعراف: ١٢].

ثُمَّ قَالَ لَهُ جَعْفَرُ: هَلْ تُحَسِّنُ أَنْ تَقِيَ رَأْسَكَ مِنْ جَسَدِكَ؟ فَقَالَ: لَا، فَقَالَ: أَخْبِرْنِي عَنِ الْمَلُوحَةِ فِي الْعَيْنَيْنِ، وَعَنِ الْمَرَارَةِ فِي الْأَذْنَيْنِ، وَعَنِ الْمَاءِ فِي الْمَنْخَرَيْنِ، وَعَنِ الْعَذُوبَةِ فِي الشَّفَتَيْنِ لِأَيِّ شَيْءٍ جُعِلَ ذَلِكَ؟ قَالَ: لَا أَدْرِي.

قَالَ لَهُ جَعْفَرُ: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى خَلَقَ الْعَيْنَيْنِ فَجَعَلَهُمَا شَحْمَتَيْنِ، وَجَعَلَ الْمَلُوحَةَ فِيهِمَا مَتًّا مِنْهُ عَلَى ابْنِ آدَمَ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَذَابَتَا فَذِهِمَا، وَجَعَلَ الْمَرَارَةَ فِي الْأَذْنَيْنِ مَتًّا مِنْهُ عَلَيْهِ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَهَجَمَتِ الدُّوَابُ فَأَكَلَتْ دِمَاغَهُ.

وَجَعَلَ الْمَاءَ فِي الْمَنْخَرَيْنِ لِيَصْعَدَ مِنْهُ النَّفْسُ وَيَنْزِلَ، وَيَجِدَ مِنْهُ الرِّيحَ الطَّيِّبَةَ مِنَ الرِّيحِ الرَّدِيَةِ.

وَجَعَلَ الْعَذُوبَةَ فِي الشَّفَتَيْنِ لِيَجِدَ ابْنُ آدَمَ لَذَّةَ مَطْعَمِهِ وَمَشْرَبِهِ.

ثُمَّ قَالَ لِأَبِي حَنِيفَةَ: أَخْبِرْنِي عَنْ كَلِمَةٍ أَوْلَاهَا شُرْكٌ وَآخِرُهَا إِيمَانٌ مَا هِيَ؟ قَالَ: لَا أَدْرِي.

قَالَ: قَوْلُ الرَّجُلِ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، فَلَوْ قَالَ: «لَا إِلَهَ»، ثُمَّ أَمْسَكَ كَانَ مُشْرِكًا، فَهَذِهِ كَلِمَةٌ أَوْلَاهَا شُرْكٌ وَآخِرُهَا إِيمَانٌ.

ثُمَّ قَالَ: وَيَحْكُ أَيُّمَا أَعْظَمَ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، قَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ أَمْ الزَّوْنَا؟ قَالَ: لَا بَلْ قَتْلُ النَّفْسِ.

قَالَ لَهُ جَعْفَرُ: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ اسْمُهُ قَدْ رَضِيَ وَقَبِلَ فِي قَتْلِ النَّفْسِ بِشَاهِدَيْنِ، وَلَمْ يَقْبَلْ فِي الزَّوْنَا إِلَّا أَرْبَعَةً، فَكَيْفَ يَقُومُ لَكَ قِيَاسٌ؟

ثُمَّ قَالَ: أَيُّمَا أَعْظَمَ عِنْدَ اللَّهِ، الصَّوْمُ أَمْ الصَّلَاةُ؟ قَالَ: لَا بَلْ الصَّلَاةُ.

قَالَ: فَمَا بِالْمَرْأَةِ إِذَا حَاضَتْ تَقْضِي الصَّيَامَ وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ؟ اتَّقِ اللَّهَ يَا عَبْدَ اللَّهِ وَلَا تَقْسُ، نَقَفَ نَحْنُ غَدًا وَأَنْتَ وَمَنْ خَالَفَنَا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ ﷻ، فَنَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ، قَالَ اللَّهُ ﷻ، وَتَقُولُ أَنْتَ وَأَصْحَابُكَ: سَمِعْنَا

ورأينا، فيعمل بنا وبكم ما يشاء^(١).

* ما رواه أبو نُعيم الأصبهاني (٤٣٠هـ) بسنده عن محمد بن سليمان بن سليط^(٢) قال: قال جعفر بن محمد لأبي حنيفة: يا نعمان، أيهما أكبر، الصلاة أم الصيام؟ قال: بل الصلاة، قال: «فيما كان الحائض تقضي ما أفطرت، ولا تقضي ما تركت الصلاة؟، إنَّ دين الله ليس بالقياس، إنَّما هو الاتباع»^(٣).
ومن طرق الإمامية ما يلي:

* ما رواه البرقي (٢٧٤هـ) في (المحاسن) عن محمد بن مسلم قال: كنت عند أبي عبد الله (ع) بمنى إذا أقبل أبو حنيفة على حمار له، فاستأذن على أبي عبد الله (ع) فأذن له، فلمَّا جلس قال لأبي عبد الله (ع): إني أريد أن أقيسك، فقال أبو عبد الله (ع): ليس في دين الله قياس، ولكن أسألك عن حمارك هذا فيم أمره؟ قال: عن أي أمره تسأل؟ -قال: أخبرني عن هاتين النكتتين اللتين بين يديه، ما هما؟ -فقال أبو حنيفة: خلق في الدواب كخلق أذنك وأنفك في رأسك، فقال له جعفر: خلق الله أذني لأسمع بهما، وخلق عيني لأبصر بهما، وخلق أنفي لأجد به الرائحة الطيبة والمنتنة، ففيما خلق هذان؟ -وكيف نبت الشعر على جميع جسده ما خلا هذا الموضع؟ -فقال أبو حنيفة: سبحان الله، أتيتك أسألك عن دين الله، وتسالني عن مسائل الصبيان! فقام وخرج^(٤).

* ما رواه الحميري القمي (٣٠٤هـ) عن البزنطي عن أبي الحسن علي الرضا قال: قال أبو حنيفة لأبي عبد الله: تجتزئون بشاهد واحد ويمين؟ قال: نعم، قضى به

(١) الأخبار الموفقيات للزبير بن بكار: ص ٧٥-٧٦ وأخبار القضاة لوكيع: ٧٧/٣-٧٨ والعظمة لأبي الشيخ: ١٦٢٦/٥ والفتاوى والخطب البغدادي: ٤٦٤/١، وفي فوائد تمام: ١١٠/١ أنَّ الداخل على جعفر مع أبي حنيفة لم يكن ابن شبرمة، وإنَّما خارجة وابن أبي ليلى، وإسناده غريب. وفي حلية الأولياء: ١٩٦/٣ أنَّ الداخل هو عمرو بن جميع -قاضي حلوان- وابن أبي ليلى، وعمرو بن جميع منهم بالوضع!

(٢) قال الثعلبي في (الضعفاء الكبير: ٧٤/٤): مجهولٌ بالثقل.

(٣) مسند أبي حنيفة: ص ٦٦.

(٤) المحاسن: ٣٠٤/٢ ووسائل الشيعة: ٥٢/٢٧ -كتاب القضاء- باب عدم جواز القضاء والحكم بالرأي

رسول الله ﷺ، وقضى به علي عليه السلام بين أظهركم بشاهد ويمين. فتعجب أبو حنيفة. فقال جعفر الصادق: أعجب من هذا أنكم تقضون بشاهد واحد في مائة شاهد، وتجترؤون بشهادتهم بقوله.. فقال له: لا نفعل. فقال: بلئى تبعثون رجلاً واحداً، فيسأل عن مائة شاهد، فتجيزون شهاداتهم بقوله، وإنما هو رجل واحد. فقال أبو حنيفة: أيش فرق ما بين ظلال المحرم والخباء؟ فقال له أبو عبد الله: «إن السنة لا تقاس»^(١).

* ما رواه الكليني (٣٢٩هـ) في (الكافي) عن عيسى بن عبد الله القرشي قال: دخل أبو حنيفة على جعفر الصادق فقال له: يا أبا حنيفة! بلغني أنك تقيس؟ قال: نعم، قال: لا تقس، فإن أول من قاس إبليس حين قال: خلقتني من نار وخلقته من طين، فقاس ما بين النار والطين، ولو قاس نورية آدم بنورية النار عرف فضل ما بين النورين، وصفاء أحدهما على الآخر^(٢).

* ما رواه ابن بابويه القمي (٣٨١هـ) عن شبيب بن أنس، عن بعض أصحاب أبي عبد الله جعفر الصادق -في حديث طويل- أن جعفرًا قال لأبي حنيفة: أنت فقيه أهل العراق؟ قال: نعم، قال: بما تفتيهم؟ قال: بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ، قال: يا أبا حنيفة، تعرف كتاب الله حق معرفته وتعرف الناسخ والمنسوخ؟ قال: نعم، قال: يا أبا حنيفة لقد ادّعت علماً، ويلك ما جعل الله ذلك إلا عند أهل الكتاب الذين أنزل عليهم، ويلك! ولا هو إلا عند الخاص من ذرية نبينا محمد ﷺ، وما ورثك الله من كتابه حرماً... إلى آخر الرواية^(٣).

* ما قاله المجلسي (١١١١هـ): وجدت بخط بعض الأفاضل نقلاً من خط الشهيد رفع الله درجته، قال: قال أبو حنيفة النعمان بن ثابت: جئت إلى حجام يميني ليحلق رأسي، فقال: ادن ميامنك، واستقبل القبلة، وسم الله، فتعلمت منه ثلاث خصال لم تكن عندي، فقلت له: مملوك أنت أم حر؟ فقال: مملوك، قلت: لمن؟ قال: لجعفر

(١) قرب الإسناد: ص ٣٥٩.

(٢) الكافي: ٥٨/١ كتاب فضل العلم - باب البدع والرأي - ح ٢٠، وسائل الشيعة: ٣٨/٢٧-٣٩ باب عدم جواز القضاء والحكم بالرأي - ح ٤.

(٣) علل الشرائع: ص ٨٩-٩٠ ووسائل الشيعة: ٤٧/٢٧-٤٨ باب عدم جواز القضاء والحكم بالرأي - ح ٢٧.

بن محمد العلوي، قلت: أشاهد هو أم غائب؟ قال: شاهد، فصرت إلى بابه واستأذنت عليه فحجبتني، وجاء قوم من أهل الكوفة فاستأذنوا فأذن لهم، فدخلت معهم، فلما صرت عنده قلت له: يا ابن رسول الله، لو أرسلت إلى أهل الكوفة فنهيتهم أن يشتموا أصحاب محمد ﷺ، فإني تركت بها أكثر من عشرة آلاف يشتمونهم، فقال: لا يقبلون مني، فقلت: ومن لا يقبل منك وأنت ابن رسول الله ﷺ؟ فقال: أنت ممن لم تقبل مني، دخلت داري بغير إذني وجلست بغير أمري، وتكلمت بغير رأيي، وقد بلغني أنك تقول بالقياس، قلت: نعم به أقول، قال: ويحك يا نعمان! أول من قاس الله تعالى^(١) إبليس حين أمره بالسجود لآدم ﷺ، وقال: خلقتني من نارٍ وخلقته من طين... إلى آخر ما ذكره من نقاشهما^(٢).

✽ ما رواه الكليني في (الكافي) والحر العاملي في (وسائل الشيعة) عن محمد بن مسلم قال: دخل أبو حنيفة على جعفر الصادق فقال له: رأيت ابنك موسى يصلي والناس يمرون بين يديه فلا ينهاهم وفيه ما فيه، فقال أبو عبد الله (ع): ادعوا لي موسى فدُعي، فقال له: يا بني؛ إن أبا حنيفة يذكر أنك كنت صليت والناس يمرون بين يديك، فلم تنههم، فقال: نعم يا أبت؛ إن الذي كنت أصلي له كان أقرب إليّ منهم^(٣)، يقول الله ﷻ ﴿وَمَنْ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [سورة ق: ١٦]، قال: فضمه أبو عبد الله (ع) إلى نفسه، ثم قال: يا بني؛ بأبي أنت وأمي يا مستودع الأسرار^(٤)! علّق الكليني على فعل الإمام جعفر الصادق بقوله: (وهذا تأديب منه (ع)، لا أنه ترك الفضل)^(٥).

(١) كذا في (البحار)، وفي (شرح الأخبار للنعمان المغربي: ٣/ ٣٠٠): «ويحك يا نعمان، إن أول من قاس إبليس».

(٢) بحار الأنوار ١٠/ ٢٢٠-٢٢١.

(٣) إن صح هذا عن الإمام موسى الكاظم فيعني ذلك أنه عمل بالقياس بل بالقياس المرجوح، فإن النصوص الصحيحة الصريحة قد أمرت المصلي بنهي الناس عن المرور بين يديه كما أشار إلى ذلك الإمام أبو حنيفة، وبهذا يكون الإمام موسى على غير منهج أبيه جعفر في الاستبطاء وفي الموقف من القياس بل والعجيب في الرواية إقرار الإمام جعفر له بصنيعه!

(٤) الكافي: ٣/ ٢٩٧ كتاب الصلاة - باب ما يستتر به المصلي ممن يمر بين يديه - ح ٤، ووسائل الشيعة:

٥/ ١٣٥ - باب عدم بطلان الصلاة بمرور شيء قدام المصلي - ح ١١.

(٥) المصدر السابق

وقد احتار المجلسي في تفسير كلام الكليني الصريح عن صدور التأديب من إمام معصوم (وهو الإمام جعفر الصادق) تجاه ابنه الإمام المعصوم (وهو موسى الكاظم)، فقال: (وقوله «وهذا تأديب» كلام الكليني، ويحتمل وجوهًا:

الأول: أن يكون المعنى أن هذا منه (ع) كان تأديبًا لأبي حنيفة!!، ولذا طلبه ليعلم الملعون^(١) أنه (ع) لم يترك الفضل، إما لعدم الحاجة إلى السترة لمن لا يشغله عن الله شيء كما مر، أو لأنه (ع) كان لم يترك السترة حيث لم يذكر في الخبر تركها.

الثاني: أن يكون المراد تأديب موسى (ع) فالمراد بالفضل السنة الأكيدة والتأديب في أصل الطلب، ولا ينافي ذلك مدحه (ع) على ما ذكره من العلة في عدم تأكيد السنة، وفي بعض النسخ لأنه ترك، فالثاني أظهر، ويحتمل الأول على تكلف.

الثالث: أن يكون ضمير منه راجعًا إلى موسى (ع) أي صلاته (ع) كذلك كان تأديبًا لأبي حنيفة، لا أنه ترك الفضل إذ ترك السنة لهذه العلة ليس تركًا للفضل، بل هو عين الفضل^(٢).

والشيعة الإمامية يروون في مصادرهم أن الإمام موسى الكاظم كان حائقًا على الإمام أبي حنيفة لأخذه بالقياس، فهل بين إنكار أبي حنيفة عليه وبين موقفه الساخط عليه أي علاقة؟

فقد روى الكليني في (الكافي) عن محمد بن حكيم أنه قال: قلت لأبي الحسن موسى الكاظم: جعلت فداك؛ فقها في الدين وأغنانا الله بكم عن الناس حتى أن الجماعة منا لتكون في المجلس ما يسأل رجل صاحبه تحضره المسألة ويحضره جوابها فيما من الله علينا بكم فرميا ورد علينا الشيء لم يأتنا فيه عنك ولا عن آبائك شيء فنظرنا إلى أحسن ما يحضرنا وأوفق الأشياء لما جاءنا عنكم فناخذ به؟ فقال: هيهات هيهات، في ذلك والله هلك من هلك يا ابن حكيم، قال: ثم قال: لعن الله

(١) يريد بذلك الإمام أبا حنيفة - عيادًا بالله - ولعله يشير بذلك إلى ما روي في مصادر الإمامية عن الإمام موسى الكاظم - برآه الله تعالى - من قوله: (لعن الله أبا حنيفة كان يقول: قال علي، وقلت).
والشيعة الإمامية طعنهم في الإمام أبي حنيفة بل وسائر الأئمة العدول الأثبات لا ينحصر بمثل هذه العبارات، نسأل الله العفو والعافية.

(٢) بحار الأنوار: ٨٠/٣٠٠-٣٠١.

أبا حنيفة كان يقول: قال علي، وقلت. قال محمد بن حكيم لهشام بن الحكم: والله ما أردت إلا أن يرخص لي في القياس^(١).

وبالنظر إلى ما أودعه المفيد في (الاختصاص) والميرزا النوري في (المستدرک) عن لقاء الإمام أبي حنيفة بالإمام جعفر وإنكاره على ابنه موسى نلاحظ زيادات على النص لم يذكرها الكليني والحر العاملي^(٢)، ففي تنمة الرواية السابقة: فقال أبو عبد الله (ع): يا أبا حنيفة؛ القتل عندكم أشد أم الزنى؟ فقال: بل القتل، قال (ع): فكيف أمر الله في القتل بشاهدين وفي الزنى بأربعة؟ كيف يدرك هذا بالقياس؟ يا أبا حنيفة، ترك الصلاة أشد أم ترك الصيام؟ فقال: بل ترك الصلاة، قال: فكيف تقضي المرأة صيامها ولا تقضي صلاتها؟ كيف يدرك هذا بالقياس؟ ويحك يا أبا حنيفة، النساء أضعف على المكاسب أم الرجال؟ قال: بل النساء، قال: فكيف جعل الله للمرأة سهمًا وللرجل سهمين؟ كيف يدرك هذا بالقياس؟ يا أبا حنيفة، الغائط أقدر أم المني؟ قال: بل الغائط، قال: فكيف يستنجى من الغائط ويغتسل من المني؟ كيف يدرك هذا بالقياس؟ ويحك يا أبا حنيفة، تقول سأنزل مثل ما أنزل الله؟ قال: أعوذ بالله أن أقوله، قال: بل تقوله أنت وأصحابك من حيث لا تعلمون^(٣).

لكن هذا الاختلاف في المنهجية العلمية لم يمنع الاثنين من الاعتراف بعلم وفضل بعضهما البعض.

فقد صرح أبو حنيفة بإعجابه بجعفر قائلاً: (ما رأيت أفقه من جعفر بن محمد)^(٤).
وصرح جعفر بإعجابه بأبي حنيفة قائلاً: (هذا أبو حنيفة، أفقه أهل بلده)^(٥).

(١) الكافي - كتاب فضل العلم - باب البدع والرأي - ح ٩.

(٢) باعتبار اختلاف السند، فالكليني يروي عن علي بن إبراهيم مرفوعاً عن محمد بن مسلم، والمفيد يروي عن محمد بن عبيد عن حماد عن محمد بن مسلم.

(٣) الاختصاص: ص ١٨٩ ومستدرک الوسائل: ٢٦٦/١٧ ح ٢١٣٠٠.

(٤) تذكرة الحفاظ ١/١٦٦ وهكذا دأب العلماء في النظرة إلى أهل الفضل، وقد روي كذلك عن الخريبي أنه قال في سفیان الثوري: ما رأيت أفقه من سفیان.

وروي عن الشافعي قوله: ما رأيت أفقه من سفیان بن عيينة، ولا أسكت عن الفتيا منه.

وروي عن ميمون بن مهران قوله: ما رأيت أفقه من ابن عمر ولا أعلم من ابن عباس.

(٥) مناقب أبي حنيفة للكردي ص ١٠٣ ومناقب أبي حنيفة للمكي ص ٢٨٧.

وهذه الحوارات -على فرض صحتها- تعزز ما ذكرناه من اختلاف أصول الإمامين في الاستنباط، فإنّ التوسع في القياس سمة عامة في منهج الإمام أبي حنيفة وأصحابه في الاستنباط بخلاف الإمام جعفر الذي منع من الأخذ بالقياس وذم أهله.

وفي هذا يقول المرجع الديني المعاصر الشيخ ناصر مكارم الشيرازي: (ولهذا السبب منع أئمتنا عليهم السلام من القياس بشدة، استلهاً من كلام النبي ﷺ، وأبطلوه، لأنّ فتح باب القياس يتسبب في أن يعتمد كل أحد بالاعتماد على دراسته المحدودة وفكره القاصر وبمجرد أن يعتبر موضوعين متساويين من بعض الجهات... أن يعتمد إلى إجراء حكم الأول على الثاني، وبهذا تتعرض قوانين الشرع وأحكام الدين إلى الهرج والمرج^(١)).

ومن المقطوع به أنّ الإمام أبا حنيفة لم يترك العمل بالقياس ولا التوسع فيه لأجل الإمام جعفر أو غيره، بل كان ثابتاً على الأصول التي ارتضاها لفقهاء حتى وفاته ﷺ، فكيف يُقال إنه أخذ الفقه عمّن يرى الأخذ بالقياس تلاعباً في الدين؟!

الوقفه الثانية:

اشتهر الإمام أبو حنيفة بالفقه والدين، فعُرف عنه الرحلة في طلب العلم، وقد أخذ العلم عن عدة من الأعلام مثل: عطاء بن أبي رباح، والشعبي، وقتادة، وعمرو بن دينار، ونافع مولى ابن عمر، وعدي بن ثابت، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وابن شهاب الزهري، ومحمد بن المنكدر، وأبي إسحاق السبيعي وآخرين يصعب استقصاء أسمائهم لكثرتهم^(٢).

وأكثر من تأثر به من فقهاء الأمة شيخه الإمام حماد بن أبي سليمان، فقد لازمه ثماني عشرة سنة يطلب على يديه الفقه^(٣).

(١) الأمل في تفسير كتاب الله المنزل: ٥٨٢/٤.

(٢) سير أعلام النبلاء: ٦/٣٩١ حتى أنّ الإمام الذهبي لما عدّ بعضاً من هذه الأسماء قال بعدها: وخلق سواهم.

(٣) نقل الحافظ الذهبي في (السير: ٦/٣٩٨) عن أحمد بن عبد الله العجلي قوله حدثني أبي قال: قال أبو حنيفة: قدمت البصرة فظننت أنّي لا أسأل عن شيء إلا أجبت فيه. فسألوني عن أشياء لم يكن عندي فيها جواب، فجعلت على نفسي ألا أفارق حماداً حتى يموت، فصحبته ثماني عشرة سنة.

ولحب الإمام أبي حنيفة لشيخه الإمام حمّاد وإجلاله له سمّى ابنه باسمه تيمناً بهذا الإمام الجبل الذي صار أبو حنيفة بفضلله بعد توفيق الله تعالى له وامتنانه عليه من ألقه أهل العراق.

وعن ضلوعه في الفقه يقول الحافظ الذهبي في ترجمته: (وعني بطلب الآثار، وارتحل في ذلك، وأما الفقه والتدقيق في الرأي وغوامضه، فإليه المنتهى، والناس عليه عيال في ذلك)^(١).

ويقول أيضاً: (فألقه أهل الكوفة علي وابن مسعود، وألقه أصحابهما علقمة، وألقه أصحابه إبراهيم، وألقه أصحاب إبراهيم حماد، وألقه أصحاب حمّاد أبو حنيفة)^(٢).

ويروى أنّ أبا جعفر المنصور سأله: يا أبا حنيفة عمّن أخذت العلم؟ فقال: عن حمّاد، عن إبراهيم، عن عُمَر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس، فقال أبو جعفر: بخ، بخ، استوثقت ما شئت يا أبا حنيفة الطيبين الطاهرين المباركين^(٣)، صلوات الله عليهم^(٤).

أما الإمام جعفر الصادق، فلم يُعرف له رحلة في طلب العلم، فإنه قد لازم المدينة النبوية طوال حياته، فيها وُلد، وبها تعلّم، وبها درّس، وبها قُبر رُكّنه.

وجميع من أخذ عنهم العلم هم من أعلام المدينة، نحو: جدّه لأُمّه؛ القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، وأبوه؛ أبو جعفر الباقر، وعبيد الله بن أبي رافع، وعروة بن الزبير، وعطاء بن أبي رباح، ونافع العمري، ومحمد بن المنكدر، وابن شهاب الزهري، ومسلم بن أبي مريم وغيرهم^(٥).

وما ذكرناه في (الوقف الأولي) من أخبار في معارضة جعفر الصادق لأبي حنيفة في أمر القياس، يدل على أنّ الإمام أبا حنيفة إذ ذاك لم يكن مغموراً أو في بدايات

(١) المصدر السابق.

(٢) سير أعلام النبلاء: ٢٣٦/٥ ترجمة حماد بن أبي سليمان.

(٣) لكن هذا الاستيثاق لم يشفع للإمام أبي حنيفة كُفّة عند أبي جعفر المنصور، فتوفي في سجنه مظلوماً.

(٤) أخبار أبي حنيفة وأصحابه للضبيّري: ص ٦٨ وتاريخ بغداد: ٤٤٤/١٥.

(٥) سير أعلام النبلاء: ٢٥٥/٦.

الطلب بل كان فقيه العراق وعالمها قبل أن يلقي الإمام جعفرًا وباعتراف الإمام جعفر نفسه .

ويدل عليه ما رواه الزبير بن بكار (٢٥٦هـ) وغيره عن ابن شبرمة أنه قال: (دخلت أنا وأبو حنيفة على جعفر بن محمد بن علي، فسلمتُ، وكنتُ له صديقًا، ثم أقبلت على جعفر، فقلت له: أمتع الله بك، هذا رجلٌ من أهل العراق، له فقهٌ وعلم. فقال لي جعفر: لعله الذي يقيس الدين برأيه؟ ثم أقبل عليّ، فقال: هو النعمان بن ثابت؟ إلى آخر الرواية^(١)).

والرواية تفيد أنّ ابن شبرمة وأبا حنيفة قديما إلى المدينة النبوية أو مكة المكرمة والتقيا هناك جعفرًا الصادق، بدليل تعريفه إيّاه بقوله: (هذا رجلٌ من أهل العراق)، وقد عجب ابن شبرمة من أنّ جعفرًا الصادق كان قد بلغه أنّ أبا حنيفة يرى القياس، بل ويعرف أنّ اسمه (النعمان بن ثابت)، وهو الأمر الذي لا يعرفه ابن شبرمة.

ومن طرق الإمامية عن محمد بن مسلم أنه قال: كنت عند أبي عبد الله (ع) بمنى إذا أقبل أبو حنيفة على حمارٍ له، فاستأذن على أبي عبد الله (ع) فأذن له، فلما جلس قال لأبي عبد الله (ع): إني أريد أن أقايسك، فقال أبو عبد الله (ع): ليس في دين الله قياس، ولكن أسألك عن حمارك هذا فيم أمره؟ قال: عن أي أمره تسأل؟ -قال: أخبرني عن هاتين النكتتين اللتين بين يديه، بما هما؟- فقال أبو حنيفة: خلق في الدواب كخلق أذنك وأنفك في رأسك، فقال له جعفر: خلق الله أذني لأسمع بهما، وخلق عيني لأبصر بهما، وخلق أنفي لأجد به الرائحة الطيبة والممتنة، ففيم خلق هذان؟ -وكيف نبت الشعر على جميع جسده ما خلا هذا الموضع؟- فقال أبو حنيفة: سبحان الله، أتيتك أسألك عن دين الله، وتساألني عن مسائل الصبيان! فقام وخرج^(٢).

وفي الرواية دليلٌ على أنّ أبا حنيفة كان معروفًا بالفقه وبالتوسع بالقياس قبل أن يلتقي بجعفر الصادق، ولذلك كان نقاش جعفر له منصبًا على القياس، بل وإنّ ضيق أبي حنيفة من أسلوب جعفر في محاججته له بأمورٍ في الدنيا لا دخل لها بالدين يؤكد

(١) سبق تخريجه في (الوقف الأولى).

(٢) سبق تخريجه في (الوقف الأولى).

عدم تلقيه الفقه على يديه، كما إنَّ الرواية تؤكد أنَّ لقاءهم الأول كان في مكة المكرمة، وبِمَنْى تحديدًا.

ولذا فإنَّ تقي الدين ابن تيمية حين تعرضَّ للرد على ابن المطهر الحلي في دعواه تتلمذ الإمام أبي حنيفة على الإمام جعفر الصادق، قال مقررًا: «إنَّ هذا من الكذب الذي يعرفه من له أدنى علم. فإنَّ أبا حنيفة من أقران جعفر الصادق، توفي الصادق سنة ثمان وأربعين، وتوفي أبو حنيفة سنة خمسين ومائة. وكان أبو حنيفة يُفتي في حياة أبي جعفر والد الصادق، وما يُعرف أنَّ أبا حنيفة أخذ عن جعفر الصادق ولا عن أبيه مسألة واحدة»^(١) بل أخذ عمَّن كان أسنَّ منهما كعطاء بن أبي رباح، وشيخه الأصلي حمَّاد بن أبي سليمان، وجعفر بن محمد كان بالمدينة^(٢)، «وبالجملة؛ فهؤلاء الأئمة الأربعة ليس فيهم من أخذ عن جعفر شيئًا من قواعد الفقه، لكن رووا عنه أحاديث كما رووا عن غيره، وأحاديث غيره أضعاف أحاديثه، وليس بين حديث الزهري وحديثه نسبة لا في القوة ولا في الكثرة»^(٣).

الوقفه الثالثة:

إنَّ دعوى أخذ الإمام مالك الفقه عن الإمام جعفر الصادق لا تصح أيضًا، فإنَّ الإمام مالكا التقى بالإمام جعفر الصادق وأثنى عليه، وروى عنه روايات معدودة لكنه لم يجالسه مجالسة التلميذ للشيخ، ولم يتلقَّ عنه أصوله في الفقه. وأكثر من تأثر بهم الإمام مالك من شيوخه -على كثرتهم- هم:

(١) ينبغي ملاحظة أنَّ المراد من كلام تقي الدين ابن تيمية هنا الفقه وقواعده ومسائله لا الرواية، فالذي يُنكره ابن تيمية -كما سيأتي- هو أخذ الإمام أبي حنيفة أو غيره من الأئمة الأربعة أي مسألة فقهية عن الإمامين الباقر أو الصادق هي من اجتهادهم، فإنَّ هذا لم يثبت قطعًا، أما كون الإمام الباقر أحد شيوخه في الرواية فمما لا يُنكر بل فيه دلالة على حسن العلاقة بين الإمامين بخلاف ما يصوره الإمامية عادة من التنافر والبغضاء، والعلم رحمٌ بين أهلِهِ.

أما الإمام جعفر فذكر الحافظ الذهبي في ترجمته رواية الإمام أبي حنيفة عنه. (انظر: سير أعلام النبلاء: ٢٥٦/٦).

(٢) منهاج السنة النبوية: ٥٣٢/٧.

(٣) منهاج السنة النبوية: ٥٣٣/٧.

١- الإمام ربيعة الرأي:

كان ربيعة إمامًا حافظًا فقيهاً مجتهدًا بصيرًا بالرأي، وكان من أول الفقهاء الذين جلس إليهم الإمام مالك وتأثر بهم، وقد جلس الإمام مالك للأخذ عنه صغيراً، وكانت أم الإمام مالك قد أوصته بالجلوس في حلقة ربيعة وأن يأخذ من أدبه قبل علمه^(١).

وقد قال عنه الإمام مالك: «ذهبت حلوة الفقه، منذ مات ربيعة بن أبي عبد الرحمن»^(٢).

وقد كان الإمام مالك يُجِلُّه كل الإجلال، فهو لا يتكلم في مجلسه، ولا يبادر بالجواب إذا سئل. وكان يستشيريه في كثير من الأمور.

فقد قال عليه السلام: «ما أفتيت حتى سألت هل أنا للفتيا موضع». فلما قيل له من سألت؟ قال: «الزهري وربيعه الرأي»^(٣).

وإذا كان ربيعة الرأي قد توفي عام ١٣٦هـ، فقد توفي ومالك كان قد بلغ الثالثة والأربعين من العمر^(٤).

ويظهر أثر ربيعة الرأي جلياً في قول محمد بن فليح: كنت عند ربيعة ومالك يجلس إليه، ثم تَبَلَّ مالك، واحتجج إليه^(٥).

٢- الإمام ابن هرمز الخزومي

وقد رُوي أنه ممن لازمه في بداية طلبه للعلم سبع سنين أو ثمان لم يخلطه بغيره^(٦)، وبلغ من ملازمته له أن قال: «كنت آتية بكرة فما أخرج من بيته حتى

(١) ترتيب المدارك: ١٣٠/١ والديباج المذهب: ٩٨/١.

(٢) الطبقات الكبرى: ٤١٦/٥ ط العلمية، وتاريخ بغداد: ٤١٤/٩ والمتنظم في تاريخ الملوك والأمم: ٣٥١/٧.

(٣) ترتيب المدارك: ١٤٢/١ والديباج المذهب: ١٠٢/١.

(٤) فإن الإمام مالك وُلِدَ في سنة ثلاث وتسعين من الهجرة. (انظر: سير أعلام النبلاء: ٤٩/٨).

(٥) ترتيب المدارك: ١٤٠/١.

(٦) ترتيب المدارك: ١٣١/١ والديباج المذهب: ٩٩/١.

الليل^(١)، وقال: «كنت أحب أن أقتدي به، وكان قليل الفتيا شديد التحفظ»^(٢)، وقال: «سمعت ابن هرمز يقول: ينبغي أن يورث العالم جلساءه قول: (لا أدري)، حتى يكون ذلك أصلاً في أيديهم يفزعون إليه، فإذا سُئِلَ أحدهم عمّا لا يدري، قال: لا أدري»^(٣).

قلت: وقد أخذ الإمام مالك منه الفقه، والتورع في الفتيا، والتأني في تحرير المسائل^(٤)، حتى قال ابن وهب في هذا: كان مالك يقول في أكثر ما يُسأل عنه لا أدري^(٥).

٣- الإمام ابن شهاب الزهري:

وقد لازمه الإمام مالك كثيراً وأخذ عنه، حتى إنه كان يأتيه حتى في وقت راحته وأيام العيد، وفي ذلك يقول رحمه الله: «إنّ هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم، لقد أدركت سبعين ممن يحدث: قال فلان، قال رسول الله ﷺ، عند هذه الأساطين، وأشار إلى مسجد رسول الله ﷺ، -، فما أخذت عنهم شيئاً، وإنّ أحدهم لو أوّتمن

(١) الطبقات الكبرى: ٤٦٦/٥ ط العلمية، وترتيب المدارك: ص ١٣٢ والديباج المذهب: ٩٩/١.

(٢) المعرفة والتاريخ: ٦٥٢/١ وسير أعلام النبلاء: ٣٧٩/٦.

(٣) ترتيب المدارك للقاضي عياض: ١٨٢/١ والديباج المذهب لابن فرحون: ١١٢/١.

(٤) ولقد ذكروا عن تورعه بكثرة في الفتيا، والتأني فيها ما يعجب المرء منه، فمن ذلك:

* قول تلميذه ابن القاسم: سمعت مالكا يقول: (إني لأفكر في مسألة منذ بضع عشرة سنة، ما اتفق لي فيها رأي إلى الآن).

* قول ابن مهدي: سمعت مالكا يقول: (ربما وردت عليّ المسألة فأسهر فيها عامة ليلي).

* قول ابن عبد الحكم: كان مالك إذا سُئِلَ عن المسألة قال للمسائل: انصرف حتى أنظر فيها. فينصرف ويردد فيها. فقلنا له في ذلك، فبكى وقال: إني أخاف أن يكون لي من السائل يومٌ، وأي يوم. (انظر:

ترتيب المدارك للقاضي عياض: ١٧٨/١ والديباج المذهب لابن فرحون: ١١١/١).

وقد أورثه هذا التورع رفعة بين غيره من أهل العلم، وبركة في مذهبه، فإنّ الأوائل كانوا على هذا السبيل، وبه بلغوا الغاية في العلم والرفعة، فقد أثر عن ابن عباس رضي الله عنه قوله: «إذا ترك العالم قول: (لا أدري)، أصيب مقاتله». وعن الخليفة عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه أنه قال: «من قال: (لا أدري)، فقد أحرز نصف العلم». علّق الجاحظ في (البيان والتبيين: ٣١٤/١) على هذا بقوله: (لأنّ الذي له على نفسه هذه القوة قد دلّنا على جودة الثبوت، وكثرة الطلب، وقوة المنة).

(٥) ترتيب المدارك للقاضي عياض: ١٨٢/١.

على بيت المال لكان أمينًا، لأنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن، وقَدِمَ علينا ابن شهاب، فكنَّا نزدحم على بابهِ»^(١).

٤- الإمام نافع مولى ابن عمر رضي الله عنهما

وقد لازمه الإمام مالك كثيرًا وأخذ من علمه، وكان يقول: «كنت إذا سمعت من نافع يحدث عن ابن عمر لا أبالي ألا أسمعه من غيره»^(٢).

وقد كان الإمام مالك يأتيه في صغره ويتكبَّد المشاق في ذلك حيث يأتيه في حر الهجير، ويتجمل لسؤاله، كما عبَّر بذلك عن نفسه قائلًا: «كنت آتي نافعًا مولى ابن عمر نصف النهار. ما يظلني شيء من الشمس. وكان منزله بالتَّقِيع بالصُّورَيْنِ»^(٣). وكان حَدًّا^(٤). فأتحين خروجه فيخرج فأدعه ساعة. وأريه أني لم أرد. ثم أعرض له فأسلم عليه. ثم أدعه حتى إذا دخل البلاط^(٥). أقول: كيف قال ابن عمر في كذا وكذا؟ فيقول قال: كذا وكذا فأخسن عنه»^(٦).

حتى إنه رحمته الله كان يقوده من منزله إلى المسجد عندما كُفَّ بصره^(٧).

وكان أهل العلم يقولون: أثبت الناس في ابن عمر نافع، وأثبتهم في نافع مالك، وقد وُصفت هذه السلسلة بـ «السلسلة الذهبية» وهي أصح الأسانيد عند الإمام البخاري وغيره.

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: ٦٧/١ والمسالك في شرح موطأ مالك: ٣٣٥/١.

(٢) تهذيب الكمال: ٣٠٣/٢٩.

(٣) التَّقِيع: سُمي بذلك لتجمع الماء فيه. وهو موضع قرب المدينة من الناحية الجنوبية الغربية بجانب وادي العقيق يبعد عن المدينة أربعة بُرد. (انظر: وفاء الوفاء ٢١٨/٣).

والصُّوران: ثنية صور، وهما موضعان بالتَّقِيع. (انظر: وفاء الوفاء: ١٠٧/٤).

(٤) أي: حاد الطبع.

(٥) البلاط: بفتح الموحدة وكسرهما. هو موضع بين سوق المدينة والمسجد النبوي من ناحيته الشرقية امتد فيما بعد حتى أحاط بالحرم بمساحات مختلفة من جهة إلى أخرى، متشعبًا نوعًا ما بين بعض المنازل. (انظر: وفاء الوفاء ٢٤٩/٢).

(٦) المعرفة والتاريخ: ٦٤٦/١ وترتيب المدارك: ١٣٢/١.

(٧) ترتيب المدارك: ١٣٢/١.

فهؤلاء هم أبرز الشيوخ الذين أخذ عنهم الإمام مالك وتأثر بهم تأثرًا واضحًا، وأكثر من ذكْرِهِمْ، وقد خصَّهم بالذكر كثير ممن ترجم للإمام مالك رحمته.

الوقفه الرابعة:

إنَّ الإمام مالكا لم يأخذ عن الإمام أبي حنيفة شيئًا، بل العكس هو الصحيح، فرغم إنَّ أبا حنيفة كان أكبر من مالك بـ ١٣ أو ١٥ سنة^(١)، فإنَّ بعض الحفاظ قد أثبتوا أنَّ أبا حنيفة روى عن مالك حديثين، ومسألة رواية أبي حنيفة عن مالك محل نقاش بين المحدثين، لكن لم يقل أحد أنَّ الإمام مالكا روى عن الإمام أبي حنيفة شيئًا أو تتلمذ على يديه.

ثم إنَّ محمد بن الحسن الشيباني -وهو صاحب الإمام أبي حنيفة وحامل فقهه- كان تلميذًا للإمام مالك وراويًا لموطئه، وهذا يُثبت أنَّ أثر الإمام مالك على فقه الحنفية أكبر بكثير من أثر الإمام أبي حنيفة على فقه المالكية -على فرض وجود هذا الأثر-.

فدعوى رجوع الأئمة الأربعة إلى الإمام الصادق واضحة البطلان، «فليس في الأئمة الأربعة ولا غيرهم من أئمة الفقهاء من يرجع إليه في فقهه، أما الإمام مالك؛ فإنَّ علمه عن أهل المدينة، وأهل المدينة أخذوا فقههم عن الفقهاء السبعة»^(٢) عن زيد وعمر وابن عمر ونحوهم.

وأما الإمام الشافعي؛ فإنه تفقه أولاً على المكيين أصحاب ابن جريج كسعيد بن سالم القداح، ومسلم بن خالد الزنجي، وابن جريج أخذ ذلك عن أصحاب

(١) فقد وُلِدَ الإمام أبو حنيفة رحمته سنة ثمانين من الهجرة، وتوفى سنة خمسين ومئة، ووُلِدَ الإمام مالك رحمته سنة ثلاث وتسعين أو خمس وتسعين من الهجرة وتوفي سنة تسع وسبعين ومئة.

(٢) وقد ذكرهم ابن القيم في (أعلام الموقعين: ٢/ ٤١-٤٢ ط ابن الجوزي). فقال: «وكان المُفتون بالمدينة من التابعين: سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، والقاسم بن محمد، وخارجة بن زيد، وأبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وسليمان بن يسار، وعُبيد الله بن عبد الله بن عُتبة بن مسعود، وهؤلاء هم الفقهاء السبعة»، وقد نظمهم القائل فقال:

إذا قيل مَنْ في العلم سبعة أبخُرِ روايتهم ليست عن العلم خَارجة

فقل:

هم عبيد الله، عروة، قاسم سعيد، أبو بكر، سليمان، خارجة

ابن عباس كعطاء وغيره، وابن عباس كان مجتهدًا مستقلًا، ثم إنَّ الشافعي أخذ عن مالك ثم كَتَبَ كُتِبَ أهل العراق، وأخذ مذاهب أهل الحديث واختار لنفسه.

وأما الإمام أبو حنيفة؛ فشيخه الذي اختص به حماد بن أبي سليمان، وحماد عن ابراهيم، وابراهيم عن علقمة، وعلقمة عن ابن مسعود، وقد أخذ أبو حنيفة عن عطاء وغيره.

وأما الإمام أحمد؛ فكان على مذهب أهل الحديث أخذ عن ابن عيينة، وابن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس وابن عمر، وأخذ عن هشام بن بشير، وهشام عن أصحاب الحسن وابراهيم النخعي، وأخذ عن عبد الرحمن بن مهدي ووكيع بن الجراح وأمثالهما، وجالس الشافعي وأخذ عن أبي يوسف، واختار لنفسه قولاً...^(١).

الوقفه الخامسة:

إنَّ فقهاء المذهب الجعفري وأعلامه مُتَحَيِّرون في أقوال الإمامين الباقر والصادق - رحمهما الله تعالى-، فمن صارف لبعضها إلى التقية ومداراة المخالفين، والعمل بخلاف ما عليه جمهور المسلمين، ومن قائل بجواز العمل بجميع أقوال الإمام وإن اختلفت، بحجة أنَّ الإمام المعصوم كان يتعمد المغايرة في الفتوى حماية للشيعة من خصومهم!

فقد روى الكليني في الكافي عن زرارة بن أعين عن أبي جعفر الباقر قال: سألت عن مسألة فأجابني ثم جاءه رجل فسأله عنها فأجابه بخلاف ما أجباني، ثم جاء رجل آخر فأجابه بخلاف ما أجباني وأجاب صاحبي، فلما خرج الرجلان، قلت: يا ابن رسول الله؛ رجلان من أهل العراق من شيعتكم قدما يسألان، فأجبت كل واحد منهما بغير ما أجبته به صاحبه؟ فقال: يا زرارة! إنَّ هذا خير لنا وأبقى لنا ولكم ولو اجتمعتم على أمر واحد لصدقكم الناس علينا ولكان أقل لبائنا وبقائكم^(٢).

يقول المولى محمد صالح المازندراني: (وتلك الأجوبة المختلفة عن مسألة واحدة

(١) منهاج السنة النبوية: ٥٢٩/٧-٥٣٠ بتصرف.

(٢) الكافي: ٦٥/١.

يُحتمل أن يكون بعضها أو كلها من باب التقيّة لعلمه ﷺ بأنّ السائل قد يضطر إليها، ويُحتمل أن يكون كلها حكم الله تعالى في الواقع، إذ ما من شيء إلا وله ذات وصفات متعددة متغيرة يترتب عليها أحكام مختلفة، فلو سُئِلَ العالم التحرير عنه مراراً وأجاب في كل مرة بجواب مخالف للجواب السابق كانت الأجوبة كلها صادقة في نفس الأمر، وإن لم يعلم السائل وجه صحتها. ولا يقدر عدم علمه في صحتها لأنّ الواجب عليه بعد معرفة علو شأن المسؤول وتبحره في العلوم والمعارف هو التسليم واعتقاد أنها صدرت منه لمصلحة قطعاً^(١).

ويقول الشيخ يوسف البحراني مُبيناً حال الأئمة في الفتوى: (فصاروا صلوات الله عليهم -محافظة على أنفسهم وشيعتهم- يخالفون بين الأحكام وإن لم يحضرهم أحد من أولئك الأنام، فتراهم يجيبون في المسألة الواحدة بأجوبة متعددة وإن لم يكن بها قائل من المخالفين، كما هو ظاهر لمن تتبع قصصهم وأخبارهم وتحريّ سيرهم وآثارهم)^(٢).

وقد عدّد الشيخ حسين بن عبد الصمد العاملي أسباب الاختلاف في الحديث عند الإمامية فذكر منها: (ما كان يخرج عن أئمتنا ﷺ على وجه التقيّة، كما اشتهر بل تواتر النقل عنهم (ع) بأنهم كانوا ربما يجيبون السائل على وفق معتقده أو معتقد بعض الحاضرين أو بعض من عساه يصل إليه الحديث من أعدائهم المناوئين) ثمّ ساق حديثين من الكافي بإسناده وأعقبهما بقوله: (ومثل ذلك ما ورد عنهم ﷺ كثير، وهو مما لا شبهة فيه بين شيعتهم)^(٣).

فإذا كان فقهاء المذهب متحيرين في إمامهم وفي مذهبه، فكيف يُظن بأنّ الأمر استقام للإمام أبي حنيفة فنال ما ناله من الرفعة والعِلْم والفقّه في الدين بسببه؟!

الوقفه السادسة:

يروى الإمامية في جوامعهم الحديثية ما يؤكد أنّ الإمام أبا حنيفة لم يكن يوماً من

(١) شرح أصول الكافي: ٣٣٠/٢.

(٢) الحقائق الناضرة: ٤/١.

(٣) وصول الأخبار إلى أصول الأخبار: ص ١٧٠.

الأيام من تلاميذ الإمام جعفر الصادق ولا حتى أبيه الإمام الباقر، بل هو عندهم من الصادقين عن دين الله، الذين يُحذر منهم ولا يجالسون!

ففي الكافي عن سدير قال: سمعت أبا جعفر (ع) وهو داخل وأنا خارج وأخذ ييدي، ثم استقبل البيت فقال: يا سدير، إنما أمر الناس أن يأتوا هذه الأحجار فيطوفوا بها ثم يأتونا فيعلمونا ولايتهم لنا وهو قول الله: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾ - ثم أوماً بيده إلى صدره - إلى ولايتنا. ثم قال: يا سدير، فأريك الصادقين عن دين الله، ثم نظر إلى أبي حنيفة وسفيان الثوري في ذلك الزمان وهم حلق في المسجد، فقال: هؤلاء الصادقون عن دين الله بلا هدى من الله ولا كتاب مبين، إن هؤلاء الأخابث لو جلسوا في بيوتهم فجال الناس فلم يجدوا أحداً يخبرهم عن الله تبارك وتعالى وعن رسوله ﷺ حتى يأتونا فنخبرهم عن الله تبارك وتعالى وعن رسوله ﷺ^(١).

وروى محمد بن الحسن الصفار في (بصائر الدرجات) عن محمد بن حكيم عن أبي الحسن موسى الكاظم قال: إن أبا حنيفة لعنه الله ممن يقول: قال علي وأنا قلت^(٢).

وروى الكليني في (الكافي) عن محمد بن مسلم قال: دخلت على أبي عبد الله (ع) وعنده أبو حنيفة فقلت له: جعلت فداك رأيت رؤيا عجيبة، فقال لي: يا ابن مسلم هاتها فإن العالم بها جالس وأوماً بيده إلى أبي حنيفة^(٣)، قال: فقلت: رأيت كأنني دخلت داري وإذا أهلي قد خرجت علي فكسرت جوزاً كثيراً ونثرته علي، فتعجبت من هذه الرؤيا، فقال أبو حنيفة: أنت رجل تخاصم وتجادل لثاماً في موارث أهلك فبعد نصب شديد تنال حاجتك منها إن شاء الله، فقال أبو عبد الله (ع): أصبت والله يا أبا حنيفة، قال: ثم خرج أبو حنيفة من عنده، فقلت: جعلت فداك إنني كرهت تعبير هذا الناصب، فقال: يا ابن مسلم لا يسؤك الله، فما يواطى تعبيرهم تعبيرنا

(١) الكافي: ٣٩٢/١ كتاب الحججة - باب: أن الواجب على الناس بعد ما يقضون مناسكهم أن يأتوا الإمام فيسألونه عن معالم دينهم ويعلمونهم ولايتهم ومودتهم له - ح ٣.

(٢) بصائر الدرجات: ص ١٦٧ والكافي: ٥٦/١ - كتاب فضل العلم - باب البدع والرأي والمقاييس - ح ٩ وح ١٣.

(٣) قال المازندراني في (شرح أصول الكافي: ٤٠٨/١٢) معلقاً على هذه العبارة: (قدّمه وسماه عالماً للثقة أو لإظهار جهله عند بعض الأصحاب).

ولا تعبيرنا تعبيرهم وليس التعبير كما عبّره، قال: فقلت له: جعلت فداك فقولك: أصبت وتحلف عليه وهو مخطئ؟ قال: نعم حلفت عليه أنه أصاب الخطأ، قال: فقلت له: فما تأويلها؟ قال: يا ابن مسلم، إنك تتمتع بامرأة فتعلم بها أهلك فتمزق عليك ثياباً جددًا، فإن القشر كسوة اللب، قال ابن مسلم: فوالله ما كان بين تعبيره وتصحيح الرؤيا إلا صبيحة الجمعة فلما كان غداة الجمعة أنا جالس بالباب إذ مرت بي جارية فأعجبتي فأمرت غلامي فردها ثم أدخلها داري فتمتعت بها فأحست بي وبها أهلي فدخلت علينا البيت فبادرت الجارية نحو الباب وبقيت أنا، فمزقت عليّ ثياباً جددًا كنت ألبسها في الأعياد^(١).

وفي تبرير موقف جعفر الصادق المذكور في الرواية من أبي حنيفة يقول أبو طالب التحليل التبريزي: (أبو حنيفة هو قائد مذهب الحنفية أحد مذاهب أهل السنة الأربعة، وكان أشد تعصبًا من قادة المذاهب الثلاثة الأخرى، وأكدهم خلافًا للأئمة المعصومين عليهم السلام، وكانت له سلطة ونفوذ كلمة في الحنفيين، وكان يحذر من بثه وتحريكه لبعض تبعته على إيداء أبي عبد الله عليه السلام وشيعته)^(٢).

ويؤكد السيد نعمة الله الجزائري (١١١٢هـ) أنّ الإمام أبا حنيفة معدود عند أئمة أهل البيت وخواصّهم من جُملة الناصبة وإن كان يُظهر في العلن التودد لهم، والانقطاع إليهم، فيقول: (ويؤيد هذا المعنى أنّ الأئمة عليهم السلام وخواصّهم، أطلقوا لفظ الناصبي على أبي حنيفة وأمثاله، مع أنّ أبا حنيفة لم يكن ممّن نصب العداوة لأهل البيت عليهم السلام بل كان له انقطاع إليهم؛ وكان يُظهر لهم التودد، نعم كان يخالف آراءهم ويقول: قال علي وأنا أقول!)^(٣)، فمن كان هذا حاله؛ كيف يُمكن افتراض تتلمذه على يدي الإمام جعفر، أو يُفترض تعليم الإمام جعفر شيئًا له في الفقه، في حين أنّ الإمامية يروون عن الإمام جعفر أنّه كان يُغايّر في فتواه بين خاصة تلاميذه، ويبرر هذه المغايرة بحرصه عليهم.

(١) الكافي: ٢٩٢-٢٩٣/٨ ح ٤٤٧.

(٢) تنزيه الشيعة الإثني عشرية عن الشبهات الواهية: ص ٣٧٥.

(٣) الأنوار النعمانية: ٣٠٧/٢.

ويُبدى الميرزا فتح الله بن محمد جواد الأصبهاني عجه من دعوى استشهاد الإمام أبي حنيفة عليه السلام ورضي عنه حباً في الإمام جعفر أو أهل البيت!!

يقول فتح الله الأصبهاني: (ومما يقضى منه العجب أن بعضهم ذكر أن أبا حنيفة استشهد في طريق محبة مولانا الصادق (ع)، قال محمود القادري في كتاب حياة الذاكرين: قيل إن رجلاً أتى أبا حنيفة رحمة الله عليه وقال: أخي توفي وأوصى بثلاث ماله لإمام المسلمين، إلى من أدفع؟ فقال له أبو حنيفة: أمرك بهذا السؤال أبو جعفر الدوانيقي، وكان يبغض أبا حنيفة كبغض جماعة من أشقياء بلدنا الإمام الشافعي، فحلف السائل كذباً أنه ما أوفى بهذا السؤال، فقال أبو حنيفة: ادفع الثلث إلى جعفر بن محمد الصادق فإنه هو الإمام الحق، انتهى).

وذكر صاحب كتاب غرة الراشدين أن هذه الفتوى صارت سبباً لحبه، أقول: ولا أدري كيف جمع أبو حنيفة بين هذا التصديق والاعتراف وذاك التخلف والانحراف وبين هذا الإقرار والالتزام وذاك الإعراض في جميع العقائد والأحكام وما قصده من الإفحام والإلزام. اللهم إلا أن يقال: لا غرو، فقد جمع بين الإذعان بنبوة سيد المرسلين والمخالفة في أربعمائة مسألة من مسائل الدين وقد ثبت بحمد الله زندقته وكفره باعترافه حيث أنه إذا كان من جال في قلبه أنه خير من صبي من أهل بيت النبي ﷺ زنديقاً، بمقتضى صريح ما حكى من كلامه، فكيف حال من قصد الإلزام والإفحام لأئمة الأعلام من أهل البيت عليهم السلام، وبالجمل فشنائعه أكثر من أن تسطر وأشهر من أن تذكر^(١)!!

ولهذا كله؛ فإن الميرزا محمد تقي التبريزي المامقاني (١٣١٢هـ) يُبدى امتعاضه الشديد من رواج شائعة التلمذ هذه، فيقول بكلمات فيها الحسرة: (قد اشتهر بين الناس أن أبا حنيفة كان من تلامذة أبي عبد الله (ع)، ولم أجد له إلى الآن مأخذاً صحيحاً، بل هذا الخبر وما في سوقه من سائر أخبار العامة والخاصة؛ يُعطي أن ذلك من الشهرة التي لا أصل لها، يظهر ذلك لمن تتبع السير والأخبار) إلى أن قال: (والذي يتلجلج في خاطري أن هذا الشيخ -ابن أبي الحديد المعتزلي- وإخوانه من

(١) القول الصراح في البخاري وصحيحه الجامع: ص ٦٤-٦٥.

العامّة قصدوا بذكر هذا التفصيل تصحيح طريقتهم بانتهاؤها إلى باب مدينة العلم الذي لم يختلف أحد من أهل الاسلام في حقّية طريقتهم لانتهاؤها إلى رسول الله ﷺ بغير نكير، وإنما أخرجوه في صورة إثبات الفضل لأمير المؤمنين عليه السلام ليغتر به الشيعة فيتلقوه بالقبول، فإذا نالوا من ذلك ما يريدون اعترضوا عليهم في ردّ مذاهب العامّة وإبطالها كما اغتر بذلك بعض علمائنا عقله عن حقيقة الحال، فذكروا ما يقرب من هذا التفصيل من كتبهم، وزعموا أنهم أقاموا به الحجة على العامّة، ولم يعرفوا أنه لو صحّ ذلك، فالحجة للعامّة عليهم لا العكس . . . وأما انتهاء علوم المذكورين إليه فحاشا وكلا، فإنّ الله ورسوله وأمير المؤمنين وعترته الطاهرين برآء من طريقة هؤلاء أصولاً وفروعاً.

وقد فرغ علماء الشيعة شكر الله مساعيهم الجميلة عن إثبات ذلك في كتبهم الموضوععة لهذا الشأن، ولم يدعوا شكاً في مخالفة أصحاب هذه الطرق لله ورسوله وأوصياء رسوله؛ لا سيما أبو حنيفة، فإنّ فقّهه كان بين قدماء العامّة من أشنع المذاهب فكيف الخاصة؟! . . . فنسبة أبي حنيفة إلى صحبة الصادق عليه السلام لعله من فلتات هؤلاء، وإنما تبّعهم بعض أصحابنا من غير تبين، وإلا فالأخبار التي وردت من طرفنا في محاورات الرجل للصادق عليه السلام ومجالسته معه كثيرٌ منها صريحٌ في تكذيب هذه النسبة، وإنّ ما كان معروفاً عند الصادق (ع) في الظاهر، وهو في ذلك الوقت مفتٍ بالعراق طاعن في السن. ولو أغمضنا عن جميع ذلك فهو ممن عَقَّ معلّمه لأنه يقول في فتياه بالرأي والقياس، وأهل البيت عليه السلام برآء من ذلك، فلا ينفعه انتسابه إليه شيئاً^(١).

فهل بقي بعد ما نقلناه من كلام، فمن كان هذا حاله عند الإمام جعفر الصادق وأرباب المذهب المنتسب إليه، فكيف يكون تلميذاً لجعفر؟!

الوقفّة السابعة:

لو سلّمنا جدلاً أنّ المذاهب الأربعة مأخوذة عن جعفر الصادق، فحينئذ تكون الحجة على مدّعي ذلك قائمة، لأنّ ما رواه الأئمة الأربعة حينئذ من فقه جعفر الصادق

(١) صحيفة الأبرار: ص ٢٠٥-٢٠٧ ط الأعلي.

مباين لما ينسبه إليه الغلاة له، والأئمة الأربعة بلا شك أوثق وأجلُّ وأفقه من الغلاة الذين يروون عن جعفر الأكاذيب الشنيعة كتحريف القرآن وتكفير الصحابة ولعن الأمة وغيرها، وعليه؛ فلو أراد المرء أن يكون منتسباً لمذهب الإمام جعفر، فما عليه إلا أن يتبع أحد هذه المذاهب الأربعة لأنها كلها مأخوذة عن جعفر الصادق، وإن اختلفت في بعض فروعها.

تحرير الموقف السني من المذهب الجعفري

هل يقف علماء أهل السنة والجماعة على مسافة واحدة من المذهب الجعفري قبولاً أو رفضاً؟ أم أنّ في المسألة تفصيلاً قد يكون خفياً حتى على بعض المنتسبين إلى العلم والدين في واقعنا المعاصر؟

إنّ من سبر كتب علماء أهل السنة والجماعة يُدرك بما ليس فيه مجالاً للشك أنّ هناك اتفاقاً على أنّ المذهب المعروف اليوم باسم (المذهب الجعفري) لا يُمثّل بأي حالٍ من الأحوال مذهب الإمام جعفر بن محمد الصادق الفقهّي، فضلاً عن تمثيله مذهب أهل البيت بصفة عامة، وإنّما وقع الاختلاف بين هؤلاء الأعلام في النظرة إلى بعض مفردات هذا المذهب، وصحة نسبتها إلى الإمام جعفر أو إلى الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام أو غيرهما كابن عباس رضي الله عنه.

فأمّا مناقشة الأسباب التي جعلت هؤلاء الأعلام يقفون موقفاً رافضاً لمباني المذهب الجعفري الحالي، والتشكيك في صحة نسبته إلى الإمام جعفر عليه السلام، فهو موضوع الكتاب، وسيُفرد في الإجابة عليه جُل صفحاته.

لكن الذي ينبغي الإشارة إليه تحت هذا العنوان هو ذاك الاختلاف في قبول مفردات المذهب الجعفري والنظر إلى فقهاء كفقهاء معتبرين.

يُمكن بسبر أقوال ومواقف علماء أهل السنة والجماعة الوقوف على ثلاثة مناهج في التعاطي مع المذهب الجعفري:

الأول: عدم الاعتراد بخلاف الإمامية، وعليه عامة فقهاء المذاهب الأربعة -رحمهم الله تعالى- من السابقين واللاحقين.

فالذي في كتب الفقه هو حكاية قولهم في بعض مسائل الفقه لا أكثر، وقد يصاحب

ذكره شيئاً من النقد واستعراض أظهر أدلتهم والرد عليها^(١).

قال العلامة ابن الصلاح (٦٤٣هـ): «خلاف الشيعة لا يُعتمد به عند الأئمة، ولذلك لا يذكرون في كتب اختلاف العلماء في الأحكام، إلا على نادرة، وقد تقرر في الأصول إنَّ الإجماع ينعقد، وإن خالفوا، فلا ينبغي إذاً التعرض لذكر خلافهم فيما نحن فيه»^(٢).

وحكى مثله: محيي الدين النووي (٦٧٦هـ) في (المجموع)^(٣)، وتقي الدين السبكي (٧٥٦هـ) في (فتاواه)^(٤)، وبدر الدين الزركشي (٧٩٤هـ) في (البحر المحيط)^(٥)، وجلال الدين السيوطي (٩١١هـ) في (الحاوي للفتاوي)^(٦)، وابن حجر الهيتمي (٩٧٤هـ) في (فتاواه الفقهية)^(٧).

ويعزو هؤلاء الفقهاء عدم الاعتداد بفقهاء الإمامية جُملة وتفصيلاً إلى مخالفة هذا الفقه ما عليه أي الكتاب والسنة النبوية وما عليه الصحابة والتابعون أو جمهورهم قولاً وعملاً^(٨)، فضلاً عن مخالفته لما صحَّ عن أهل البيت أو الارتياح في أصالة نقل الإمامية عن الإمام جعفر.

وزاد إمام الحرمين الجويني (٤٧٨هـ) اعتبار (إنكار القياس)، فقال متحدّثاً عن الظاهرية، والكلام من باب أولى في الإمامية لموقفهم من القياس: «الذي ذهب إليه

(١) ويقابل هذا الموقف موقف آخر أكثر تشدداً من قبل فقهاء الإمامية، يصل أحياناً إلى الطعن الصريح والتهمج على المخالف المسلم، نحو قول الشيخ محمد حسن النجفي (١٢٦٦هـ) في (جواهر الكلام: ٧٩/٣٢-٨٠) عن الطلاق المُعلّق: «وهو كما ترى لا يرجع إلى محصل ينطبق على أصول الإمامية، وإنما هو مناسب لخرافات العامة، ولذا أطبقوا على الجواز فيه، وملؤوا كتبهم من فروعه، والحمد لله الذي عافانا من كثير مما ابتلى به خلقه، ولو شاء لفعل، وكان خلو نصوصنا من هذا الخرافات والحصر بالصيغة المنجزة للتعرض بهم!»

(٢) شرح مشكل الوسيط: ٥٦٩/٣-٥٧٠.

(٣) المجموع شرح المذهب: ٣٨٣/١، و٤١٦/١، و٦٢/٢، و١٠١/٢، و٣٤/٣، و٨٠/٩، و٢٤٣/٩.

(٤) فتاوى السبكي: ٣١١/٢.

(٥) البحر المحيط: ٤١٩/٦.

(٦) الحاوي للفتاوي- رسالة (مسالك الحنفا في والدي المصطفى): ٢٦٤-٢٦٥.

(٧) الفتاوى الفقهية الكبرى: ١٠٥/٤.

(٨) انظر على سبيل المثال: العناية شرح البداية للبايزي: ٢٥٤/٥، والحاوي الكبير للماوردي: ٢٢١/٩.

أهل التحقيق: أن منكري القياس لا يُعدُّون من علماء الأمة، ولا من حملة الشريعة؛ لأنَّهم معاندون مباحثون فيما ثبت استفاضة وتواتراً، لأنَّ معظم الشريعة صادرٌ عن الاجتهاد، ولا تفي النصوص بعشر معشارها، وهؤلاء ملتحقون بالعوام^(١).

وبهذا الاعتبار؛ فإنَّهم يرون أنَّه لا ينبغي الالتفات إلى أقوال الإمامية، ولا نصب الخلاف الفقهي معهم، ولا الاعتناء بتحصيل كُتُبهم، لأجل إعراضهم عن القياس الذي هم ركنٌ أصيلٌ في الاجتهاد، لا يقوم الاجتهاد إلا به^(٢)، فضلاً عما سبق ذكره مما أجمعوا عليه.

ويرى الأستاذ حيدر حب الله أنَّ معادلة (الأكثرية والأقلية) ساهمت إلى حدٍ كبير في عزوف علماء أهل السنة عن الاطلاع على الموروثين الروائي والفقهي للشيعة الإمامية إلى زمن العلامة ابن المطهر الحلي (٧٢٦هـ)^(٣).

الثاني: الاعتداد النسبي بفقهِ الإمامية، ويُمثله: شيخ الإسلام ابن تيمية^(٤)، ثمَّ

(١) سير أعلام النبلاء: ١٠٥/١٣ (ترجمة الإمام داود بن علي - إمام أهل الظاهر).

(٢) سير أعلام النبلاء: ١٠٤/١٣.

(٣) المدخل إلى موسوعة الحديث النبوي عند الإمامية: ص ٥٠٩-٥١٠.

(٤) يرتبط اسم (ابن تيمية) عند الإمامية عادة بأمرين:

الأول: النصب وهو بغض أهل البيت والانحراف عنهم، والشيخ يثبته بريء من هذه التهمة، وأصلها التحامل والاجتزاء الظالم لبعض تقاريره فيما يخص الصحب والآل، وقد تصدَّى للرد على هذه الشبهة كل من سليمان الخراشي في (شيخ الإسلام ابن تيمية لم يكن ناصياً)، وعمر بن صالح القرموشي في (أهل البيت عند شيخ الإسلام ابن تيمية)، وإن كانت المسألة تحتاج تحريراً أفضل مما تضمنه الكتابان. الثاني: تكفير المخالفين مُطلقاً وتكفير الإمامية خصوصاً، فالإمامية ينظرون إليه على أنَّه أول أو أبرز من قرر تكفيرهم واستحلال دمائهم، وربما شاركهم في هذه النظرة الدواesh فنسبوا إليه كل قبيح، ولا شك أنَّ مناقشة نسبة التكفير المطلق للإمام ابن تيمية وتبعية تقاريره في المسألة والرد على بعض النقول الخاطئة أو المجتزئة من سياقها يحتاج إلى كتاب مستقل، وإنَّما يهمني هنا الإشارة إلى أنَّ هناك نسبة جائزة للإمام ابن تيمية - من قِبَل المحبِّ له والعدو - في أنَّه يُكفِّر الإمامية مُطلقاً أو يستحل دماءهم، وقد كتب الشيخ سلطان العميري بحثاً في تحرير موقف ابن تيمية من الإمامية، ذكر فيه:

- أنه مع اعتقاده ضلالهم إلا أنَّه لم يُكفِّرهم بل حكم بإسلامهم صريحاً بقوله في (مجموع الفتاوى): (٩٦/١٣): «وقد ذهب كثير من مبتدعة المسلمين: من الرافضة والجهمية وغيرهم إلى بلاد الكفار فأسلم على يديه خلق كثير وانضعوا بذلك وصاروا مسلمين مبتدعين، وهو خير من أن يكونوا كفاراً، وكذلك بعض الملوك قد يغزو غزواً يظلم فيه المسلمين والكفار ويكون آمناً بذلك، ومع هذا؛ فيحصل به نفع =

تلميذه النجيب ابن قيم الجوزية؛ والذي لا يكاد يخرج عن قوله.

يرى الإمام ابن تيمية رحمته الله أنَّ الإمامية - وإن خالفوا أهل السنة في بعض أصول مذهبهم وبعض انفراداتهم الفقهية - إلا أنَّهم موافقون لهم في غالب الفروع الفقهية، حيث يذكر في معرض ردِّه على العلامة تقي الدين السبكي (٧٥٦هـ) رحمته الله في مسألة الطلاق: «جمهور ما ينقلونه من الشريعة موافق لقول جمهور المسلمين، فيه ما هو من مواقع الإجماع، وفيه ما فيه نزاع بين أهل السنة، فليس الغالب فيما ينقلونه عن هؤلاء الأئمة من مسائل الشرع الكذب، بل الغالب عليه الصدق، وفيه ما هو كذب خطأ أو عمدًا بلا ريب، وأقوالهم كأقوال نظرائهم من أئمة المسلمين»^(١).

ويكرر هذا المعنى في (المنهاج) فيقول: «وإنما يزعمون أنَّهم تلقوا عن الأئمة الشرائع، وقولهم في الشرائع غالبه موافق لمذهب أهل السنة أو بعض أهل السنة، ولهم مفردات شنيعة لم يوافقهم عليها أحد، ولهم مفردات عن المذاهب الأربعة قد

= خلق كثير كانوا كفارًا فصاروا مسلمين، وذلك كان شرًّا بالنسبة إلى القائم بالواجب، وأمَّا بالنسبة إلى الكفار فهو خير»، فهذا الكلام من ابن تيمية يدلُّ على أنَّ وصف الإسلام ثابت لهم، وأنَّ دخول الكافر في الإسلام على مذهب الإمامية خيرٌ له من بقاءه على كفره، وهو ما لم يقله الإمامية في مخالفيهم، فالشيخ المفيد (٤١٣هـ) يقول في (أوائل المقالات: ص ٤٤): (واتفقت الإمامية على أنَّ من أنكر إمامة أحد الأئمة وجحد ما أوجبه الله تعالى من فرض الطاعة فهو كافر ضالٌّ مستحقٌّ للخلود في النار)، وشيخ الطائفة القلوسي (٤٦٠هـ) في (تلخيص الشافي: ١٣١/٤) يقرر أنَّ (دفع الإمامة كفر، كما أنَّ دفع النبوة كفر؛ لأنَّ الجهل بهما على حدٍّ واحد).

- أنه يُفرَّق في (منهاج السنة النبوية: ٤٥٢/٢-٤٥٣) بين الإسماعيلية الباطنية وبين الإمامية الاثني عشرية، فيقول: «والإمامية الاثنا عشرية خير منهم بكثير، فإنَّ الإمامية مع فرط جهلهم وضلالهم فيهم خلقٌ مسلمون باطنًا وظاهرًا، ليسوا زنادقة منافقين، لكنهم جاهلون وضلُّوا واتبعوا أهواءهم، وأمَّا أولئك فائمتهم الكبار العارفون بحقيقة دعوتهم الباطنية زنادقة منافقون، وأمَّا عوامهم - أي الإسماعيلية - الذين لم يعرفوا باطن أمرهم فقد يكونون مسلمين».

- إنكاره القول بتفضيل أهل الكتاب على الشيعة الإمامية باعتبارهم مسلمين كما في (مجموع الفتاوى: ٢٠١/٣٥) حيث يقول: «كل من كان مؤمنًا بما جاء به محمد فهو خيرٌ من كل من كفر به، وإن كان في المؤمن بذلك نوعٌ من البدعة، سواء كانت بدعة الخوارج والشيعة والمرجئة والقدرية أو غيرهم».

- أنه لا يكفِّر المعين منهم إلا بتوفر شروط وانتفاء منازع كما في (مجموع الفتاوى: ٥٠٠/٢٨).

والكلام في هذا يطول، فراجع إن شئت.

(١) الرد على السبكي: ٦٩٧/٢-٦٩٨.

قال بها غير الأربعة، من السلف وأهل الظاهر وفقهاء المعتزلة وغير هؤلاء، فهذه ونحوها من مسائل الاجتهاد التي يهون الأمر فيها، بخلاف الشاذ الذي يعرف أنه لا أصل له في كتاب الله، ولا سنة رسوله ﷺ، ولا سبقهم إليه أحد^(١).

ويبني ابن تيمية مسألة الاعتداد بقولهم في الخلاف على إدخالهم في مفهوم الأمة، وأن الإجماع المعصوم هو إجماع الأمة، وهم جزء من الأمة، فيقول مستشهداً بصحة اعتبار قول الإمامية في مسألة الحلف بالطلاق: «وأيضاً؛ فالتزاع في الطلاق المحلوف به والطلاق المعلق مشهور في كتب الشيعة، وهم ينقلونه عن أئمة أهل البيت، كأبي جعفر الباقر وابنه أبي عبد الله جعفر بن محمد وغيرهما، فإن كانوا صادقين في هذا النقل عنهم، فلا يستريب مسلم في الاعتداد بنزاع هؤلاء، وأنه لا ينعقد إجماع التابعين مع مخالفة أبي جعفر الباقر وأمثاله، ولا إجماع تابعي التابعين مع مخالفة جعفر بن محمد وأمثاله، وفي ذلك نقول كثيرة متعددة بأسانيد مختلفة يمتنع أن تكون كلها كذباً، لكن يقع فيها الغلط أو كذب متعمد في بعضها، فإن هذا يقع كثيراً.

وبتقدير أن يكون كل ما نقل عن أهل البيت كذباً، فهؤلاء عدد كثير، ولهم نظر واستدلال يقولون: إنَّ الطلاق المعلق بالصفة لا يقع، والطلاق المحلوف به لا يقع، وليس ذلك مما انفردوا به عن أهل السنة، بل وافقهم طائفة من أهل السنة.

وقد تنازع الناس في أهل الأهواء والبدع، هل يعتد بخلافهم؟ على قولين مشهورين في مذهب أحمد ومذهب أبي حنيفة وغيرهما، وهذا قول عامة أصحاب الشافعي، وهو اختيار أبي الخطاب وغيره من أصحاب أحمد، وأكثر الناس يقولون: إنه يعتد بخلافهم إذا كانوا من أهل الملة، فإنَّهم داخلون في مسمى «الأمة» و«المؤمنين».

واختلفوا -أيضاً- في الاعتداد بأقوال أهل الفسق الذين يعرفون فسق أنفسهم، ولكن أكثرهم لا يعتد بأقوال هؤلاء كما لا تقبل شهادتهم باتفاق العلماء ولا فتياهم. وأما المتأولون من أهل الأهواء، فأبو حنيفة والشافعي وغيرهما يقبلون شهادتهم مطلقاً، وأما مالك وأحمد وغيرهما فيردون شهادتهم.

لكن التحقيق مذهب أحمد وغيره من فقهاء الحديث أنهم يفرقون بين الداعية وغير

(١) منهاج السنة النبوية: ٣٦٩/٢ - ٣٧٠.

الداعية في الشهادة والحديث والهجر، فمن كان داعية إلى البدعة هجروه فلم يحدثوا عنه، ولم يستشهدوا به بخلاف غير الداعية، ولهذا لم يخرج أصحاب الصحيح والسنن عن الدعاة إلى البدع، وخرّجوا عن عدد من الخوارج والشيعة والقدرية والمرجئة، والداعية هجروه لكونه أظهر المنكر فاستحق العقوبة وأدناها الهجر.

وأما مناظرتهم في الشريعة، فما زال السلف والخلف يتكلمون معهم ولا يقولون لهم: أنتم خالفتم الإجماع فلا قول لكم، وكان ابن عباس رضي الله عنهما، يخاطب نجدة الحروري ونافع بن الأزرق وغيرهما.

وإذا نازعوا الناس في مسألة من مسائل الشرع لم يقولوا لهم: قد انعقد الإجماع على خلافكم في هذه المسألة، بل يحتجون عليهم بالكتاب والسنة، وذلك أنهم وإن كانوا ضالّين فيما خالفوا فيه أهل السنة فلا يلزم ضلالهم في كل شيء، لا سيما إذا كان قد وافقهم بعض أهل السنة والجماعة في تلك المسائل، ولا يجوز أن يكون الله أقام عليهم الحجة بقول منازعهم الذين لم يقدّم دليل شرعي على عصمتهم، فإن أدلة الإجماع إنما دلّت على عصمة «المؤمنين» بلفظ «المؤمنين»، ولفظ «الأمة» كقوله تعالى: ﴿وَتَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ١١٥]، وقوله ﷺ: «لا تجتمع أمتي على ضلالة».

فإذا كان اسم المؤمنين وأمة محمد ﷺ يتناولهم، ولهم نظر واستدلال، ولهم دين يوجب قصدهم الحق، لم يبق وجه لمنع الاعتداد بهم.

فإن المانع من الاعتداد بهم: إما عدم العلم، وإما سوء القصد، فمن لم يكن عارفاً بأدلة الشرع فهو عاصٍ بخلافهم، يجب عليه اتباع العلماء^(١).

على أنه ﷺ يعيب على الإمامية غلوهم الباطل في أئمة وفقهاء أهل البيت، إذ «يجعلونهم معصومين كالرسول ﷺ»، ويجعلون كل ما قالوه قالوه نقلاً عن الرسول ﷺ، ويجعلون إجماع طائفتهم حجة معصومة؛ وعلى هذه الأصول الثلاثة بنوا شرائع دينهم، لكن جمهور ما ينقلونه من الشريعة موافق لقول جمهور المسلمين، فيه ما هو من مواقع الإجماع، وفيه ما فيه نزاع بين أهل السنة، فليس الغالب فيما ينقلونه عن هؤلاء الأئمة من مسائل الشرع الكذب، بل الغالب عليه الصدق، وفيه ما

(١) الرد على السبكي: ٦٥٩/٢-٦٦٠.

هو كذبٌ خطأ أو عمدًا بلا ريب، وأقوالهم كأقوال نظرائهم من أئمة المسلمين^(١).
وينبغي ملاحظة أنه كُتِبَ قد وضع ضابطًا مهمًا في اعتبار القول الفقهي الإمامي،
فليس الاعتداد بإطلاقه، فهو يشترط أن لا يكون القول مما انفردوا به عن أهل السنة
مطلقًا، مما لا يُعلم أن قائلًا قال به من أهل العلم قديمًا (في زمن الصحابة والتابعين)
أو ما تلا ذلك في زمن الأئمة المجتهدين (وهم جمعٌ غفير)^(٢).

ويوضح الإمام ابن تيمية مراده من هذا الضابط، مبينًا أنه لا يعني به انحصار الحق
في المذاهب الأربعة^(٣)، وإنما المراد أن لا يكون القول الذي يُتكلم عنه هو قولٌ

(١) الرد على السبكي: ٢/٦٩٧-٦٩٨.

(٢) الرد على السبكي: ٢/٦٥٩-٦٦٠.

(٣) يستند القائلون بوجوب التمسك بالمذاهب الأربعة دون غيرها إلى أن غيرها من مذاهب الصحابة
والتابعين والأئمة لم تُضبط وتحرر قواعدُها، بخلاف المذاهب الأربعة التي ضُبط مذهب كل إمام منهم
وأصوله، وقواعده وفصوله، بحيث صُلِحَ ردُّ الأحكام إليها، وضبط الكلام في مسائل الحلال والحرام،
بخلاف مذاهب غيرهم التي لم تشتهر ولم تنضبط، فربما نُسب إليهم ما لم يقولوه، أو فهم عنهم ما لم
يريدوه، وليس لمذاهبهم من يذنب عنها، ويُنبئ على ما يقع من الخلل فيها بخلاف هذه المذاهب
المشهورة. (انظر: مجموع رسائل ابن رجب - رسالة (الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة): ٢/٦٢٤).
وهو كلام قد يُعتبر وجيهًا إن أُريد به التمسك بمذاهب كاملة لوقوع ما ذكره، أما التمسك بقول إمام منهم
مع ثبوت صحة النقل عنه والعمل به - وإن خالف المذاهب الأربعة - فليس فيه أدنى خطيئة، فضلًا عن
كون الاختلاف في فهم أو ترجيح رواية عن إمام من المذاهب الأربعة هو واقع في المذاهب الأربعة
نفسها، ولم يرَ النقاد ولا أكابر أهل العلم في ذلك منقصة أو سببًا للإعراض عنها.

ولهذا فإن الإمام ابن تيمية يرى أن مثل هذه الدعوى فيها من التهافت والضعف ما فيها، وبالأخص
دعوى أن ما جاءت به المذاهب الأربعة هو إجماع المسلمين الذي لا يجوز خرقه، ولذا فإنه يُصرِّح بهذا
في إحدى أجوبته في (مجموع الفتاوى: ٢٠/١٠-١١) قائلًا: «وإذا ثبت إجماع الأمة على حكم من
الأحكام لم يكن لأحد أن يخرج عن إجماعهم؛ فإن الأمة لا تجتمع على ضلالة، ولكن كثير من
المسائل يظن بعض الناس فيها إجماعًا ولا يكون الأمر كذلك، بل يكون القول الآخر أرجح في الكتاب
والسنة. وأما أقوال بعض الأئمة كالفقهاء الأربعة وغيرهم؛ فليس حجة لازمة ولا إجماعًا باتفاق
المسلمين، بل قد ثبت عنهم ﷺ أنهم نهوا الناس عن تقليدهم؛ وأمروا إذا رأوا قولًا في الكتاب والسنة
أقوى من قولهم: أن يأخذوا بما دل عليه الكتاب والسنة ويدعوا أقوالهم. ولهذا كان الأكابر من أتباع
الأئمة الأربعة لا يزالون إذا ظهر لهم دلالة الكتاب أو السنة على ما يخالف قول متبوعهم اتبعوا ذلك»،
ومثل لذلك بأمور.

وقد كُتِبَ في اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية الكثير، لكن ما يُناسب هذا المقام منها كتابين: =

انفردت به الإمامية عن سائر الأمة الإسلامية، فيقول في ردّه على ابن المطهر الحلي (٧٢٦هـ): «ولم يقل أحد من علماء المسلمين إنّ الحق منحصر في أربعة من علماء المسلمين كأبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، كما يشنع بذلك الشيعة على أهل السنة، فيقولون: إنهم يدعون أنّ الحق منحصر فيهم. بل أهل السنة متفقون على أنّ ما تنازع فيه المسلمون وجب رده إلى الله والرسول، وأنّه قد يكون قول ما يخالف قول الأربعة: من أقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وقول هؤلاء الأربعة. مثل: الثوري والأوزاعي والليث بن سعد وإسحاق بن راهويه؛ وغيرهم أصح من قولهم. فالشيعة إذا وافقت بعض هذه الأقوال الراجحة كان قولها في تلك المسألة راجحاً، ليست لهم مسألة واحدة فارقوا بها جميع أهل السنة المثبتين لخلافة الثلاثة إلا وقولهم فيها فاسد»^(١) (٢).

= الأول: (اختيارات ابن تيمية الفقهية المخالفة للمذاهب الأربعة عرضاً ودراسة) للباحث أمين علي أحمد الخياط، وهي رسالة جامعية نوقشت سنة ٢٠٠٥م بجامعة صنعاء.
الثاني: (انفرادات شيخ الإسلام ابن تيمية الفقهية عن الأئمة الأربعة) للشيخ محمد سيد حاج، نشرته دار الإمام مسلم.

(١) أي: أنهم لا يتفردون بالحق في مسألة، فلا بد أن يكونوا مسبوقين بقول صحابي أو تابعي أو أحد من الأعلام المشهود لهم بالفقه والدين، ويشهد لكلامه هذا صنيع الشريف المرتضى في (الانتصار) و(الناصريات) فإنه يشير في كثير من المسائل الفقهية المذكورة في الكتابين إلى وجود موافق من الصحابة أو التابعين أو أئمة وفقهاء أهل السنة.

ولذا قال ابن تيمية في (منهاج السنة النبوية: ٦/٣٨١): (ثم إنّ الواحد من هؤلاء إذا قال قولاً لا يطلب دليله من الكتاب والسنة، ولا ما يعارضه، ولا يردون ما تنازع فيه المسلمون إلى الله والرسول، كما أمر الله به ورسوله، بل قد أصلوا لهم ثلاثة أصول: أحدها: أنّ هؤلاء معصومون.

والثاني: أنّ كل ما يقولونه منقول عن النبي ﷺ.

والثالث: أنّ إجماع العترة حجة، وهؤلاء هم العترة.

وإذا صنف واحد منهم كتاباً في الخلاف وأصول الفقه، كالموسوي -أي الشريف المرتضى- وغيره، فإن كانت المسألة فيها نزاع بين العلماء، أخذوا حجة من يوافقهم، واحتجوا بما احتج به أولئك، وأجابوا عما يعارضهم بما يجيب به أولئك، فيظن الجاهل منهم أنّ هذا قد صنف كتاباً عظيماً في الخلاف أو الفقه أو الأصول، ولا يدري الجاهل أنّ عامته استعارة من كلام علماء أهل السنة الذين يكفهم ويعاديهم، وما انفردوا بها فلا يساوي مداده، فإنّ المداد ينفع ولا يضر، وهذا يضر ولا ينفع. وإن كانت المسألة مما انفردوا به اعتمدوا على تلك الأصول الثلاثة، التي فيها من الجهل والضلال ما لا يخفى).

(٢) منهاج السنة النبوية: ٢/٣٦٩-٣٧٠.

ويقول أيضًا: «والمقصود أنَّ كل طائفة سوى أهل السنة والحديث المتبعين آثار رسول الله ﷺ فلا ينفردون عن سائر طوائف الأمة إلا بقول فاسد، لا ينفردون قط بقول صحيح، وكل من كان عن السنة أبعد كان انفراده بالأقوال والأفعال الباطلة أكثر، وليس في الطوائف المتتبعين إلى السنة أبعد عن آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم من الرافضة، فلهذا تجد فيما انفردوا به عن الجماعة أقوالاً في غاية الفساد»^(١).

ومثّل لهذا بأمور، منها: تأخيرهم صلاة المغرب حتى يطلع الكوكب خلافاً لما تواتر عن النبي ﷺ بتعجيل المغرب^(٢).

ومن ذلك أيضًا: صومهم قبل الناس، أو فطرهم قبلهم^(٣)؛ خلافاً لما في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «إنّا أمة أمية لا تحسب ولا تكتب، إذا رأيتموه فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا؛ فإن غمَّ عليكم فاقدروا له»، وفي رواية: «فأكملوا العدة».

ومثّل: تحريمهم بعض أنواع السمك^(٤)، ومثّل تنجيس المائعات التي يباشرها أهل

(١) منهاج السنة النبوية: ١٧٣/٥.

(٢) وسيأتي الحديث عنه بالتفصيل في (العامل الرابع) من عوامل اندثار مذهب الإمام جعفر الصادق، وهو (عدم القدرة على التمييز بين الصحيح والمندوس).

(٣) وسيأتي الحديث عنه بالتفصيل في (العامل الثالث) من عوامل اندثار مذهب الإمام جعفر الصادق، وهو (كثرة الدس والتزوير في مذهب جعفر).

(٤) يرى الإمامية أنَّ صيد البحر على ضربين: سمك وغير السمك. فكل ما عدا السمك من حيوان البحر فمُحرَّم أكله، أمّا السمك فمعه ما له فلس، وما لا فلس له نحو: الجري، والزمر، والمارماهي، والظافي وغيرها. فالأول مباح، والثاني: كله محرَّم.

انظر: ابن بابويه القمي (٣٨١هـ) في (المقنع: ص ٤٢٣) و(الهداية: ص ٣٠٨) والشيخ المفيد (٤١٣هـ) في (المقنعة: ص ٥٧٦) والشريف المرتضى (٤٣٦هـ) في (الانتصار: ص ٤٠٠) وسأدر (٤٤٨هـ) في (المراسم العلوية: ص ٢٠٩) وشيخ الطائفة الطوسي (٤٦٠هـ) في (النهاية: ص ٥٧٦).

قال المرجع الديني المعاصر السيد علي السيستاني في رسالته العملية (منهاج الصالحين: ٢٩٢/٣ - مسألة (٨٧٨)): (لا يحل من السمك إلا ما كان له فلس ولو بالأصل، فلا يضر زواله بالمعارض فيحل =

السنة^(١)، وتحريم ذبائح أهل الكتاب^(٢)، وتحريم أكثرهم ذبائح الجمهور

= الكتعت والريثا والبز والبني والشبوط والقطان والطبراني والإبلاهي وغيرها حتى الأرييان المسمى في زماننا هذا بـ (الروبيان)، ولا يحل ما ليس له فلس في الأصل كالجري والزمير والزهو والمارماهي، وإذا شك في وجود الفلس وعدمه بني على عدمه.

وفي (منهاج الصالحين: ٣/ ٢٩٢ - مسألة (٨٧٧)) قال: (لا يحل من حيوان البحر إلا السمك ...)، وفي هذا مخالفة صريحة لقول الله تبارك وتعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَّعًا لَكُمْ وَلِلنَّبِيِّ﴾ [المائدة: ٩٦]، وقول النبي ﷺ عن البحر: «هو الطهور ماؤه، الحل ميتته».

وأصل تحريم الأنواع السابقة من السمك ما ذكره الشيخ المفيد في (الإرشاد: ١/ ٣٤٨) بقوله: (ومن ذلك ما رواه نقلة الأخبار، واشتهر في أهل الكوفة لاستفاضته بينهم، وانتشر الخبر به إلى من عداهم من أهل البلاد، فأثبته العلماء من كلام الحيتان له في فرات الكوفة. وذلك أنهم رويوا: أَنَّ الماء طَغَى فِي الْفَرَاتِ وَزَادَ حَتَّى أَشْفَقَ أَهْلُ الْكُوفَةِ مِنَ الْغُرُقِ، فَفَزَعُوا إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع فَركب بغلة رسول الله صلى الله عليه وآله وخرج والناس معه حتى أتى شاطئ الفرات، فنزل عليه وأسبغ الوضوء وصلى منفرداً بنفسه والناس يرونه، ثم دعا الله بدعوات سمعها أكثرهم، ثم تقدم إلى الفرات متوكئاً على قضيب بيده حتى ضرب به صفحة الماء وقال: «انقص ياذن الله ومشيتته» ففاض الماء حتى بدت الحيتان من قعر البحر فنطق كثير منها بالسلام عليه بإمرة المؤمنين، ولم ينطق منها أصناف من السمك، وهي: الجري، والزمار، والمارماهي. فتعجب الناس لذلك وسألوه عن علة نطق ما نطق وصموت ما صمت، فقال: «أنطق الله لي ما طهر من السمك، وأصمت عني ما

حرمه ونجسه وبعده»، وهذا خبر مستفيض شهرته بالنقل والرواية كشهرة كلام الذئب للنبي صلى الله عليه وآله وآله وتسييح الحصى بكفه وحنين الجذع إليه، وإطعامه الخلق الكثير من الطعام القليل. ومن رام طعنا فيه فهو لا يجد من الشبهة في ذلك إلا ما يتعلق به الطاعنون فيما عدناه من معجزات النبي ﷺ).

لكن تلميذه الشريف المرتضى في (أماله: ٢/ ٣٥١) يشنّ على كلام شيخه السابق والذي ادعى فيه التواتر، ويصف مثل هذا الكلام بالمضحك العجيب فيقول: (فأما تحريم السمك الجري وما أشبهه فغير ممتنع لشيء يتعلق بالمفسدة في تناوله كما نقول في سائر المحرمات، فأما القول بأن الجري نطق بأنه مُسَيِّحٌ بجحدته الولاية - أي ولاية علي بن أبي طالب - فهو مما يُضْحَكُ منه ويَتَعَجَّبُ من قائله، والملفت إلى مثله).

(١) والقول بنجاسات المائعات التي يباشرها أهل السنة، مبني على القول بنجاستهم! والإمامية هي الفرقة الوحيدة المتسببة للإسلام التي تعتبر كثيراً من مخالفينها من المسلمين أنجاساً، فضلاً عن تكفيرهم! وللسيد حسين بن السيد ضياء الدين العاملي القزويني الأردبيلي (١٠٠١هـ) رسالة في «نجاسة أهل السنة وحرمة ذبيحتهم» ونقض دعامة الخلاف في كفر عامة أهل الخلاف!

قال الميرزا عبد الله أفندي الأصفهاني في (رياض العلماء: ٢/ ٦٩): (وله رسالة وجيزة أيضاً في بيان حال أهل الخلاف في الناشئين، وحكم فيها بكفرهم بل بنجاستهم أيضاً، وعندنا منها نسخة).

(٢) وقد صنف الشيخ المفيد - من الإمامية - كتاباً باسم (تحريم ذبائح أهل الكتاب).

(المخالفين)^(١)؛ لأنهم مرتدون عندهم، وجعلهم مواقيت الصلوات الخمس ثلاث مواقيت، فيصلون دائماً الظهر والعصر جميعاً، والمغرب والعشاء جميعاً^(٢)، وهذا لم يذهب إليه غيرهم من فرق الأمة، إلى غير ذلك^(٣).

أما ابن القيم (هـ ٧٥١) -تلميذه النجيب الذي لا يكاد يخرج عن قوله- فيذكر في معرض حديثه عن (حكم اليمين بالطلاق) كلاماً مقارباً لذاك الذي استبعد فيه شيخ

= وقال الشريف المرتضى في (الانتصار: ص ٤٠٣): (ومما انفردت الإمامية به أن ذبائح أهل الكتاب محرمة لا يحل أكلها ولا التصرف فيها، لأن الذكاة ما لحقتها، وكذلك صيدهم وما يصيدونه بكلب أو غيره. وخالف باقي الفقهاء في ذلك).

وقال شيخ الطائفة الطوسي في (الخلاف: ٢٤/٦): (لا تجوز ذبائح أهل الكتاب -اليهود والنصارى- عند المحصلين من أصحابنا، وقال شذاذ منهم: إنه يجوز أكله، وخالف جميع الفقهاء في ذلك). بينما يقول الإمام ابن تيمية في (مجموع الفتاوى: ٢٣٢/٣٥): (ما زال المسلمون في كل عصر ومصر يأكلون ذبائحهم، فمن أنكر ذلك فقد خالف إجماع المسلمين).

(١) وقد اختلفت الإمامية في ذبيحة المخالف، فاشتراط بعضهم (الإيمان المذهبي) أي: أن يكون الذابح شيعياً إمامياً، فحرموا ذبائح المخالفين، وهو مذهب أبي الصلاح الحلبي (هـ ٤٤٧) والقاضي ابن البراج (هـ ٤٨١) وابن حمزة الطوسي (هـ ٥٦٠) وابن إدريس الحلبي (هـ ٥٩٨).

واشترط غيرهم أن يكون معتقداً لمودة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام وإن لم يكن شيعياً إمامياً، فحرموا ذبائح النواصب والخوارج دون سائر المخالفين، وهو مذهب الشيخ المفيد (هـ ٤١٣)، وشيخ الطائفة الطوسي (هـ ٤٦٠)، وابن المطهر الحلبي (هـ ٧٢٦).

(٢) والمراد هنا: الجمع بين الصلاتين في الحضر لغير مطر أو مرض، فالإمامية ترى أن للصلوات الخمس ثلاثة أوقات فقط استدلالاً بقول الله تعالى: ﴿هَؤُلَاءِ الصَّلَاةُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا لِيُذَكَّرُوا أَنَّهُمْ كَانُوا الْفَاجِرِينَ﴾ [الإسراء: ٧٨]، ولذا اتفقوا على جواز الجمع بين صلاتي الظهر والعصر في وقت أحدهما، والمغرب والعشاء في وقت أحدهما دون عذر، وجعلوا أداء هذه الصلوات مفرقة في وقتها مستحباً، ويذكر المرجع الديني المعاصر الشيخ جعفر السبحاني في (الإنصاف إلى مسائل الخلاف: ٢٨٨/١) أن هذه المسألة تُعتبر من ضروريات الفقه الإمامي!

فيما ينص أهل السنة على أن للصلوات الخمس وقتان: وقت اختيار وهو خمس مواقيت. ووقت اضطرار لأهل الأعذار وهو ثلاث مواقيت، ويستدلون لهذا بأدلة كثيرة من قول وفعل النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم، ومنها مما قد لا يُنتبه له: أمر الصحابة كعبد الرحمن بن عوف وابن عباس وغيرهما الحائض إذا طهرت قبل الغروب أن تصلي الظهر والعصر وإذا طهرت قبل الفجر أن تصلي المغرب والعشاء. انظر: مجموع الفتاوى: (٧٦-٧٥/٢٢) و(٢٤-٢٥-٢٦).

(٣) منهاج السنة النبوية: ١٧٣/٥.

الإسلام ابن تيمية أن يكون كل أو غالب ما ينقله الإمامية عن أهل البيت هو من الكذب، فيقول: «إنَّ فقهاء الإمامية من أولهم إلى آخرهم ينقلون عن أهل البيت أنَّه لا يقع الطلاق المحلوف به، وهذا متواتر عندهم عن جعفر بن محمد وغيره من أهل البيت. وهب أنَّ مكابراً كَذَّبهم كلهم، وقال قد تواطئوا على الكذب عن أهل البيت، ففي القوم فقهاء وأصحاب علم ونظر في اجتهاد، وإن كانوا مخطئين مبتدعين في أمر الصحابة، فلا يوجب ذلك الحكم عليهم كلهم بالكذب والجهل، وقد روى أصحاب الصحيح عن جماعة من الشيعة، وحملوا حديثهم واحتج به المسلمون، ولم يزل الفقهاء ينقلون خلافهم ويبحثون معهم، والقوم وإن أخطأوا في بعض المواضع لم يلزم من ذلك أن يكون جميع ما قالوه خطأ حتى يرد عليهم هذا؛ لو انفردوا بذلك عن الأمة، فكيف وقد وافقوا في قولهم من قد حكينا قولهم وغيره ممن لم تقف على قوله»^(١).

على أنَّه يُلاحظ أنَّ الفقه المسمَّى اليوم جعفرياً كان قد اعتمد اعتماداً كبيراً على التفريع الفقهي السني لسد النقص الكبير الذي يعانيه كما يشير إلى ذلك العلامة حيدر حب الله في (نظرية السنة) بقوله: (فإنَّ الفقه التفريعي خطوة ترجع أقدم محاولة لها إلى الشيخ الطوسي (٤٦٠هـ) في (المبسوط) أو على أبعد تقدير إلى الإسكافي والحسن بن أبي عقيل النعماني، وقد قيل في ذلك: إنَّ الطوسي أتى بالفروع من مصنَّفات أهل السنة، ولم تكن هذه الفروع متداولة في الوسط الشيعي، كما يشهد على ذلك مراجعة الكتب التي سبقت الطوسي مثل كتاب (المقنعة) للمفيد، و(الانتصار) و(الناصريات) للمرتضى، و(المقنع) و(الهداية) للصدوق، ونحو ذلك، حتى كانت محاولة الطوسي هذه محلّاً لانتقاد بعض العلماء الذين أتوا بعده وعلى رأسهم ابن إدريس الحلبي (٥٩٨هـ). وهذا معناه أنَّ الموضوعات التي تحتاج إلى الروايات، وليس فيها مرجع آخر هي فروع الفقه والأخلاق، وهي موضوعات كانت محدودة جداً...)^(٢).

الثالث: جواز التعبد بالفقه الجعفري إجمالاً؛ دون بعض مفرداته المخالفة للكتاب

(١) الصواعق المرسلّة: ٦١٦/٢-٦١٧.

(٢) نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي - التكون والضرورة: ص ٦٣.

والسنة، ويُمثله: شيخ الأزهر الراحل محمود شلتوت (١٣٨٣هـ).

وهو رأي قريب نسبياً من رأي شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله الذي ذكرناه، لكنه يفترق معه في مسألتين رئيسيتين:

الأولى: أن منطلقه هو التقريب بين المذاهب الفقهية الإسلامية لا التحرير الفقهي لمسألة صحة وثبوت نسبة هذا الفقه أو ذاك إلى الصحابة أو أهل البيت أو الأئمة المجتهدين أو مدى توافق أصوله أو تفرعاته مع القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة. الثانية: أنه يتضمن جواز التعبد بالمذهب الجعفري كنحو التعبد بالمذاهب السنية الأربعة المعروفة، في العبادات والمعاملات، وهو أمر لم يسبق إليه، فلم يُفتَ أحدٌ قبله بجواز ذلك.

فإن الإمام ابن تيمية - وإن كان يرى أن الحق ليس منحصرًا في المذاهب الفقهية الأربعة مع اعتداد نسبي بمذهب الإمامية - إلا أنه مع هذا لم يجوز للسني أن يترك مذهبه الفقهي أيًا كان^(١) إلى تقليد مذهب فقهي يُعتبر عند أهل السنة مجافياً لسبيل الصحب والآل^(٢).

وفيما يخص فتوى الشيخ شلتوت رحمته الله؛ فإن الفتوى المشار إليها كانت في بدايتها عبارة عن تصريح له لصحيفة (الحياة) المصرية في أوائل سنة ١٩٥٩م ذكر فيه عزمه على تقديم مشروع حقيقي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، وتأسيس كرسي الفقه المقارن في كلية الشريعة بجامعة الأزهر، وتدريس الفقه الجعفري ضمن برامج هذا الكرسي.

ثم إن أحد الصحفيين^(٣) تحمّس لإجراء حوار مع الشيخ شلتوت رحمته الله على ضوء تصريحه السابق، نقلته مجلة (رسالة الإسلام) بعنوان: (فتوى تاريخية)، وقامت مجلة

(١) والذي هو صحيح النسبة إلى إمامه المجتهد، ويرجع في أصوله إلى القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة المنقولة عن أصحاب النبي ﷺ، وكذا العمل بآثارهم رضوان الله تعالى عليهم.

(٢) للمذهب الإمامي موقفٌ سلمي تجاه الصحابة الكرام رضوان الله تعالى عليهم، فقهاً ورواية، فيما يعتبر فقه الأئمة الاثني عشر وآثارهم المنقولة تشريعاً ودينياً يُتبع به، وهو ما لا يوافق عليه جمهور المسلمين (سنة ومعتزلة وأباضية وزيدية وغير ذلك)، فهذا فارقٌ مهم ينبغي ملاحظته.

(٣) وهو الأستاذ محمود سليمة -مندوب صحيفة (الشعب)- فيما يذكرون.

(الأزهر) بنشره كاملاً بعنوان: (بين السنة والشيعة)^(١).

ونصها كالتالي:

(قيل لفضيلته: إن بعض الناس يرى أنه يجب على المسلم لكي تقع عباداته ومعاملاته على وجه صحيح: أن يقلد أحد المذاهب الأربعة المعروفة، وليس من بينها مذهب الشيعة الإمامية، ولا الشيعة الزيدية، فهل توافقون فضيلتكم على هذا الرأي على إطلاقه؟ فتمنعون تقليد مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية مثلاً؟ فأجاب فضيلته:

١- إن الإسلام لا يوجب على أحد من أتباعه اتباع مذهب معين، بل نقول: إن لكل مسلم الحق في أن يقلد بادي ذي بدء أي مذهب من المذاهب المنقولة نقلاً صحيحاً، والمدونة أحكامها في كتبها الخاصة، ولمن قلّد مذهباً من هذه المذاهب أن ينتقل إلى غيره -أي مذهب كان- ولا حرج عليه في شيء من ذلك.

٢- إن مذهب الجعفرية المعروف بمذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية مذهب يجوز التعبد به شرعاً كسائر مذاهب أهل السنة.

فينبغي للمسلمين أن يعرفوا ذلك، وأن يتخلصوا من العصبية بغير الحق لمذاهب معينة، فما كان دين الله وما كانت شريعته بتابعة لمذهب، أو مقصورة على مذهب، فالكل مجتهدون. مقبولون عند الله تعالى، يجوز لمن ليس أهلاً للنظر والاجتهاد تقليدهم، والعمل بما يقررونه في فقههم، ولا فرق في ذلك بين العبادات والمعاملات) انتهى.

ومن الواضح في الفتوى أن الشيخ شلتوت رحمته الله يقصد بفتواه المذهب الجعفري من حيث فروع الفقهية لا العقائد والنظريات الكلامية، ولذلك قال: (والعمل بما يقررونه في فقههم، ولا فرق في ذلك بين العبادات والمعاملات)، فلا معنى حينئذ لمعارضة البعض لهذه الفتوى بالإشارة إلى اعتقاد الإمامية تحريف القرآن أو تكفير الصحابة أو الغلو في أئمتهم، فإن مثل هذه العقائد خارجة عن إطار الفتوى، كما هو ظاهر.

(١) انظر: مجلة (رسالة الإسلام) الفصلية، (العدد الثالث) من السنة الحادية عشرة الصادر في محرم ١٣٧٩ هـ -

يوليو ١٩٥٩ م، ص: ٢٢٨-٢٢٧.

كما إنَّه لا يصح معارضتها بحرمة نكاح المتعة أو التقية بمفهومها الإمامي، فإنَّ الشيخ -اختلفنا معه أو اتفقنا- لا يبيح قطعاً ما ثبت تحريمه بالقرآن الكريم أو بالسنة النبوية^(١).

نعم، من الواضح أنَّ الشيخ شلتوت رحمته الله كان مقتنعاً بفتواه، ولم تكن المسألة مجرد فتوى خرجت وانتهى الأمر، فإنَّه بعد فترة وجيزة من الزمن نشرت مجلة (المجتمع العربي)^(٢) حواراً مطولاً معه، أعادت نشره مجلة (الأزهر) لاحقاً، بيَّن فيه الشيخ شلتوت مُرادَه من فتواه السابقة، وأنَّ مراده جواز التعبد بكل ما وافق القرآن والسنة الصحيحة وإن خالف اجتهاد المذاهب الأربعة السُّنية، فقد جاء في هذا الحوار السؤال التالي: هل يعني تدريس مذهب الشيعة في الأزهر أنه جائز التطبيق، أم أنه يدرس لمجرد العلم والتحصيل وزيادة معارف رجل الدين؟

فأجاب قائلاً: (لسنا حريصين على أن تكون دراستنا في الأزهر لمجرد العلم والتحصيل، إنَّما نحن ندرس للاستيعاب والفهم، ثمَّ التطبيق والعمل بكل ما يمكن العمل به، وفقه الشيعة مأخوذ ببعض أحكامه في كثير من القانون عندنا، وكثير من علمائنا عمِلَ ببعض أحكام العبادات عندهم -يعني الشيعة-^(٣)، ونحن إنَّما نرجع إلى

(١) وسياقي اشتراطه موافقة القرآن والسنة فيما يُقبل من المذهب، أما فيما يخص نكاح المتعة تحديداً، فإنَّه صرَّح في (فتاويه: ص ٢٧٥) بموقفه منه قائلاً: (إنَّ الشريعة التي تبيح للمرأة أن تزوج في السنة الواحدة أحد عشر رجلاً، وتبيح للرجل أن يتزوج كل يوم ما تمكن من النساء دون تحميله شيئاً من تبعات الزواج؛ إنَّ شريعة تبيح هذا لا يمكن أن تكون هي شريعة الله رب العالمين، ولا شريعة الإحصان والإعفاف (١١) اهـ.

(٢) انظر: مجلة المجتمع العربي - (العدد الثاني والثلاثون) الصادر في شهر أغسطس ١٩٥٩م.

(٣) حاولت فهم مراد الشيخ شلتوت رحمته الله من هذه العبارة، فلم يرد على البال ابتداءً سوى عمله بفتوى الطلاق ثلاثاً، وهي من المعاملات لا العبادات، حتَّى وقفت على كلام صريح يُنسب له يذكر فيه أنَّه عمل ببعض الأحكام الشيعة المتعلقة بالأحوال الشخصية وهي ثلاث مسائل:

١- إيقاع الطلاق ثلاثاً طلقه واحدة، وهو قول ابن تيمية الذي حُورب لأجله، وقول تلميذه ابن القيم وجمع من علماء أهل السنة قبلهما وبعدهما، عملاً بما ورد في السنة النبوية وآثار السلف، فلا معنى لذكر أنَّها من أحكام الإمامية خاصة مع عمل جميع من فقهاء أهل السنة بها، وإن كان رأي المذاهب الأربعة بخلافها.

٢- الطلاق المعلق، يقول الشيخ: (رأي قوانين الأحوال الشخصية -في آخر تدوين لها- أنَّ الطلاق المعلق يقع أحياناً وأحياناً لا يقع؛ إذ يكون مرتبطاً بقصد الطلاق أو التهديد به، ولكن رأي مذهب =

الكتاب والسنة، فمتى لم يخالف الرأي أصلاً من الأصول الإسلامية الصحيحة، ولم

= الشيعة هو: أنَّ التعليق لا يكون موجباً للطلاق مطلقاً، ولو كان بقصد التهديد أو بقصد الطلاق، وقد رجحت هذا الرأي وأفتيت به). (انظر: روزنامه جمهوري إسلامي (صحيفة الجمهورية الإسلامية): ١٩-١٠-١٣٧٩ هـ ش- العدد الخاص- ص ١٠).

وكان حريئاً بالشيخ كُتِّه أن يُلمَّ أولاً بمذاهب فقهاء أهل السنة بالمسألة قبل تجاوزهم إلى غيرهم، فإنَّ الإمام ابن حزم كُتِّه كان يرى أنَّ الطلاق المعلق إذا وجد المعلق عليه لا يقع أصلاً، سواء أكان على وجه اليمين؛ وهو ما قُصِد به الحثُّ على فعل شيء أو تركه أو تأكيد الخبر، أم لم يكن على وجه اليمين؛ وهو ما قُصِد به وقوع الطلاق عند حصول المعلق عليه. (انظر: المُحَلَّى: ٨/٦ وما بعدها). وقال في (المحلَّى: ٩/٤٧٩): (من قال: إذا جاء رأس الشهر فأنت طالق، أو ذكر وقتاً ما؟ فلا تكون طالقاً بذلك، لا الآن، ولا إذا جاء رأس الشهر. برهان ذلك: أنَّه لم يأت قرآن ولا سنة بوقوع الطلاق بذلك، وقد علمنا الله الطلاق على المدخول بها، وفي غير المدخول بها، وليس هذا فيما علمنا ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ [الطلاق: ١]، وأيضاً - فإن كان كلُّ طلاق لا يقع حين إيقاعه؛ فمن المحال أن يقع بعد ذلك في حين لم يوقعه فيه).

أمَّا الإمام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم فذهبوا إلى أنَّ الطلاق المعلق يعتبر طلاقاً إذا قُصِد به الطلاق، أمَّا إن قُصِد به الحث أو المنع؛ فيعتبر يميناً تلزم فيها كفارة اليمين، وهي: إطعام عشرة مساكين، أو كسوتهم، أو تحرير رقبة؛ فمن لم يجد شيئاً من ذلك صام ثلاثة أيام.

٣- مسألة الرضاع، يقول الشيخ كُتِّه: (في مسألة الرضاع، وهل أنَّ الطفل إذا رضع من امرأة مرة واحدة يستوجب الحكم بأمومتها له، أم يتطلب عدداً أكثر ليحكم بأمومة المرضعة؟ أنا شخصياً رأيت أنَّ دليل الشيعة أقوى، ولذلك أفتيت في هذا الموضوع وفق رأيهم). (انظر: الشيخ محمود شلتوت- رائد التقريب: ص ١٨٤).

والقول في هذه المسألة كالقول في سابقتها، فإنَّ الشيخ كُتِّه لم يُلمَّ أو يتحرَّ مذاهب فقهاء أهل السنة قبل تجاوزهم إلى غيرهم، فإنَّ مذاهب الفقهاء المشهورة في هذه المسألة تعددت بين: عدم تحديد عدد رضعات فتكفي المصَّة الواحدة للتحريم أو القول بتحريم خمس رضعات أو عشر رضعات.

أما الشيعة الإمامية، فاختلَفوا على ثلاثة أقوال في المسألة، تعددت بين: عدم تحديد عدد رضعات فتكفي المصَّة الواحدة للتحريم (وهو قول ابن الجيند والقاضي النعمان)، أو القول بتحريم عشر رضعات (وهو القول المشهور عند القدماء)، أو خمس عشرة رضعة (وهو قول المتأخرين). (أحكام الرضاع في فقه الشيعة- تقرير بحث السيد الخوئي للإيرواني والخلخالي: ص ٩٩-١٠٢).

ويعني استعراض هذه الأقوال أنَّ الشيخ كُتِّه لم يكن مُلماً بأقوال كلا الفريقين في المسألة وإلا لما صرَّح بهذا التصريح الغريب.

كما يظهر مما ذكرناه أيضاً أنَّ الشيخ كُتِّه لم يكن على اطلاع كافٍ على تراث الإمامين ابن حزم الظاهري، وابن تيمية -رحمهما الله تعالى-.

يتعارض مع نص شرعي، فلا بأس من تطبيقه، والأخذ به، وذلك هو التقريب المنشود، والتيسير المرجو^(١).

(١) انظر: مجلة الأزهر- (العدد الثالث المجلد الحادي والثلاثون) الصادر في ربيع الأول ١٣٧٩هـ - سبتمبر ١٩٥٩م، ص: ٣٦٢.

دعوى التقريب - وجهة نظر مغايرة

إنَّ الغاية المترتبة على التقريب بين مذاهب المسلمين هي غاية شريفة بلا ريب، بغض النظر عن أطرافها ومصادقية روادها، فإنَّ كتاب الله تعالى -الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه- وسنة نبيه ﷺ الشريفة ناطقان بالحث على الوحدة والاتلاف وسلامة القلوب وتراص الصفوف.

والنصوص الدالة على هذا أشهر وأظهر من أن تُظْهَر وتُشهر، فإنَّ صغار أبناء المسلمين في شتى أصقاع هذه البسيطة، يحفظون جُلَّها عن ظهر قلب، فضلاً عن كبارهم.

لكن تجربة التقريب التي مضى عليها سبعة عقود منذ نشأتها وحتى اليوم، عانت ولا زالت تعاني من أزمات في بُنيته المعرفية، فضلاً عما واجهته من تحديات سياسية ودينية واقتصادية.

فالدارس لأدبيات مؤسسات^(١) التقريب ومؤتمراته يلحظ قصوراً جلياً في تفسير بعض العناوين الرئيسة الفضفاضة نحو مفهوم (الوحدة الإسلامية) مثلاً، ما المراد به حقاً؟ هل هو توحد على مستوى الأصول والفروع، بمعنى أن يُعتمد المتفق عليه من هذه الأصول، ويُطرح ما سواه -وإن كان أصلاً عند طائفة- نحو إمامة الاثني عشر مثلاً؟ أم هو توحد على مستوى الفروع دون الأصول؟ وكيف يتأتى ذلك، والفروع

(١) وأعني بها: دار التقريب التي أنشأها الشيخ محمد تقي القمي -مبعوث المرجع الديني الراحل السيد حسين البروجردي آنذاك- في مصر سنة ١٩٤٧م.

والمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية الذي أنشئ في (طهران) سنة ١٩٩٠م بأمر المرشد الإيراني السيد علي خامنئي.

أكثرها قائم على الاجتهاد وإعمال أدواته في الاستنباط والترجيح والموازنة؟

إنَّ مفردة (الوحدة) في مقابل (التقريب) تعاني بحد ذاتها من إشكال بنيوي، يفترض عدم قبول التعددية المذهبية القائمة اليوم، وافترض أنَّ طرفًا من الأطراف لا بد أن يتسيد الموقف، وأن يكون التحوُّل إليه، فالذي يبحث مصطلح (الوحدة) سعيًا وراء تعايش مشترك بين المسلمين بعضهم بعضًا أو تحقيق حوارٍ مثمر أو تقارب سياسي حقيقي، لا يُمكن أن ينطلق في بُنياته المعرفية من خلال المطالبة على الاتحاد عوضًا عن قبول التعددية والتعاطي معها بصدق.

وبعبارة أخرى: ليس من المطلوب من المسلمين -على اختلاف مذاهبهم وطوائفهم- أن يصطبغوا بصبغة واحدة كي يتفاهموا ويتعايشوا ويبدأوا حوارًا من المشتركات الكثيرة التي تجمعهم، بدلًا من أن يكونوا أدوات عبثٍ بأيدي عدوهم -شعروا بذلك أم لم يشعروا-.

أما مصطلح (التقريب) فهو أقرب إلى الواقعية من غيره، فإنَّ هناك ثمة قطيعة وجدانية وتاريخية وعقدية وفقهية وأخلاقية قديمة بين أكثر طوائف المسلمين، سيما أهل السنة والشيعة الاثنا عشرية، والتي انتقلت في مرحلتها المعاصرة، إلى نزاع مُسلَّح، برعاية ودعمٍ من غير المسلمين.

لن أكون مبالغًا أو قاسيًا إن قلت وبكل صراحة ووضوح: إنَّ المتصدِّين الأوائل للتقريب والمنادون به -ولا زالوا- طرفان:

الأول: ذو مآرب، يرى في التقريب انتصارًا للمذهب!

والآخر: ساذجٌ مستغفل.

فأمَّا الطرف الثاني، فالحديث عنه مضيعةٌ للوقت، فالزمن كفيلاً بأن يُقيقه من سُبائِهِ أو يُقيقه صِفَرًا أو سالبًا في المعادلة.

وأما الأول، فدعاهُ تقريبٌ ينتقون من الكلام أحسنه، يدعون إلى الوحدة والاجتماع والاتلاف، ونظراتهم تنطبق بما وراءهم، وفتلات لسانهم تُفشي أخبارهم، فالتقريب عندهم ليس هدفًا وغاية، بل أداة ووسيلة، فهذه العناوين البراقة التي يُروِّج لها عند المخالف، يمكن أن تكسب على الأرض ما لا يُمكن كسبه في المقارعة بالحجة أو السنان.

وقد صرّح العلامة مرتضى المطهري^(١) بالغاية التي لأجلها نُودي للتقريب، حيث قال في كتابه (الإمامة): «إنَّ ما نتظره على خط الوحدة الإسلامية أن ينبثق محيط صالح للتفاهم المشترك لكي نعرض ما لدينا من أصول وفروع، تَصمُّ ما نحمله من فقه وحديث وكلام وفلسفة وتفسير وأدبيات، بحيث يسمح لنا ذلك الجو أن نعرض بضاعتنا بعنوان كونها أفضل بضاعة، حتى لا يبقى الشيعة في العزلة أكثر، وتفتح أمامهم المواقع المهمة في العالم الإسلامي، ثم لا تبقى الأبواب مغلقة أمام المعارف الإسلامية الشيعية النفيسة»^(٢).

ثمَّ يؤكد مُطَهَّرِي أنَّ هذا هو الهدف الذي كان المرجع الديني الراحل السيد حسين البروجردي (١٣٨٠هـ) يسعى إلى تحقيقه من خلال رفعه شعار التقريب، مشيداً بالنجاح الذي حققه آنذاك بقوله: «ما كان يُفكَّر به المرحوم آية الله العظمى البروجردي على الخصوص، هو إيجاد الأرضية المناسبة لبثِّ معارف أهل البيت ونشرها بين الإخوة من أهل السنة، وكان يعتقد أن هذا العمل لا يكون إلّا بإيجاد أرضية التفاهم المشترك، والنجاح الذي أحرزه المرحوم البروجردي - جزاءه الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء- في طبع بعض كتب الفقه الشيعي في مصر من قِبل المصريين أنفسهم، إنّما كان على إثر هذا التفاهم الذي انبثق، وكان ذلك أهمّ نجاح حققه علماء الشيعة»^(٣).

ويمثله يُصرِّح المرجع الديني الراحل الشيخ فاضل اللنكراني (١٤٢٨هـ) أنَّ الغرض من دعوى التقريب لم تكن نزيهة، بل إنّ أغراضها المذهبية حاضرة كل الحضور، حيث يقول: «إنَّه مما ذكرنا ظهر أنّه لو أتى المخالف بما هو الصحيح عند الإمامية والمطابق لفتوى فقهاءهم، وإن لم يكن ذلك فاسدًا بنظره بلحاظ جواز الرجوع إلى

(١) مرتضى مطهري (١٩١٩-١٩٧٩م) عالم دين وفيلسوف، العضو المؤسس في شوري الثورة الإسلامية في إيران إبان الأيام الأخيرة من سقوط نظام الشاه، ومن المنظرين للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وأحد أبرز تلامذة المفسر والفيلسوف السيد محمد حسين الطباطبائي وال مرجع الديني الراحل وقائد الثورة الإيرانية روح الله الخميني.

(٢) الإمامة: ص ٢٨-٢٩.

(٣) الإمامة: ص: ٣٠.

فقهاء الشيعة كما أفتى بذلك شيخ جامعة الأزهر الشيخ شلتوت بعد تمهيد مقدمات من ناحية سيدنا المحقق الأستاذ آية الله العظمى البروجردي قدس سره الشريف، ولعمري؛ إنَّه كان منه خدمة عظيمة للتشيع وخطوة مهمة في ترويجه وتأييده جزاء الله عن الإسلام وأهله خير الجزاء، وحشره مع سيد الأنبياء عليه آلاف التحية والثناء^(١).

ومثل هذا الكلام يُنبئك عن الغاية من وراء الترويج لفكرة التقريب بين المذاهب الإسلامية، والانفتاح الكبير على المجتمعات السُّنية وغيرها من قِبَل الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي لم تخطُ الخطوة ذاتها في التقريب واحترام حقوق أهل السنة في البلد الذي نشأت فيه الفكرة -على كثرتهم وتنوعهم العِرقي- وتمثيلهم التمثيل اللائق بهم في الحكم وغيره.

فما أصدق قول الشاعر العراقي معروف الرصافي وهو يتكلم عن أكذوبة الوطنية المدَّعاة في زمانه في قصيدة أسماها (الدين والوطن):

لا يخدعُكَ هتافُ القومِ في الوطنِ فالقومُ في السِّرِّ غيرِ القومِ في العلنِ
على أنَّ أساطينَ التقريبِ مُقرونٌ بحقيقةٍ قلَّ أنْ يُصرَّحَ بمثلها، يذكرها المرجع الديني المعاصر الشيخ يوسف صانعي بقوله: «تأتي فكرة السيد حسين البروجردی حيث يتحدَّث -كما ينقل بعض تلامذته- عن ضرورة فهم نصوص أهل السنة ومواقفهم في الفقه والحديث، بوصف ذلك مقدِّمة لفهم نصوص أهل البيت»^(٢).

واعتبار فقه أهل السنة مقدِّمة لفهم فقه أهل البيت وعلومهم، مسألة ينبغي التنبيه لها جيِّداً، ففيها اعترافٌ ضمني باعتماد الفقه الإمامي على التراث الفقهي الاجتهادي لأهل السنة.

وقد صرَّح من لا يستهان بمثله من أعلام الإمامية بالتقارب الكبير بين الفقه السُّني والفقه الإمامي، من أبرزهم:

- المرجع الديني الراحل السيد محمد حسين فضل الله (١٤٣١هـ):

وقد قال: «ما اتفق عليه السنة والشيعة أكثر من ٨٠%، سواء في (كلمة التوحيد،

(١) أورده في كتابه (تفصيل الشريعة في شرح تحرير الوسيلة - (كتاب الحج): ٣١٨/١.

(٢) مقاربات في التجديد الفقهي ليوسف صانعي: ص ٣٣ - تحقيق وترجمة: حيدر حب الله.

والنبوة، والمعاد، والقرآن، والإيمان بالرسول، والإيمان بالملائكة، والصلاة، والصوم، والحج، والزكاة، والجهاد في سبيل الله، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)، وعندما نأتي إلى الفقه نجد أنه ما من رأي فقهي عند السنة إلا وهناك رأي فقهي يقابله عند الشيعة^(١).

- آية الله محمد علي التسخيري - الأمين العام السابق للمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية-:

وقد قال: «ولا أدل على ذلك من سعة المساحة المشتركة بين الفقه الإمامي والفقه السني، حتى تصل إلى أكثر من ٩٠% من الفقه بمجموعه، بل إن الروايات المشتركة بين الفريقين تشكل أروع صورة للتقارب بين المضامين بحيث تعود الروايات المختلفة قليلة الحجم، وضعيفة الأثر، خصوصًا على الصعيد الفقهي»^(٢).

- الشيخ محمد واعظ زاده الخراساني -عضو الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، وأحد الناشطين في مجال التقريب-:

وقد قال: «الاتفاق بين الشيعة وأهل السنة بشأن أصول الأحكام يبلغ ١٠٠%، أمّا بشأن فروع الأحكام فمتفقة نحو ٨٥%، وعلى الصعيد الأخلاقي فالاتفاق أيضًا ١٠٠% إلى أن يقول: (إننا بعد الرجوع إلى كتب الحديث المهمة للطائفتين، وجدنا أن الأحاديث الفقهية التي هي الآن محل البحث في هذا المجال في أصول الأحكام، كالترغيب إلى (الصلاة، والجمعة، والجماعة، والزكاة، والصوم، والحج، وغيرها) متفقة ١٠٠%، أمّا في فروع الأحكام فمتفقة نحو ٨٥%، كما أن الأحاديث في صعيد (الموعظة، والسلوك، والأخلاق) أيضًا متفقة ١٠٠% معنى أو لفظًا»^(٣).

- المرجع الديني المعاصر الشيخ جعفر السبحاني:

وقد قال: «طبع آية الله البروجردي في حياته كتاب (الخلاف) للشيخ الطوسي، وأثبت عبر ذلك أن ٩٩% من المسائل الفقهية يوافق فيها الرأي الشيعي رأي أحد

(١) الندوة: ٥٦٩/٦.

(٢) أعضاء على طريق الوحدة الإسلامية: ص ٩٥.

(٣) مجلة المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية - العدد (٢٧) - ص ١٠-١٣.

المذاهب الفقهية السنية، وليست سوى مسائل معدودة تلك التي تفرّد الشيعة بها، كما هو الحال في كل مذهب حيث له متفرّداته»^(١).

-الشيخ نجم الدين الطبسي:

وقد قال: «وليُعلم أنّه قلٌّ أن توجد مسألة فقهية عند الإمامية لم تطابق فتوى مذهب من مذاهب أهل السنة، إذًا نقاط الاشتراك والالتقاء في الفروع والفقه - فضلًا عن أصول الدين - أكثر من نقاط الاختلاف والافتراق»^(٢).

وهذه التصريحات -رغم أنّ المتبادر للذهن منها هو توجيهها لمسألة التقريب بين أهل السنة والإمامية- إلا أنّ فيها بُعدًا آخر ينبغي التنبيه له، فهي تقتضي الاعتراف - شئنا أم أبينا- أنّ أهل السنة على مستوى الأصول والفروع الفقهية كانوا قد توصّلوا إلى ما هم عليه من العقائد والأصول، والاجتهاد الفقهي السديد دون إمام معصوم واحد يُعلّم ويُفتي ويُخصّص ويُقيّد ويُرجّح، ودون كل ما يذكره الإمامية أيضًا عن تنزل كتب إلهية غير القرآن على الأئمة الاثني، نحو (الجفر) و(الصحيفة الجامعة) و(مصحف فاطمة)^(٣).

وبالعمل بفقّه أصحاب النبي ﷺ -الذين يطعن الإمامية في دينهم وصدقهم-، وعلى رأسهم: الخلفاء الثلاثة^(٤): (أبو بكر، وعمر، وعثمان)، وعائشة بنت أبي بكر، وعبد الله بن مسعود، وأبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن عباس، رضي الله عنهم أجمعين.

وبالعمل بالأحاديث النبوية التي يرويها عنه أصحابه رضوان الله عليهم -الذين

(١) الانسجام الإسلامي والوحدة القومية- مجلة نصوص معاصرة - ١ نوفمبر ٢٠١٤.

(٢) دراسات فقهية في مسائل خلافة: ص ١١٣.

(٣) قال بهاء الدين العاملي في (الأربعون حديثًا: ص ٢٩٩): (وقد تظافرت الأخبار بأن النبي ﷺ أُمليَ على

أمير المؤمنين كتابي (الجفر) و(الجامعة)، وأنّ فيهما علم ما كان وما يكون إلى يوم القيامة).

وقال السيد مرتضى العسكري في (معالم المدرستين: ٣٠٢/٢): (تواترت الأخبار بأنّ أئمة أهل البيت

ورثوا كتاب الإمام علي (الجامعة) في الأحكام، والجفر، ومصحف فاطمة، وفيها أنباء الحوادث

الكاثنة).

(٤) ولم أقل (الأربعة) وأذكر عليًا عليه السلام باعتبار القيد الذي ذكرته، وهو طعن الإمامية في دينهم وصدقهم.

يَدْعِي الإمامية ردتهم عن الإسلام إلا بضعة نفر^(١)، وبآثارهم وآثار التابعين لهؤلاء
الصحب الكرام بإحسان كالحسن البصري والزُّهري والشعبي وغيرهم.

وباعتبار المصنّفات والمدوّنات الحديثية السُّنيّة التي جمعت أحاديث رسول الله
ﷺ وآثار الصحابة كصحيح البخاري ومسلم وكتب السنن والمسانيد والمعاجم.

فإذا كانت نتيجة هذا الاختلاف في الأصول وفي المصادر الحديثية وفي الرموز
يوصل إلى هذا النتيجة المرضية عند الإمامية ويمثل هذه النسبة من الاتفاق والقرب،
فإن في هذا اعترافاً ضمناً بصحة ما عليه أهل السنة، وبأنّ اشتراط وجود الإمام
المعصوم واتباع الأئمة الاثني عشر للعصمة من الزيغ والضلال، ليست إلا نظرية
كلامية ليس لها من أثر على الواقع سوى الأوهام والتخيلات، وحينئذ تكون أول
خطوة للتقريب الحقيقي بين هذه المذاهب هي إزالة هذه التوهّمات التي لم تأت بخير.

(١) والنصوص في هذا كثيرة، والتصريحات بهذا المعتقد أكثر، ومنها:

- قول الميرزا حسين النوري الطبرسي (١٣٢٠هـ) في (نفس الرحمن في فضائل سلمان: ص ٥٨٣) بعد
تتبع أخبار الإمامية في هذا الشأن: «وتحصّل من تلك الأخبار وغيرها مما لم نذكرها أصل أصيل وهو
الحكم بارتداد جميع من بقي بعد النبي ﷺ ممن صحبه في حياته إلا ثلاثة منهم أو أربعة، والوجه في
ذلك مضافاً إلى تلك الأخبار هو إنكارهم ما سمعوه منه ﷺ من النص على خلافة أمير المؤمنين ﷺ
مما هو مذكور مفضلاً في كتب الإمامة، وليس بغريب منهم، فإنّ أكثر الخلائق ضلوا عن الأنبياء
الماضين وعبدوا غير رب العالمين، بل لو لم تفضل أكثر هذه الأمة كان ذلك ناقضاً للعادات وخلاف ما
تقتضيه طبائع البشر واختلافهم في الاعتقادات، بل الذين كابروا واشتبّه عليهم الحال بين علي ﷺ وبين
من تقدّمه من الخلفاء أولى بالضلالة من الذين اشتبّه عليهم الحال بين الله ﷻ وبين خشية عبودها من دونه».
وقوله في (فصل الخطاب- ص ٤٧ الباب الأول (الدليل الثاني)) في وصف الصحابة: «الذين آمنوا
بألسنتهم ليحقنوا دماءهم وهم بين جاهل غبي ومعاند غوي، ولائاً عن الدين، وتأنّب في شيع الأولين،
وصارفي همته في ترويج كفره، وجبار يخاف من مخالفة نهيه وأمره، وليس فيهم من يُرجى خيره ويؤمن
شره، لا يكاد يُشكّ أنهم أخس قدراً، وأعجز تدبيراً، وأضل سبيلاً، وأخسر عملاً، وأجهل مقاماً،
وأشر مكاناً، وأسفه رأياً، وأشقى فطرة».

- قول المرجع الديني الراحل السيد محمد الوحيددي (١٤٢١هـ) في (إحقاق عقائد الشيعة: ص ١٠٨):
«إنّ حديث ارتداد الناس بعد النبي ﷺ من الأحاديث المعتبرة المتواترة، ووجهه أنّ إنكار ضروري الدين
والمذهب يوجب الارتداد، فلما كانت الإمامة والخلافة أصلاً من أصول الدين، ومما أتاه الرسول
الأكرم ﷺ بالقطع فمن ردّ على الرسول الأكرم ﷺ وأنكر ما جاء به يكون مرتدّاً بإجماع المسلمين.
وهذا معنى ارتداد الناس بعد الرسول ﷺ إلا الثلاثة المذكورة (سلمان وأبوذر والمقداد)».

المذاهب الفقهية المندثرة

نبغ في عصر التابعين وتابعي التابعين جمع غفير من علماء الأمة المجتهدين، فأرسوا قواعد الفقه وأشادوه وبسطوا الفروع، فصار الفقه الإسلامي مواكبًا للحضارة ملبيًا لحاجاتها ومتطلباتها.

كان الاجتهاد الفقهي في زمن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم محدودًا في جُملة من الصحابة عُرفوا بالفقه والفتوى.

وقد قسّم الإمام ابن حزم الأندلسي المفتين من الصحابة إلى أكثرين ومتوسطين ومقلين في الفتوى، فقال: (المكثرون من الصحابة رضي الله عنهم فيما روي عنهم من الفتيا: عائشة أم المؤمنين، عمر بن الخطاب، ابنه عبد الله، علي بن أبي طالب، عبد الله بن العباس، عبد الله بن مسعود، زيد بن ثابت، فهم سبعة يمكن أن يجمع من فتيا كل واحد منهم سفر ضخيم، وقد جمع أبو بكر محمد بن موسى بن يعقوب بن أمير المؤمنين المأمون فتيا عبد الله بن العباس في عشرين كتابًا، وأبو بكر المذكور أحد أئمة الإسلام في العلم والحديث.

والمتوسطون منهم فيما روي عنهم من الفتيا رضي الله عنهم أم سلمة أم المؤمنين، أنس بن مالك، أبو سعيد الخدري، أبو هريرة، عثمان بن عفان، عبد الله بن عمرو بن العاص، عبد الله بن الزبير، أبو موسى الأشعري، سعد بن أبي وقاص، سلمان الفارسي، جابر بن عبد الله، معاذ بن جبل، وأبو بكر الصديق. فهم ثلاثة عشر فقط. يمكن أن يجمع من فتيا كل امرئ منهم جزء صغير جدًا ويضاف أيضًا إليهم طلحة، الزبير، عبد الرحمن بن عوف، عمران بن الحصين، أبو بكرة، عبادة بن الصامت، معاوية بن أبي سفيان.

والباقون منهم رضي الله عنهم مقلون في الفتيا (لا يُروى عن الواحد منهم إلا المسألة

والمسألان والزيادة اليسيرة على ذلك فقط يمكن أن يجمع من فتيا جميعهم جزء صغير فقط بعد التقصي والبحث) ثم عدّد أسماء كثيرة من الصحابة رضوان الله عليهم^(١).

وعن منهج الصحابة رضوان الله عليهم في الاستنباط يقول أ.د. محمد حسن هيتو في (الوجيز): «لم يكن الصحابة بحاجة إلى القواعد التي ندرسها فيه نحن هذه الأيام، بل كانوا يعرفونها بسليقتهم العربية الأصلية السليمة. فكما كانوا يعرفون أنّ الفاعل مرفوع بالسليقة، كانوا يعرفون أن (ما) تفيد العموم المستغرق لأفراد ما دخلت عليه، وأنها تستعمل في غير العاقل حقيقة، وفي العاقل مجازًا، وأن (من) للعموم أيضًا وأنها تستعمل في العاقل حقيقة، وفي غيره مجازًا، وأن (عشرة) من قبيل الخاص، وأنها قطعية الدلالة على مسماها، إلى غير ذلك من المسائل الأصولية التي تتوقف على العربية، وأما ما كان يحتاج إلى البيان أو التفصيل، فكانوا يرجعون فيه إلى رسول الله عليه الصلاة والسلام فيسألونه عنه، ولذلك لم يكونوا بحاجة إلى الخوض في تعقيد القواعد، وتأسيس الأصول، وتدوين المسائل.

ولما اتسعت رقعة الإسلام واختلط فيه العرب بغيرهم من الأمم المختلفة التي دخلت فيه، وضعفت الملكات، وتعددت المسالك، وتفرقت السبل، كان لا بد للعلماء، من تدوين العلوم الدينية فروعًا وأصولًا، للحفاظ على الشريعة، والإبقاء على دوامها واستمرارها، فشرعوا في وضع القوانين التي بواسطتها يمكن لهم أن يستنبطوا الأحكام الشرعية، ويدونوا الفروع الفقهية، بقواعد مضبوطة، وأصول معروفة، وسموا هذه القواعد بـ (أصول الفقه)^(٢).

وقد تحدّث القاضي عياض في سِفره الفريد (ترتيب المدارك) عن التطور الفقهي الذي شهدته الأمة منذ عهد الصحابة رضوان الله عليهم إلى زمن ظهور المذاهب الفقهية مُبينًا فضل الصحابة واستحقاقهم لرتبة الزعامة في الفقه: «وأحق بذلك فقهاء أصحاب رسول الله ﷺ الذين أخذوا عنه العلم وعلموا أسباب نزول الأوامر والنواهي ووظائف الشرائع ومخارج كلامه ﷺ. وشاهدوا قرائن ذلك وشافهوا في أكثرها النبي ﷺ واستفسروه عنها مع ما كانوا عليه من سعة العلم ومعرفة معاني الكلام

(١) الإحكام في أصول الأحكام: ٦٦٦/٥.

(٢) الوجيز في أصول التشريع الإسلامي: ص ١٠.

وتنوير القلوب وانسراح الصدور، فكانوا أعلم الأمة بلا مزية وأولاهم بالتقليد لكنهم لم يتكلموا من النوازل إلا في اليسير مما وقع، ولا تفرغت عنهم المسائل ولا تكلموا من الشرع إلا في قواعد ووقائع، وكان أكثر اشتغالهم بالعمل مما علموا والذب عن حوزة الدين وتوكيد شريعة المسلمين ثم بينهم من الاختلاف في بعض ما تكلموا فيه ما يبقئ المقلد في حيرة ويحوجه إلى نظر وتوقف، وإنما جاء التفرع والتشيج وبسط الكلام فيما يتوقع وقوعه بعدهم^(١).

ويرى القاضي عياض أن دور التابعين في هذا الإطار تمثل في النظر في اختلاف الصحابة وبنوا على أصولهم، وأن النشوء الحقيقي للمذاهب الفقهية كان على يدي أتباع التابعين الذين رأوا أن الوقائع قد كثرت والنوازل قد حدثت والفتاوى قد تشعبت في ذلك، فجمعوا أقاويل الجميع وحفظوا فقههم وبحثوا عن اختلافهم واتفاقهم وحذروا انتشار الأمر وخروج الخلاف عن الضبط فاجتهدوا في جمع السنن وضبط الأصول «وسئلوا فأجابوا» وبنوا القواعد ومهدوا الأصول وفرعوا عليها النوازل ووضعوا في ذلك للناس التصانيف وبوئوها، وعمل كل واحد منهم بحسب ما فتح عليه ووفق له، فانتهى إليهم علم الأصول والفروع والاختلاف والاتفاق^(٢).

حتى انتهى الأمر إلى مذاهب معروفة منها ما بقي ومنها ما اندثر، وفي هذا يقول القاضي عياض: «فكان المقلدون المقتدئ بمذاهبهم أصحاب الأتباع في سائر الأقطار البقاع قبل كثرة: مالك بن أنس بالمدينة وأبو حنيفة والثوري بالكوفة، والحسن البصري بالبصرة على ما تقدم منه، والأوزاعي بالشام، والشافعي بمصر، وأحمد بن حنبل (بعده) ببغداد وكان لأبي ثور هناك أيضًا أتباع.

ثم نشأ ببغداد أبو جعفر الطبري وداود الأصبهاني فألفا الكتب واختارا في المذاهب على آراء أهل الحديث، وأطرح داود منها القياس، وكان لكل واحد منهما أتباع.

وسرت جميع هذه المذاهب في الآفاق فغلب مذهب مالك على الحجاز والبصرة ومصر وما والاها من بلاد أفريقية والأندلس وصقلية والمغرب الأقصى إلى بلاد من

(١) ترتيب المدارك: ٦١/١.

(٢) المصدر نفسه.

أسلم من السودان إلى وقتنا هذا وظهر ببغداد ظهوراً كثيراً وضعف بها بعد أربعمئة سنة وضعف بالبصرة بعد خمسمئة سنة وغلب من بلاد خراسان على قزوين وأبهر وظهر بنيسابور وكان بها وبغيرها أئمة ومدرسون سنذكر منهم بعد في طبقاتهم من ألهم الله تعالى إليه .

وكان ببلاد فارس وانتشر باليمن وكثير من بلاد الشام، وغلب مذهب أبي حنيفة على الكوفة والعراق وما وراء النهر وكثير من بلاد خراسان إلى وقتنا وظهر بإفريقية ظهوراً كثيراً إلى قريب من أربعمئة عام فانقطع منها ودخل منه شيء ما وراءها من المغرب قديماً بجزيرة الأندلس وبمدينة فاس، وغلب مذهب الأوزاعي على الشام وعلى جزيرة الأندلس أولاً إلى أن غلب عليها مذهب مالك بعد المائتين فانقطع، وأما مذهب الحسن والثوري فلم يكثر أتباعهما ولم يطل تقليدهما، وانقطع مذهبهما عن قريب .

وأما الشافعي فكثر أتباعه وظهر مذهبه ظهور مذهبي مالك وأبي حنيفة قبله وكان أول ظهوره بمصر وكثر أصحابه بها مع المالكية وبالعراق وبغداد، وغلب عليها وعلى كثير من بلاد خراسان والشام واليمن إلى وقتنا هذا، ودخل ما وراء النهر وبلاد فارس، ودخل شيء منه بلاد إفريقية والأندلس بأخرة بعد الثلاثمئة .

وأما مذهب أحمد بن حنبل فظهر ببغداد، ثم انتشر بكثير من بلاد الشام وغيرها، وضعف الآن .

وأما أصحاب الطبري وأبي ثور، فلم يكثر ولا طالت مدتهم وانقطع أتباع أبي ثور بعد ثلاثمئة، وأتباع الطبري بعد أربعمئة .

وأما داود فكثر أتباعه، وانتشر ببغداد وبلاد فارس مذهبه، وقال به قوم قليل بإفريقية والأندلس، وضعف الآن .

فهؤلاء هم الذين وقع إجماع الناس على تقليدهم مع الاختلاف في أعيانهم، واتفاق العلماء على اتباعهم والافتداء بمذاهبهم ودرس كتبهم والتفقه على مآخذهم والبناء على قواعدهم والتفريع على أصولهم دون غيرهم ممن تقدمهم أو عاصروهم، للعلل التي ذكرناها، وصار الناس اليوم في أقطار الدنيا إلى خمسة مذاهب مالكية وحنفية وشافعية وحنبلية وداودية وهم المعروفون بالظاهرية^(١) .

(١) ترتيب المدارك: ١/ ٦٤-٦٧ .

ويرى الأستاذ السائس أنّ العالم الإسلامي شهد منذ أوائل القرن الثاني وحتى منتصف القرن الرابع ١٣٨ مدرسة ومذهباً فقهياً، حتى أنّ الكثير من البلدان كانت تمتلك مذهباً خاصاً بها^(١).

في حين يرى الأستاذ أسد حيدر أنها كانت تزيد على الخمسين^(٢).

وقد كانت هذه المذاهب التي ظهرت بعد طبقة التابعين مذاهب فردية^(٣)، وهذا النوع من المذاهب ذهب بذهاب أصحابه، إذ لم تحظَ بالنشر والتدوين، وإنما نقلت أراؤها في ثنايا الكتب الفقهية والحديثية ولم يبق لها أثر.

وأما المذاهب الجماعية، فهي المذاهب التي لم تتكوّن من آراء أصحابها فحسب، بل نضجت تحت ظل ما دونه أصحاب تلك المذاهب وأتباعها في مجموعات متكاملة، وأضافوا إليها آراءهم الخاصة في المسائل التي لم ينقل فيها عن أصحاب تلك المذاهب قول^(٤)، فهذه كُتِبَ لها البقاء.

وقد أشار السيوطي (٩١١هـ) في جوابه على سؤال وجّه إليه عن علامات آخر الزمان إلى أشهر تلك المذاهب المنقرضة، فقال مستكراً على السائل جهله بعدم انحصار الاجتهاد في الأمة في المذاهب الأربعة فقط: «فهل خطر ببال السائل أن المذاهب في هذه الملة الشريفة منحصرة في أربعة والمجتهدون من الأمة لا يحصون كثرة، وكل له مذهب من الصحابة والتابعين وأتباع التابعين وهلم جرا، وقد كان في السنين الخوالي نحو عشرة مذاهب مقلدة أربابها مدونة كتبها وهي: الأربعة المشهورة، ومذهب سفيان الثوري، ومذهب الأوزاعي، ومذهب الليث بن سعد، ومذهب إسحاق بن راهويه، ومذهب ابن جرير، ومذهب داوود، وكان لكل من هؤلاء أتباع يفتون بقولهم ويقضون، وإنما انقرضوا بعد الخمسمائة لموت العلماء وقصور الهمم، فالمذاهب كثيرة، فلا شيء خصص السائل المذاهب الأربعة؟»^(٥).

(١) تاريخ الفقه الإسلامي: ص ٨٦.

(٢) الإمام الصادق والمذاهب الأربعة: ١/ ١٦٠.

(٣) المراد من المذهب الفردي مجموعة الآراء الفقهية الموروثة عن المجتهد دون تبنّيها من قبل أتباعه، بغية إرساء قواعد ذلك المذهب ونشره وإكماله.

(٤) تاريخ الفقه الإسلامي وأدواره: ص ٥٧-٥٨.

(٥) الحاوي للفتاوي: ١٨٩/٢.

وإذا ما استعرضنا المذاهب التي لم يكتب لها البقاء طويلاً بعد رحيل أصحابها، فإنَّ أبرزها:

١- مذهب الإمام الحسن البصري (١١٠هـ).

قال ابن سعد: (كان الحسن جامعاً عالمًا عاليًا رفيعةً ثقةً مأمونًا عابدًا ناسكًا كبير العلم فصيحًا جميلًا وسيماً، وكان ما أسند من حديثه وروى عن سمع منه فحسن حجة، وما أرسل من الحديث فليس بحجة، وقدم مكة فأجلسوه على سرير واجتمع الناس إليه فحدثهم وكان فيمن أتاه مجاهد وعطاء وطاؤوس وعمرو بن شعيب فقالوا أو قال بعضهم: لم نر مثل هذا قط)^(١).

وقال الحافظ الذهبي: (كان سيد أهل زمانه علماً وعملاً. قال معتمر بن سليمان: كان أبي يقول: الحسن شيخ أهل البصرة)^(٢).

٢- مذهب الإمام محمد الباقر (١١٤هـ).

السيد الإمام الثبت، سيد بني هاشم في زمانه، وكان أحد من جمع بين العلم والعمل والسؤدد، والشرف، والثقة، والرزانة، وكان أهلاً للخلافة^(٣).

قال الحافظ الذهبي: (وشهر أبو جعفر بالباقر، من: بقر العلم، أي شقه فعرف أصله وخفيه. ولقد كان أبو جعفر إماماً، مجتهداً، تالياً لكتاب الله، كبير الشأن، ولكن لا يبلغ في القرآن درجة ابن كثير ونحوه، ولا في الفقه درجة أبي الزناد، وريعة، ولا في الحفظ ومعرفة السنن درجة قتادة وابن شهاب. فلا نحايه، ولا نحيف عليه، ونحبه في الله لما تجمع فيه من صفات الكمال)^(٤).

٣- مذهب الإمام ابن أبي ليلى (١٤٨هـ).

الإمام العلامة الحافظ، أبو عيسى الأنصاري الكوفي، قاضي الكوفة وفقهها

(١) الطبقات الكبرى: ١٥٧/٧.

(٢) سير أعلام النبلاء: ٥٦٥/٤.

(٣) سير أعلام النبلاء: ٤٠٢/٤.

(٤) المصدر السابق.

وعالمها ومقرئها في زمانه^(١).

قال عنه عبد الملك بن عمير: أدركت ابن أبي ليلى في حلقة فيها نفر من الصحابة منهم البراء بن عازب يستمعون لحديثه وينصتون له^(٢).

أخذ عنه الفقه سفيان بن سعيد الثوري والحسن بن صالح بن حي. وقال سفيان الثوري: فقهاؤنا: ابن أبي ليلى، وابن شبرمة^(٣).

٤- مذهب الإمام الأوزاعي (١٥٧هـ).

شيخ الإسلام، وإمام الثغور، وعالم أهل الشام، أبو عمرو الأوزاعي. قال الوليد بن مزيد: وُلِدَ بعلبك، ورُبِّيَ يتيماً فقيراً في حجر أمه، تعجز الملوك أن تؤدب أولادها أدبه في نفسه، ما سمعت منه كلمة فاضلة إلا احتاج مستمعها إلى إثباتها عنه، ولا رأيت ضاحكاً يقهقه، ولقد كان إذا أخذ في ذكر المعاد أقول ترى في المجلس قلب لم يبك^(٤).

وقال أبو إسحاق الفزاري: لو خُيِّرَت لهذه الأمة لاخترت لها الأوزاعي^(٥). انتشر مذهبه بالشام والأندلس، ولكنه انقرض في القرن الرابع وحلَّ محله مذهب الشافعي في الشام، كما انقرض مذهبه من الأندلس بعد المائتين بسبب تغلب مذهب الإمام مالك.

قال الحافظ الذهبي: (كان أهل الشام ثم أهل الأندلس على مذهب الأوزاعي مدة من الدهر ثم فني العارفون به وبقي منه ما يوجد في كتب الخلاف)^(٦).

٥- مذهب الإمام سفيان الثوري (١٦١هـ).

شيخ الإسلام، إمام الحفاظ، سيد العلماء العاملين في زمانه، أبو عبد الله

(١) تاريخ الإسلام: ٩٦٧/٣.

(٢) تهذيب الكمال: ٣٧٥/١٧ وتاريخ دمشق: ٨٩/٣٦.

(٣) طبقات الفقهاء: ٨٤/١.

(٤) تذكرة الحفاظ: ١٧٩/١.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) تذكرة الحفاظ: ١٨٢/١.

الثوري الكوفي المجتهد^(١).

ذُكر عند زائدة، فقال: ذاك أفقه أهل الدنيا.

وقال يحيى القطان: سفيان الثوري فوق مالك في كل شيء.

وقال الأوزاعي: لو قيل: اختر لهذه الأمة رجلاً، يقوم فيها بكتاب الله وسنة نبيه، لاخترت لهم سفيان الثوري^(٢).

وروى المروزي عن الإمام أحمد بن حنبل، قال: أتدري من الإمام؟ الإمام سفيان الثوري، لا يتقدمه أحد في قلبي.

قال الخريبي: ما رأيت أفقه من سفيان^(٣).

وقد كان له مذهب فقهي، ولم يطل العمل بمذهبه، وحل مكانه مذهب الأوزاعي، وقد أوصى إلى عمار بن سيف في كتبه فمحاها وأحرقها^(٤)، وقد أخذ بمذهبه أناس باليمن، وآخرون من إصفهان وقوم بالموصل، وقد انقرض أهل هذا المذهب في وقت قصير، ثم اختفت كتبهم.

٦- مذهب الإمام الليث بن سعد (١٧٥هـ).

وهو إمام الديار المصرية في الفقه والحديث^(٥)، وعالمها الأنبل، حتى إن نائب مصر وقاضيهما من تحت أوامره، وإذا رابه من أحد منهم أمر كاتب فيه الخليفة فيعزله^(٦). ومع هذه الواجهة التي كانت له ولم تكن لكثير من الأئمة، إلا أن مذهب اندرس فيما اندرس من المذاهب، لأنه لم يجد من يحمل مذهبته حتى يعم ويتشهر. وكان الإمام الشافعي يتأسف على فواته ويقول: هو أفقه من مالك إلا أن أصحابه لم يقوموا به.

(١) سير أعلام النبلاء: ٢٣٠/٧.

(٢) سير أعلام النبلاء: ٢٤٩/٧.

(٣) سير أعلام النبلاء: ٢٤٠/٧.

(٤) سير أعلام النبلاء: ٢٤٢/٧.

(٥) وفيات الأعيان: ١٢٧/٤.

(٦) تذكرة الحفاظ: ٢٢٤/١.

وقال أيضًا: اللَّيْثُ أَتْبَعُ لِلْأَثَرِ مِنْ مَالِكٍ.

وقال يحيى بن بكير: هو أفقه من مالك، لكن الحفظ لمالك^(١).

ويقول النووي: (وأما الليث بن سعد رحمته فإمامته وجلالته وصيانيته وبراعته وشهادة أهل عصره بسخائه وسيادته وغير ذلك من جميل حالاته أشهر من أن تذكر، وأكثر من أن تحصر، ويكفي في جلالته شهادة الإمامين الجليلين الشافعي وابن بكير رحمهما الله تعالى أَنَّ اللَّيْثَ أَفْقَهُ مِنْ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَجْمَعَيْنِ، فَهَذَانِ صَاحِبَا مَالِكٍ رحمته، وَقَدْ شَهِدَا بِمَا شَهِدَا، وَهُمْ بِالْمَنْزِلَةِ الْمَعْرُوفَةِ مِنَ الْإِتْقَانِ وَالْوَرَعِ وَإِجْلَالِ مَالِكٍ وَمَعْرِفَتِهِمَا بِأَحْوَالِهِ هَذَا كُلُّهُ مَعَ مَا قَدْ عَلِمَ مِنْ جَلَالَةِ مَالِكٍ وَعَظَمِ فَقْهِه رحمته)^(٢).

٧- مذهب الإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ).

الإمام العلم الفرد الحافظ أبو جعفر الطبري أحد الأعلام وصاحب التصانيف. أخذ الفقه عن داود، ودرس فقه أهل العراق ومالك والشافعي، فاجتمع عنده وجوه المعرفة بالفقه، وانتحل لنفسه مذهبًا خاصًا، وكان له أتباع^(٣)، وقد اشتهر مذهبه في بغداد، ومن مؤلفاته في الفقه كتاب «اختلاف الفقهاء»، والكتاب يعرب عن إمامه بآراء فقهاء عصره ومن قبله، وقد حفظ بذلك آراء من تقدّمه أو عاصره من الفقهاء، أفل نجم مذهبه بعد منتصف القرن الخامس وبقيت آراؤه في الكتب.

قال الفرغاني: بث مذهب الشافعي ببغداد ستين واقتدى به، ثم اتسع علمه وأداه اجتهاده إلى ما اختاره في كتبه، وقد عرض عليه القضاء فأبى^(٤).

وقال الخطيب البغدادي: (له في أصول الفقه وفروعه كتب كثيرة، واختيار من أقاويل الفقهاء، وتفرد بمسائل حفظت عنه)^(٥).

(١) تاريخ الإسلام للذهبي: ٧١٠/٤.

(٢) شرح صحيح مسلم: ١١/٢.

(٣) ذكر الخطيب في (تاريخه) أَنَّ أَبَا الطَّيِّبِ أَحْمَدَ بْنَ سُلَيْمَانَ بْنِ أَحْمَدَ الْجَرِيرِيَّ وَأَبَا إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ مَخْلَدٍ الْمَعْرُوفَ بِ (الْبَاقِرِ حَيٍّ) وَالْمَعَانِيَّ بْنَ زَكْرِيَّا الْمَعْرُوفَ بِ (ابْنِ طَرَاذٍ) كَانُوا فَقَهَاءَ عَلَى مَذْهَبِهِ. (انظر: تاريخ بغداد: ٤٠١/٤ و ١٨٧/٦ و ٢٣٠/١٣).

(٤) تذكرة الحفاظ: ٧١٢/٢.

(٥) تاريخ بغداد: ١٦١/٢.

عوامل الاندثار

بعبارة وجيزة عزا السيوطي رحمته الله اندثار المذاهب الفقهية السُّنية القديمة سوى المذاهب الأربعة إلى:

موت العلماء -المتتمين لهذه المذاهب دون أن يخلفهم من يوازيهم أو يحمل عنهم- .
قصور الهمم -في العناية بالمذهب تدريسا وتخريجًا- .

وبالفعل؛ كان العاملان مشتركين في كل المذاهب الفقهية المندرسه، سوى مذهب الإمام جعفر الصادق الذي اكتتفته -إلى جانب هذين العاملين- عوامل أخرى.

كان مذهب الإمام الأوزاعي (١٥٧هـ) قد انتشر في الشام والأندلس ثم ما لبث أن ضعف أمره في الشام أمام مذهب الإمام الشافعي الذي انتشر هناك بقوة بجهود أصحاب الإمام الشافعي، وضعف كذلك أمام مذهب الإمام مالك الذي نقل أصحابه مذهبه إلى الأندلس، فلم يبقَ من مذهب الإمام الأوزاعي اليوم سوى آثار وأقوال متناثرة في بطون الكتب.

وهذا الإمام سفيان الثوري (١٦١هـ) وهو من الأئمة المجتهدين لم يجد لمذهبه أنصارًا فلفظ أنفاسه مبكرًا ولم يستطع الصمود والاستمرار.

وذاك الإمام الليث بن سعد (١٧٥هـ) وقد كان فقيه مصر وإمامها البارز، ضيَّع مذهبه أصحابه إذ لم ينشطوا لنشره.

وقد أشار الإمام الشافعي إلى هذه الحقيقة بقوله: (الليث أفقه من مالك إلا أن أصحابه لم يقوموا به)^(١)، أي: ضيَّعوا فقهه.

(١) سير أعلام النبلاء: ١٥٦/٨.

فلا تكاد تجد اليوم للأوزاعي أو الليث بن سعد أو إسحاق بن راهويه أو سفيان الثوري إلا آراءً فقهية متناثرة في بطون الكتب لا تجمعها مدرسة متكاملة.

أما الإمام جعفر الصادق فتوفرت في أسباب اندراس مذهبه عواملٌ لم تتوفر في غيره على الأرجح سوى أبيه الباقر على قلة في الأثر، نُجملها بهذه العوامل الرئيسة:

العامل الأول: كثرة الكذب على أهل البيت

وُلِدَ جعفر الصادق وعاش طوال عمره في المدينة المنورة، ولم يدخل العراق -على قول^(١)- إلا أواخر حياته لَمَّا استقدمه أبو جعفر المنصور، ثم عاد منها إلى المدينة حيث كانت وفاته رحمته الله.

وفي هذا يقول د. زهير غزاوي^(٢): (عاش الإمام حياة بالغة الغنى والتنوع رغم استقراره في المدينة المنورة لم ييارحها إلا رحلات قصيرة إلى العراق، وبقي أبرز ما أثر عنها مواجهاته مع أبي جعفر المنصور ثاني خلفاء بني عباس)^(٣).

والروايات متناقضة في ذكر موطن اللقاء، فبعضها يذكر المدينة النبوية، وبعضها الآخر يذكر الحيرة^(٤) -وهي قريبة من الكوفة.

(١) وذلك لأن كل روايات استقدمه لبغداد أو محاججته لأبي حنيفة أمام المنصور، لا تصح أسانيدُها -وفق الصناعة الحديثية- لا من جهة أهل السنة ولا الإمامية -كما سيأتي من كلام آية الله محمد آصف محسني-.

(٢) زهير غزاوي، مؤلف وكاتب قصصي فلسطيني شيعي، ولد في حيفا ١٩٤١م، يحمل شهادة الدكتوراه في التربية. عضو جمعية القصة والرواية، وله العديد من المؤلفات منها:

١- الإمام جعفر بن محمد الصادق (ع) بين الحقيقة والنفي.

٢- الإمام موسى بن جعفر الكاظم (ع) مدرسة أهل البيت في مرحلة الاكتمال.

(٣) الإمام جعفر بن محمد الصادق بين الحقيقة والنفي: ص ٢٦-٢٧.

(٤) قال ابن عدي في (الكامل في الضعفاء: ٣٥٨/٢): حَدَّثَنَا ابن سعيد -أي: ابن عقدة- حَدَّثَنَا جعفر بن محمد بن حسين بن حازم، قال: حَدَّثَنَا إبراهيم بن محمد الرماني أبو نجيع، قال: سَمِعْتُ حسن بن زياد قال: (سَمِعْتُ أبا حنيفة -وُسَيْلٌ من أَفقه من رأيت- فقال: ما رأيتُ أَحَدًا أَفقه من جعفر بن محمد، لَمَّا أقدمه المنصور الحيرة بعث إليّ ...).

والإسناد ضعيف جدًّا، فيه رجالٌ لا يُعرفون، وهم: جعفر بن محمد بن حسين بن حازم، وإبراهيم بن محمد الرماني، كما إنَّ ابن عقدة انفرد بروايته، وميوله المذهبية توافقه.

والحيرة مدينة كانت على ثلاثة أميال من الكوفة على موضع يقال له النَّجَف (معجم البلدان: ٣٢٨/٢).

وقد بحث طويلاً في كتب أهل السنة والإمامية القديمة المترجمة للإمام جعفر فلم أجد دليلاً واحداً -ولو ضعيفاً- على استقرار الإمام جعفر في الكوفة للتدريس ونشر المذهب، فإنه ﷺ -كما ذكرنا- مكث طوال حياته في المدينة النبوية، وتوفي بها، وقبره معروف في البقيع^(١).

ولم أقف -فيما وقفت عليه- على رواية تذكر دخول جعفر الصادق إلى الكوفة حين استقدمه أبو جعفر المنصور، سوى ما رواه أبو الفرج الأصفهاني (٣٥٦هـ) في (مقاتل الطالبين) بسنده^(٢) عن جعفر الصادق أنه قال: لَمَّا قُتِلَ إبراهيم بن عبد الله بن الحسن بإخمرى^(٣) حُسِرْنَا عن المدينة، ولم يترك فيها مَنّا محتلم، حتى قدمنا الكوفة، فمكثنا

(١) دُفِنَ الإمام جعفر مع أبيه وأجداده ﷺ بالبقيع، وقبورهم مع قبر جُلُهم الإمام الحسن بن علي ﷺ. قال العلامة أبو حامد الغزالي (٥٠٥هـ) في (الإحياء: ١/ ٢٦٠): (ويستحب أن يخرج كل يوم إلى البقيع بعد السلام على رسول الله ﷺ، ويזור قبر عثمان ﷺ، وقبر الحسن بن علي ﷺ، وفيه أيضاً: قبر علي بن الحسين، ومحمد بن علي، وجعفر بن محمد ﷺ...).

والشاهد من كلامه هذا أَنَّ قبر الإمام جعفر كان معروفاً ويُزار، فُسِّلِمَ عليه ودُعَا له بالمغفرة والرحمة والرضوان، رضي الله عن جعفر ورحمه.

وقد أشار المسعودي (٣٤٦هـ) في (مروج الذهب: ٣/ ٢٨٥) إلى موضع قبورهم مع جدتهم فاطمة ﷺ بقوله: (وعلى قبورهم في هذا الموضع من البقيع رخامة عليها مكتوب: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله مُبْدِ الأُمم، ومحبي الرمم، هذا قبر فاطمة بنت رسول الله ﷺ سيدة نساء العالمين، وقبر الحسن بن علي بن أبي طالب، وعلي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، ومحمد بن علي وجعفر بن محمد ﷺ).

(٢) قال أبو الفرج: حدثنا علي بن الحسين، قال: حدثني الحسين بن علي السلولي، قال: حدثنا أحمد بن زيد، قال: حدثنا عُمَيُّ أبو معمر سعيد بن خُثَيْم (في المطبوع: خَيْثَم، وهو خطأ)، قال: حدثني يونس بن أبي يعقوب، قال: حدثنا جعفر بن محمد من فيه إلى أذني، ثُمَّ ذكره. لكن السند ضعيف جداً، فيه: (أحمد بن زيد) كذا في الأصل وهو تصحيف لأحمد بن رشد (أو راشد) بن خُثَيْم الهلالي، ذكروا له حديثاً اختلقه بجهل (انظر: لسان الميزان: ١/ ٤٥٩).

وفيه: (الحسين بن علي السلولي) مجهول الحال. وفيه أيضاً: (سعيد بن خُثَيْم الهلالي) اختلفوا فيه؛ وثَقَّ ابن معين، وقال الأزدي: مُنْكَر الحديث، وقال ابن عدي في (الكامل في الضعفاء: ٤/ ٤٦٨): أحاديث ليست بمحفوظة من رواية أحمَد بن رشد عنه وسعيد بن خثيم عم أحمد بن رشد.

(٣) بإخمرى: موضع بين الكوفة وواسط؛ وهو إلى الكوفة أقرب، وذكر الطبري في (تاريخه: ٧/ ٦٤٥) أنها على ستة عشر فرسخاً من الكوفة، أي: ٨٠ كيلومتر تقريباً.

فيها شهرًا نتوقع فيها القتل، ثم خرج إلينا الربيع الحاجب فقال: أين هؤلاء العلوية؟
أدخلوا على أمير المؤمنين رجلين منكم من ذوي الحجى. قال: فدخلنا إليه أنا
والحسن بن زيد، فلمّا صرت بين يديه قال لي: أنت الذي تعلم الغيب؟
قلت: لا يعلم الغيب إلا الله.

قال: أنت الذي يجيئ إليك هذا الخراج؟

قلت: إليك يجيئ- يا أمير المؤمنين- الخراج.

قال: أتدرون لم دعوتكم؟ قلت: لا.

قال: أردت أن أهدم رباعكم، وأروع قلوبكم، وأعقر نخلكم، وأترككم بالسراة،
لا يقربكم أحد من أهل الحجاز، وأهل العراق فإنهم لكم مفسدة.

فقلت له: يا أمير المؤمنين، إنّ سليمان أعطي فشكر، وإنّ أيوب ابتلي فصبر، وإنّ
يوسف ظلّم فغفر، وأنت من ذلك النسل.

قال: فتبسم وقال: أعد عليّ، فأعدت، فقال: مثلك فليكن زعيم القوم، وقد
عفوت عنكم، ووهبت لكم جرم أهل البصرة، حدّثني الحديث الذي حدّثني عن
أبيك، عن آبائه، عن رسول الله ﷺ.

قلت: حدّثني أبي، عن آبائه، عن علي، عن رسول الله ﷺ: صلة الرّحم تمر
الديار، وتطيل الأعمار، وإن كانوا كفّارًا.
فقال: ليس هذا.

فقلت: حدّثني أبي، عن آبائه، عن علي، عن رسول الله ﷺ، قال: الأرحام
معلقة بالعرش تنادي: اللهم صل من وصلني، واقطع من قطعني.
قال: ليس هذا.

فقلت: حدّثني أبي، عن آبائه، عن علي عن رسول الله ﷺ أنّ الله ﷻ يقول: «أنا
الرحمن، خلقت الرّحم وشققت لها اسمًا من اسمي، فمن وصلها وصلته، ومن قطعها
بنته».

قال: ليس هذا الحديث.

فقال: هذا الحديث أردت، أيّ البلاد أحب إليك؟ فوالله لأصلنّ رّحمي إليك.

قلنا: المدينة، فسرّحنا إلى المدينة، وكفى الله مؤنته^(١).

والرواية -على ضعفها الشديد- تذكر أنَّ جعفرًا الصادق لم يمكث في (الكوفة) أكثر من شهر، وعلى توجس وخوفٍ منه وممن معه، بل إنَّ استقدامه ومن معه من العلويين بهذه الطريقة يؤكد على أنَّه كان مُعتقلًا معهم، ولم يكن قدومهم للكوفة بطيب نفس، فضلًا عن افتراض أنَّ مثل هذا الظرف الصعب الذي طرأ عليهم وأحوجهم إلى قدوم العراق قسرًا، سيتيح للإمام جعفر الجلوس للتدريس والتحديث للناس، أو استقبال الأصحاب والخواص في مجلسٍ خاص، ولهذا تذكر الرواية أنَّه حين خُير في أي البلاد يُريد أن يسكن، اختار العودة إلى المدينة النبوية^(٢) وعدم البقاء في العراق.

لكن الذي رواه الزبير بن بَكار (٢٥٦هـ) بسنده^(٣) عن الربيع حاجب أبي جعفر المنصور، يؤكد أنَّ الاستقدام كان بالمدينة، إلا أن يُقال: إنَّه كان استقدامان، أحدهما في المدينة لوشاية بعض المغرضين، وأخرى بعد مقتل إبراهيم بن عبد الله بن الحسن.

قال الربيع: قَدِمَ المنصورُ المدينة، فأتاه قومٌ، فَوَشُوا بجعفر بن محمد. وقالوا: إنه لا يرى الصلاة خلُقك، وينتقصك، ولا يرى التسليم عليك. فقال لهم: وكيف أقف على صدق ما تقولون؟ قالوا: تمضي ثلاث ليال فلا يصير إليك مسلمًا.

قال: إنَّ في ذلك لدليلاً.

فلَمَّا كان في اليوم الرابع، قال: يا ربيعُ ايتني بجعفر بن محمد، فقتلني الله إن لم أقتله.

(١) مقاتل الطالبين: ص ٣٠٠-٣٠١.

(٢) هناك اعتبار آخر أهم، لعله دفع الإمام جعفرًا لهذا الاختيار: وهو أنَّ المدينة النبوية هي أرض نبيه ﷺ وأرض أجداده، وفضلها وفضل مسجدها وفضل بقيعها.

(٣) قال الزبير: حدَّثني علي بن صالح عن عامر بن صالح قال: سمعت الفضل بن الربيع يُحدِّث عن أبيه الربيع، فذكر الحديث.

قال الرَّبيع : فأخذني ما قدم وما حدث ، فدافعت بإحضاره يومي ذلك ، فلما كان من غد ، قال : يا ربيعُ ، أمرتكَ بإحضار جعفر بن محمد فوريت عن ذلك ، آتني به ، فقتلني الله إن لم أقتله ، وقتلني الله إن لم أبدا بك إن أنت لم تأتني به .

قال الرَّبيع : فمضيت إلى أبي عبد الله ، فوافيته يُصلي إلى جنب أسطوانة التوبة^(١) . فقلت : يا أبا عبد الله ، أجب أمير المؤمنين للتي لا شوى^(٢) لها ، فأوجز في صلاته وتشهّد وسلّم .

وأخذ نعله ومضى معي ، وجعل يهمسُ بشيء أفهمُ بعضه ، وبعضاً لم أفهم ، فلما أدخلته على أبي جعفر سلّم عليه بالخلافة ، فلم يردَّ عنه .

وقال : يا مُرائي ، يا مارق ، متتكَ نفسُك مكاني فوريت عليّ ، ولم تر الصلاة خلفي ، والتسليم عليّ .

فلما فرغ من كلامه ، رفع جعفر رأسه إليه ، فقال : يا أمير المؤمنين ، إن داودَ النبي عليه السلام ، أُعطي فشكر ، وإنَّ أيوبَ ابتلي فصبر ، وإنَّ يوسفَ ظلم فغفر ، وهؤلاء صلوات الله عليهم أنبياءه ، وصفوته من خلقه ، وأمير المؤمنين من أهل بيت النبوة ، وإليهم يؤولُ نسبه ، وأحقُّ مَنْ أخذَ بأدابِ الأنبياء مَنْ جعلَ الله له مثلَ حَظِّكَ يا أمير المؤمنين ، يقول الله جل ثناؤه : ﴿ يَتَأْتِيهِمُ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا جَاءَهُمْ فَاسِقٌ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَلَمْ يُقَيِّمُوا قَوْمًا يَجْعَلُ اللَّهُ لَهُمْ عِلْمًا فَمُصِّحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ تَتَذَكَّرُونَ ﴾ [الحجرات : ٦] ، فتنبَّث يا أمير المؤمنين يصح لك اليقين . قال : فسُرِّي عن أبي جعفر ، وزال الغضبُ عنه .

وقال : أنا أشهدُ أبا عبد الله أنَّكَ صادق .

وأخذ بيده فرفعه ، وقال : أنت أخي وابن عمِّي ، وأجلسه معه على السرير ، وقال : سلني حاجتك ، صغيرها وكبيرها .

قال : يا أمير المؤمنين ، قد أذهلني ما كان من لقاءك وكلامك عن حاجاتي ، ولكنني أفكر وأجمعُ حوائجي إن شاء الله . . .^(٣)

(١) وهو العمود الذي ربط أبو لبابة رضي الله عنه نفسه به ولذلك سُميت بـ (أسطوانة التوبة) ، وكان أكثر نفل النبي صلى الله عليه وآله عندها .

(٢) الشوى : الأمر الهين .

(٣) الأخبار الموقفيات : ص ١٣٤-١٣٦ تحقيق : د. سامي مكِّي العاني - عالم الكتب - الطبعة الثانية ١٤١٦ هـ .

وسواءً كان الاستقدام بالمدينة؛ في سنة ١٤٠هـ حين حجَّ أبو جعفر المنصور ثمَّ قَدِمَ المدينة، ثمَّ بيت المقدس، ثمَّ الحيرة بالعراق^(١)، أو كان الاستقدام إلى العراق مدة شهر، فإنَّ الأمر لا يعدو أن يكون ظرفاً آتياً، لا يؤسس من خلاله مذهب ولا تُشيد مدرسة.

ومع ما ذكرناه من عدم وجود دليلٍ تاريخي واحدٍ على استقرار جعفر الصادق خارج وطنه (المدينة النبوية) إلا أنَّ الناظر في التراث الروائي والفقهِي الإمامي يُفاجأ بأنَّ كل رواية المذهب المعدودين عندهم من الثقات والمكثرين الذين عليهم المدار^(٢) هم (كوفيون) عراقيون!

وهو أمرٌ تحار فيه العقول والأفهام، ويبعث في النفس الشك في مصداقية هذا التراث الروائي الكبير المنقول عن الإمام جعفر^(٣).

وقد ذكروا أنَّ من روى عن الإمام جعفر الصادق وحده يبلغ ما يقارب الأربعة آلاف رجل^(٤)، وقد ذكرهم الحافظ ابن عقدة (٣٣٣هـ) في كتابٍ له عن الرجال الذين رووا عن جعفر الصادق، وسعى شيخ الطائفة الطوسي إلى إحصائهم، وعدَّ منهم ما يزيد على ثلاثة آلاف (٣٠٥٠) رجل، كما أحصاهم الشبستري -وهو من المعاصرين- وأوصلهم إلى (٣٧٥٩).

(١) تاريخ الطبري: ٢٧/٨ والبداية والنهاية: ٣٣٤/١٣.

(٢) لاحظ أنَّي لم أقل: كل رواية المذهب، وإنَّما ذكرت من عليهم مدار رواياته المذهب، لا من روى رواية أو روايتين وهكذا.

(٣) خصوصاً وأنه لم يثبت عن هؤلاء الرواة استقرارهم في المدينة لتعلم والدرس وإنَّما كانوا مستقرين بالكوفة، فكيف تأتَّى لهم ذلك النقل وتلك الرواية الكثيرة المناقضة لطبائع الأشياء؟ فنحن نعلم أنَّ الرواة المكثرين والطبقة المختصة بعالم أو محدثٍ غالباً ما تكون؛ إمَّا من بلديِّه (أهل بلده) أو ميَّمن ارتحل إليه واستقر عنده وأخذ عنه. وما زال النَّقاد يُعلِّون الأخبار باختلاف الأمصار بين الشيخ والراوي عنه، ويعتبرون ذلك من أمارات قلة اختصاصه به.

(٤) قال المفيد في (الإرشاد: ١٧٩/٢): (ونقل الناس عنه من العلوم ما سارت به الركبان، وانتشر ذكره في البلدان، ولم ينقل عن أحد من أهل بيته العلماء ما نقل عنه، ولا لقي أحد منهم من أهل الآثار ونقله الأخبار، ولا نقلوا عنهم كما نقلوا عن أبي عبد الله (ع)، فإنَّ أصحاب الحديث قد جمعوا أسماء الرواة عنه من الثقات، على اختلافهم في الآراء والمقالات، فكانوا أربعة آلاف رجل).

والملاحظ أنه يغلب على هذا العدد الكبير من الرواة كونهم كوفيين!

والمنصوص عليهم بكونهم كذلك يزيدون على (١٨٠٠) راوٍ، بينما بلغ عدد الرواة المدنيين قرابة آل (١٥٠) راوٍ فقط^(١)!

ومما جاء بهذا الصدد، ما ذكره النجاشي (٤٥٠هـ) في (رجاله) من أن الحسن بن علي بن زياد الوشاء -وهو من أصحاب الإمام الرضا- كان يقول: أدركت في هذا المسجد (الكوفة) تسعمائة شيخ؛ كلٌّ يقول: حدثني جعفر بن محمد^(٢).

ومن هنا يظهر لك صحة ما قاله الإمام الناطق بالحق أبوطالب الهاروني^(٣) (٤٢٤هـ): «إِنَّ كَثِيرًا مِنْ أَسَانِيدِ الْإِثْنِي عَشَرِيَّةِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى أَسَامٍ لَا مُسْتَمَيَّ لَهَا مِنَ الرِّجَالِ، قَالَ: وَقَدْ عَرَفْتُ مِنْ رَوَاتِهِمُ الْمَكْثَرِينَ مَنْ كَانَ يَسْتَحِلُّ وَضْعَ الْأَسَانِيدِ لِلْأَخْبَارِ الْمَنْقُطَةِ إِذَا وَقَعَتْ إِلَيْهِ. وَحُكِيَ عَنْ بَعْضِهِمْ: أَنَّهُ كَانَ يَجْمَعُ رَوَايَاتٍ بِزَرْجَمَهْرِ^(٤)، وَيَنْسِبُهَا إِلَى الْأُئِمَّةِ بِأَسَانِيدٍ يَضَعُهَا؛ فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ؛ فَقَالَ: أَلْحَقِ الْحِكْمَةَ بِأَهْلِهَا!!»^(٥).

وقد نقل الكشي -وهو من قدماء علماء الإمامية- عن يحيى بن عبد الحميد الحماني قوله: قلت لشريك^(٦): إِنَّ أَقْوَامًا يَزْعُمُونَ أَنَّ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ ضَعِيفَ الْحَدِيثِ، فَقَالَ: أَخْبِرْكَ الْقِصَّةَ، كَانَ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ رَجُلًا صَالِحًا مُسْلِمًا وَرِعًا، فَاکْتَفَاهُ قَوْمٌ جَهَالٌ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِ وَيَخْرُجُونَ مِنْ عِنْدِهِ وَيَقُولُونَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَيَحْدِثُونَ بِأَحَادِيثٍ كُلِّهَا مُنْكَرَاتٍ، كَذَبٌ مَوْضُوعَةٌ عَلَى جَعْفَرَ، لَيْسَتْ أَكَلُوا النَّاسَ

(١) مقال (الحديث عند الشيعة- التطور التاريخي، الإشكاليات والمواقف) ليحيى محمد - مجلة نصوص معاصرة.

(٢) رجال النجاشي: ص ٤٠.

(٣) وهو: يحيى بن الحسين بن هارون بن الحسين بن محمد بن هارون بن محمد بن القاسم بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام، من أكابر علماء الزيدية، وُلِدَ بِأَمَل طَبْرِسْتَانَ، بِوَيْعٍ لَهُ بِالْإِمَامَةِ فِي بِلَادِ الدَّيْلَمِ، وَتُوفِيَ عَنْ نِيفٍ وَثْمَانِينَ سَنَةً. (أعلام المؤلفين الزيدية: ص ١١٢).

(٤) بزرجمهر بن البختكان، كان وزيرًا لأنوشيروان. وأما رجلًا حكيماً عالماً، تنسب إليه الكثير من الحكم والأمثال، وقد ذُكِرَ اسمه في بعض الأعمال المهمة في الأدب الفارسي، وعلى الأخص في (الشاهنامة).

(٥) الحور العين لنشوان الحميري: ص ٣٠٧ ط ٢ دار آزال بيروت.

(٦) شريك بن عبد الله النخعي الكوفي، قاضي واسط ثم الكوفة، من الشيعة الأوائل.

بذلك، ويأخذوا منهم الدراهم، كانوا يأتون من ذلك بكل منكر، فسمعت العوام بذلك، فمنهم من هلك ومنهم من أنكر^(١).

كان الإمام جعفر يشتكي من كثرة الكذب عليه ويقول: «إنا أهل بيت لا يزال الشيطان يدخل فينا من ليس منا، ولا من أهل ديننا، فإذا رفعه ونظر إليه الناس أمره الشيطان فيكذب علينا، وكلما ذهب واحد جاء آخر»^(٢).

ويقول: «إن الناس أولعوا بالكذب علينا، إن الله افترض عليهم لا يريد منهم غيره»^(٣)، وإنني أحدث أحدهم بالحديث فلا يخرج من عندي حتى يتأوله على غير تأويله، وذلك أنهم لا يطلبون بحديثنا وبحبنا ما عند الله وإنما يطلبون به الدنيا، وكل يحب أن يدعى رأساً»^(٤).

وفي هذا الإطار يقول الشيخ حسين الراضي العبد الله: (فإن كثيراً من الرواة كان يدخل على الإمام الصادق ويسمع الحديث منه، ثم يخرج ويحدث بخلاف ذلك من المعجزات وخوارق العادات أو الأمور الخرافية وهو ينسبها إلى الإمام، فلما يسمعها الآخرون يكذبها فريق، ويصدقها فريق آخر، وينحرف عن المذهب فريق ثالث. إن النتيجة التي استفادها الأعداء من هذه الهجمة والحرب الكفرية والإعلامية على مدرسة أهل البيت عليهم السلام هو خلط الأوراق واختلاف الأخبار والتعارض بينها، فأوجبت الإرباك لكثير من الأتباع)^(٥).

لكن الإمام جعفر الصادق -كما يروي الإمامية- لا يُعطي حلاً حاسماً للمشكلة، بقدر ما ساهم في استمرارها وإيقاع الأتباع في إشكال آخر!

يروى أبو جعفر الصَّفَّار (٢٩٠هـ) -وهو من أصحاب الإمام الحسن العسكري- عن سفيان بن السمط قال: قلت لأبي عبد الله (ع): جُعِلَ فداك، يأتينا الرجل من قبلكم يُعرف بالكذب، فيحدث بالحديث فنستبشعه، فقال أبو عبد الله: يقول لك إنني قلت:

(١) رجال الكشي: ٦١٦/٢.

(٢) تحف العقول عن آل الرسول: ص ٣١٠-٣١١ ويحار الأنوار: ٢٨٩/٧٥ ومستدرک الوسائل: ٩١/٩.

(٣) كذا في الأصل، ولعل هناك سقطاً أو إضماراً في أصل الكلام، والمراد: افترض عليهم البلاغ.

(٤) رجال الكشي: ٣٤٧/١.

(٥) المؤامرة الكبرى على مدرسة أهل البيت (ع): ص ٩-١٠.

الليل أنه نهار، والنهار أنه ليل، قلت: لا، قال: فإن قال لك هذا أنني قلته فلا تكذب به، فإنك إنما تكذبنني^(١).

ولا يكفي الإمام جعفر -فيما يروي الإمامية- بتسويغ قبول الروايات المستبشرة، بل يُرسي دعائم ذلك بقوله: «إنَّ حديثنا صعبٌ مستصعبٌ شريفٌ كريمٌ ذكوانٌ ذكيٌّ»^(٢) وعبرٌ، لا يحتمله مَلَكٌ مقرب، ولا نبي مرسل، ولا مؤمنٌ ممتحنٌ»^(٣).

وقد نقل المجلسي في بحار الأنوار (١١٦) حديثاً من أحاديثهم في باب عقده بعنوان: (باب: أنَّ حديثهم ﷺ صعبٌ مستصعب، وأنَّ كلامهم ذو وجوه كثيرة، وفضيلة التدبر في أخبارهم ﷺ والتسليم لهم والنهي عن رد أخبارهم)^(٤).

فأنت ترى أنَّ روايات الإمام باتت عند التابع له أشبه ما تكون بروايات أهل الكتاب (الإسرائيليات) التي لا تُكذَّب؛ مظنة التكذيب للإمام، ولا تُصدَّق لبشاعتها وخشية أن تكون مِمَّا كُذِّبَ عليه، على أنَّه يُفهم من الروايات -وبخاصة رواية اعتبار الليل نهاراً السابقة- أنها تُعطي صكاً بقبول الكذب مهما بلغ وضوحه، ولو وصل إلى حدِّ اعتبار الليل نهاراً، والنهار ليلاً.

وقد يُقال: إنَّ ذلك جرى منه مجرى المبالغة في التمثيل، ولكن يبقى أنَّ الشريعة لا تأتي بالمُحالات المناقضة للعقل أو المضادة للحس، وإن جاز أن تأتي بما يصعب فهمه أو معرفة الحكمة منه، ولعله لذلك استُدرِك هذا المعنى في الرواية الثانية -حديثنا صعبٌ مستصعب- على أنَّ هناك فرقاً واضحاً في العقل بين الصعب والمستحيل، والغامض والمضاد للحس، «فإنَّ الرسول لا يجوز عليه أن يُخالف شيئاً من الحق ولا يخبر بما تحيله العقول وتفنيه، ولكن يخبر بما تعجز العقول عن معرفته، فيُخبر بمُحارات العقول، لا بمُحالات العقول»^(٥).

فلا يُضرب للشريعة هذه الأمثال التي تفتح الباب على مصراعيه لقبول الخرافات

(١) مختصر بصائر الدرجات: ص ٧٧ وبحار الأنوار: ٢/ ٢١١.

(٢) قال المجلسي: الذكاء: التوقد والالتهاب، أي ينور الخلق دائماً.

(٣) بصائر الدرجات: ص ٤٢ وبحار الأنوار: ٢/ ١٩٢.

(٤) بحار الأنوار: ٢/ ١٨٢ وما بعدها.

(٥) دره تعارض العقل والنقل: ٥/ ٢٩٦-٢٩٧.

والشناعات وأخبار الغلو، وهذا ما سنجد أثره فيما سيأتي معنا من تصريحات بعض علماء الإمامية في تزكية الروايات التي من هذا النوع؛ باعتبار أنها من أسرار الإمام التي تحار فيها العقول، فجعلوا ما يستلزم القدح في الرواية وتكذيب راويها موجباً لتزكيته، وفي ضوء روايات كتلك، يفقد أيُّ معيارٍ للتمييز بين صحيح الروايات ومكذوبها؛ قيمته وحجيته، فلا يغدو للروايات المختلفة عن الأئمة في محاولة وضع معايير لقبول الروايات وردّها كالعرض على القرآن، ومخالفة العامة، ونحوها؛ أيّة قيمة تطبيقية.

ولهذا؛ فإنَّ العبء على المُصلحين في هذا المذهب ثقيل، بل ثقيل جداً، يكفيك أن تعايش ثمَّ تقرأ عن العاصفة العاتية التي واجهها المرجع الديني الراحل السيد محمد حسين فضل الله (١٤٣١هـ) على مستوى العقائد أو التاريخ، والذي وصل إلى حد التشكيك في ولائه بل وإيمانه!

فإنَّ التشكيك بروايات فضائل الأئمة أو بغيرها مما عُذَّ من المشهور يُعتبر تجديدًا يُرمى به قائله بالنَّصب أو بالكفر والارتداد، كما يُعبَّر عن ذلك الشيخ جعفر الشاخوري بقوله: «والمشكلة هنا أنَّ كثيراً من البسطاء عندما يسمعون حديثاً في فضل أهل البيت حتى ولو كان مروياً من طرق الغلاة والمنحرفين عن التشيع، صدَّقوا به، واتهموا من ينكره أو يشكك فيه بأنَّه لا يؤمن بالغيب، ودخلوا في دراسة طويلة عريضة عن الإيمان بالغيب بطريقة توحى بأنَّ الآخر لا يؤمن بالغيب أصلاً أو لا يرتاح إلى سماع فضائل أهل البيت (ع) وكراماتهم»^(١).

ولو أننا اخترنا مسألة فقهية (نكاح المتعة)، فإننا نجد جميع الفرق الإسلامية قد نصَّت على حرمة (متعة النساء) باستثناء (الشيعة الاثني عشرية).

فالزيدية - وهم من الشيعة - يروون عن أئمة أهل البيت ما يفيد تحريم (المتعة)، ويؤكدون أنَّ هذا هو مذهب أهل بيت النبي ﷺ.

ففي مسند الإمام زيد بن علي عن أبيه (علي بن الحسين) عن جدّه (الحسين) عن

(١) مرجعية المرحلة وغبار التغيير: ص ١٤٨.

علي عليه السلام قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح المتعة عام خيبر»^(١).

وفيه أيضًا بنفس الإسناد عن علي عليه السلام قال: «لا نكاح إلا بولي وشاهدين، ليس بالدرهم ولا بالدرهمين، ولا اليوم ولا اليومين؛ شبه السفاح، ولا شرط في نكاح»^(٢).

وفي هذا السياق نقل الحافظ محمد بن علي العلوي الكوفي (٤٤٥هـ) في (الجامع الكافي في فقه الزيدية)^(٣) عن الإمام القاسم بن إبراهيم الرّسّبي^(٤) (٢٤٦هـ) والإمام أحمد بن عيسى بن زيد بن علي^(٥) (٢٤٧هـ) وفقه العراق الحسن بن يحيى

(١) مسند زيد بن علي: ص ٣٠٤.

(٢) نفس المصدر.

(٣) لهذا الكتاب خصوصيته بين كتب الفقه عند الزيدية، باعتباره من أقدم الكتب الفقهية التي جمعت أغلب فقه الأئمة المتقدمين من آل محمد والصحاب والتابعين، قال العلامة صارم الدين الوزير (٩١٤هـ) في (الفلک الدوار: ص ٥٩-٦٠): (ومن أكثرها جمعًا وأجلها نفعا كتاب (الجامع الكافي) المعروف بـ (جامع آل محمد)، الذي صنّفه السيد الإمام أبو عبد الله محمد بن علي بن عبد الرحمن الحسني، وهو ستة مجلدات، ويشتمل من الأحاديث والآثار وأقوال الصحابة والتابعين ومذاهب العترة الطاهرين على ما لم يجتمع في غيره، واعتمد فيه على مذهب القاسم بن إبراهيم عالم آل محمد، وأحمد بن عيسى فقيهمهم، والحسن بن يحيى بن حسين بن زيد وهو في الشهرة بالكوفة في العترة كأبي حنيفة في فقهاها، ومذهب محمد بن منصور علامة العراق وإمام الشيعة بالاتفاق، وإنما خص صاحب الجامع ذكر مذهب هؤلاء، قال: لأنّه رأى الزيدية بالعراق يعولون على مذاهبهم، وذكر أنّه جمعه من ثبّت وثلاثين مصنفًا من مصنفات محمد بن منصور، وأنّه اختصر أسانيد الأحاديث، مع ذكر الحجج فيما وافق وخالف).

(٤) وهو الإمام القاسم بن إبراهيم (طباطبا) بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام، المعروف بـ (القاسم الرّسّبي)، كان أحد الدعاة لأخيه الإمام محمد بن إبراهيم في زمن المأمون العباسي فلما توفي أخوه بالكوفة سنة (٢١٨هـ)، نهض القاسم بأمر الإمامة سنة (٢٢٠هـ) في عهد المعتصم العباسي، لكنه لم يستطع الصمود أمام هجوم جيوش بني العباس، فانتقل إلى (الرس) في أواخر أيامه، ويقال: إنّها أرض وراء جبل أسود بالقرب من ذي الحليفة، اشتراها وبني هناك لنفسه ولولده، وتوفي بها سنة ٢٤٦هـ، وله سبع وسبعون سنة. (أعلام المؤلفين الزيدية: ص ٧٥٩-٧٦٠).

(٥) وهو الإمام أحمد بن عيسى بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، فقيه آل محمد، وله الأمالي المعروفة بـ (علوم آل محمد)، سمّاها الإمام المنصور بالله «بدائع الأنوار»، وقد طبع كتابه (الأمالي) باسم «رأب الصدع» في ثلاثة أجزاء بتحقيق العلامة علي بن إسماعيل بن عبد الله المؤيد الصنعاني، وصدر عن دار النفائس ببيروت عام ١٤١٠هـ، وقال محقق الكتاب: إنّ كصحيح البخاري عند أهل البيت النبوي الشريف. وقد أخرج المؤلف فيه ٢٧٩٠ حديثًا عن الرسول صلى الله عليه وسلم وأئمة أهل البيت والباقر والصادق، توفي وقد جاوز الثمانين سنة ٢٤٧هـ، وقد كان حبسه الرشيد ثمّ أخرجه الله تعالى وبقي في البصرة إلى أن توفي. (انظر: التحف شرح الزلف للمؤيدي: ص ٤٥).

بن زيد^(١) (ق ٣) ومحمد بن منصور المرادي^(٢) (٢٩٠هـ) أَنَّهُمْ سُئِلُوا عَنْ مَتْعَةِ النِّسَاءِ أَحْرَامٌ هِيَ أَمْ حَلَالٌ أَمْ شَبْهَةٌ؟ فَأَجَابُوا: مَتْعَةُ النِّسَاءِ مَنْسُوخَةٌ، نَسَخْتُهَا آيَةُ الْمَوَارِيثِ الرَّبْعِ وَالثَّمَنِ، وَلَا نِكَاحَ عِنْدَنَا إِلَّا بَوْلِي وَشَاهِدِي عَدْلٍ^(٣).

ويقول الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين^(٤) (٢٩٨هـ): «حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ نِكَاحِ الْمَتْعَةِ؟ فَقَالَ: لَا يَحِلُّ نِكَاحُ الْمَتْعَةِ، لِأَنَّ الْمَتْعَةَ إِنَّمَا كَانَتْ فِي سَفَرِ سَافِرِهِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ حَرَّمَ اللَّهُ ذَلِكَ عَلَى لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وَقَدْ رُوِيَ لَنَا عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام بِمَا قَدْ صَحَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْهُ. وَأَمَّا مَنْ احْتَجَّ بِهَذِهِ الْآيَةِ مِمَّنْ اسْتَحْلَ الْفَاحِشَةَ مِنَ الْفِرْقَةِ الْمَارِقَةِ فِي قَوْلِ اللَّهِ تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ فَاِلْتِمَاعٌ هُوَ الدَّخُولُ بِهِنَ عَلَى وَجْهِ النِّكَاحِ الصَّحِيحِ، وَإِيتَاؤُهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَهُوَ إِعْطَاؤُهُنَّ مَهْوَرَهُنَّ إِلَّا مَا وَهَبَ بَطِيبٌ مِنْ أَنْفُسِهِنَّ، وَالتَّرَاضِي فَهُوَ التَّعَاطِي . . . هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا وَذَكَرَ جَدِّي رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي (الْمَتْعَةِ) هُوَ الْحَقُّ، لَا مَا يَأْتُونَ بِهِ وَيَقُولُونَ بِهِ فِي الْمَتْعَةِ مِنْ شُرُوطِهِمْ زَعَمُوا، وَاشْتَرَاطِهِمْ مِمَّا

(١) لم أقف على ترجمة له رغم ما بذلته من جهد في تتبع تراجم هؤلاء الأعلام، وأظنه: أبو محمد الحسن بن يحيى بن زيد بن الحسين بن زيد بن علي بن حسين بن أبي طالب عليه السلام، كذا ورد ذكره في (الذرية الطاهرة) للدولابي.

(٢) وهو المحدث أبو جعفر محمد بن منصور بن يزيد المرادي الكوفي، أخص علماء الزيدية بالإمام القاسم بن إبراهيم، وُلِدَ بالكوفة وبها نشأ، وصحب الإمام القاسم الرسي ٢٥ سنة، وحجَّ مع الإمام أحمد بن عيسى نيفًا وعشرين حجة، توفي سنة (٢٩٠هـ). (أعلام المؤلفين الزيدية: ص ١٠٠٠).

(٣) الجامع الكافي في فقه الزيدية: ٤٢٣/٢.

(٤) وهو: الإمام يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام، الملقَّب بـ (الهادي إلى الحق)، وهو مؤسس المذهب الزيدي في اليمن، ويُعتبر الرجل الثاني في المذهب بعد الإمام زيد بن علي، وُلِدَ وترعرع في (الرس)، ثُمَّ انتقل إلى اليمن، وحارب فيها القرامطة، وتوفي بـ (صعدة). انظر: سيرة الهادي إلى الحق (ع) - رواية علي بن محمد العلوي (بتحقيق سهيل زكار)، وأعلام المؤلفين الزيدية: ص ١١٠٣ ومقال: «يحيى الرسي» لا علاقة له بالرس - القصصية - ١ لحسين بن عبد الرحمن العذل - صحيفة الرياض - الجمعة ٢٢ المحرم ١٤٣١ هـ - ٨ يناير ٢٠١٠ م - العدد ١٥١٧٣.

هو خلاف الكتاب والسنة وإحلال ما حَرَّمَ الرحمن، وإطلاق ما حُظِرَ في منزل الفرقان»^(١).

وقد نقل العلامة شرف الدين السياغي (١٢٢١هـ)^(٢) في (الروض النضير) إجماع أهل البيت على تحريم المتعة، نافياً ما يُنسب للإمامين الباقر والصادق من القول بحليتها، بقوله: «وأما الباقر، وولد الصادق فنقل في «الجامع الكافي» عن الحسن بن يحيى بن زيد-فقيه العراق- أنه قال: أجمع آل رسول الله ﷺ على كراهية المتعة، والنهي عنها. وقال أيضاً: أجمع آل رسول الله ﷺ على أنه لا نكاح إلا بولي وشاهدين وصادق بلا شرط في النكاح، وقال محمد-يعني ابن منصور-: سمعنا عن النبي ﷺ وعن علي، وابن عباس، وأبي جعفر يعني الباقر، وزيد بن علي، وعبد الله بن الحسن، وجعفر بن محمد ﷺ أنهم قالوا: لا نكاح إلا بولي وشاهدين»^(٣).

ورَدَّ السياغي على دعوى عدم تحريم النبي ﷺ للمتعة، وتحريم الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه لها بقوله: «فكان نهى عمر عن نكاح المتعة موافقاً لسنة رسول الله ﷺ، فأخذنا به، وبين أن عمر إنما نهى عن نكاح المتعة، لأنه علم نهى النبي ﷺ عنه ما روي من طريق سالم بن عبد الله، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب قال: صعد عمر المنبر، فحمد الله، وأثنى عليه، ثم قال: ما بال رجال ينكحون هذه المتعة، وقد نهى رسول الله ﷺ عنها، ألا أوتى بأحد نكحها إلا رجمته... وما روي عنه في (الصحيح) أنه قال: (متعتان كانتا على عهد رسول الله ﷺ أنا أنهى عنهما.. الخ)، الحديث معناه: أنا أؤكد النهي عنهما، وأبين للناس إذ يبعد أنه أراد التشريع بخلاف ما عليه رسول الله ﷺ كما لا يخفى»^(٤).

وأما الإسماعيلية^(٥) -وهم من الشيعة الإمامية القائلين بعصمة وإمامة جعفر

(١) الأحكام في الحلال والحرام: ٣٥١/١-٣٥٣.

(٢) وهو: الحسين بن أحمد بن الحسين السياغي اليماني الصنعاني، محدث، متقن، حافظ، مجتهد، وُلِدَ بصنعاء وتوفي بها. (أعلام المؤلفين الزيدية: ص ٣٦٢).

(٣) الروض النضير شرح المجموع الفقهي الكبير (للإمام زيد بن علي): ٢١٨/٤.

(٤) الروض النضير شرح المجموع الفقهي الكبير (للإمام زيد بن علي): ٢١٩/٤.

(٥) قال السيد حسن الأمين -وهو من علماء الاثني عشرية المعاصرين- في الرد على موسوعة الأديان والمذاهب المعاصرة: (وفقه الإسماعيليين الفاطميين لم يكن في يوم من الأيام حليفه الغموض، ولو =

الصادق^(١) - فإِنَّهُمْ يروون عن رسول الله ﷺ وعن محمد الباقر وجعفر الصادق، ما يفيد تحريم (المتعة).

فهذا القاضي أبو حنيفة النعمان المغربي^(٢) (٣٦٣هـ) الذي شهد المرجع الديني المعاصر الشيخ جعفر السبحاني له بالعناية بروايات الإمامين الباقر والصادق^(٣)، يقول في كتابه (دعائم الإسلام): «عن رسول الله ﷺ أنه حرّم نكاح المتعة. وعن علي (ع) أنه قال: لا نكاح إلا بولي وشاهدين وليس بالدرهم والدرهمين، واليوم واليومين، ذلك السفاح ولا شرط في النكاح. وعن جعفر بن محمد (ع) أنّ رجلاً سأله عن نكاح المتعة، قال: صفه لي، قال: يلقي الرجل المرأة، فيقول: أتزوجك بهذا الدرهم والدرهمين، وقعة أو يومًا أو يومين. قال: هذا زنا، وما يفعل هذا إلا فاجر»^(٤).

ثمّ علّق النعمان: (وإبطال نكاح المتعة موجود في كتاب الله تعالى، لأنّه يقول سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأُزْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ﴾ ٥ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ٦ فَمَنِ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المؤمنون: ٥-٧]، فلم يطلق

= قرأ المشرفون على الموسوعة كتاب دعائم الإسلام للنعمان قاضي الفاطميين وهو كتاب مطبوع في مصر نفسها عام ١٣٧٠هـ ١٩٥١م. لعلوا أنّ الفقه الإسماعيلي الفاطمي من الوضوح والظهور في درجة لا يزيد عليه فيها فقه آخر). (الإسماعيليون والمغول: ص ٩٥).

(١) ترى الإسماعيلية أنّ الإمامة من بعد جعفر الصادق في ابنه الأكبر إسماعيل ثمّ أبناء إسماعيل إلى اليوم، بينما يرى الاثنا عشرية أنّها في ابنه موسى الكاظم، وأنّها تقتصر على اثني عشر رجل من أهل البيت انتهاءً بمحمد بن الحسن العسكري.

(٢) هو النعمان بن محمد بن منصور بن أحمد بن حيون التميمي، من أركان الدعوة للفاطميين ومذهبهم بمصر، ويُقال له القاضي النعمان، واشتهر بأبي حنيفة كي يضاهي به الفاطميون الإمام أبا حنيفة النعمان فقيه أهل السنة، تفقه بمذهب المالكية، وتحول إلى مذهب الإسماعيلية سنة ٣٣٣هـ طلباً للرياسة، فصنّف لهم كتاب «ابتداء الدعوة»، وكتباً كثيرة، أهمها: كتاب (دعائم الإسلام) في الفقه، وكان الظاهر الفاطمي قد أمر الدعاة بحض الناس على حفظه، وجعل لمن يحفظه مكافأة، وتوفي بها، ثمّ ولي ابنه علي قضاء الممالك. (انظر: تاريخ الإسلام: ٢٢١/٨ والسير: ١٦/١٥٠-١٥١ والأعلام للزركلي: ٤١/٨).

(٣) قال في كتابه (الملل والنحل - الجزء الثامن: الإسماعيلية ص ٣٠١): (نرى في كتاب الدعائم أنّ قاضي القضاة حفظ السنة المروية عن طريق أئمة أهل البيت، وأنه أكثر الرواية عن الصادقين ﷺ - أي الباقر والصادق - غير أنّه لم تكن له صلة بعلماء المذهب الاثني عشري، ولذلك خالفهم في نفس كتاب الإرث في موارد عديدة).

(٤) دعائم الإسلام: ٢٢٨/٢-٢٢٩.

النكاح إلا على زوجة أو ملك يمين. وذكر الطلاق الذي يجب به الفرقة بين الزوجين، وورث الزوجين بعضهما من بعض، وأوجب العدة على المطلقات، ونكاح المتعة على خلاف هذا، إنما هو عند من أباحه أن يتفق الرجل والمرأة على مدة معلومة، فإذا انقضت المدة بانت منه بلا طلاق، ولم تكن عليها عدة ولم يلحق به ولد إن كان منها، ولم يجب لها عليه نفقة، ولم يتوارثا، وهذا هو الزنا المتعارف الذي لا شك فيه^(١).

بينما ينقل الجعفرية عن الإمامين الباقر وجعفر الصادق نقلاً مختلفاً تماماً عما سبق، ولا يكتفون بمجرد إباحة متعة النساء بل استحبابها والمبالغة في الأجر والثواب المترتبان عليها بمبالغة غريبة عجيبة.

فرووا عن أبي جعفر الباقر أنه قال: إِنَّ النبي ﷺ لما أسري به إلى السماء قال: لحقني جبرئيل ﷺ فقال: يا محمد ﷺ، إِنَّ الله تبارك وتعالى يقول: إني قد غفرت للمتمتعين من أمتك من النساء^(٢).

وروا عن صالح بن عقبة عن أبيه عن أبي جعفر الباقر قوله: قلت له: للمتمتع ثواب؟ قال: إن كان يريد بذلك وجه الله تعالى وخلافاً على من أنكرها لم يكلمها كلمة إلا كتب الله تعالى له بها حسنة، ولم يمد يده إليها إلا كتب الله له حسنة، فإذا دنا منها غفر الله تعالى له بذلك ذنباً، فإذا اغتسل غفر الله له بقدر ما مر من الماء على شعره، قلت: بعدد الشعر؟ قال: نعم بعدد الشعر^(٣).

وروا عن بكر بن محمد عن جعفر الصادق قوله: سألته عن المتعة، فقال: إني لأكره للرجل المسلم أن يخرج من الدنيا وقد بقيت عليه خلة من خلال رسول الله ﷺ لم يأتها^(٤)، فقلت: فهل تمتع رسول الله ﷺ؟ قال: نعم، وقرأ هذه الآية: ﴿وَإِذَا أَسَرَ الْفِتْنُ إِلَى بَعْضِ أَرْوَاحِهِمْ حَدِيثًا﴾ إلى قوله: ﴿تَبَيَّنَ وَأَبْكَرًا﴾^(٥).

(١) المصدر نفسه.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ٤٦٣/٣، وسائل الشريعة: ١٣/٢١ ح ٢٦٣٩١.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ٤٦٣/٣، وسائل الشريعة: ١٣/٢١ ح ٢٦٣٩٠ ومستدرک الوسائل: ٤٥٢/١٤.

(٤) وفي لفظ آخر: (لم يقضها).

(٥) وسائل الشريعة: ١٣/٢١ ح ٢٦٣٨٩ ومن لا يحضره الفقيه: ٤٦٣/٣ مختصراً.

وروا عن جعفر الصادق أيضًا قوله: (ليس منا من لم يؤمن بكرّتنا، ويستحل متعتنا)^(١).

قال الشيخ المفيد (٤١٣هـ) في التعليق عليها: (واختص بإباحتها جماعة أئمة الهدى من آل محمد ﷺ، فلذلك أضافها الصادق (ع) إلى نفسه بقوله: «متعتنا»)^(٢). ومن هنا يتضح أنّ فرقتين^(٣) تؤمنان بعصمة وإمامة الباقر وجعفر الصادق وتشاركان في الرواية عنهما كذلك، فتتفرقان في النقل عنهما افتراقًا ظاهرًا بهذه الصورة، لا يقبل الجمع أو التأويل سوى الاعتراف بأنّ هناك كذبًا كثيرًا في التراث المنقول عن الإمامين الباقر والصادق.

فكيف إذا ضُمّ لذلك ما في المذهب الجعفري ذاته من روايات مضادة عن الإمام جعفر الصادق وآبائه، تفيد حرمة متعة النساء بشكل واضح وجلي لا يقبل التأويل. كالذي رواه أحمد بن عيسى الأشعري في (نوادره) والحر العاملي في (وسائل الشيعة) عن هشام بن الحكم عن الإمام جعفر الصادق أنه قال في المتعة: ما تفعلها عندنا إلا الفواجر^(٤).

وما رواه شيخ الطائفة الطوسي في (تهذيب الأحكام) و(الاستبصار) والحر العاملي في (وسائل الشيعة) عن زيد بن علي عن آبائه عن علي بن أبي طالب ﷺ قال: حرّم رسول الله صلى الله عليه وآله لحوم الحمر الأهلية ونكاح المتعة^(٥).

وقد وجد الطوسي نفسه مُحرجًا أمام هذه الرواية الصريحة في تحريم المتعة فاكتفى بالتعليق عليها بقوله: «فإنّ هذه الرواية وردت مورد التقية وعلى ما يذهب إليه مخالفو الشيعة، والعلم حاصل لكل من سمع الأخبار أنّ من دين أئمتنا ﷺ إباحة المتعة فلا يحتاج إلى الإطناب فيه»^(٦).

(١) من لا يحضره الفقيه: ٤٥٨/٣.

(٢) المسائل السروية: ص ٣٢.

(٣) أي: الاثناعشرية (الإمامية) والإسماعيلية.

(٤) النوادر: ص ٨٧، وسائل الشيعة: ٣٠/٢١ ح ٢٦٤٤١.

(٥) تهذيب الأحكام: ٢٥١/٧ والاستبصار: ١٤٢/٣ ووسائل الشيعة: ١٢/٢١.

(٦) تهذيب الأحكام: ٢٥١/٧.

فمن أين أتى كل هذا الاختلاف؟ وكيف يُمكن تمييز النقل الصحيح عن الإمامين الباقر والصادق وسط تراث روائي متعارض، تتجاذبه طوائفُ كلها ترفع راية التشيع لأهل البيت، وتزعم الاعتناء بتراث الباقر والصادق وتنقله عمَّن تعدهم من الثقات؟! * مسألة أخرى هي (الخُمس)، اختلفت فيها الرواية عن أهل البيت بين طوائف الشيعة فضلًا عن غيرهم.

فهذا الشريف المرتضى يُصرِّح في كتابه (الانتصار) بانفراد طائفته الإمامية عن سائر طوائف الإسلام في جعل (الخمس) خمسًا فيما يكتسبه الإنسان مطلقًا في حرب أو سلم، ومن التجارات والزراعات والصناعات وغيرها فيقول: «ومما انفردت به الإمامية القول: بأنَّ الخمس واجب في جميع المغانم والمكاسب، ومما استخرج من المعادن والغوص والكنوز، ومما فضل من أرباح التجارات والزراعات والصناعات بعد المؤنة والكفاية في طول السنة على اقتصاد»^(١).

بينما هي عند الزيدية في «ما يُغنم من أهل الحرب وأهل البغي، والأموال التي تجبى من الخراج أو جبايات الأرض التي أخذت صلحًا، وكل ما يخرج من البحر من الدر والياقوت وفي كل ما يخرج من المعادن، وكل ما يصطاد»^(٢).

فلا يجب الخمس عندهم فيما فضل مما يكتسبه الإنسان من أرباح التجارات والزراعات والصناعات والإجارات وحيازة المباحات كما هو الحال عند الإمامية الاثني عشرية^(٣).

وروى الزيدية زيادة على ذلك عن الإمام زيد بن علي بن الحسين أنه سُئل عن الخمس فقال: «هو لنا ما احتجنا إليه، فإذا استغنينا فلا حق لنا فيه، ألم تر أنَّ الله قرننا مع اليتامى والمساكين وابن السبيل، فإذا بلغ اليتيم واستغنى المسكين وأمن ابن السبيل فلا حق لهم، وكذلك نحن إذا استغنينا فلا حق لنا»^(٤).

(١) الانتصار: ص ٢٢٥.

(٢) التجريد في فقه الإمامين الأعظمين: ص ٩٨ كتاب الخمس.

(٣) انظر: منهاج الصالحين للمرجع الروحاني: ٣٥٢/١ ومنهاج الصالحين للمرجع محمد سعيد الحكيم:

٤٠٦/١ ومنهاج الصالحين للمرجع محمد إسحاق القياض: ٥٨/٢.

(٤) مستند زيد بن علي: ص ٣٥٦.

فضلاً على أن في روايات الإمامية ما يفيد أن الخمس لا يجب إلا في الغنائم خاصة!

ففي صحيحة^(١) عبد الله بن سنان قال: سمعت أبا عبد الله (ع) يقول: ليس الخمس إلا في الغنائم خاصة^(٢).

وقد علّق الحر العاملي على الرواية بقوله: «المراد: ليس الخمس الواجب بظاهر القرآن إلا في الغنائم، فإن وجوبه فيما سواها إنما ثبت بالسنة»^(٣) (٤).

وهو اعتراف منه بأن الآية الواردة في الخمس في كتاب الله تعالى وهي: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسُهُمُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالسَّكِينِ وَأَبْنَى السَّبِيلِ إِن كُنتُمْ ءَامَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَرْزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّفَاكَرِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنفال: ٤١]، لا تدل من قريب أو بعيد على نظرية الإمامية الاثني عشرية في الخمس.

وقد اعترف آية الله محمد آصف محسني بالغموض الذي يكتنف الخمس عند الإمامية حيث يقول: «واعلم أن وجوب الخمس في الفوائد وأرباح المكاسب كما هو المشهور في أعصارنا لا يخلو من غموض وإيراد، ومن المطمئن به أن أخذه شرع من زمان الهادي والعسكري عليه السلام في الجملة، وأما الجواد عليه السلام فهو وإن أخذ بعضه لكن في إثبات كونه من الخمس المصطلح نظر. ثم على فرض وجوبه -بعيداً- في تقسيمه إلى سهم الإمام والسادة أيضاً نظر، بل منع بل هو كله حق الإمام عليه السلام. وتحقيقه في محله»^(٥).

فهل يمكن القول بعد هذا إن ما عليه الإمامية من القول بوجوب أداء الخمس من

(١) حكم عليها بالصحة المرجع الديني الراحل أبو القاسم الخوئي في (مستند العروة: كتاب الخمس: ص ٣٥) والمرجع الديني المعاصر محمد إسحاق الفياض في (الأراضي: ص ٢١٨) والمرجع الديني الراحل منتظري في (نظام الحكم في الإسلام: ص ٤٥٨) وبالتصحيح أو التحسين الشيخ الحسن بن زين الدين في (منتقى الجمان: ٤٣٦/٢).

(٢) من لا يحضره الفقيه: ٤٠/٢ ح ١٦٤٦ وتهذيب الأحكام: ١٢٤/٤ ووسائل الشيعة: ٤٨٥/٩.

(٣) أي السنة التي تنقلها الطائفة عن الأئمة.

(٤) وسائل الشيعة: ٤٨٥/٩.

(٥) مشرعة بحار الأنوار: ٤٥٦/٢.

أرباح المكاسب هو مذهب أهل البيت أو مذهب الإمام جعفر الصادق؟
ولو ذهبت أعدد أوجه الخلاف والنقول المتضادة التي تنقلها تلك الفرق عن أهل
البيت في جميع المسائل (العقدية منها والفقهية) لطال البحث ولاستفرغ ذلك كتابة
عشرات بل مئات الصفحات.

ومن هذه المواضيع وأكثر سخونة، موضوع (القول بوقوع التحريف في القرآن)،
والذي أخذ زخمًا كبيرًا في التراشق المذهبي، فصُنِّفَ فيه المصنِّفات وكثر فيه الكلام
بين مكذِّبٍ ومُصِّحٍ.

ولو أننا أغفلنا مضامين هذه السجلات، وتوقفنا عند أهم مفردات هذا البحث،
وهي اعتراف جمع من علماء الإمامية بتواتر روايات التحريف وكونها قطعية الثبوت
وقطعية الدلالة^(١)، ثم رأينا علماء المذهب المنكرين للقول بوقوع التحريف يُقدِّمون
على تكذيب هذه الروايات المتواترة دون شعور بالحرَج بل ويعدِّون ما تضمنته من
القول بالتحريف من جنس الخرافة كما صرَّح بذلك المرجع الديني الراحل السيد
أبو القاسم الخوئي (١٤١٣هـ) في كتابه (البيان) بقوله: «ومما ذكرناه: قد تبين للقارئ
أنَّ حديث تحريف القرآن حديث خرافة وخیال، لا يقول به إلا من ضعف عقله^(٢)،
أو من لم يتأمل في أطرافه حق التأمل، أو من ألجأه إليه حبُّ القول به. والحبُّ
يُعمي ويضُم، وأمَّا العاقل المنصف المتدبر فلا يشك في بطلانه وخرافته^(٣)».

وهذا مع اعتراف الخوئي بكون أسانيد بعض روايات التحريف معتبرة عنده،
إذ يقول متقدِّمًا تلك الروايات: «لأنَّ كثيرًا من الروايات، وإن كانت ضعيفة السند، فإنَّ
جملة منها نقلت من كتاب أحمد بن محمد السَّيَّاري، الذي اتفق علماء الرجال على
فساد مذهبه، وأنه يقول بالتناسخ، ومن علي بن أحمد الكوفي الذي ذكر علماء
الرجال أنه كذاب، وأنه فاسد المذهب إلا أنَّ كثرة الروايات تورث القطع بصدور
بعضها عن المعصومين عليه السلام ولا أقل من الاطمئنان بذلك، وفيها ما رُوي بطريق معتبر

(١) نعمة الله الجزائري في (الأنوار النعمانية: ٣٥٧/٢) ومحمد باقر المجلسي في (مرآة العقول: ٥٢٥/١٢)
وعبدنار البحراني في (مشارك الشمس الدرية: ص١٢٦).

(٢) وهو بهذا يطن في عقول بعض جهابذة المذهب ومُنْظِرِهِ -من حيث لا يشعر!-

(٣) البيان في تفسير القرآن: ص٢٥٩.

فلا حاجة بنا إلى التكلم في سند كل رواية بخصوصها^(١).

وبهذا يُمكننا أن نتلمس حجم الحرج الذي وقع فيه علماء المذهب من جراء هذه الروايات المتظافرة والمتواترة التي أُلجأتهم في النهاية لتكذيبها حفاظًا على كتاب الله تعالى من أن يُمس أو حفاظًا على ماء الوجه من أن يجف!

إنه من الواجب شرعًا وعقلًا أن تُطرح هذه الروايات المكذوبة حفظًا لمقام (كتاب الله) من أن يُمس وينال بمثل هذه التهم الشنيعة، لكن القصد من طرح هذا المثال هو الإشارة إلى كثرة الكذب على أئمة أهل البيت، وفي موضوعات مختلفة من الأصول والفروع، وفي الفروع التي تعتبر من خصائص المذهب الجعفري كما تقدّم في (المتعة) و(الخمس)، وحتى في أصول الدين، وصولًا إلى أصل الأصول وأساس الدين: القرآن الكريم، حيث بلغ عدد الروايات المكذوبة في تحريف القرآن هذا العدد الضخم، إلى الحد الذي يقف فيه زعيم الحوزة العلمية في النجف آنذاك -وهو من هو في علم الرجال وقد أُلّف فيهم موسوعة (معجم رجال الحديث) في أربعة وعشرين مجلدًا- أمامها حائرًا، فلا يستطيع مع ما بذله من الجهد في تضعيف أكثرها إلا بالإقرار بكون بعضها معتبرة سندًا!

بينما يصرّح المجلسي بأنّ طرح الأخبار المتواترة في تحريف القرآن يستلزم طرح كل روايات المذهب، وعلى رأسها روايات النص على الأئمة!

يقول المجلسي: «ولا يخفى أن هذا الخبر وكثير من الأخبار الصحيحة صريحة في نقص القرآن وتغييره وعندي أنّ الأخبار في هذا الباب متواترة معنى، وطرح جميعها يوجب رفع الاعتماد عن الأخبار رأسًا، بل ظني أنّ الأخبار في هذا الباب لا يقصر عن أخبار الإمامة فكيف يثبتونها بالخبر؟»^(٢).

وقد التفت إلى هذه المسألة المرجع الديني الراحل السيد أبو القاسم الخوئي (١٤١٣هـ) في (معجم رجال الحديث) فقال: «إنّ أصحاب الأئمة عليهم السلام وإن بذلوا غاية جهدهم واهتمامهم في أمر الحديث وحفظه من الضياع والاندراس حسبما أمرهم به

(١) البيان في تفسير القرآن: ص ٢٢٦.

(٢) مرآة العقول: ٥٢٥/١٢.

الأئمة عليهم السلام إلا أنهم عاشوا في دور التقية ولم يتمكنوا من نشر الأحاديث علناً، فكيف بلغت هذه الأحاديث حد التواتر أو قريباً منه! ^(١).

لقد كثر الكذب على جعفر؛ لهذا تحاشى العلماء الأئمة كثرة الرواية عنه؛ فضاء فقهاء! وما هو موجود بين أيدينا اليوم مما يوثق به عنه نتف متفرقة لا تشكل مذهباً. وما سواها كثير من أكاذيب نسبت إليه تحاشتها الكتب الموثوقة.

وخلاف جمهور المسلمين مع أرباب المذهب الجعفري لا يقف في هذه الجزئية عند كثرة الكذب على الإمام جعفر الصادق فحسب بل على نظرة علماء المذهب للكذب وإعطائه صفة الشرعية - إن صح التعبير!

فكم وقفت مبهوراً أمام أبي القاسم الخوئي - وهو يترجم في موسوعته الرجالية (معجم رجال الحديث) للراوي عبد الله بن بكير-: «وأما ما ذكره الشيخ في الاستبصار فلا ينافي الحكم بوثاقته، غايته أن الشيخ احتمل كذب عبد الله بن بكير في هذه الرواية بخصوصها نصرة لرأيه، ومن المعلوم أن احتمال الكذب لخصوصية في مورد خاص لا ينافي وثاقة الراوي في نفسه» ^(٢).

وازداد عجبي وأنا أرى الخوئي يقول في ترجمة أحمد بن حماد المروزي: (إنّ ظهور الكذب أحياناً لا ينافي حسن الرجل، فإنّ الجواد قد يَكْبُو!) ^(٣).

فإذا كان الكذب كبوة يُمكن التغاضي عنها، فماذا بقي لنا أن نتكلم فيه؟!

وإذا كان الكذب ليس سبباً وجيهاً للحكم بضعف الراوي، فإن كون تلاقي مصلحة المذهب مع الكذب على الخصم مما لا ينبغي التردد فيه ولا التورع عنه عند الخوئي أيضاً! فقد سئل أبا القاسم الخوئي: هل يجوز الكذب على المبتدع أو مروج الضلال في مقام الاحتجاج عليه إذا كان الكذب يدحض حجته ويبطل دعاويه الباطلة؟ فأجاب: إذا توقف رد باطله عليه جاز ^(٤)!

(١) معجم رجال الحديث: ٢٢/١ (روايات الكتب الأربعة ليست قطعية الصدور).

(٢) معجم رجال الحديث: ١١/١٣٢.

(٣) المصدر نفسه ١١٣/٢.

(٤) صراط النجاة: ١/٤٤٧ مسألة (١٢٤٥).

العامل الثاني: التقية وأثرها في اندثار المذهب

اتفق المسلمون على أنه يُشرع للمسلم أن يجهر^(١) بخلاف معتقده عند تحقق الإكراه أو الضرر من جهة الكفار والمشركين^(٢)، لقول الله تبارك وتعالى في كتابه الكريم: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاتُوا﴾ [آل عمران: ٢٨].

والتقية استثناء مؤقت من أصل كلي عام، لظرف خاص يمرُّ به الفرد المسلم، أو الفئة المسلمة، وتكييفها الشرعي لأجل هذا أنها رخصة جائزة حال الضرورة، يُصار إليها عند تحقق الإكراه أو الضرر، وينتهي العمل بها بمجرد زوال السبب الداعي لها من الإكراه ونحوه.

أما الإمامية؛ فالتقية عندهم مفهومها أوسع، فليست هي مناعة بالإكراه أو تحقق الضرر، ولا هي مع غير المسلم، بل هي مع المسلم المخالف غالباً، ولا هي في ظرف خاص أو بوقت ينتهي، بل هي عندهم حالة مستمرة، وسلوك جماعي دائم. ومن هنا قال ابن بابويه القمي (٣٨١هـ): «والتقية واجبة لا يجوز تركها إلى أن يخرج القائم، فمن تركها فقد دخل في نهي الله ﷻ ونهي رسوله والأئمة صلوات الله عليهم»^(٣).

وللتقية حضورها الكبير في العقيدة الإمامية كما هو الحال في الواقع الحياتي للإمامي، وقد أريد لها أن تجري على لسان الإمامي وفي سلوكه حتى وإن لم يوجد ما يبررها، فالأخبار تحت الإمامي على استعمال التقية مع من يأمن جانبه حتى تصبح له سجية وطبيعة فيمكنه التعامل بها حينئذ مع من يحذره ويخافه بدون تكلف ولا تصنع،

(١) قال عبد الله بن عباس رضي الله عنه: «الثقة: التكلم باللسان والقلب مطمئناً بالإيمان، ولا يسطر يده فيقتل، ولا إلى إثم، فإنه لا عُذر له».

وقال الضحّاك «التقية باللسان من حمل على أمر يتكلم به وهو لله معصية، فتكلم مخافة على نفسه، وقلبه مطمئن بالإيمان، فلا إثم عليه، إنما التقية باللسان». انظر: تفسير الطبري: ٣١٨/٥.

(٢) قال الحسن البصري: «ذلك في المشركين يكرهونهم على الكفر، وقلوبهم كارهة، ولا يصيرون لعذابهم». انظر: تفسير ابن المنذر: ١٦٦/١.

(٣) الهداية: ص ٥٣.

فيروي الإمامية عن الإمام جعفر الصادق قوله: «عليكم بالتقية، فإنه ليس منا من لم يجعلها شعاره ودثاره مع من يأمنه لتكون سجيته مع من يحذره»^(١).

حتى بات الشعار الإمامي الذي يُفاخر به هو القول المنسوب إلى الإمام جعفر الصادق: «التقية ديني ودين آبائي، ولا دين لمن لا تقية له»^(٢).

ويروى عنه: «إنَّ تسعة أعشار الدين في التقية، ولا دين لمن لا تقية له، والتقية في كل شيء إلا في شرب النبيذ والمسح على الخفين»^(٣)، وفي بعضها «ومتعة الحج»^(٤).

ويروون عنه أيضًا قوله لحبيب بن بشر: «لا والله ما على وجه الأرض شيء أحب إليّ من التقية، يا حبيب؛ إنَّه من كانت له تقية رفعه الله، يا حبيب من لم تكن له تقية وضعه الله، يا حبيب؛ إنَّ الناس إنَّما هم في هدنة، فلو قد كان ذلك كان هذا»^(٥).

والتقية عند الإمامية لها اعتباران أو بُعدان، أحدهما للاضطرار وتحقق الإكراه - كما هو مقرر شرعًا عند كافة المسلمين - ويُطلق عليها اسم (التقية الخوفية)، والثاني لقصد الكتمان وإظهار خلاف الباطن، دون تحقق ضرر أو إكراه، ويُطلق عليها اسم (التقية المداراتية).

وقد ذكرهما المرجع الديني الراحل السيد أبو القاسم الخوئي بقوله: (وأما التقية بالمعنى الأعم فهي في الأصل محكومة بالجواز والحلية وحديث رفع ما اضطرروا إليه، وما ورد من أنه ما من محرم إلا وقد أحله الله في مورد الاضطرار، وغير ذلك ممَّا دل على حلية أي عمل عند الاضطرار إليه، فكل عمل صنعه المكلف اتقاء لضرره واضطرار إليه فهو محكوم بالجواز والحلية في الشريعة المقدسة، وأما التقية بالمعنى الأخص أعني التقية من العامة فهي في الأصل واجبة، وذلك للأخبار الكثيرة الدالة على وجوبها بل دعوى تواترها الإجمالي والعلم بصدور بعضها عنهم عليه السلام ولا أقل من اطمئنان ذلك قريبة جدًا، هذا على أن في بينها روايات معتبرة كصحيحتي ابن أبي

(١) الأمالي للطوسي: ص ٢٩٣ ووسائل الشيعة: ٢١٢/١٦ وبحار الأنوار: ٣٩٥/٧٢.

(٢) المحاسن للبرقي: ٢٥٥/١ ووسائل الشيعة: ٢١٠/١٦ وبحار الأنوار: ٧٤/٢.

(٣) الكافي: ٢١٧/٢ - ح (٢).

(٤) الكافي: ٣٢/٣ - ح (٢) وتهذيب الأحكام: ٣٦٢/١.

(٥) الكافي: ٢١٧/٢ - ح (٤) ووسائل الشيعة: ٢٠٦/١٦.

يعفور ومعمّر بن خلاد وصحيحة زرارة وغيرهما من الروايات الدالة على وجوب التقية.

ففي بعضها: أَنَّ «التقية ديني ودين آبائي ولا دين لمن لا تقية له». وأيُّ تعبير أقوى دلالة على الوجوب من هذا التعبير حيث أنه ينفي التدين رأساً عن لا تقية له، فمن ذلك يظهر أهميتها عند الشارع، وأنَّ وجوبها بمثابة قد عد تاركها ممن لا دين له.

وفي بعضها الآخر: «لا إيمان لمن لا تقية له»، وهو في الدلالة على الوجوب كسابقه.

وفي ثالث: «لو قلت إنَّ تارك التقية كتارك الصلاة لكنت صادقاً». ودلالته على الوجوب ظاهرة، لأنَّ الصلاة هي الفاصلة بين الكفر والإيمان - كما في الأخبار - وقد نزلت التقية منزلة الصلاة، ودلت على أنها أيضاً كالفاصلة بين الكفر والإيمان، وفي رابع ليس منا من لم يجعل التقية شعاره ودثاره.

وقد عُدَّ تارك التقية في بعضها ممَّن أذاع سرهم وعرفهم إلى أعدائهم إلى غير ذلك من الروايات، فالتقية بحسب الأصل الأولى محكومة بالوجوب^(١).

ويظهر أنَّ هذه التقية التي أريد لها أن تكون درعاً واقياً للإمامي كما يدَّعي نُظَّار الإمامية، انقلبت لأسبابٍ معينة على المذهب لتكون مصدر قلقٍ ووبالٍ عليه، فقد رُوِّج المنافقون المغرضون المندسُّون في جُملة المسلمين، والغلاة المارقون؛ للنصوص الواردة في التقية، ونشروها بين الناس، وبثوها في كتبهم ورسائل لتشكُّل حالة عامة للناس يُمكن من خلالها دسَّ العقائد الباطلة في صفوفهم باسم الإمام جعفر دون أدنى نكارة، وتحت ذريعة أنَّ إنكارها أو عدم رواجها من قبل بين الناس كان بدافع التقية.

ويروي الإمامية عن جعفر الصادق أنَّه أدرك مبكراً التأثير السلبي الكبير للتقية على الواقع الإمامي، وأنَّ هذا الاحتماء الكاذب أو التسطُّيح المتعمد لمفهوم التقية بات آنذاك أداة ضاربة للباطنيين والمنافقين لترويج مذاهبهم الباطلة باسمه، فراح ينتقدهم ويتوعدهم قائلاً: «إنَّما جُعِلَت التقية ليحقن بها الدم، فإذا بلغت التقية الدم فلا تقية،

(١) التفتيح في شرح العروة الوثقى - كتاب الطهارة -: ٢٥٤/٤ - ٢٥٦.

وايم الله؛ لو دعيتم لتنصرونا لقلتم لا نفعل إنما نتقي، ولكانت التقية أحب إليكم من آبائكم وأمهاتكم، ولو قد قام القائم ما احتاج إلى مساءلتكم عن ذلك، ولأقام في كثير منكم من أهل النفاق حدَّ الله^(١).

ولكن . . ما الذي سيُغيِّره هذا الوعيد؟

ألا يُمكن تخريبه عند أهل الكوفة مخرج التقية أيضًا؟

تأمل الرواية التالية جيدًا لتدرك كيف تحوَّلت (التقية) إلى أداة بيد بعض الرواة، تُستخدم بكل سهولة ويُسر في نسبة القول إلى الإمام جعفر أو تكييفه بمعنى مضاد لمعناه الظاهر، بحجة أنه فعلها تقية!

قال ابن السَّمَاك الكوفي قال: خرجت إلى مكة فلقيني زُرارة بن أعين بالقادسية، فقال لي: إنَّ لي إليك حاجة، وأرجو أن أبلغها بك، وَعَظَّمَهَا، فقلت: ما هي؟ فقال: إذا لقيت جعفر بن محمد فأقرئه مني السلام، وسله أن يخبرني، مِنْ أهل الجنة أنا، أم من أهل النار؟ فأنكرت ذلك عليه، فقال لي: إِنَّهُ يَعْلَمُ ذلك، فلم يزل بي حتى أجبته، فلمَّا لقيت جعفر بن محمد أخبرته بالذي كان منه، فقال: هو من أهل النار، فوقع في نفسي شيء مما قال، فقلت: ومن أين علمت ذاك؟! فقال: من ادَّعَى عَلَيَّ أَنِّي أَعْلَمُ هذا فهو من أهل النار، فلمَّا رجعت لقيني زُرارة بن أعين، فسألني عما عملت في حاجته، فأخبرته بأنه قال لي: إنه من أهل النار، فقال: كَالَ لك يا عبد الله من جِرَابِ الثُّورَةِ، فقلت: وما جراب الثُّورَةِ؟ قال: عمل معك بالتقية^(٢).

واستخدام عبارة (أعطاك من جراب الثُّورَةِ) للتعبير عن العمل بالتقية لم يرد في هذه الرواية فحسب، بل هو تعبير شائع عند الإمامية كما يقول محمد باقر الوحيد البهبهاني (١٢٠٥هـ): «قد ورد في الأخبار: أنَّ الشيعة كانوا يقولون في الحديث الذي وافق التقية: (أعطاك من جراب النورة). قيل: مرادهم تشبيه المعصوم ﷺ بالعطار، وكانوا يبيعون أجناس العطارين بالجربان، وكان الثُّورَةُ أيضًا يبيعونها في جرابها، فإذا

(١) تهذيب الأحكام: ١٧٢/٦ ووسائل الشيعة: ٢٣٥/١٦.

(٢) الضعفاء الكبير: ٩٦/٢، قال العقيلي (٣٢٢هـ): حدَّثنا أبو يحيى عبد الله بن أحمد بن أبي مَسْرَّة

(٢٧٩هـ) - وهو إمام محدِّث ثقة-، قال: حدَّثني سعيد بن منصور (٢٢٧هـ) - وهو إمام محدِّث ثقة، من

أوعية العلم- قال: حدَّثنا ابن السَّمَاك (١٨٣هـ) - وهو صدوق-، فذكره.

أعطى التقية قالوا: أعطاك من جرابها - أي ما لا يؤكل، ولو أكل لقتل - والفائدة فيه دفع القاذورات وأمثالها»^(١).

لكن النتيجة الحقيقية لهذا البناء العقدي والفقهى القائم على التقية بمفهومها الإمامي هي الحيرة، والضياغ.

وفي هذا يقول يوسف البحراني (١١٨٦هـ) في مقدمة موسوعته الفقهية (الحدائق الناضرة) متحدثاً عن حال الأئمة: «وتزايد الأمر شدة بعد موته - أي موت النبي - صلوات الله عليه - وما بلغ إليه حال الأئمة صلوات الله عليهم من الجلوس في زاوية التقية، والإغضاء على كل محنة وبلية. وحث الشيعة على استشعار شعار التقية، والتدين بما عليه تلك الفرقة الغوية حتى كُورت شمس الدين النيرة، وخسفت كواكبه المقمرة، فلم يُعلم من أحكام الدين على اليقين إلا القليل، لامتزاج أخباره بأخبار التقية، كما قد اعترف بذلك ثقة الاسلام وعلم الأعلام (محمد بن يعقوب الكليني نور الله تعالى مرقده) في جامعته الكافي، حتى إنه (قدس سره) تخطأ العمل بالترجيحات المروية عند تعارض الأخبار، والتجأ إلى مجرد الرد والتسليم للأئمة الأبرار. فصاروا صلوات الله عليهم - محافظة على أنفسهم وشيعتهم - يخالفون بين الأحكام وإن لم يحضرهم أحد من أولئك الأنام، فتراهم يجيبون في المسألة الواحدة بأجوبة متعددة وإن لم يكن بها قائل من المخالفين، كما هو ظاهر لمن تتبع قصصهم وأخبارهم وتحري سيرهم وآثارهم»^(٢).

وهذا اعتراف مهم من هذا الفقيه الإمامي الكبير يُنبئك عن الخلل الجسيم الذي أصاب مذهب أهل البيت بسبب الظروف السياسية التي كانت تحوطهم حتى لا يكاد المرء يعرف فتاواهم الحقيقية من غيرها!

لقد قالها يوسف البحراني بكل صراحة، وغيره من علماء الإمامية يهمس بها في الخفاء أو يصرح بها على استحياء أو يتهرب منها تحت لفاع المظالم الواقعة على أهل البيت^(٣).

(١) الفوائد الحائرية: ص ٤٦١.

(٢) الحدائق الناضرة: ٤/١.

(٣) ومنهم من يستخدم أسلوب (أفضل وسيلة للدفاع هي الهجوم) في طرح أسباب التقية والمظالم التي =

ولثلا يُقال: إنَّ ما حكاه البحراني هو رأيٌ واجتهاد خاصٌّ به، لا يعول عليه جمهور الإمامية أو هو لصيقٌ بالحركة الأخبارية دون الأصولية التي لها الحضور الفقهي والريادي اليوم.

فهاك هذا التصريح من زعيم الحركة الأصولية محمد باقر الوحيد البهبهاني (١٢٠٥هـ) والذي يعضد كلام البحراني السابق، والذي يقول فيه: (وورد عنهم ﷺ أخبار كثيرة في أنَّ الرشد في ما خالف العامة، لا الخبر الذي وافقهم، وورد منهم الأمر بترك ما وافقهم والأخذ بما خالفهم، مع أنه ورد منهم: أنَّ من أسباب اختلاف الأخبار منهم بل وعمدتها التقية)^(١).

وقد سبقهما إلى هذا التقرير علي بن الحسين بن بابويه القمي^(٢) (٣٢٩هـ) حيث يعزو اختلاف الأخبار في الكتب المشهورة إلى العمل بالتقية، فيقول: (فلأجل الحاجة إلى الغيبة اتسعت الأخبار، ولمعاني التقية والمدافعة عن الأنفس اختلفت الروايات. ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَهُمْ حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾. ولولا التقية والخوف، لما حار أحد، ولا اختلف اثنان، ولا خرج شيء من معالم دين الله تعالى إلا على كلمة لا تختلف، وحرف لا يشبهه. ولكن الله -عظمت أسماؤه- عهد إلى أئمة الهدى في حفظ الأمة، وجعلهم في زمن مأذون لهم بإذاعة العلم، وفي آخر حلماء ﴿يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾^(٣).

قلت: حدَّثني أبي، عن آبائه، عن علي بن رسول الله ﷺ أنَّ ملكًا من الملوك في الأرض كان بقي من عمره ثلاث سنين، فوصل رحمه فجعلها الله ثلاثين سنة.

= وقعت على آل البيت في سياق عاطفي له إطاره الخاص الذي لا يتناسب مع حكمنا على مذهب يُنسب للإمام الجليل جعفر الصادق. فمهما كانت مبررات التقية فنحن لا يهمننا كمقلين أو كأتباع إلا معرفة (هل ما يُقال عنه مذهب الإمام جعفر الصادق اليوم هو فعلاً مذهب أم غيره؟)، هذا ما يهمننا في ذلك المقام.

(١) الحاشية على مدارك الأحكام: ٢٠٤/٢.

(٢) يُعرف في الوسط الإمامي باسم (الصدوق الأول)، وهو والد علي بن بابويه القمي.

(٣) الإمامة والتبصرة من الحيرة (المقدمة): ص ٩-١٠.

ولا تقف حيرة علماء الإمامية عند هذه المسألة فقط بل احتاروا في النظرة (لالتقية) ذاتها .

فحين يرى جمع من علماء الإمامية أنَّ الإمام جعفرًا كان يخالف في فتاواه إذا ما كان هناك قول لعلماء من أهل السنة في المسألة ذاتها لا يوافق رأيه، يرى المحقق البحراني وربما غيره من الإمامية أيضًا أنَّ الإمام جعفرًا وبقية الأئمة كانوا يتقصّدون المخالفة ويتعمدون الإفتاء بفتاوى متناقضة في (المجلس الواحد) ودون أن يكون في (المجلس) أحد من مخالفني الشيعة ويستدلون على ذلك بأدلة من روايات الشيعة أنفسهم .

وفي هذا يتابع المحقق البحراني كلامه قائلاً: (وحيث أنَّ أصحابنا رضوان الله عليهم خصوا الحمل على التقية بوجود قائل من العامة، وهو خلاف ما أدى إليه الفهم الكليل والفكر العليل من أخبارهم صلوات الله عليهم، رأينا أن نسط الكلام بنقل جملة من الأخبار الدالة على ذلك، لئلا يحملنا الناظر على مخالفة الأصحاب من غير دليل، وينسبنا إلى الضلال والتضليل .

فمن ذلك ما رواه في (الكافي) في الموثق عن زرارة عن أبي جعفر الباقر قال: (سألته عن مسألة فأجابني، ثمَّ جاءه رجل فسأله عنها فأجابه بخلاف ما أجباني، ثم جاء رجل آخر فأجابه بخلاف ما أجباني وأجاب صاحبي، فلما خرج الرجلان قلت: يا ابن رسول الله رجلان من أهل العراق من شيعتكم قدما يسألان، فأجبت كل واحد منهما بغير ما أجبته به صاحبه؟ فقال: يا زرارة، إنَّ هذا خير لنا وأبقى لكم. ولو اجتمعتم على أمر واحد لصدقكم الناس علينا ولكان أقل لبائنا ويقائكم. قال: ثمَّ قلت لأبي عبد الله (ع): شيعتكم لو حملتموهم على الأسنة أو على النار لمضوا وهم يخرجون من عندكم مختلفين، قال: فأجابني بمثل جواب أبيه).

فانظر إلى صراحة هذا الخبر في اختلاف أجوبته عليه السلام في مسألة واحدة في مجلس واحد وتعجب زرارة، ولو كان الاختلاف إنَّما وقع لموافقة العامة لكفى جواب واحد بما هم عليه، ولما تعجب زرارة من ذلك، لعلمه بفتاواه عليه السلام أحياناً بما يوافق العامة تقية ولعل السر في ذلك أنَّ الشيعة إذا خرجوا عنهم مختلفين كلٌّ ينقل عن إمامه خلاف ما ينقله الآخر، سخف مذهبه في نظر العامة، وكذبهم في نقلهم، ونسبهم إلى

الجهل وعدم الدين، وهانوا في نظرهم، بخلاف ما إذا اتفقت كلمتهم وتعاضدت مقالاتهم، فإنهم يصدقونهم ويشدد بغضهم لهم ولإمامهم ومذهبهم، ويصير ذلك سبباً لثوران العداوة، وإلى ذلك يشير قوله عليه السلام: (ولو اجتمعتم على أمر واحد لصدقكم الناس علينا)، ومن ذلك أيضاً ما رواه الشيخ في التهذيب في الصحيح -على الظاهر- عن سالم أبي خديجة عن جعفر الصادق قال: (سأله إنسان وأنا حاضر فقال: ربما دخلت المسجد وبعض أصحابنا يصلي العصر، وبعضهم يصلي الظهر؟ فقال: أنا أمرتهم بهذا، لو صلوا على وقت واحد لعرفوا فأخذ برقابهم)، وهو أيضاً صريح في المطلوب، إذ لا يخفى أنه لا تطرق للحمل هنا على موافقة العامة، لاتفاقهم على التفريق بين وقتي الظهر والعصر ومواظبتهم على ذلك) إلى أن قال: (ولعلك بمعونة ذلك تعلم أن الترجيح بين الأخبار بالتقية - بعد العرض على الكتاب العزيز - أقوى المرجحات. فإنَّ جُلَّ الاختلاف الواقع في أخبارنا، بل كُله عند التأمل والتحقيق إنما نشأ من التقية)^(١).

إنَّ ما ذكره البحراني وغيره من أنَّ الإمام يكثر من الأقوال المختلفة لمعنى الاختلاف بين الأقوال دون اشتراط أن يكون ذلك لمخالفة العامة بما يعني وجود قول مخالف للعامة، فضلاً عن وجود أحد من أعيان العامة في مجلسه غريب جداً، إذ لا يُعقل أن يعمل الأئمة على بث الخلاف بين أصحابهم لأدنى سبب، أو أن يدعو إلى باطنية جاهلة عبر تعدد معاني الكلام، مما يُفضي إلى تضييع الحقيقة الدينية وإلباس الحق بالباطل، وهو ما حصل فعلاً لكثرة التعارض بين الروايات^(٢).

وقد لا يتفق أكثر علماء الإمامية مع البحراني في حصر أسباب اختلاف الروايات الصادرة عن الأئمة وتعارضها في سبب واحد هو التقية، إلا أنَّ الكل يُقر بكون التقية من أهم أسبابها، إن لم تكن أهمها على الإطلاق.

وفي هذا السياق يقول الشيخ فاضل القراني:

(أما حديثهم فهو أشد صعوبة وأكثر تعقيداً وتحيراً فإنه ينقسم إلى:

(١) الحقائق الناضرة: ٨-٥/١ والدرر النجفية: ٣١١/٢-٣١٢.

(٢) انظر: فرائد الأصول لمرتضى الأنصاري: ٣٢٥-٣٢٦.

أ- أحاديث قالوها تقية، والبعض لا يفقه ذلك.

ب- أحاديث قالوها مجازًا والبعض اعتقدها حقيقة.

ج- أحاديث قالوها من باب التشبيه والتمثيل والمصداق، والبعض تصوروا حقيقة كلية.

د- أحاديث قالوها من باب التورية أو التعريض.

هـ- أحاديث فيها خاص وعام ومطلق ومقيد.

و- أحاديث قالوها بشكل متفاوت مع وحدة الموضوع لأنّ السائلين كانوا على تفاوت في العقول أو المذاهب أو الإيمان.

ولذا جاءت الروايات تؤكد صعوبة هذا القسم على الخصوص لأهميته، فإنّ الأحاديث والروايات تراث أهل البيت عليهم السلام وطريقتهم التي أودعوها إلى الناس فلا بد من فهمها. ولكن فهمها ليس سهلاً، فالأمر يحتاج إلى قلوب سليمة وعقول حكيمة وأخلاق سامية لتعي وتفهم أولاً ثم لتحمل هذا العلم، وهذا الحمل لا يستقر ما لم يطبق في الحياة.

ولذا قال عليه السلام: (فما ورد عليكم من حديث آل محمد عليهم السلام فلانت له قلوبكم وعرفتكموه فاقبلوه ...).

وحتى العلماء في تفاوت فظيع واختلاف رهيب في فهم حديثهم وأمرهم، أرأيت قوله عليه السلام: (والله لو علم أبو ذر ما في قلب سلمان لقتله ولقد آخى رسول الله صلى الله عليه وآله بينهما فما ظنكم بسائر الخلق).

لأنّ سلمان حمل من أمرهم ما لا يطيقه أبو ذر بل أكثر من ذلك، لو طرحه سلمان أمام أبو ذر لقتل أبو ذر سلماناً أو أمر بقتله وترحم على قاتل سلمان، لأنه لا يطيق سماع ما في قلب سلمان من الحكمة العالية والأسرار الغالية!!^(١).

ويُعبر العلامة الشيخ حيدر حب الله عن الخلل المعرفي الذي أصاب المذهب بسبب توسيع علماء الإمامية أو أكثرهم لدائرة التقية إلى الحد الذي قضى على الأمل

(١) هذه هي الحقيقة في شؤون ولاية آل محمد: ص ٨٠-٨٢.

في الوصول إلى الحقيقة الدينية بمعزل عن الشكوك والغش، فيقول: «لا ينبغي الاستهانة بحجم التأثيرات التي تركها نظرية التقيّة عند الإماميّة في موضوع نقد المتن؛ إذ يذهب الكثير جدًّا من الشيعة إلى أنّ أئمة أهل البيت النبويّ عاشوا ظروفًا صعبة في العصرين الأمويّ والعبّاسيّ، وأنّ هذه الظروف فرضت عليهم ممارسة التقيّة. لكنّ هذه التقيّة امتدّت في تصوّر الإماميّ إلى أن يصدر أهل البيت في كثير من الأحيان تشريعاتٍ أو يبيّنوا أحكام الدين بطريقة غير صحيحة، ولا مطابقة للواقع؛ وذلك بهدف رفع التهمة عنهم، أو حماية أنفسهم وجماعاتهم.

وهذا معناه أنّه قد يصدر عن أهل البيت ما هو على خلاف الواقع -مع علمهم بأنّه على خلاف الواقع- لمصالح زمنيّة يروّنها. وهذا يعني أنّ مجرد مخالفة الحديث للواقع أو العقل أو غير ذلك لا يسمح بتكذيب الراوي؛ لاحتمال صدور الخبر تقيّةً. الأمر الذي يدفعنا إلى تصحيح صدور الخبر، وفي نفس الوقت عدم العمل بمضمونه. وهو ما يعيق في بعض الأحيان عند الإماميّة بالخصوص ادّعاء وضع الحديث؛ لأنّ الراوي هنا لم يضع الحديث، بل الإمام قاله حقًّا، غير أنّه لم يكن يريد مضمونه، بل اضطرّ إليه تقيّةً.

وربما لهذا لم يكتب الإماميّة في (الموضوعات)؛ كما فعل أهل السنّة^(١)، وكان من الصعب عليهم ادّعاء الوضع، رغم أنّهم قد يردّون الرواية بأنّها صدرت بنحو التقيّة، والتي -أي التقيّة- لا تقف بالمناسبة عند الإماميّة على التقيّة من السلطان، بل

(١) قال حيدر حب الله في (نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي: ص ٥٢٧): «يبدو من المؤكد تقريبًا أنّ الشيعة لم يعرفوا تصنيفًا أو علمًا أو اهتمامًا خاصًا بظاهرة الموضوعات في الأحاديث، لهذا لم نعرّ -بعد تفتيشنا على مصنفاتهم وكتبهم- على تصنيف لهم بهذا العنوان أو ما يشبهه وفق ما تتبعناه، وذلك على خلاف الحال مع أهل السنة، حيث وجدنا هذا الموضوع مفردًا عندهم بالدرس والتنقيب والبحث والتصنيف، فالكتب السنية في هذا المجال عديدة تبدأ من القرون الهجرية الأولى، وحتى الفترات الأخيرة، فقد صنّفوا كتبًا عديدة تحت هذا العنوان كان منها: الموضوعات للمقدسي (٥٠٧هـ)، والموضوعات لابن الجوزي (٥٩٧هـ)، والدّر الملتقط في تبين الغلط للصاغاني (٦٥٠هـ)، والمنار المنيف لابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، والآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة لجلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، وتنزيه الشريعة لابن عراق (٩٦٣هـ)، والموضوعات الكبير للملا علي قاري (١٠١٤هـ)، والمصنوع في معرفة الحديث الموضوع للمؤلف نفسه، والقوائد المجموعة للشوكاني (١٢٥٥هـ).

تشمل التقيّة من الرأي العام أيضًا. ولهذا لا يجد الإماميّة في اختلاف الحديث عندهم ضرورةً لتكذيب الرواة، وتضعيف النصوص وأسانيدها؛ لأنّ كثيرًا من أسباب هذا الاختلاف عندهم لا يعود لوضع الحديث، بل لظروف صدور الحديث. هذا ولي شخصيًا موقف متحفّظ من بعض امتدادات هذه النظرية التي اختارها جمهور الإماميّة. ويترك هذا الأمر تأثيره على موضوع آخر يرتبط بعلم الجرح والتعديل، وذلك أنّ تبرئة الراوي للحديث من تهمة الكذب عبر إقحام احتمال التقيّة، معناه أنّه لم يعد يمكن دائمًا اكتشاف وضع الرواة من خلال مراجعة رواياتهم ومقارنتها بروايات الثقات الأثبات أو من خلال تحليل مضمونها ووزانته وصدقته في نفسه، فكتب الرجال عند أهل السنة تحكم على الراوي بالكذب مثلاً نتيجة تتبّع مروياته ومقارنتها بروايات الثقات وبنصوص الكتاب والسنة المعلومة ونحو ذلك، كما نجد ذلك في الكتب المطوّلة في علم الرجال ككتب المزي والحافظ ابن حجر والذهبي وغيرهم، وهذا الأمر سيصبح أقلّ نسبيًا إذا أخذنا مثل مفهوم التقيّة.

كما أنّ حالات الاختلاف بين الأحاديث والتي قد تمنحنا مؤشرات معيّنة عن حال الرواة أو حال الأحاديث المتعارضة، سوف يمكن تفسيرها حينئذٍ بأنّها من النصوص المختلفة التي صدرت حقًا عن أهل البيت، إما نتيجة الخوف من الغير أو إرادة من أهل البيت لإيقاع الفرقة بين الشيعة كي لا يطمع بهم الآخرون كما كان يذهب إلى هذه المقولة المحدث الشيخ يوسف البحراني (١١٨٦هـ).

إنّ تطبيق نظرية التقيّة في هذا الإطار التبليغي للدين سيعكس آثاره المتعدّدة على فهم الحديث ودرجات تقيّمه وطبيعة تعاطينا مع الرواة وكذلك على مستوى نقد متنه. من وجهة نظري الشخصية، لا أوّمن -في الحد الأدنى- بأنّ أهل البيت قد استخدموا التقيّة في بيان الدين إلى هذا الحدّ الذي يذهب إليه الكثير من علماء الإماميّة، فهناك فرق بين أن يسكت الداعية الذي تحوطه ظروف قاهرة عن بيان الدين وأحكامه، وبين أن يُلقِي مِثَالِ وربما آلاف الأحاديث التي تخبر عن الدين إخبارًا غير صحيح^(١). لكنه يجيب على سؤال وُجّه إليه عن التقيّة بلغة أكثر انفعاليًا فيقول: «إنّ بعضنا اليوم

(١) من مقال له بعنوان (نقد المتن في التجربة الإماميّة) نُشر في العدد ٢٣ من مجلة الاجتهاد والتجديد،

صيف عام ٢٠١٢م.

عندما يواجهون إخراجاً أو مشكلةً فكرية في مكانٍ ما يقولون: هذا صدر تقيّة، وهذا ضاع تقيّة وخوفاً، وهذا سُكِتَ عنه تقيّة، وهذا قيل تقيّة، وهذا فُعلَ تقيّة، دون أن يقدموا دليلاً موضوعياً على التقيّة ووقوعها هنا أو هناك، وهذا أكبر دليل لغير الإمامية لكي يقولوا قولهم المشهور: إنّ علماء وأبناء هذه الطائفة لا يمكن الاعتماد عليهم في شيء؛ لأنّ تصرفاتهم قائمة على المراوغة والتقيّة، ولا يمكن اكتشاف رأيهم الحقيقي وسط فوضى الكلام المتداخل والملتبس الذي يقدمونه!! بل بعضنا اليوم صوّر الأئمة أيضاً بأنّ آلافاً من رواياتهم صدرت تقيّةً حتّى في التفاصيل الجزئية البسيطة في الفقه والآداب والأخلاق، والتي غالبها مما اختلف فيه سائر علماء المسلمين أشدّ الاختلاف، بحيث قدّمنا تجربتهم ﷺ لبيان الدين على أنّها أسلوبٌ مبهم مراوغ مشوّش لأذهان العلماء والرواة والفقهاء بعدهم، فكيف كانوا ميّني الدين وبعضنا اليوم يقدمهم بهذه الطريقة^(١)؟! وكلّما وصلنا إلى نقطة محرّجة لقناعاتنا الشخصية قلنا بأنّ الإمام قال هذا تقيّة، حتّى نفرّ من حديثٍ صحيح السند هنا أو روايةٍ معتبرة هناك، دون أن نقدّم أيّ دليل على ذلك^(٢)! أيّ بيانٍ هذا أن نقدّمهم في آلاف النصوص يقولون غير الحقّ؟! فقط لأسباب منها تبرئة الرواة من الوضع والدسّ! ومنها عدم وجود فهم تاريخي وزمني لبعض نصوص الأئمة، فلنكي تُبرئ ساحة بعض الرواة حول بعضنا -دون أن يشعر- الأئمة إلى أشخاص يقولون كلّ يوم قولاً.

وراجعوا كتب بعض الناس^(٣) في تعاملهم مع الحديث، وكيف أفرطوا في استخدام التقيّة بحيث حولوا -وهم لا يشعرون- أهل البيت إلى أشخاص لو دخلت

(١) ليست المسألة عرضاً وتقديماً مشوّهاً لواقع صحيح وجميل، بل إنّ ما يحكيه علماء الإمامية هو عرض لواقع ملموس، لتراث روائي حافل بالتناقضات والاختلافات ودعائى التقيّة، وأيّ طرح غير هذا، لا يبنّي على المكاشفة وعرض حقائق الأشياء دون تجميلها لن يكون صادقاً ولا علمياً.

(٢) وهو ما فعله شيخ الطائفة الطوسي في كتابيه (تهذيب الأحكام) و(الاستبصار) من حمل الروايات التي تتفق مع الفقه السني على التقيّة، رغم ورودها عن الباقر أو الصادق بأسانيد صحيحة، نحو حمل أحاديث صيام عاشوراء على التقيّة أو تحريم المتعة عام خبير، أو قصر الخمس على الغنائم، وهكذا.

(٣) بعض الناس المشار إليهم هم كبار علماء الإمامية: ابن بابويه القمي، وشيخ الطائفة الطوسي، والمحقق الحلي والمحدث يوسف البحراني، والمحدث الاسترآبادي، والمرجعان الديّان الراحلان السيد محمد باقر الصدر، والسيد أبو القاسم الخوئي، وتلميذه آية الله محمد آصف محسني وغيرهم، وليسوا شخصيات خفيفة الوزن أو من عامة الرواة أو المقلّدين حتّى يُعبر عنهم بـ (بعض الناس)!

عليهم اليوم لقالوا لك شيئاً، ولو دخلت أنت بنفسك غداً عليهم لقالوا شيئاً آخر، فهل هذه طريقة مبتكرة حقاً في بيان الدين أم طريقة مبهمة ملتبسة ابتكرت للحفاظ على بعض النصوص والرواة والقناعات؟! حتى أنّ بعض الروايات المتعارضة التي حُمل بعضها على التقيّة يمكن أن يكون راويها شخصاً واحداً كمحمد بن مسلم، وهذا مثال واقعي، فكيف اتقى منه الإمام في مكان دون مكان؟ هذا يحتاج لتفسير تاريخي، ولو كان هناك حضور آخرون غير محمد بن مسلم في إحدى المناسبتين، فلماذا لم يُشر لنا إلى ذلك محمد بن مسلم نفسه، وهو الذي يفترض أن يعرف أكثر منا طريقة الأئمة هذه ويعيشها معها؟ إنّ استخدام فكرة التقيّة بهذه الطريقة المفرطة للفرار من أيّ حقيقة تاريخية هو - في وجهة نظر - ليس سوى مراوغة، ثمّ يوجه دعوة إلى إعادة النظر في موارد التقيّة وأبعادها المحكية عن الأئمة الاثني عشر ليقول: «أنا أدعو - وأشرت لذلك في بحثي حول نقد المتن الحديثي - إلى إعادة النظر في الصورة النمطية التي قدّمها بعضنا للأئمة على أنّهم يقولون كلّ يوم قولاً متناقضاً، ويقدمون للشيعّة أكثر من دين، ويوقعون بينهم التيه والضياح، فبدل هذا الأمر فلنتّهم الرواة الذين كانوا السبب - قاصدين أم غير قاصدين - في اضطراب الروايات وتعارضها».

ثمّ يتساءل حب الله: «هل كان الأئمة ملزمين بالإجابة عن كلّ سؤال وهم الذين روي عنهم أنّهم قالوا لأصحابهم: عليكم السؤال وليس علينا الإجابة؟ فلماذا لا يسكتون بدل أن يقولوا ما يعرفون أنّه غير الحقّ في الدين؟ ولنفرض أنّهم سيرزون رأياً مخالفاً لمالك أو أبي حنيفة، هل سيؤدي ذلك إلى جرّهم للسجن، وأبو حنيفة كان بنفسه مضطهداً في الدولة العباسية الأولى؟ ألا يحقّ لنا المطالبة بإعادة النظر بهذه الصورة التي قدّمها بعضنا لأهل البيت وربما يكون أصلها الرواة أو بعض الغلاة الذين كانوا يريدون أن يقولوا للناس بأنّ لدينا أسراراً^(١)، وإذا رأيت روايات تخالف ما نقوله لكم عن أهل البيت من أسرار فلا تكذبونا، فإنّ أهل البيت يقولون كلاماً مختلفاً تقيّة

(١) لاحظ أنّ النقد المذكور مصحوب بـ (ربما)، ويعني ذلك أنّ حتى الأستاذ حيدر قد لا يملك جواباً حاسماً للقضية وإن انتقدها بهذه الشدة وطالب بإعادة النظر فيها، وكيف له أن يملك جواباً حاسماً وأكابر علماء المذهب جيلاً بعد جيل وإلى يومنا هذا؟ لا يملكون إجابة حاسمة وشافية تُغنينا عن البحث أو الكلام، فلا الموروث الروائي يخدمهم، ولا الأصول والقواعد التي قام عليها المذهب تُسعفهم! نعم أتفق مع الأستاذ حيدر في تساؤله: لِمَ لا تكون كل ما في هذه الصورة النمطية المعروفة للمذهب =

وتكتيكًا وغير ذلك؟ أليس هذا الاحتمال ينبغي وضعه علميًا على طاولة البحث لدراسة المشهد وفق أكثر من افتراض تاريخي؟ كيف كان الإمام الصادق عليه السلام وهو الذي روي عنه أنَّ عنده آلاف التلامذة، أي لديه جمهور علمي كبير في المحافل العلمية، وكان رجلًا موقرًا محترمًا جدًا في أوساط أهل العلم والزهد عند المسلمين... كيف يمكن له أن يمارس التقية بهذه الطريقة المفرطة ليس في أن يتكثف هو في الصلاة، بل في أن يبين الدين بغير واقعه الصحيح فيقول مثلاً: تكتفوا في الصلاة، علمًا أنَّ مالك ومذهبه لم يكن يرى التكتف مثلاً واجبًا ولا حتى مخالفته مشكلة؟ هل حقًا يوجد معطى تاريخي يؤكد أنَّ المخاطر كانت تطل حتى هذه التفاصيل الجزئية التي وقعت خلافات كبيرة وتفصيلية بين أهل السنة أنفسهم فيها، لاسيما والجميع يعرف أنَّ الدولة العباسية لم تشهد إعلان مذهب فقهي على أنه المذهب الرسمي إلى ما بعد. على الأقل. الإمام الكاظم عليه السلام، فإسقاطك فكرة المذهب الرسمي على تلك الأزمنة هو أيضًا يحتاج لدراسة معمقة، فقد يكون كلامًا غير دقيق أبدًا، وإنما صورة نمطية غير مبرهنة، وقد تكون جاءت تبريرًا نتيجة الخوف من أنَّ التخلي عنها يوجب هدر النصوص أو الوقوع في مشاكل في الأسانيد والرواة^(١).

وبعيدًا عن قناعتي كباحث أو عن أيّ قناعة مذهبية سنية أو زيدية أو أباضية تجاه ما يُنسب إلى الإمام جعفر الصادق من طعن في الصحابة أو تكفير للمخالفين أو مخالفة لجمهور المسلمين في العقيدة والعبادات، فإنني -وأنا باحثٌ يحاول التنصل قدر

= منذ زمن الغيبة الصغرى وإلى اليوم هي من فعل الغلاة أو الرواة الكذابين!

لكن علاج المشكلة التي يعاني منها المذهب بمثل هذه الافتراضات المطروحة -التي لا يجرؤ الأستاذ حيدر نفسه على الجزم بها- من شأنها أن تُدين المذهب وتشكك في أصوله وفروعه لا أن تُعيد الثقة فيه، وسيكون من شأنها أيضًا أن تكشف عن حجم اختراق الغلاة والكذابين للبناء العقدي والفقهي للمذهب، وكذا حيرة أكابر علماء الإمامية في حجم ونوع هذا الاختراق وحدوده، فضلًا عن تحديد أسماء هؤلاء الكذابين والغلاة، والاتفاق على ضابط صحيح لمفهوم الغلو لا يختلف فيه المتقدم عن المتأخر، ولا يُمرر تحت ذريعة: (حديثنا صعب مستصعب) بأي شكل من الأشكال.

وكذا إعادة النظر في الرواة المتفق على توثيقهم رغم ورود روايات كثيرة من الأئمة في الطعن فيهم -قبل إنها قلت فيهم تقية أيضًا!-

(١) موقع الأستاذ حيدر حب الله: الإجابة على سؤال: هل صحيح أنَّ الشيخ المفيد وأمثاله تبنوا بعض

العقائد غير الإمامية لأجل التقية؟

الإمكان من قناعاته الشخصية أو المذهبية السابقة لنتائج البحث- أحاول هاهنا أن أقف موقف الإمامي من مذهب الجعفري الذي يعتبره عاصمًا من الضلال، ومن الزيغ عن الحق، من جهة صدوره عن إمام معصوم واجب الاتباع.

لكن ما لا أستطيع أن أتغاضى عنه بهذا الاعتبار أيضًا، هي مسألة (التقية) الشائكة والمستعصية على الفهم، والتي تضرب في المذهب بالعمق، ومن شأنها أن تُفقد ثقة المتدين فيما يُنقل عن الإمام جعفر^(١).

فالإمامي اتبع مذهب الإمام جعفر الصادق اعتقادًا منه أن اتباع الإمام المعصوم فيه عصمة له كفرد ولمجتمعه من الضلال ومن الزيغ عن الحق، لكن المفاجأة في هذا المذهب الذي يتعبد به ويُقال عنه إنه عاصم للأمة من الضلال أن المرء فيه لا يكاد يُميز قول الإمام جعفر الذي قاله إفتاءً وتوجيهًا من القول الذي قاله تقيةً وتمويهًا!

قد يُقال: إنَّ التقية -بمفهومها الإمامي- والتي ربما ما تركت مسألة أصلية ولا فرعية إلا ودخلتها، قد حافظت على الكيان الإمامي وحمته من الاندساس كما حمته أيضًا من محاولات تصحيح المسار التي تصدى لها بعض رجالات الإمامية، إلا أنها باتت عبئًا ثقیلاً على كاهل الاتباع والمذهب.

وقد بلغ هذا العبء الثقيل وتلك الحيرة التي خلّفتها التقية والاختلاف في تحديد مواردها إلى الحد الذي يقول عنه الشيخ جعفر الشاخوري: (ويبدو أن هذا الوضع الذي تعرّض له الشيعة دون غيرهم قد امتدت آثاره السلبية إلى ما بعد انتهاء مرحلة التقية لأننا نجد أن كبار علماء الشيعة يختلفون في تحديد الروايات الصادرة تقية

(١) الغريب أن الإمامية لا يُجوزون التقية على الأنبياء ﷺ لأنهم «الذريّة» يَلْفُونَ رِسَالَتَ اللَّهِ وَيَحْشَوْنَ وَلَا يَحْشَوْنَ لِمَا إِلَّا اللَّهُ ﷻ [الأحزاب: ٣٩]، بنص كتاب الله تعالى، لكنهم لا يكتفون بتجوز التقية على الأئمة الاثني عشر -الذين هم مُتَّبِعُونَ من الله تعالى لحفظ الدين- بل يبالغون فيها أشد المبالغة، إلى حد اعتبار المرجع الراحل السيد أبو القاسم الخوئي في (كتاب الاجتهاد والتقليد: ص ١٦١) تلك التقية المزعومة من جنس التدرج في التشريع، فيقول: (إن ديدن الأئمة ﷺ جرى على التدرج في بيان الأحكام الشرعية، وما اعتبر فيها من القيود والشروط ولم يبينوها -بقيودها وخصوصياتها- في مجلس واحد مراعاة للتقية ومحافظة على أنفسهم وتابعيهم عن القتل أو غيره من الأذى أولغير ذلك من المصالح، ومن هنا ترى أن العام يصدر من إمام، والمخصص من إمام آخر أو أن حكمًا يصدر من أحدهم (ع)، فيصدر منه نفسه أو من إمام آخر خلفه).

والزوايات الصادرة لبيان الحكم الواقعي.

وخذ مثالا على ذلك مسألة نجاسة الخمر، فيما يفتي الكثيرون بالنجاسة ومنهم الشيخ الطوسي لأنهم حملوا روايات الطهارة على التقية، نجد أن هناك من الفقهاء من يفتي بالطهارة كالمقدّس الأردبيلي وغيرهم لأنهم حملوا روايات النجاسة على التقية، وهذا يكشف عن التخطئ في استخدام التقية عند القدماء^(١)!

ويقول في موضع آخر: (لو أردنا غيره من عشرات الأمثلة لألفنا كتابا خاصا يؤكد فوضى تحديد موارد التقية التي تشبه فوضى ادعاءات الإجماع في مسائل الفقه، مما أدى إلى اختلاف كثير من فتاوى العلماء تبعاً لتحديد ما هي الروايات الصادرة عن التقية وغيرها)^(٢).

ويقول المحدث محمد أمين الاسترابادي (١٠٣٣هـ) في (الفوائد المدنية) تعليقا على كلام الطوسي في (عدة الأصول): (ومحصول كلامه هناك: أن اختلاف فتاوى أصحابنا المبني على اختلاف الفتاوى الواردة عنهم ﷺ لا يستلزم تناقضا بين تلك الفتاوى حتى يكون الحق في واحد، وذلك لأن كل واحد منهم يقول: هذه الفتوى ثبت ورودها عنهم ﷺ ولم يظهر عندي إلى الآن أن ورودها من باب التقية. وكل ما هو كذلك يجوز لنا العمل به إلى ظهور القائم ﷺ وإن كان وروده في الواقع من باب التقية. وكل واحدة منهما حق، إحداهما عند الاختيار والأخرى عند ضرورة التقية. بخلاف اختلاف الفتاوى المبني على غير ذلك. فإنه يستلزم التناقض بينها، لأن كل واحد منهم يقول أولاً: هذا حكم الله في الواقع حال الاختيار بحسب ظني، ثم يقول: كل ما هو كذلك يجوز لي ولمقلدي العمل به قطعاً وبقيناً)^(٣).

فانظر رعاك الله كيف تخطئ كبار علماء المذهب في هذه المسألة وكيف صارت التقية معولاً لهدم الحقيقة حتى بات أقطاب المذهب محترين في روايات الإمام جعفر، هل يحملونها على التقية أم على الحقيقة!

وكأنني بالجاحظ (٢٥٥هـ) يتعجب مما أعجب منه، فيقول: (فمتى إذن تزول التّقيّة،

(١) آية الله العظمى السيد محمد حسين فضل الله وحركة العقل الاجتهادي: ص ٧٢.

(٢) المصدر نفسه: ص ٧٢-٧٥.

(٣) الفوائد المدنية: ص ٩٦-٩٧.

ويجب إظهار الحق والنصرة للدين، والمباينة للمُخالفين؟! أحين يموت الخصم ويبيد أثره ويهلك عقبه ويقلُ ناصره، ويزول جميع الخوف ويكون على يقين من السلامة. وكيف يكون القائم حينئذ بالحق مطيعاً، ولله معظماً؟! فقد سقطت المحنة وزالت البلوى والمشقة. وهل المعصية إلا ما مازجه الهوى والشهوة، وهل الطاعة إلا ما شابه المكروه والكلفة، وكيف يُتكلّف ما لا مؤونة فيه، وكيف يُحمد ما لا مرزقة عليه. وكيف يكون شجاعاً من أقدم في الأمن، وتكمن في الخوف. أو ليست النار محفوفةً بالشهوات، أو ليست الجنة محفوفةً بالمكاره. وكيف صاروا في باطلهم أيام قدرتهم أقوى منا في حقنا أيام قُدرتنا^(١).

ويعزو الشيخ أحمد آل طعان البحراني القطيفي (١٣١٥هـ) في استعراضه لأسباب الانقسام الكبير الذي حدث بين صفوف علماء الإمامية، وقسمهم إلى اتجاهين متناحرين^(٢) هما: الأخبارية والأصولية، إلى أمور أهمها (اختلاف الأخبار الواردة عن الأئمة) التي تعتبر (التقية) أقوى أسبابها-على حد قوله-، ويعلل ذلك قائلاً: (لأنهم عليهم السلام لم يزلوا في زاوية التقية والإغضاء والغض عن كل محنة ويليّة، فيخالفون بين الأحكام وإن لم يحضر أحدٌ من أولئك الطغاة الطغام اللثام، محافظة وخوفاً على شيعتهم الكرام إذ بعدمهم يؤول الدين إلى الانهدام، فيجيبون في المسألة الواحدة بأجوبة غير متحدة. والأخبار في هذا المعنى أكثر من أن تحصى وأجل من أن تستقصى)^(٣).

ثم إنّه ذكر أمثلة لهذه الأخبار، ومنها: ما رواه الكليني في (الكافي) حسناً عن

(١) الرسائل - (الرسالة السادسة): ٢٨٧/١.

(٢) وقد قال في مطلع كلامه: (قد آل الحال بين مجتهدي علمائنا وأخباريهم إلى إبطال أكثر أقوالهم وفتاويهم، ولازم ذلك عدم صحة صلاة مقلّديهم عند التخالف، بمعنى: مقلّدي المجتهدين إذا اتوا الأخبارين، وبالعكس. إنّي لم أقف على تصريح فيه من أحدٍ منهم، إلّا إنّه الظاهر من أكثر عباراتهم في التخطئة في أمّهات المسائل، وناهيك بـ (هداية الأبرار) من كتاب كاشف عن المعنى الأستار، وكذلك (الفوائد المدنية)، وكذلك كتاب (الأخبار) وحدثنا مولانا المشار إليه آنفاً، ومقدمات (شرح المفاتيح) و(المفاتيح) نفسها، وما لا يأتي عليه قلم الإحصاء تصريحاً نارةً وتلويحاً أخرى على وجه لا يقبل الجمع بوجه من الوجوه، وأنتم ممن لا يخفى عليه الوجه).

(٣) الرسائل الأحمدية: ١٢٧/٣.

منصور بن حازم، قال: (قلت لأبي عبد الله (ع): ما بالي أسألك عن المسألة فتجيبني فيها بالجواب، ثم يجيئك آخر غيري فتجيبه فيها بجواب آخر؟ فقال: «إنا نجيبُ الناسَ على الزيادة والنقصان»، إلى غير ذلك من الأخبار)، وعلّق عليها بقوله: (ومعنى قوله (ع): «إنا نجيبُ الناسَ»، أي: قدر زيادة التقية أو نقصانها، ويحتمل أن يكون مراده (ع) قدر إيمانهم أو أفهامهم، أو على الزيادة والنقصان في الجواب، أو في السؤال والتعبير)^(١).

وأنت تلحظ في كلامه الحيرة في توجيه النص المذكور، والذي يفترض أن الإمام قد قاله بُغية رفع الخلاف، وكشف الحيرة عن الأتباع، فلاذ بكبار علماء المذهب يحتارون!

وافترض أن المخالفين للشيعة الاثني عشرية، يمثلون مدرسة فقهية واحدة في مقابل الجعفرية غريب ولا يمت للواقع بصلة.

فإن جمهور المسلمين لهم مدارس فقهية كثيرة ومختلفة في الرأي والاتجاه، واعتبار كل خلاف في روايات الإمامية محمولاً على التقية، بما في ذلك الروايات التاريخية أو الكونية، والتي لا علاقة لها بالعقائد ولا بالفقه ولا بالتفسير، من الروايات الواردة في سياق التقية، هو تمحل في غير محله.

ومن هذا ما سلكه المجلسي في (بحاره) في حكمه على عشرات الروايات بأنها جاءت تقية، ومن أمثلتها:

- ١- بعض الأخبار التي تحدثت عن المادة التي خلقت منها حواء^(٢).
- ٢- الأخبار التي تتحدث عن مكان هبوط آدم ﷺ وحواء من الجنة^(٣).
- ٣- أخبار تزويج هابيل وقابيل من أختيهما^(٤).

(١) الرسائل الأحمدية: ١٣١/٣.

(٢) بحار الأنوار: ٢٢٢/١١.

(٣) بحار الأنوار: ١٨٠/١١.

(٤) بحار الأنوار: ٢٢٦/١١.

- ٤- أخبار عمر النبيين إسماعيل وإسحاق عليهما السلام ^(١).
 - ٥- أخبار طبيعة القراية بين يحيى وعيسى عليهما السلام ^(٢).
 - ٦- أخبار تقدم وفاة يحيى على رفع عيسى أو العكس ^(٣).
 - ٧- الخبر الدال على ولادة عيسى في يوم عاشوراء، والأخبار الخاصة بزمان حملهِ وموضع ولادته ^(٤).
 - ٨- الأخبار التي تتحدث عن مدة غزو بختنصر بني إسرائيل ^(٥).
 - ٩- الأخبار الدالة على أنَّ الذي أماته الله تعالى مائة عام هو عزيز ^(٦).
 - ١٠- الأخبار التي تتعلق بمدة مكث يونس في بطن الحوت ^(٧).
- إلى غير ذلك من الأخبار مما لا يعد ولا يحصى.

ويتساءل يحيى محمد: «ما إذا كانت الثقة بهذا الشكل المضخم، كما يتحدث عنها فقهاء الإمامية، لكان المتوقع أن نجد ما يرد خلاف الثقة من الحديث قليلاً جداً، وذلك بسبب الكتمان والسرية، في حين أنَّ الروايات التي تشير إلى الدلالات المنافية لها هي ذات أعداد كبيرة جداً، تُروى أغلبها عن الإمام الصادق، فكيف ينسجم ذلك مع العمل بالثقة؟ وكيف لا يعرف المخالفون بهذه الأعداد الضخمة من الأحاديث لو صحَّ أنها فعلاً صدرت عن الإمام الصادق، كتلك التي تطعن في القرآن وفي كبار الصحابة؟ فقد يكفي واحد منها لتضليله أو تكفيره وربما قتله، وهو خلاف ما عرف عنه لدى علماء عصره من المذاهب الأخرى، فقد كانوا يكتفون له التقدير ويعدونه من سادات العلم والإيمان، ولم يرد منهم أي طعن أو تشكيك فيه وفي أقواله.

(١) بحار الأنوار: ١٢/١١٣.

(٢) بحار الأنوار: ١٤/٢٠٢.

(٣) بحار الأنوار: ١٤/١٩٠.

(٤) بحار الأنوار: ١٤/٢١٥.

(٥) بحار الأنوار: ١٤/٣٥٥.

(٦) بحار الأنوار: ١٤/٣٧٨.

(٧) بحار الأنوار: ١٤/٤٠١.

وبعبارة أخرى، كيف حُق لنا التسليم بالكثرة الروائية الدالة على المناكير التي ينكرها المخالفون من الارتفاع والغلو والطعن واللعن والتكفير والتحريف، والعصر عصر تقية كما يقال، حيث يفترض أن لا يعلم بهذه الأمور إلا أقرب المقرين؟ فنحن -هنا- بين أمرين، فإما الأخذ بالتيقة وإبطال ما رُوي من الأحاديث المنافية لها واعتبارها موضوعة من قبل المتأخرين عن زمن التقية، أو الاعتراف بهذه الأحاديث من غير تقية.

ومن الواضح أنَّ أحد هذين الافتراضين يقتضي نفي الآخر، لكن التعويل على الافتراض الأخير يُقتضي بدوره إلى التردد بين أمرين آخرين، فإما أن تكون تلك الروايات صادرة فعلاً عن الأئمة، أو أنَّها صادرة عن رجال وأصحاب نسبوا إليهم كذباً وزوراً^(١).

وما دما تكلمنا عن الاضطهاد السياسي واستهداف السلطة الحاكمة آنذاك لبعض أئمة أهل البيت، فيحسن بنا أن نشير إلى أنَّ التضييق السياسي في زمن الإمامين الباقر والصادق لم يكن واقعاً عليهما فحسب دون غيرهم بل نال غيرهما من الأئمة والفقهاء.

فالتعذر بالتيقة وبالظروف السياسية القائمة آنذاك لتبرير التناقضات أمر غير منطقي ولا مقبول، فإنَّ العالم إذا أحوجته الظروف إلى التقية والمدارة لحفظ نفسه وماله وعرضه ممن يخاف، لم يُشرع للناس متابعته وتقليده فيما يُفتي به بخلاف الحق، وعلى المسلمين حينئذ الاحتياط في دينهم والأخذ عن غيره ممن كان خارج جو التقية وأفتى بالحق الذي أوصله إليه اجتهاده غير آبه بأحد.

ولسائل أن يسأل: أيهما كان الأولى بالاستهداف وباستئصال المذهب؟ الإمام زيد الذي رفع السيف على السلطة الحاكمة كما فعل جده الإمام الحسين حتى قُتل عليه السلام أم الإمام الصادق الذي كان مُسالماً للسلطة الحاكمة، ولم يُمثل في حياته كلها خطراً على السلطين الأموية والعباسية؟

لقد صُلب الإمام زيد بن علي بن الحسين عليه السلام، وذكروا أنَّ جسده الشريف بقي

(١) من مقال له نشره في موقعه بعنوان: مبدأ التقية وتعارض الروايات.

مُعَلِّقًا عَلَى الخَشْبَةِ أَرْبَعَةَ أَعْوَامٍ، ثُمَّ أُنْزِلَ فَأُحْرِقَ^(١)! لَكِنَّ مَذْهَبَهُ لَمْ يَمُتْ^(٢).

(١) تاريخ الإسلام للذهبي: ٤١٥/٣.

(٢) وأعني بمذهبه هنا المذهب العقدي أكثر منه الفقهي، فإنه يسود الاعتقاد لدى الكثيرين بأن (الزيدية) هم أتباع الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، الملتزمون بفقهاءه، العاملون باجتهاده الفقهي، كما هو الحال لدى أتباع مذاهب الأئمة الأربعة السنية (الحنفية، المالكية، الشافعية، الحنابلة)، العاملون بفقهاءهم.

لكن الأمر بالنسبة لأتباع المذهب الزيدي يختلف اختلافًا كبيرًا؛ ذلك لأنَّ الزيدية لم يلتزموا بالعمل بمذهب الإمام زيد بن علي الذي كان عليه ويتقيدوا به، بل جعلوه كأحد المخالفين في مسائل الفقه، كما ذكر الشريف عبد الصمد بن عبد الله الدَّمَامَانِي (بعد ٩٩٧هـ) في رسالته: (الجوهر الخالصة عن الشواذب في العقائد الناقمة على جميع المذاهب)، وذلك بقوله: «ومنها -أي: ومن الأمور التي تُقَمَّ بها على الزيدية- أنهم يخالفون زيد بن علي إمامهم في كثير من الفروع، مع انتسابهم إليه، ويزعمون أنهم أخذوا بفروع أتباعه؛ كما أخذت الشافعية بفروع أصحاب الشافعي، والمالكية بفروع أصحاب مالك، والحنفية بفروع محمد بن الحسن الشيباني وأبي يوسف وُزُّر، أصحاب أبي حنيفة، وليس بصحيح؛ لأنَّ أصحاب كل فقيه ممن رَوَوْا زادوا على فروع إمامهم، وفرَّعوها، ونقحوا الصحيح منها، والزيدية لم يفعلوا ذلك في فقه زيد بن علي، بل جعلوه كأحد المخالفين في مسائل الفقه، وجعلوا عمدتهم في المذهب ثلاثة أئمة: من أولاد الحسن اثنان -أي: المؤيد بالله أحمد الهاروني (٤١١هـ) وأبو طالب يحيى الهاروني (٤٢٤هـ)-، ومن أولاد الحسين واحد -أي: الناصر الأطروش (٣٠٤هـ)-، وكلهم من أتباع زيد في العقيدة والإمامة، وفروعهم توافق الحنفية أكثر من غيرهم من الفقهاء». وهذا يؤكد أنَّ تأثير قدماء أئمة الزيدية بالإمام أبي حنيفة -تحت في الفروع، أكثر من تأثيرهم بالإمام زيد بن علي -تحت.

ويؤكد الإمام المهدي للدين الله أحمد بن يحيى المرتضى (٨٤٠هـ) في (المنية والأمل: ص ٩٦) ما ذكرناه من عدم التزام الزيدية بفقهاء الإمام زيد، فيقول: (فالزيدية -أي زيدية اليمن- منسوبة إلى زيد بن علي؛ لقولهم جميعًا بإمامته، وإن لم يكونوا على مذهبه في مسائل الفروع، وهي تخالف الشافعية والحنفية في ذلك، لأنَّهم إنما نُسبوا إلى أبي حنيفة والشافعي؛ لمتابعتهم لهما في الفروع).

وأضاف الإمام المؤيد بالله يحيى بن حمزة (٧٤٩هـ) في (الرسالة الوازعة: ص ٤٨): (فمن كان على عقيدته -أي عقيدة الإمام زيد بن علي- في الديانة، والمسائل الإلهية، والقرول بالحكمة، والاعتراف بالوعد والوعود، وحصر الإمامة على الثلاثة الذين هم: علي، ولديه (الحسين والحسين)، وأنَّ طريق الإمامة الدعوة في من عداهم؛ فمن كان مقرِّاً في هذه الأصول؛ فهو زيدي) إلى أن قال: (فهذه هي معتقدات الزيدية التي هي مصداق اللقب عليها، من دون المسائل الاجتهادية التي لا حظَّ لها في هذا اللقب -أي: لقب زيدي- ولكنه توسع في مدلول هذا اللقب، فشمَل حتى الذين يخالفون زيداً في كثير من المسائل الاجتهادية والمضطربات النظرية، بمن فيهم أئمة الزيدية المخالفون لزيد بن علي؛ فإنَّ لقب زيدي يشملهم).

وعلماء الزيدية -رغم ما جرى لإمام مذهبهم- هم أشد الناس انتقاداً لنسبة التقية إلى مذهب أهل البيت، وكتبهم طافحة في عيب الإمامية على اعتقادهم التقية في أنتمهم^(١)، مع قيام السبب والعذر لهم في استهداف السلطة الحاكمة لهم لمقام إمامهم منهم، ومع هذا بقي المذهب ثابتاً، وبقي علماؤه يصدعون به دون مواربة.

وهذا الإمام أبو حنيفة رحمته الله قد فاضت روحه الطاهرة إلى بارئها وهو في سجن أبي جعفر المنصور، بعد فتواه بوجوب نصره محمد بن عبد الله (النفس الزكية) في خروجه على المنصور، ولمكاتبته -بعد مقتل النفس الزكية- أخاه إبراهيم بن عبد الله الذي استطاع السيطرة على أجزاء كبيرة من فارس والعراق، وإرساله له أربعة آلاف درهم لم يكن عنده غيرها، ومع ذلك بقي مذهب شامخاً، لا يُعرف فيه التناقض والاضطراب، ولا يُنسب إليه شيء من التقية.

وهذا الإمام مالك بن أنس رحمته الله يُقاد إلى والي المدينة جعفر بن سليمان -ابن عم أبي جعفر المنصور- ويُضرب بالسياط إلى حد انخلاع كتفه بسبب وشاية بلغت الوالي أنه يُفتي بجواز الخروج مع النفس الزكية على المنصور، وأنه قيل له: إن في أعناقنا بيعة للمنصور، فقال: (إنما بايعتم مكرهين، وليس على مكره يمين)، مستدلاً لذلك بحديث يرويه ثابت الأحنف في طلاق المكره أنه لا يلزم.

وحُكي أن الإمام مالك لما ضُرب، حُلِقَ، وحُمِلَ على بعير، فقيل له: نادِ على نفسك. فقال: ألا من عرفني، فقد عرفني، ومن لم يعرفني، فأنا مالك بن أنس، أقول: طلاق المكره ليس بشيء. فبلغ ذلك جعفر بن سليمان، فقال: أدركوه، أنزلوه^(٢)!

ومع هذا لم يلزم الإمام مالك التقية، لا في موقفه هذا الذي أعقب ضربه بالسياط،

(١) ومن ذلك ما قاله الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة (٦١٤هـ) كما في (مآثر الأبرار: ١/ ٢٣٣-٢٣٤): «فهذا مذهبنا لم نخرجه غلطة، ولم نكتب سواه تقية، ومن هو دوننا مكاناً وقدوة يسب ويلعن، ويلعن ويطنن، ونحن إلى الله تعالى من فعله براء، وهذا ما يقضي به علم آبائنا، منا إلى علي عليه السلام، وفي هذه الجهة من يرى محض الولاء سب الصحابة والبراء منهم، فيتبرأ من محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم من حيث لا يعلم».

(٢) حلية الأولياء: ٣١٦/٦ وسير أعلام النبلاء: ٩٦/٨.

ولا في غيره، ولم يتذرع علماء مذهبه بهذه المظلمة ولا بغيرها، وبقي المذهب شامخاً في المدينة النبوية ثم كُتِبَ له الانتشار في الأندلس وبلاد المغرب إلى اليوم. وهذا الإمام أحمد بن حنبل رحمته الله امتُحِنَ بمحنة (خلق القرآن) التي عصفت آنذاك بالامة، فتوالت عليه الابتلاءات من جهة بعض ملوك بني العباس: وهم: أبو العباس المأمون (٢١٨هـ) ثم أبو إسحاق المعتصم (٢٢٧هـ)، ثم أبو جعفر الواثق بالله (٢٣٢هـ).

فلَبِثَ في سجن المأمون والمعتصم ببغداد قرابة سنتين وأربعة أشهر، وأنالوه الأذى وضربوه ضرباً شديداً حتى تخلَّعت يده، وهو صابرٌ ثابتٌ على موقفه، يناظر وينافح^(١). ثم ابتلي بالوائق بالله الذي أمر بأن لا يجتمع إلى الإمام أحمد أحد، وأن لا يسكن بأرض أو مدينة هو فيها، وأن يلزم بيته، وأن لا يخرج إلى جمعة ولا جماعة، وإلا نزل به ما نزل به في أيام أبي إسحاق المعتصم، وكانت مدة هذه العُزلة قرابة سنة، تُوفي بعدها الواثق، فعاد الإمام أحمد بعدها إلى شأنه في التحديث والدرس^(٢). وبقي مذهب الإمام أحمد إلى اليوم، وبقيت آثاره التي كتبها بيده، دون تقية ولا شك ولا ارتياب.

وهذا الإمام ابن حزم (٤٥٦هـ) -إمام أهل الظاهر^(٣)- لم يكتفِ بمخالفة المذاهب

(١) روى أبو العرب (٣٣٣هـ) في (المحن: ص ٤٥٢) بسنده عن الإمام أحمد أنه ذكر ما جرى له في تلك الأيام فقال: «ناظروني يوم المحنة ونحن بحضرته -يعني أبا إسحاق المعتصم-، وفي رجلي ثلاثة قيود قد أثقلتني، وجمعوا عليّ نحواً من خمسين من المناظرين، فقلت: لا أكلمكم إلا بما في كتاب الله أو سنة رسوله، فقطعتمهم، فلكنني عجيف بقائم سيفه، وقال: أنت وحدك تريد أن تغلب هذا الخلق! ولكنني إسحاق بن إبراهيم بقائم سيفه، -وأشار أبو عبد الله أحمد بن حنبل بيده إلى عنقه- قال: وأنت تقول إلا ما كان في كتاب الله أو سنة رسوله؟! فقال أبو إسحاق المعتصم: خذوه، فأخذوا بضبعي فخلعوني، فأنا أجد ذلك في كفي إلى الساعة، وكانا جلاًدين، وكان يضرب كل واحد منهما سوطاً ويتحنّ، فضُربَ ثلاثين سوطاً يقال إنها تعدل ثلاثمائة سوط».

(٢) سيرة الإمام أحمد بن حنبل لابنه صالح: ص ٩٤.

(٣) لا شك أن المؤسس للمذهب الظاهري هو الإمام داود بن علي الأصبهاني رحمته الله، لكن المذهب بعده وبعد ابنه كاد أن يندثر، لولا قيام الإمام ابن حزم الأندلسي رحمته الله بإحيائه في القرن الخامس الهجري - فهو المحيي له والمُشيد لبنيانه وأركانه.

الأربعة في فرعات المسائل بل خالفهم في مسائل أصولية فأنكر (القياس) وانفرد بمسائل فقهية كثيرة، هوجم بسببها من المتعصبة بشراسة، فضلاً عن عنفه في مخالفة الأئمة المتفق على جلالته وتعدّيه عليهم، وقد أحرقت لأجل ذلك كتبه على يدي ملك إشبيلية المعتضد بن عباد (٤٦١هـ).

قال ابن حيّان القرطبي (٤٦٩هـ): استَهْدَفَ إلى فقهاء وقته، فتألبوا على بغضه، وردّ قوله، وأجمعوا على تضليله، وشنّوا عليه، وحذّروا سلاطينهم من فتنته، ونهوا عوامهم عن الدنو إليه، والأخذ عنه، فطفق الملوك يُقْصُونَهُ عن قربهم، ويُسَيِّرُونَهُ عن بلادهم، إلى أن انتهوا به، مُنْقَطِعِ أثره بترية بلده من بادية لُبْلَة، وبها توفي غير راجع إلى ما أرادوا به، يُبَيِّتُ علمه فيمن ينتابه ببيادته من عامة المقتبسين منه من أصاغر الطلبة الذين لا يحسّون فيه الملامة بحدائثهم، ويفقههم فيدرسهم، ولا يدع المثابرة على العلم والمواظبة على التأليف والإكثار من التصنيف حتى كُمُلَ من مصنفاته في فنون العلم وقر بعير، حتى أحرق بعضها بإشبيلية، وفي ذلك يقول:

فإن تحرقوا القرطاس لا تحرقوا الذي تضمّنه القرطاس بل هو في صدري
يسير معي حيث استقلت ركائبي وينزل إن أنزل ويدفن في قبري^(١).

ومع ما جرى للإمام ابن حزم رحمته، ظلّ مذهبه شامخاً، وواضحاً جلياً، لا تقية فيه ولا غبش، ورغم إحراق بعض كتبه بقيت الأخرى إلى اليوم بحفظ الله تعالى لها. وإذا كان هذا حال أئمة المذاهب، فإنّ غيرهم من الأئمة والمجددين قد نالهم الكثير من الأذى فصبروا وأدوا ما عليهم دون تقية ولا اضطراب.

ولعله من الملفت للنظر في هذا السياق أيضاً أن تجد إماماً مثل تقي الدين ابن تيمية؛ كان ينتقل من سجن إلى سجن وقد ناله من السلطة ومن خصومه إيذاء ما بعده إيذاء، من تشويه للسمعة وقمع للرأي وحبس له ولأخوته، ومع هذا بقيت فتاواه ومؤلفاته، وصوته عاليًا دون عبث أو تقية رغم تكالب الجميع عليه.

فإنّه (لما حُبِسَ تفرّقت أتباعه، وتفرّقت كتبه، وخوّفوا أصحابه من أن يُظهروا كتبه،

(١) الإحاطة في تاريخ غرناطة لابن الخطيب: ١١٥/٤ - ١١٦ تحقيق: محمد عبد الله عنان - ط الخانجي -

القاهرة - ط الأولى - ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م. نقلًا عن (تاريخ فقهاء قرطبة) لابن حيّان - وهو مفقود.

ذهب كلُّ أحدٍ بما عنده وأخفاه ولم يُظهروا كتبه، فبقي هذا يهرب بما عنده، وهذا يبيعه أو يهبُّه، وهذا يُخفيه ويودعه، حتى إنَّ منهم مَنْ تُسرق كتبه أو تُجحد، فلا يستطيع أن يطلبها! ولا يقدر على تحصيلها! فبدون هذا تتمزق الكتب والتصانيف كلُّ تمزق^(١).

وذكر تقي الدين المقرئ (٨٤٥هـ) أنَّ (أكثر مصنفاته مسودات لم تُبيّض، وأكثر ما يوجد منها الآن بأيدي الناس قليل من كثير. فإنَّه أحرق منها شيء كثير، ولا قوَّة إلاَّ بالله)^(٢).

أقول هذا بغض النظر عن رأي خصومه فيه، فإنَّ ظهور أمر ابن تيمية وبقاء مدرسته؛ حقيقة يعترف بها المؤالف والمخالف، ولا ينازع في مثلها منصف^(٣).

أما الإمام جعفر الصادق فقد عاصر أواخر خلافة بني أمية حتى تُوفي ﷺ في خلافة أبي جعفر المنصور ثاني خلفاء بني العباس.

وباستقراء لتلك الحُقة من التاريخ نستطيع الجزم وكلنا ثقة بما نقول بأنه لم يثبت في التاريخ أن ضيق على الإمام جعفر من السلطات الأموية التي عاصرها أو في ظل حكم السفاح أول الخلفاء العباسيين، وإنما طرأ عليه التضيق في خلافة أبي جعفر المنصور لفترة وجيزة، عاد بعدها الإمام جعفر الصادق إلى نشاطه في التعليم.

ويشهد لذلك اعتراف صريح من الشيخ عباس القمي (١٣٥٩هـ) يقول فيه: (لما مُنع الصادق ﷺ من القعود للناس شق ذلك على شيعته، وصعب عليهم، حتى ألقى الله ﷻ في روع المنصور أن يسأل الصادق ﷺ ليتحفه بشيء من عنده، لا يكون لأحد مثله، فبعث إليه بمخصرة كانت للنبي ﷺ طولها ذراع ففرح بها فرحاً شديداً،

(١) القعود الدُرِّيَّة: ص ١٠٩.

(٢) المقفَّل الكبير: ٤٦٨/١.

(٣) ولذا قال تلميذه ابن رُشيق (٧٤٩هـ) -على ما في (القعود الدُرِّيَّة: ص ١٠٩-١١٠): «وَلَوْلَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَطَفَ وَأَعَانَ، وَمَنْ وَأَنَعَمَ، وَخَرَقَ الْعَادَةَ فِي حِفْظِ أَغْيَانِ كِتَابِهِ وَتَصَانِيفِهِ لَمَا أَمَكَّنَ أَحَدًا أَنْ يَجْمَعَهَا، وَلَقَدْ رَأَيْتُ مِنْ خَرَقِ الْعَادَةِ فِي حِفْظِ كِتَابِهِ وَجَمْعِهَا وَإِصْلَاحِ مَا فَسَدَ مِنْهَا، وَرَدَّ مَا ذَهَبَ مِنْهَا؛ مَا لَوْ ذَكَرْتَهُ لَكَانَ عَجَبًا؛ يَعْلَمُ بِهِ كُلُّ مُنْصِفٍ أَنَّ لِلَّهِ عَنَاءَ بِهِ وَبِكَلَامِهِ لِأَنَّهُ يَذُبُّ عَنْ سَنَةِ نَبِيِّهِ ﷺ تَحْرِيفَ الْغَالِينَ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ».

وأمر أن تشق له أربعة أرباع، وقسمها في أربعة مواضع، ثم قال له: ما جزاؤك عندي إلا أن أطلق لك ونفسي علمك لشيعتك، ولا أتعرض لك ولا لهم، فاقعد غير محتشم وأفت الناس، ولا تكن في بلد أنا فيه، ففشا العلم عن الصادق (ع) ^(١).

ويقول الشيخ محمد حسن المظفر (١٣٧٥هـ): (أما الصادق؛ فقد عاصر الدولتين المروانية والعباسية ووجد فترة لا يخشى فيها سطوة ظالم ولا وعيد جبار، وتلك الفترة امتزجت من أخريات دولة بني مروان وأوليات دولة بني العباس، لأنَّ الأمويين وأهل الشام لما أجهزوا على الوليد بن يزيد وقتلوه انتفضت عليهم أطراف البلاد وتضعضت أركان سلطانتهم، وكانت الدعوة لبني هاشم قد انتشرت في جهات البلاد فكانت تلك الأمور كلها صوارف لبني مروان عمّا عليه الصادق عليه السلام من الحياة العلمية، ولما انكفأ بهم الزمن وسالم بني العباس اشتغل بنو العباس بتطهير الأرض من أمية وبتأسيس الدولة الجديدة، وأنت تعلم بما يحتاجه المُلْك الغضّ من الزمن لتأسيسه ورسوخه، فكان انصرافهم لبناء المُلْك وإحاطته شاغلًا لهم برهة من الزمن عن شأن الصادق في بثّ العلوم والمعارف وإن لم يتناسه السّفاح ولكن لم يجد عنده ما يخشاه، ولما جاء دور المنصور وصفا المُلْك له ناصب العداء للصادق فكان يضيّق عليه مرّة ويتغاضى عنه أخرى) ^(٢).

وإذا ما نظرنا إلى حفيده الإمام علي الرضا ^(٣) الذي يرى الشيعة الاثنا عشرية أنه ورث علم الإمام الصادق من أبيه موسى الكاظم، ولم يكن جو التقيّة مفروضًا عليه، إذ عُيِّنَ وليًا لعهد للمأمون العباسي، ومع هذا كانت الروايات المتناقضة والمضطربة تُروى عنه في زمانه ^(٤)! وحركة الغلاة التي تَنسِبُ إليه ولآبائه الأباطيل من أنشط ما

(١) الأنوار البهية ص ١٧٠.

(٢) الإمام الصادق: ١٨٨/١-١٨٩.

(٣) أي: علي بن موسى بن جعفر، و(الرضا) لقب له.

(٤) الناظر في التراث الروائي للعصر الذي كان فيه الإمام علي الرضا يلحظ شيوعًا للكذب واختلاق الأحاديث عليه وعلى آبائه وبالأخص (الباقر والصادق والكاظم)، وربما لا يُمكن للدارس أن يقف على حقيقة الظروف المحيطة بالإمام الرضا أو بشيعته في تلك الحقبة من الزمن، لكنّ بعضًا من الروايات تبقى شامدًا على ما جرى وكان يجري من الاختلاق في تلك الفترة، ومن ذلك:

يكون^(١)، فما ظنك بما يروى عنه بعد ذلك بقرون؟!

= ما رواه ابن بابويه القمي في (عيون أخبار الرضا: ١٩٧/٢) عن أبي الصلت الهروي أنه قال للإمام الرضا: يا ابن رسول الله ﷺ، ما شيء يحكيه عنكم الناس؟ قال: وما هو؟ قلت: يقولون أنكم تدعون أن الناس لكم عبيد، فقال: اللهم فاطر السماوات والأرض عالم الغيب والشهادة أنت شاهد بأنني لم أقل ذلك قط ولا سمعت أحداً من آبائي ﷺ قاله قط وأنت العالم بما لنا من المظالم عند هذه الأمة وأن هذه منها، ثم أقبل عليّ فقال لي: يا عبد السلام إذا كان الناس كلهم عبيداً عليّ ما حكمه عنا فومن نبيهم؟!

وجاء في (رجال الكشي: ٤٨٩/٢) عن يونس بن عبد الرحمن -وهو من أصحاب الكاظم والرضا- أنه سئل من بعض الأصحاب: يا أبا محمد، ما أشدك في الحديث، وأكثر إنكارك لما يرويه أصحابنا، فما الذي يحملك على رد الأحاديث؟ فقال: حدثني هشام بن الحكم أنه سمع أبا عبد الله -جعفرًا الصادق- يقول: «لا تقبلوا علينا حديثاً إلا ما وافق القرآن والسنة، أو تجدون معه شاهداً من أحاديثنا المتقدمة، فإن المغيرة بن سعيد لعنه الله دس في كتب أصحاب أبي أحاديث لم يحدث بها أبي، فاتقوا الله ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربنا تعالى وستة نبينا ﷺ، فإننا إذا حدثنا؛ قلنا: قال الله ﷻ، وقال رسول الله ﷺ».

والطريف في الأمر أن يونساً هذا، الذي تذكر الرواية أنه من المتشددين في قبول الأحاديث خشية قبول الأحاديث المدموسة والمكذوبة من قبل الغلاة، قد وردت فيه رواية صريحة صحيحة السند -صححها كل من الوحيد بهبهاني ومحسن الأمين وأبي القاسم الخوئي- في اجتناب الصلاة خلف من يقول بقوله! والبراءة منهم! وعدم جواز إعطائهم الزكاة!

فقد روى ابن بابويه القمي في (الأمالي: ص ٣٥٢) والحر العاملي في (وسائل الشيعة: ٣١٢/٨) عن علي بن مهزيار، قال: كتبت إلى أبي جعفر محمد بن علي بن موسى الرضا: جعلت فداك، أصلي خلف من يقول بالجسم، ومن يقول بقول يونس بن عبد الرحمن، فكتب: لا تصلوا خلفهم، ولا تعطوهم من الزكاة، وابرؤوا منهم برئ الله منهم.

فأين تذهبون؟!

(١) ومما يرويه الإمامية عنه في هذا الشأن عن أبي الصلت الهروي أنه قال: قلت للرضا (ع): يا ابن رسول الله، إن في سواد الكوفة قوماً يزعمون أن النبي ﷺ لم يقع عليه السهو في صلاته، فقال: كذبوا لعنهم الله، إن الذي لا يسهو هو الله الذي لا إله إلا هو. انظر: عيون أخبار الرضا لابن بابويه القمي: ٢١٩/٢.

وهذا الاعتقاد الذي يعتبره الإمام الرضا من الغلو الفاحش، المستحق صاحبه للتكذيب واللعن! هو اليوم من مقررات العقيدة الإمامية التي يُدَّعى الإمام الرضا فيها معصوماً عن السهو والخطأ! فتأمل.

وقال عن الغلاة والمفوضة: (الغلاة كفار، والمفوضة مشركون، من جالسهم أو خالطهم أو آكلهم أو شاربهم أو واصلهم أو تزوج منهم أو آمنهم أو اتهمهم على أمانة أو صدق حديثهم أو أعانهم بشرط كلمة خرج من ولاية رسول الله ﷺ وولايتنا أهل البيت). انظر: عيون =

والغريب أنَّ الإمامية الذين يبالغون في موضوع تقية الأئمة المعصومين -المنصّبين من الله تعالى لحفظ الشرع وبيانه- أشد المبالغة، هم الذين يُحرّمون استخدام الفقيه الإمامي للتقية في بيان الشرع، حيث يقول المرجع الديني المعاصر الشيخ جعفر السبحاني في (العقيدة الإسلامية في ضوء مدرسة أهل البيت): (ولكن لا تجوز التقية مطلقاً في بيان معارف الدين وتعليم أحكام الإسلام مثل أن يكتب عالمٌ شيعي كتاباً على أساس التقية، ويذكر فيه عقائد فاسدة، وأحكاماً منحرفة على أنها عقائد الشيعة وأحكامهم. ولهذا؛ فإننا نرى علماء الشيعة أظهروا في أشد الظروف والأحوال، عقائدهم الحقّة، ولم يحدث طيلة التاريخ الشيعي ولا مرة واحدة أن أقدم علماء الشيعة على تأليف رسالة أو كتاب على خلاف عقائد مذهبهم، بحجة التقية، وبعبارة أخرى: أن يقولوا شيئاً في الظاهر، ويقولوا في الباطن شيئاً)^(١)

العامل الثالث: كثرة الدس والتزوير في مذهب جعفر

يرى آية الله السيد محمد باقر الحكيم (١٤٢٤هـ) في كتابه (علوم القرآن) أنَّ من أهم المشكلات التي تعرض لها حديث (أئمة أهل البيت): الدس والوضع والتزوير في حديثهم، وكان الأمر مبكراً منذ عهد الأئمة واستمر إلى ما بعد ذلك في العصور المتأخرة عنهم، وأنَّ ظروف الاضطهاد والمطاردة للنشطاء من أتباع الأئمة من جهة، والسرية التي اتخذها هؤلاء النشطاء في العمل والحركة، ساهمت بشكل مباشر في

= أخبار الرضا لابن بابويه القمي: ٢/٢١٨.

وكان يقول في دعائه: (اللهم إني أبرأ إليك من الحول والقوة، فلا حول ولا قوة إلا بك. اللهم إني أبرأ إليك من الذين ادّعوا لنا ما ليس لنا بحق. اللهم إني أبرأ إليك من الذين قالوا فينا ما لم نقله في أنفسنا. اللهم لك الخلق ومنك الأمر، وإياك نعبد وإياك نستعين. اللهم أنت خالقنا وخالق آباءنا الأولين وآبائنا الآخرين. اللهم لا تليق الربوبية إلا بك، ولا تصلح الإلهية إلا لك، فالعن النصاري الذين صغروا عظمتك، والعن المضاهين لقولهم من بريتك. اللهم إنا عبيدك وأبناء عبيدك، لا نملك لأنفسنا ضراً ولا نفعاً ولا موتاً ولا حياة ولا نشوراً. اللهم من زعم أننا أرباب فنحن إليك منه براء، ومن زعم أنَّ إلهنا الخلق وعلينا الرزق فنحن إليك منه براء كبراء عيسى عليه السلام من النصاري. اللهم إنا لم ندعهم إلى ما يزعمون، فلا تواخضنا بما يقولون واغفر لنا ما يزعمون. ﴿رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ ذِكْرًا﴾ إِنَّكَ إِنْ تَذَرَهُمْ يُضِلُّوا عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَجَرًا كَفَّارًا﴾ [نوح: ٢٦، ٢٧]. انظر: الاعتقادات لابن بابويه القمي: ص ٩٩-١٠٠ وبحار الأنوار: ٢٥/٣٤٣.

(١) العقيدة الإسلامية في ضوء مدرسة أهل البيت: ص ٢٧٧.

اختفاء البيانات الواقعية لحال الأئمة وأحاديثهم، وفي استغلال أعداء الأئمة أو المنافقين الذين يُظهرون الارتباط بهم في هذه الظروف؛ في الدس والتزوير تحت شعار (التقية)^(١).

لقد كانت عملية الدس والتزوير تتم بسرية تامة، وبطرق ماهرة، لم يتنبه لها أصحاب الإمام، ولم يُنبّه عليها الإمام نفسه في زمانه، بل تنبه لها أو نبّه عليها الإمام الذي بعده، بعد أن وقع المحذور، وتُتِم عملية الدس بالشكل الذي خُطِّط له فعلاً، وانتشرت الكتب واختلطت الأحاديث على الناس.

يروى الإمامية عن هشام بن الحكم أنه سمع الإمام جعفرًا الصادق يتحدث عن أبيه الإمام محمد الباقر فيقول: «كان المغيرة بن سعيد يتعمد الكذب على أبي، ويأخذ كتب أصحابه وكان أصحابه المستترون بأصحاب أبي يأخذون الكتب من أصحاب أبي فيدفعونها إلى المغيرة، فكان يدس فيها الكفر والزندقة، ويسندها إلى أبي ثم يدفعها إلى أصحابه ويأمرهم أن يشوها في الشيعة، فكلّمًا كان في كتب أصحاب أبي من الغلو فذاك ما دسّه المغيرة بن سعيد في كتبهم»^(٢).

فأنت ترى أنّ عملية الدس كانت تنحو في زمان الأئمة وبالأخص الإمامين الباقر والصادق إلى منحى خطير للغاية، فكان الغلاة يدسون الأحاديث المكذوبة في زمن الإمام وفي كتب أصحابه الموثوقين عن طريق أصحاب الإمام المستترين والمندسين في جُمْلَتهم، بحيث يعجزم الإمام جعفر في هذا الحديث أنّ كتب الأصول الحديثية التي تُروى عن أبيه نالها شيء كبير من هذا الدس، حتّى إنّ يعزو كل ما في هذه الكتب من الغلو إلى المغيرة بن سعيد وأمثاله من الكذّابين، ولكن ما ضابط هذا الغلو؟ وكيف يُعرف ما دسّه المغيرة بن سعيد وأمثاله من غيره؟!

وهل الإمام جعفر الصادق بمنأى عن هذا الدس؟

لقد عاب العلامة أبو زيد العلوي^(٣) (٣٢٦هـ) على الإمامية اختلافهم وحيرتهم

(١) علوم القرآن: ص ٣٢٩ و ٣٣١.

(٢) رجال الكشي: ٤٩١/٢.

(٣) عيسى بن محمد بن أحمد بن عيسى بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، متكلّم ومحدّث زيدي، وُلِدَ في العراق، ثمّ انتقل إلى (الريّ) بإيران، وتوفي بها سنة (٣٢٦هـ).

الكبيرة التي لم يبدل إمامهم الثاني عشر - منذ ولادته المفترضة - شيئاً تجاهها، فيقول: (ثم لم يخل اختلافهم من أن يكون مؤلداً من أنفسهم أو من عند الناقلين إليهم أو من عند أئمتهم، فإن كان اختلافهم من قبل أئمتهم فالإمام من جمع الكلمة، لا من كان سبباً للاختلاف بين الأمة لا سيما وهم أولياؤه دون أعدائه، ومن لا تقية بينهم وبينه، وما الفرق بين المؤتمّة والأمة إذ كانوا مع أئمتهم وحجج الله عليهم في أكثر ما عابوا على الأمة التي لا إمام لها من المخالفة في الدين وإكفار بعضهم بعضاً، وإن يكن اختلافهم من قبل الناقلين إليهم دينهم فما يؤمنهم من أن يكون هذا سبيلهم معهم فيما ألقوا إليه من الإمامة، لا سيما إذا كان المدعى له الإمامة معدوم العين غير مرئي الشخص، وهو حجة عليهم فيما يدعون لإمامهم من علم الغيب إذا كان خيرته والتراجمة بينه وبين شيعته كذا بين يكذبون عليه، ولا علم له بهم، وإن يكن اختلاف المؤتمّة في دينها من قبل أنفسها دون أئمتها فما حاجة المؤتمّة إلى الأئمة إذ كانوا بأنفسهم مستغنين وهو بين أظهرهم ولا ينهاهم وهو الترجمان لهم من الله والحجة عليهم؟ هذا أيضاً من أدل الدليل على عدمه وما يدعى من علم الغيب له، لأنه لو كان موجوداً لم يسعه ترك البيان لشيعته كما قال الله ﷻ: ﴿وَمَا أَرْزَأْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا إِتْبَاعَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [النحل: ٦٤]، فكما بين الرسول ﷺ لأئمته؛ وجب على الإمام مثله لشيعته^(١).

فردّ عليه ابن بابويه القمي (٣٨١هـ) برّد يثبت الحيرة ولا يرفعها، حيث يقول: (إنّ اختلاف الإمامية إنّما هو من قبل كذا بين دلّسوا أنفسهم فيهم في الوقت بعد الوقت، والزمان بعد الزمان، حتى عظم البلاء، وكان أسلافهم قومًا يرجعون إلى ورع واجتهاد وسلامة ناحية، ولم يكونوا أصحاب نظر وتميز، فكانوا إذا رأوا رجلاً مستوراً يروي خبراً أحسنوا به الظن وقبلوه، فلما كثر هذا وظهر شكوا إلى أئمتهم فأمرهم الأئمة ﷺ بأن يأخذوا بما يجمع عليه فلم يفعلوا وجروا على عادتهم، فكانت الخيانة من قِبلهم لا من قبل أئمتهم، والإمام أيضاً لم يقف على كل هذه التخليط التي رويت لأنه لا يعلم الغيب، وإنّما هو عبد صالح يعلم الكتاب والسنة، ويعلم من أخبار شيعته ما ينهي إليه^(٢)).

(١) كمال الدين وتمام النعمة لابن بابويه القمي: ص ١٠٩ نقلاً عن كتاب (الإشهاد) لأبي زيد العلوي.

(٢) كمال الدين وتمام النعمة لابن بابويه القمي: ص ١٠٩.

ويتحدث الشيخ محمد الباقر البهودي عن دورين رئيسين مرَّ بهما حديث أهل البيت، هما: دور التقية والكتمان -وهو الدور الأول-، ودور الدس من قِبَل الغلاة والزنادقة -وهو الدور الثاني-، وهما المُشكَّلان للتراث الحديثي الروائي الذي نملكه اليوم، فيقول: (وقد كان حديث أهل البيت محفوظًا عن مكائد الغلاة ودسائسهم في دوره الأول حيث كان أصحاب الحديث وكلهم فقهاء مخلصين مستأنسين مترافقين، لا يتدارسون حديثهم إلا في خفاء كامل ولا يثنون مواريثهم إلا عند من يثقون به، خوفًا على دمائهم. وأمَّا في الدور الثاني فبعدما كثر أصحاب الحديث ورواد المذهب، وتوفرت الأصول والمؤلفات وتداولتها أيدي الوراقين والصحفيين، تلاعبت بمواريثهم أيدي الغلاة الخونة وعملاء الزنادقة، فزادوا ونقصوا وغيروا وبدلوا وأحلّوا حرام الله وحرموا حلال الله، عند ذلك كثر التضاد والتهافت بحيث لا يوجد في أبواب الفقه والمعارف حديث إلا وبإزائه ما يخالفه ولا يسلم حديث إلا وفي مقابله ما يناقضه ويضاده. وبذلك تطرّقت المضادة والاختلاف إلى العقائد والفتاوى والأحكام، وكثيرًا ما نرى كتب الحديث مختلفة بالزيادة والنقصان)^(١).

لكن السيد هاشم معروف الحسني (١٤٠٣هـ) يخالف البهودي فيما ذهب إليه من نزاهة الدور الأول، نافيًا تمكن المحدثين والفقهاء من حفظ وتوثيق روايات الأئمة بعيدًا عن الدس والتزوير في هذا الدور، ويرى أنَّ الروايات الصحيحة عن الأئمة تؤكد وجود الدس والوضع والتزوير في عهد مبكر، فيقول: «وكان من أخطر الدخلاء على التشيع جماعة تظاهروا بالولاء لأهل البيت، واندسوا بين الرواة وأصحاب الأئمة مدة طويلة من الزمن استطاعوا خلالها أن يتقرَّبوا من الإمامين الباقر والصادق واطمأنَّ إليهم جمع من الرواة، فوضعوا مجموعة كبيرة من الأحاديث ودسَّوها بين أحاديث الأئمة، وفي أصول كتب الحديث، كما تشير إلى ذلك بعض الروايات...، وجاء عن أبي الحسن الرضا أنَّه قال: كان بيان يكذب على علي بن الحسين فأذاقه الله حرَّ الحديد، وكان المغيرة يكذب على أبي جعفر الباقر، وكان محمد بن فرات يكذب على أبي الحسن موسى بن جعفر، وكان أبو الخطَّاب يكذب على أبي عبد الله الصادق.

(١) معرفة الحديث: ص ٧٢.

وجاء عن يحيى بن عبد الحميد الجُماني أنَّ جعفر بن محمد كان رجلًا صالحًا مسلمًا ورعًا فاكتتفه قومٌ جهال يدخلون عليه ويخرجون يقولون: حَدَّثَنَا جعفر بن محمد، ويُحدِّثون بأحاديث منكّرة، كلها كذب على الإمام جعفر بن محمد يستأكلون بها الناس كالفضل بن عمر، وبيان، وعمر النبطي، وغيرهم من الوضّاعين، ونَسَبوا إليه أنّه قال: إنّ معرفة الإمام تكفي عن الصلاة والصيام، وإنّ عليًا في السحاب يطير مع الريح، وأنّ الله إله السماء، والإمام إله الأرض، إلى غير ذلك من المقالات.

وتؤكد المرويات الصحيحة عن الإمام الصادق وغيره من الأئمة أنّ المغيرة بن سعيد وبيانًا وصائدًا الهندي وعمر النبطي والفضل وغيرهم من المنحرفين عن التشيع والمندسين في صفوف الشيعة وضعوا بين المرويات عن الأئمة عددًا كبيرًا في مختلف المواضيع.

وجاء عن المغيرة أنه قال: وضعت في أخبار جعفر بن محمد اثني عشر ألف حديث، وظل هو وأتباعه زمانًا طويلًا بين صفوف الشيعة يترددون معهم إلى مجلس الأئمة عليهم السلام، ولم ينكشف حالهم إلا بعد أن امتلأت أصول كتب الحديث الأولى بمروياتهم كما تشير إلى ذلك رواية يحيى بن عبد الحميد السابقة.

وجاء في الكشي عن الإمام الصادق أنه قال: كان المغيرة بن سعيد يعتمد الكذب على أبي ويأخذ كتب أصحابه، وكان أصحابه المستترون بأصحاب أبي يأخذون كتب أصحاب أبي فيدفعونها إلى المغيرة فيدس فيها الكفر والزندقة ويسندها إلى أبي ثم يدفعها إلى أصحابه ليثبتوها بين الشيعة، وبلا شك كان هو وأتباعه ينسبون الرواية المدسوسة إلى الموثوقين من أصحاب الأئمة حتى لا ينكشفوا على واقعهم، هذا بالإضافة إلى فريق آخر من الوضّاعين كانوا يضعون الأحاديث التي تنفر الناس منهم، كما يرشد إلى ذلك قول الإمام الباقر: لقد رووا عنا ما لم نقله ولم نفعله ليبغضونا إلى الناس^(١).

ولهذا يرى المرجع الديني الراحل السيد محمد حسين فضل الله (١٤٣١هـ) أنّ

(١) الموضوعات في الآثار والأخبار: ص ١٤٩-١٥٠.

الإشكالية الكبرى في الطريقة التي اتخذها الغلاة والوضّاعون في دسّ الأخبار هي استهدافهم كتب أصحاب الأئمة الذين أطبقت الطائفة على توثيقهم وتسميتهم بأصحاب الإجماع، حيث يقول: (إنّ هناك فوضى أحاطت بالأحاديث الواردة عن الأئمة من وُضّاع الحديث الذين كانوا لا يكتفون بنقل الأحاديث الموضوعة بشكل مباشر، بل كانوا يدسونها في كتب أصحاب الأئمة الموثوقين كزرارة ومحمد بن مسلم وأمثالهما ليدخل الحديث الموضوع إلى الذهنية الإسلامية العامة من خلال هؤلاء الثقة الذين لا يدخل الريب إلى ما ينقلونه عن الأئمة انطلاقاً من وثافتهم)^(١).

وبتفصيل أكبر لطرائقهم في الدس والتزوير، يذكر اليهودي أنهم: (تارة كانوا يأخذون أصلاً معروفاً أو كتاباً مشهوراً ويتسخّون منه نسخاً عديدة ويدسّون في خلالها أحاديث من موضوعاتهم أو يحرفون كلماتها طبقاً لأهوائهم، وبعد إتمام النسخة، يُسجّلون على ظهرها (قريء على فلان في الشهر الفلاني بمحضر من أصحابه) ثم يفرّقون هذه النسخ المدسوس فيها في دُور الوراقين أو يجعلونها في متناول الضعفاء من المحدثين. وتارة كانوا يخلطون صحيفة كاملة فيها الغلو والأكاذيب ويكتبون على ظهرها (أصل فلان) (كتاب فلان) ثم يدسّون هذه النسخ المفتعلة في كتب الوراقين، أو يبيعونها بأيدي الصبيان والعجائز الأميين كأنها مورثة من أكابر المحدثين) إلى أن يقول: (وتنفيذاً لمكائدهم وترويحاً لأكاذيبهم، زوّروا أحاديث في جواز الأخذ عن النسخ من دون تحقيق وتبيين، واختلقوا روايات تُجوّز الرواية عن الغلاة والكذابين من دون تحرّج، فانخدع بهذه المكيدة -وهي أخبث المكائد- جماعة من المشايخ الساذجين والرواة المغفلين فأوردوا تلك الأكاذيب المزوّرة في مؤلفاتهم واجتهدوا في نشر ترهاتهم وأساطيرهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا)^(٢).

ثمّ يضرب أمثلة على تلك الطرائق واختراقها للمجموع الروائي الإمامي فيقول: «وإن كان هذا الذي تلوناه عليكم ثقيلاً صعباً؛ فهلّمّ معي نلّمسكم غناء هذه السيرة المزعوم في الكفاح بها، وتندارس إحدى الروايات التي صرّحوا بأنها صحيحة عالية مشياً على أضوائها، وهي صحيحة حمّاد بن عيسى الجهنّي في آداب الصلاة وكيفيّتها:

(١) مجلة الفكر الجديد - مقالة لمحمد حسين فضل الله ص ٨.

(٢) معرفة الحديث: ص ٧٧-٧٩.

كلهم زَبَرُوا في كتبهم ورسالاتهم الْعَمَلِيَّة وَعَمِلُوا بِهَا واعتمدوا عليها، ومنهم شيخنا وعمادنا جمال الدين أبو منصور الحسن بن زين الدين الشهيد (١٠١١هـ) في كتابه (مُنْتَقَى الْجُمَان فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحَاحِ وَالْحَسَانِ ج ١ ص ٤٥١-باب كيفية الصلاة وبيان ما بقي من أفعالها)، وقد رَمَزَ لها (صحى) يعني أَنَّ هذا الحديث صحيح عندي، فَإِنَّ رَوَاتِهِ كُلَّهُمْ مُعَدِّلُونَ بتعديل إمامين من أئمة الرجال، خلافاً للمشهور فإنهم يكتفون في تصحيح الحديث بتعديل إمام واحد من أئمة الرجال فقط، ثُمَّ ذَكَرَ الرواية وعلَّقَ بقوله: «ولكننا إِذَا سَبَرْنَا سَنَدَ الحديث وَمَتَّعْتَهُ عَمَلًا بِالْخِطَّةِ الَّتِي خَطَّتْهَا الْأَقْدَمُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا، نَجِدُهُ مَجْعُولًا مُزَوَّرًا مُخْتَلَفًا، يشهد على جَعْلِهِ واختلاقه دلائل عديدة نذكر منها في هذا المجال الضيق بعضها، وهي:

١- قال أبو الحسين أحمد بن العباس ابن النجاشي في فهرسته ص ١٠٩: (قال حمَّاد بن عيسى: سمعت من أبي عبد الله ﷺ سبعين حديثاً، فلم أزل أدخل الشك على نفسي حتى اقتصرت على هذه العشرين). وهذه العشرون حديثاً هي التي نراها في كتاب قُرْبُ الْإِسْنَادِ ص ١٢-١٥ ط النجف، رواها عبد الله بن جعفر الجُمَيْرِي عن محمد بن عيسى بن عبيد والحسن بن ظريف وعلي بن إسماعيل كلهم عن حمَّاد بن عيسى الجُهَنِي، وليس في هذه الرواية المذكورة عن حمَّاد عن أبي عبد الله ﷺ. فإذا كانت رواياته عن أبي عبد الله محصورة في تلك العشرين حديثاً، وليس منها هذه الرواية المذكورة، فلا بدَّ وأنها موضوعة عليه.

٢- مات حمَّاد بن عيسى سنة ٢٠٩هـ وله نَيْفٌ وسبعون سنة. نصَّ على ذلك شيخنا أبو عمرو الكشي، ونقله عنه شيخنا أبو جعفر الطوسي في اختياره ص ٣١٧ ونصَّ على ذلك شيخنا ابن داود الجَلِّي أيضاً كما في رجاله ص ٥٥٦، فيكون مولد حمَّاد حوالي سنة ١٣٥هـ ولم يكن له حين وفاة الصادق ﷺ السنة ١٤٨هـ، إلا ثلاث عشرة سنة، أو نحوها، فإذا كان لقاءه لأبي عبد الله الصادق في صِغَرِهِ، فكيف يقول أبو عبد الله الصادق لغلام ليس له إلا اثنتي عشرة سنة ونحوها: (ما أقبح بالرجل أن يأتي عليه ستون سنة أو سبعون سنة، فما يُقِيمُ صلاةً واحدةً بحدودها تامة؟).

٣- حمَّاد بن عيسى الجُهَنِي، هو راوية كتاب حريز في الصلاة، ولا يروي أصحابنا كتاب حريز إلا عن حمَّاد بن عيسى الجُهَنِي هذا، وبعدما قال حمَّاد

لأبي عبد الله الصادق: (يا سيدي، أنا أحفظُ كتابَ حَرِيز في الصلاة)، فلم يعبأ أبو عبد الله بمقاله وأدعائه وقال له: (لا عليك، قُمْ فَصَلِّ). لا بدَّ وأنَّ حمادًا قام وصَلَّى بين يديه ﷺ بأحسن الآداب التي كان قد حفظها من كتاب حَرِيز في الصلاة، ونحن راجعنا روايات حَرِيز في الصلاة برواية حماد بن عيسى الجُهني هذا فوجدناه يروي عن حَرِيز عن زرارة عن أبي جعفر الباقر ﷺ نفس هذه الآداب المذكورة في هذا الحديث بل وأحسن منها وأتم وأوفى، وإذا كان حماد حَفِظ نفس هذه الآداب بل حفظ أتمَّها وأوفاهَا، وتأدَّب بها في صلاته بين يدي أبي عبد الله الصادق ﷺ، كيف يرد عليه الإمام أبو عبد الله الصادق ويقول له: (يا حماد، لا تُحسِن أن تُصَلِّي، ما أقبح بالرجل أن يأتي عليه ستون سنة أو سبعون سنة فما يقيم صلاة واحدة بحدودها تامة؟)«^(١).

لكن المشكلة أكبر من ذلك بكثير!

لقد دس الغلاة وأرباب الهوى في المذهب الجعفري ما يريدونه من عقائد ومفاهيم وبأسانيد شيعية معتبرة ومقبولة عند علماء الإمامية من شأنها أن توقع جهابذة العلماء في (حيص بيص)^(٢) فضلاً عن عامتهم، فلا هم يستطيعون تكذيبها لصحة أسانيدها، واحتمال أن تُكون صادرة عن المعصوم تقية، ولا هم يطيقون تصديقها مطلقاً إلا بتعطيل العقل.

هذه إشكالية كبرى يواجهها المذهب ويقر بها علماؤه على استحياء.

خذ عندك موضوع (تحريف القرآن) الذي أشرنا إلينا في حديثنا عن (الكذب على أهل البيت)، وذكرنا شيئاً من شهادات بعض أعلام الإمامية بكون أحاديثه متواترة، وشهادة المرجع الديني الراحل السيد أبو القاسم الخوئي بأنَّ بعض أحاديثه معتبرة السند^(٣)

(١) معرفة الحديث: ص ٢٣-٢٥.

(٢) يُقال وقع القومُ في خِيصٍ يَخِصُّ: إذا وقعوا في أمرٍ مختلطٍ، لا مخرج لهم منه. انظر: (الصحاح للجوهري: ١٠٣٥/٣).

(٣) قال الخوئي في (البيان في تفسير القرآن: ص ٢٢٦): (إنَّ كثرة الروايات تورث القطع بصدور بعضها عن المعصومين ﷺ ولا أقل من الاطمئنان بذلك، وفيها ما رُوِيَ بطريق معتبر فلا حاجة بنا إلى التكلم في سند كل رواية بخصوصها).

يعني أنه (متواترٌ إجمالاً)^(١)، وهو موضوع حار في حلّه أعلام الإمامية جيلاً بعد جيل، إلى الحد الذي ألجأ العلامة المفسّر السيد محمد حسين الطباطبائي (١٤٠٢هـ) إلى الاعتراف بأنّ اختلاق الأحاديث وتسوية الأسانيد الصحيحة لها ينسبها للثقات كان أمراً رائجاً في زمن الأئمة، وأنّ الدس والوضع الذي راج في تلك الفترة هو السبب الحقيقي وراء هذه الروايات الصحيحة أو المتواترة في القول بتحريف القرآن أو غيرها، حيث يقول: «وأما ما ذكرنا من شيوع الدس والوضع في الروايات؛ فلا يرتاب فيه من راجع الروايات المنقولة في الصنع والإيجاد وقصص الأنبياء والأمم والأخبار الواردة في تفاسير الآيات والحوادث الواقعة في صدر الإسلام وأعظم ما يهم أمره لأعداء الدين ولا يألون جهداً في إطفاء نوره وإخماد ناره وإعفاء أثره هو القرآن الكريم الذي هو الكهف المنيع والركن الشديد الذي يأوي إليه ويتحصن به المعارف الدينية والسند الحي الخالد لمنشور النبوة ومواد الدعوة، لعلمهم بأنه لو بطلت حجة القرآن لفسد بذلك أمر النبوة واختل نظام الدين، ولم يستقر من بنيته حجر على حجر.

والعجب من هؤلاء المحتجين بروايات منسوبة إلى الصحابة أو إلى أئمة أهل البيت عليهم السلام على تحريف كتاب الله سبحانه وإبطال حجتيه وببطلان حجة القرآن تذهب النبوة سدى والمعارف الدينية لغى لا أثر لها، وماذا يغني قولنا: إنّ رجلاً في تاريخ كذا ادّعى النبوة وأتى بالقرآن معجزة، أمّا هو فقد مات وأمّا قرآنه فقد حرف ولم يبق بأيدينا مما يؤيد أمره إلا أنّ المؤمنين به أجمعوا على صدقه في دعواه، وإنّ القرآن الذي جاء به كان معجزاً دالاً على نبوته والاجماع حجة لأنّ النبي المذكور اعتبر حجتيه أو لأنه يكشف مثلاً عن قول أئمة أهل بيته؟

وبالجملة؛ احتمال الدس وهو قريب جدّاً مؤيد بالشواهد والقرائن يدفع حجية هذه الروايات ويفسد اعتبارها فلا يبقى معه لها لا حجية شرعية ولا حجية عقلائية حتى ما كان منها صحيح الإسناد، فإنّ صحة السند وعدالة رجال الطريق إنّما يدفع تعمدهم

(١) انظر كلامه عن (التواتر الإجمالي) في (دراسات في علم الأصول- تقرير بحث السيد الخوئي لسيد الشاهرودي: ١٨٥/٣).

الكذب دون دس غيرهم في أصولهم وجوامعهم ما لم يرووه^(١).

وخذ عندك شهر رمضان وما وقع بين أكابر علماء الطائفة من الخلاف الشديد في تحديد أيام الصيام من أيام الفطر منذ القرن الثاني الهجري وحتى القرن الخامس، والسبب هو وجود أحاديث متواترة، والتواتر يفيد القطع، ولكن رواها كلهم من الغلاة! وفي هذا يقول الشيخ محمد الباقر البهودي: (ومن الأسف أننا نجد هذه الأحاديث التي يفطرنا يوم صومنا ويصومنا يوم فطرنا ... نراها بأسانيد مختلفة وأساليب مختلفة...)^(٢).

ويقول: (اشتهرت هذه الأحاديث^(٣) في أواخر القرن الثاني وعمل بها بعض أصحابنا حتى في القرن الخامس مغترًا بتواترها حتى بعدما ألف شيخنا محمد بن مسعود العياشي (٣٢٠هـ) كتابًا في الرد على من صام وأفطر قبل الرؤية)^(٤). وبسبب تواتر هذه الروايات لم يكن من السهل تجاوزها إلا بخلاف شديد امتد قرابة (ثلاثة قرون)!

وقد بلغ التنازع بين فقهاء الإمامية حدًا لا يطاق حينما تجد ابن بابويه القمي الملقب بـ (الشيخ الصدوق) يصف القائلين بجواز نقصان شهر رمضان عن الثلاثين يومًا بأنهم (من ضعفة الشيعة) وأنّ على الجعفري المؤمن أن يتقي القائل به كما يتقي أهل السنة!

حيث قال في (من لا يحضره الفقيه) بعد نقله لهذه الروايات: (من خالف هذه الأخبار وذهب إلى الأخبار الموافقة للعامة في ضدها اتقى كما يتقى العامة، ولا يكلم إلا بالتقية كائنا من كان، إلا أن يكون مسترشدًا فيرشد، ويبين له، فإن البدعة إنما تمات وتبطل بترك ذكرها)^(٥).

(١) تفسير الميزان: ١١٤/١٢-١١٥.

(٢) معرفة الحديث ص ١٤ (مقدمة الطبعة الثانية).

(٣) أي: الأحاديث العددية، وهي أحاديث تُروى عن الإمام جعفر الصادق في أنّ شهر رمضان لا ينقص عن

ثلاثين يومًا وشهر شعبان لا يتم أبدًا!!

(٤) معرفة الحديث ص ١٦ (مقدمة الطبعة الثانية).

(٥) من لا يحضره الفقيه ١٧١/٢.

وقال في (الخصال): (مذهب خواص الشيعة وأهل الاستبصار منهم في شهر رمضان أنه لا ينقص عن ثلاثين يومًا أبدًا، والأخبار في ذلك موافقة للكتاب مخالفة للعامة. فمن ذهب من ضعفة الشيعة إلى الأخبار التي وردت للتحقية؛ في أنه ينقص ويصيبه ما يصيب الشهور من النقصان والتمام؛ أثقي كما تتقَى العامة، ولم يُكَلِّمْ إلا بما يُكَلِّم به العامة، ولا قوة إلا بالله)^(١).

بينما يصف الشيخ المفيد القائلين بقول ابن بابويه القمي بأنهم: (خالفوا نص القرآن ولغة العرب، وفارقوا بمذهبهم فيه كافة علماء الاسلام، وباينوا أصحاب علم النجوم، فلم يصيروا إلى قول المسلمين في ذلك، ولا إلى قول المنجمين الذين اعتمدوا الرصد والحساب، وادعوا علم الهيئة، فصاروا مذبيين لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء، وأحدثوا مذهبًا غير معقول، ولا له أصل يستقر على الحجاج^(٢))^(٣).

وقد نقل الشيخ محمد الباقر البهبودي الخلاف حول هذه المسألة تفصيلًا، وقال في خاتمة بحثه كلامًا خطيرًا للغاية، يقول فيه: (وإنما أطينا البحث في هذا المضممار وقد كان له ذيلٌ طويلٌ لم نعرّض له؛ لتندارس معكم هجوم الغلاة في وجه واحد، ومسألة واحدة من مسائل الفقه - وقد خفي على أصحابنا وأشياخنا وقع أقدامهم - فعلينا أن نعرّف الجوّ الذي مكّن الغلاة بهذه الوسعة من التزوير والدسّ بحيث تمكّن واحد منهم بأشباعه أن يزور أربعة آلاف حديث في أبواب الحلال والحرام ويدسّها في

(١) الخصال: ص ٥٣١-٥٣٢.

(٢) ما يدعو للعجب حقيقة أنّ المفيد نفسه كان في فترة شبابه يتبنّى قول ابن بابويه القمي، فقد صوّف كتابه (لمح البرهان) ردًا على من ادّعى حدوث القول بالعدد وقلة القائلين به فقال بالنص: (ومما يدل على كذبه أنّ فقهاء عصرنا هذا وهو سنة ٣٦٣ ورواياته وفضلاؤه - وإن كانوا أقل عددًا منهم في كل عصر - مجمعون عليه ويتدينون به، ويفتون بصحته وداعون إلى صوابه كسيدنا وشيخنا الشريف الزكي أبي محمد الحسيني وشيخنا الثقة أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه أيده الله، وشيخنا الفقيه أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، وشيخنا أبي عبد الله الحسين بن علي بن الحسين أيدهما الله، وشيخنا أبي محمد هارون بن موسى التلعكبري أيده الله)، فإذا به يرجع بعد ذلك عن هذا القول في كتابه (مصاييح النور) ويصف الذين قالوا بقوله السابق من علماء الإمامية بمثل هذا الكلام.

(٣) جوابات أهل الموصل في العدد والرؤية ص ١٦-١٧.

المجاميع الحديثية، ولا يتفطن مشايخنا لمكيدته طيلة قرنين بل وأكثر، فبذلك الدرس والتدقيق نتحقق أنه لا يجوز التعويل على صحة الأسانيد فقط، ولا الاعتماد على تواتر الحديث بألفاظٍ متقاربة، بل اللازم علينا أن نتقّف الحقيقة بكل وجه ممكن، ولا نعترّ بشهرة الحديث، ولا بكثرة من أفتى به، ولا بكثرة من رواه في موسوعته، والله المستعان^(١).

العامل الرابع: عدم القدرة على التمييز بين الصحيح والمدسوس
إن إشكاليات روايات المذهب لا تقف عند حد الكذب على الأئمة وكثرة الروايات المكذوبة والمدسوسة في بطون أمهات الكتب، بحيث يُتصور أنه يُمكن التغلب عليها بسبرها وتمحيص الصحيح من الضعيف والموضوع منها، ثمّ الشروع باجتثاث هذه الأخبار الدخيلة على المذهب.

لكن الإشكالية الأكبر من هذا كله أن حتى كبار علماء المذهب لا يستطيعون تمييز الصحيح من الضعيف والموضوع من روايات أئمة أهل البيت فاحتاروا وحيروا من وراءهم^(٢)!

(١) معرفة الحديث: ص ٢٠.

(٢) تكشف بعض النصوص التراثية عن حالة الحيرة التي عصفت بالمذهب قديماً عقدياً وفقهياً بسبب ظاهرة التعارض في الروايات وعدم القدرة على الجمع بينها، وأنّ هناك تفكيراً مبكراً لدى بعض الأعلام الإمامية حينها في الخروج من هذه الأزمة، سواء اعتبرنا سببها ظاهرة التقيّة كما يقول بعض الأخباريين أو ظاهرة الدس والتحريف والوضع في الروايات أو هما معاً لا فرق. ومن هذه النصوص: ما ذكره علي بن الحسين بن بابويه القمي (٣٢٩هـ) في كتابه (الإمامة والتبصرة من الحيرة)، حيث يقول: (ورأيت كثيراً ممن صَحَّ عقده، وثبتت على دين الله وطأته، وظهرت في الله خشيته، قد أحادثه الغيبة - غيبة الإمام الثاني عشر -، وطال عليه الأمد حتّى دخلته الوحشة، وأفكرته [وأنكرته] الأخبار المختلفة، والآثار الواردة ...).

ويتحدث شيخ الطائفة أبو جعفر الطوسي (٤٦٠هـ) في (العدة في أصول الفقه: ١/ ١٣٦-١٣٨) عن سبب الاختلاف الواقع بين علماء الإمامية في الأحكام، لدرجة أنّهم في اختلافهم فاقوا اختلاف المذاهب الأربعة، مع أنه يُفترض أنّهم يتسبون لمدرسة فقهية واحدة، وأنّ منشأ ذلك هو الاختلاف في الأخبار، وترجيح كل فئة لبعضها دون الآخر، فيقول: (ومما يدل على جواز العمل بهذه الأخبار - أخبار الأحاد - التي أشرنا إليها، ما ظهر بين الفرقة المحقة من الاختلاف الصادر عن العمل بها، فإنّي وجدتها مختلفة المذاهب في الأحكام، يُفتي أحدهم بما لا يُفتي به صاحبه في جميع أبواب الفقه من الطهارة إلى =

ولذا قال العلامة السيد نور الدين الموسوي العاملي (١٠٦٢هـ) في التعليق على استشهد المحدث الاستربادي بما ذكره المحقق الحلي في (المعتبر) من أنه روى عن الإمام جعفر الصادق من الرجال ما يقارب أربعة آلاف رجل، منهم من أطلق عليهم اسم (الفقهاء الأفاضل) كزرارة بن أعين وأخويه بكير وحرمان وجميل بن دراج ومحمد بن مسلم وبريد بن معاوية والهشامين^(١) وأبي بصير وغيرهم وأنهم كتبوا من أجوبة مسائل الإمام جعفر أجوبة أربعمئة مصنف، سموها أصولاً: (إن من أطلع على كثرة الأحاديث الواردة في القدر في أغلب من ذكره من الفضلاء عن أئمتهم في زمانهم عرف كثرة الأحاديث الموضوعة في ذلك الزمان فضلاً عن غيره، بحيث لا يتحمل حملها على النقية، وفي حديث الفيض بن المختار من رواية الكشي عن أبي عبد الله (ع) حيث قال له: جعلني الله فداك! ما هذا الاختلاف الذي بين شيعتكم؟ قال: (وأي اختلاف يا فيض؟)، فقال له الفيض: إني لأجلس في حلقتهم بالكوفة فأكاد أشك في اختلافهم في حديثهم حتى أرجع إلى المفضل بن عمر فيوافقني من ذلك على ما تستريح إليه نفسي ويطمئن إليه قلبي، فقال أبو عبد الله (ع): أجل، هو كما ذكرت يا فيض، إن الناس أولعوا بالكذب علينا، إن الله الذي افترض عليهم،

= أبواب الديات من العبادات، والأحكام، والمعاملات، والفرائض، وغير ذلك، مثل اختلافهم في العدد، والرؤية في الصوم.

واختلافهم في أن التلفظ بثلاث تطليقات هل يقع واحدة أم لا؟ ومثل اختلافهم في باب الطهارة، وفي مقدار الماء الذي لا ينجسه شيء.

ونحو اختلافهم في حد السكر.

ونحو اختلافهم في استناب الماء الجديد لمسح الرأس والرجلين.

واختلافهم في اعتبار أقصى مدة النفاس.

واختلافهم في عدة فصول الأذان والإقامة، وغير ذلك في سائر أبواب الفقه، حتى أن باباً منه لا يسلم إلا وقد وجدت العلماء من الطائفة مختلفة في مسائل منه، أو مسألة متفاوته الفتاوى، وقد ذكرت ما ورد عنهم عليه السلام من الأحاديث المختلفة التي تختص الفقه في كتابي المعروف بـ «الاستبصار» وفي كتاب «تهذيب الأحكام» ما يزيد على خمسة آلاف حديث، وذكرت في أكثرها اختلاف الطائفة في العمل بها وذلك أشهر من أن يخفى، حتى إنك لو تأملت اختلافهم في هذه الأحكام وجدته يزيد على اختلاف أبي حنيفة، والشافعي، ومالك).

فأما عدد الأحاديث المتعارضة، وحيرة فقهاء الإمامية في التعاطي معها.

(١) أي: هشام بن الحكم، وهشام بن سالم الجواليقي.

لا يريد منهم غيره؛ وإني أحدث أحدهم بالحديث فلا يخرج من عندي حتى يتأوله على غير تأويله، وذلك أنهم لا يطلبون بحديثنا ما عند الله، وإنما يطلبون به الدنيا . . . إلى آخر الحديث. وإنما نقلنا هذا الحديث ليعلم كثرة الأحاديث الضعيفة واختلاطها من ذلك الوقت، والاحتياج إلى تمييزها والبحث عنها، فكيف في مثل هذا الزمان مع تصريح مؤلفي الحديث في أوائل كتبهم بكثرة التضاد والاختلاف منه والاشتباه، ولم ينتهوا صريحاً على أن ما نقلوه كله سليم عن ذلك، وأنهم ما دونوه من الأصول صحيحة لا تحتمل الضعف^(١).

وقال أيضاً: (إن السيد المرتضى والشيخ المفيد كانا في عصر واحد^(٢))، ونقل السيد علي بن طاووس في رسالته لولده عن الشيخ الجليل العارف بعلوم كثيرة سعيد بن هبة الله القطب الراوندي: أنه وقع الخلاف بين السيد والشيخ المفيد في خمس وتسعين مسألة من مسائل الأصول، وقال: (لو استوفيت الخلاف بينهما لطال الكلام)^(٣)، ومن المعلوم: أن هذا الاختلاف لا يصلح له سبب إلا اختلاف الحديث، ولو كانت كلها صحيحة وكل حكم من أصول وفروع فيها دلالة عليه - كما يقوله المصنف - لم يجز منهم هذا الاختلاف، وإنما نشأ غالباً من رد السيد أخبار الأحاد^(٤) وعمل المفيد بها^(٥).

ويقول السيد محيي الدين الغريفي (١٤١٢هـ): (إن كثيراً من الأحاديث لم تصدر عن الأئمة، وإنما وضعها رجال كذابون ونسبوها إليهم: إما بالدس في كتب أصحابهم أو بغيره. وبالطبع لا بد وأن يكونوا قد وضعوا لها أو لأكثرها إسناداً صحيحاً كي تقبل حسبما فرضته عملية الدس والتدليس، وحيث لا علم لنا بتلك المجموعة من الأخبار المؤلفة من ذينك الطائفتين أعني الموضوعة، والصادرة تقية، ولا طريق لنا

(١) الشواهد المكية: ص ١٦٩.

(٢) بل إن الأول تلميذ الثاني، وأكثر تلامذته ملازمة له وشهرة بين علماء الإمامية.

(٣) انظر: كشف المحجة لابن طاووس: ص ٢٠.

(٤) وقد صرح المرتضى في (رسالته: ٣/ ٣١٠-٣١١) بسبب موقفه المتشدد من أحاديث الأحاد، وأن ذلك يرجع في رأيه إلى كون أسانيد هذه الأحاديث إجمالاً لا تخلو من غلاة أو مشبهة مجبرة أو أهل قياس، فلا يأمن أن تكون أحاديثهم مدسوسة في المذهب.

(٥) الشواهد المكية: ص ٣٥.

إلى تمييزها عن الأخبار المعتمدة فكيف يسوغ العمل بكل خبر سالم السند من الضعف، مع احتمال أن يكون من تلك المجموعة التي لا يصح العمل بها؟^(١).

ويقول الشيخ حسين الراضي العبد الله: (ليس من العيب أن تكشف نقاط الضعف الموجودة لدينا لنلتزم علاجها وعدم الوقوع فيها، لكن من العيب والعار السكوت على تلك النقاط السوداء، والأخطر هو تبريرها، ولا يقل خطورة من ذلك كله عدم التصدي لعلاجها. في هذا الوقت قد أدخل الغلاة والمفوضة والمنحرفون كثيرًا من الأحاديث ضمن أحاديث مدرسة أهل البيت عليه السلام حتى اختلط الغث بالسمين والصحيح بالسقيم والضعيف حتى صعب التمييز بينها، وقد سبب ذلك تشويه سمعة الأئمة عليهم السلام فانحرف من لم يكن عنده الخبرة التامة بمحتواها والقناعة بأسبابها)^(٢).

ويقول السيد علي أبو الحسن: (ولا يكاد يخفى ما تعرضت له -أي سنة المعصوم-، فكم من مكذب ووضاع ومحرّف، على أنّ الشُّقة عنهم سلام الله عليهم بعدت، والثغرات كثرت، والقرائن التي بها نحرز صحة مضمون خبر وصدوره أكثرها بل جلها علينا خفيت، وما به نتمكن من إحراز جهة الصدور فضلًا عن أصالته من علامات وإمارات ليس إلا الشيء القليل جدًا)^(٣).

وقديمًا استشعر شيخ الطائفة الطوسي (٤٦٠هـ) خطورة الأمر، فصنّف كتابه (تهذيب الأحكام) في شرح (المقنعة) لشيخه المفيد، محاولاً رفع الاختلاف والتباين والتضاد في روايات المذهب، وصرّح بهذا في مقدمة كتابه المذكور قائلاً: (ذاكرني بعض الأصدقاء أيده الله ممن أوجب حقه (علينا) بأحاديث أصحابنا أيدهم الله ورحم السلف منهم، وما وقع فيها من الاختلاف والتباين والمنافاة والتضاد، حتى لا يكاد يتفق خبر إلا وبإزائه ما يضاده ولا يسلم حديث إلا وفي مقابلته ما ينافيه، حتى جعل مخالفونا ذلك من أعظم الطعون على مذهبنا وتطرقوا بذلك إلى إبطال معتقدنا، وذكرنا أنه لم يزل شيوخكم السلف والخلف يطعنون على مخالفيتهم بالاختلاف الذي يدينون الله تعالى به ويشنعون عليهم بافتراق كلمتهم في الفروع، ويذكرون أنّ هذا مما

(١) قواعد التحديث: ص ١٣٥.

(٢) المؤامرة الكبرى على مدرسة أهل البيت (ع): ص ١٠.

(٣) الفوائد الرجالية ص ٧: علي أبو الحسن - ذوي القربى - ط ١ - د.ت.

لا يجوز أن يتعبد به الحكيم، ولا أن يبيح العمل به العليم، وقد وجدناكم أشد اختلافًا من مخالفيكم وأكثر تباينًا من مباينكم، ووجود هذا الاختلاف منكم مع اعتقادكم بطلان ذلك دليل على فساد الأصل حتى دخل على جماعة ممن ليس لهم قوة في العلم ولا بصيرة بوجوه النظر ومعاني الألفاظ شبهة، وكثير منهم رجع عن اعتقاد الحق لما اشتبه عليه الوجه في ذلك، وعجز عن حل الشبهة فيه، سمعت شيخنا أبا عبد الله أيده الله يذكر أن أبا الحسين الهاروني العلوي^(١) كان يعتقد الحق ويدين بالإمامة فرجع عنها لما التبس عليه الأمر في اختلاف الأحاديث، وترك المذهب ودان بغيره لما لم يتبين له وجوه المعاني فيها^(٢).

وإذا كان من ثمار هذا التضاد في الأخبار، ترك بعض علماء المذهب له إلى غيره، فإن جمعًا آخر من علماء الإمامية كان لهم موقف مغاير من سابقهم، إذ اضطرب هذا الاختلاف والتضاد في الأخبار إلى النأي بأنفسهم عن الخوض في الفقه.

وهو ما صرح به العلامة ابن طاووس (٦٦٤هـ) في إجازته للشيخ جمال الدين يوسف بن حاتم المشغري العاملي^(٣)، حيث يقول: (واعلم أنه إنما اقتضرت على تأليف كتاب «غياث سلطان الوري» لسكان الثرى» من كتب الفقه في قضاء الصلوات

(١) وهو: الإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين بن هارون بن الحسين بن محمد بن هارون بن محمد بن القاسم بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام، أخو أبي طالب الهاروني المتقدم ذكره، من أكابر علماء الزيدية، وُلِدَ بآمل طبرستان سنة (٣٣٣هـ)، وكان في الأصل إماميًا فوضع له الحق فائق له أحسن انتقاد، قرأ على أبي الحسين علي بن إسماعيل بن إدريس فقه الزيدية والحنفية، وروى عنه الحديث عن الناصر للحق الأطروش، وكان أبو الحسين هذا من أجلة أهل طبرستان رئاسة وسترًا وفضلاً وعلماً، وكان غزير العلم، وله مصنفات في الفقه والكلام، منها «الأمالي» و«التجريد» في علم الأثر، و«شرح» في أربعة مجلدات، بويج له بالديلم، ولُقِبَ بالسيد «المؤيد بالله»، ومدة إمامته عشرون سنة، ووفاته سنة (٤١١هـ). (انظر: أعلام المؤلفين الزيدية: ص ١٠٠ الحدائق الوردية: ٦٥-٦٦ والأعلام للزركلي: ١/١١٦).

(٢) تهذيب الأحكام: ٢/١.

(٣) وهو جمال الدين يوسف بن حاتم بن فوز بن مهتد الشامي المشغري العاملي، من فقهاء الإمامية في أواخر القرن السابع الهجري أو أوائل القرن الثامن الهجري، كان من تلامذة المحقق الحلبي (٦٧٦هـ)، والسيد ابن طاووس (٦٦٤هـ)، والشيخ نجيب الدين يحيى بن أحمد الحلبي (٦٩٠هـ) صاحب (الجامع في الفقه). (انظر: روضات الجنات للخوانساري: ١٩٩/٨ وريحانة الأدب لميرزا المدرس: ٣/٣٦٢).

[عن الأموات] ^(١)، ولم أصنّف غير ذلك من الفقه وتقرير ^(٢) المسائل والجوابات، لأنّي كنت قد رأيت مصلحتي ومعادي في دنيائي وآخرتي في التورع ^(٣) عن الفتوى في الأحكام الشرعية، لأجل ما وجدت من الاختلاف في الرواية بين فقهاء أصحابنا في التكاليف الثقلية ^(٤)، وسمعت كلام الله جل جلاله يقول عن أعزّ موجود من الخلائق عليه محمد صلى الله عليه وآله ﴿وَلَوْ نَقَوْلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ ﴿١١﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴿١٢﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ ﴿١٣﴾ فَمَا يَنْكُرُ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٤-٤٧]، ولو صنّفت كتباً في الفقه يعمل بعدي عليها، كان ذلك نقضاً لتورعي عن الفتوى، ودخولاً تحت خطر الآية المشار إليها، لأنّه جلّ جلاله إذا كان هذا تهديده للرسول العزيز الأعظم لو تقول عليه، فكيف كان يكون حالي إذا تقولت عنه جلّ جلاله، وأفيتب أو صنّفت خطأ أو غلطاً يوم حضوري بين يديه ^(٥).

أما آية الله الشيخ مرتضى الأنصاري (١٢٨١هـ) فيقول في رده على الشيخ حسين بن شهاب الدين الكركي العاملي (١٠٧٦هـ) -وكليهما من المنتسبين للمذهب الجعفري-: (ثمّ إنّ ما ذكره من تمكّن أصحاب الأئمة عليهم السلام من أخذ الأصول والفروع بطريق اليقين - دعوى ممنوعة واضحة المنع.

وأقل ما يشهد عليها: ما علّم بالعين والأثر: من اختلاف أصحابهم صلوات الله عليهم في الأصول والفروع، ولذا شكّى غير واحد من أصحاب الأئمة عليهم السلام إليهم اختلاف أصحابهم، فأجابوهم تارة: بأنهم عليهم السلام قد ألقوا الاختلاف بينهم حقناً لدمائهم، كما في رواية حريز ووزارة وأبي أيوب الخزاز، وأخرى أجابوهم: بأنّ ذلك من جهة الكذابين، كما في رواية الفيض بن المختار، قال: قلت لأبي عبد الله -جعفر الصادق-: جعلني الله فداك، ما هذا الاختلاف الذي بين شيعتكم؟ قال: وأي الاختلاف يا فيض؟ فقلت له: إني أجلس في حلقتهم بالكوفة وأكاد أشك في اختلافهم

(١) الزيادة التي بين معقوفين، من ط مؤسسة الوفاء بتحقيق: السيد إبراهيم الميانجي، محمد الباقر البهبودي.

(٢) كذا في ط مؤسسة الوفاء، وفي ط دار إحياء التراث العربي: تفرغ، ولعله تصحيف من كلمة (تفرغ).

(٣) كذا في ط دار إحياء التراث العربي، وفي ط مؤسسة الوفاء: (في التفرغ عن).

(٤) في ط مؤسسة الوفاء: (الثقلية).

(٥) بحار الأنوار: ٤٢/١٠٤ (كتاب الإجازات).

في حديثهم، حتى أرجع إلى المفضل بن عمر، فيوقفني من ذلك على ما تستريح به نفسي، فقال (ع): أجل كما ذكرت يا فيض، إنَّ الناس قد أولعوا بالكذب علينا، كأنَّ الله افترض عليهم ولا يريد منهم غيره، إني أحدث أحدهم بحديث، فلا يخرج من عندي حتى يتأوله على غير تأويله وذلك لأنهم لا يطلبون بحديثنا وبحبنا ما عند الله تعالى، وكل يحب أن يدعى رأسًا.

وقريب منها: رواية داود بن سرحان. واستثناء القميين كثيرًا من رجال نوادر الحكمة معروف، وقصة ابن أبي العوجاء - أنه قال عند قتله: قد دسست في كتبكم أربعة آلاف حديث - مذكورة في الرجال. وكذا ما ذكره يونس بن عبد الرحمن: من أنه أخذ أحاديث كثيرة من أصحاب الصادقين عليه السلام، ثم عرضها على أبي الحسن الرضا (ع)، فأنكر منها أحاديث كثيرة، إلى غير ذلك مما يشهد بخلاف ما ذكره^(١).

وإذا ما عدنا إلى زمان أئمة أهل البيت، فإننا نلاحظ أنَّ أئمة أهل البيت - مع جليل قدرهم - لم يستطيعوا أن يفعلوا شيئًا تجاه التيار المغالي الذي كان يستهدفهم، اللهم إلا بيان الحق في المسائل المفتراة عليهم والتي كانت تصلهم بين حين وآخر، ثم حض الأتباع على عدم تصديق أغلب الروايات المروية عنهم إذا ما خالفت كتاب الله وسنة النبي صلى الله عليه وآله، والاكتفاء بالقواعد العامة!

فعن إبراهيم بن أبي محمود قال: قلت للرضا (ع): يا ابن رسول الله، إنَّ عندنا أخبارًا في فضائل أمير المؤمنين عليه السلام وفضلكم أهل البيت وهي من رواية مخالفيكم^(٢) ولا نعرف مثلها عندكم، أفنديين بها؟ فقال: يا ابن أبي محمود لقد أخبرني أبي عن أبيه عن جده عليه السلام أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: من أصغى إلى ناطق فقد عبده، فإن كان الناطق عن الله تعالى فقد عبد الله، وإن كان الناطق عن إبليس فقد عبد إبليس. ثم قال الرضا: يا ابن أبي محمود إنَّ مخالفينا وضعوا أخبارًا في فضائلنا وجعلوها على ثلاثة أقسام، أحدها: الغلو، وثانيها: التقصير في أمرنا، وثالثها: التصريح بمثالب أعدائنا.

(١) فرائد الأصول: ٣٢٥-٣٢٦.

(٢) المراد بالمخالفين هنا (عموم المخالفين) من جميع الاتجاهات (الفرق الشيعية المخالفة والجمهور والنواصب) كما سيتضح من تمة الرواية.

فإذا سمع الناس الغلو فينا كفّروا شيعتنا ونسبوهم إلى القول بربوبيتنا، وإذا سمعوا التقصير اعتقدوه فينا، وإذا سمعوا مثالب أعدائنا بأسمائهم ثلبونا بأسمائنا، وقد قال الله ﷻ: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾، يا ابن أبي محمود إذا أخذ الناس يمينًا وشمالًا فالزم طريقتنا، فإنه من لزمنا لزمناه ومن فارقنا فارقناه، إن أدنى ما يخرج به الرجل من الإيمان أن يقول للحصاة: هذه نواة، ثم يدين بذلك ويبرء ممن خالفه، يا ابن أبي محمود، احفظ ما حدثتك به، فقد جمعت لك خير الدنيا والآخرة^(١).

هذه وصية الإمام الرضا لرجلٍ من أتباعه احتار في أمر دينه، وأئمة أهل البيت ما زال فيهم بقية، فكيف يتسنى لمن جاء بعدهم بقرون أن يعرف مذهب جعفر الصادق كما هو، وسط كم هائلٍ من الروايات المشحونة بالغلو والأكاذيب؟!

ولك أن تعلم أن الكليني الملقّب لدى الطائفة بثقة الإسلام، والذي عاش وتوفي في فترة الغيبة الصغرى لإمامهم الثاني عشر، وفي حضور سفرائه الأربعة^(٢)، قضى -كما يقول الإمامية- عشرين سنة من عمره في جمع روايات كتابه (الكافي) لأجل أن يُقدّم لهم تراثًا روائيًا صحيحًا عن المعصومين، يعتصمون به من روايات العامة وضلالاتهم، ويعرفون به أصول دينهم وفروعه، فإذا به يعترف في مقدمة (كافيّه) الذي أشيع مدحًا وثناءً وشهادة بأنّ مذهب الإمامية قائمٌ عليه وعلى ما يوازيه^(٣)، بعجزه

(١) مسند الإمام الرضا: ٢٣٧/١.

(٢) قال السيد علي الحسيني الصدر في (الفوائد الرجالية: ص ٢١٧): (قد امتاز بتأليف الكافي في أيام سفراء الإمام المهدي (ع) وبالقرب منهم كما أفاده السيد ابن طاووس).

(٣) قال المرجع الديني المعاصر الشيخ جعفر السبحاني في (كليات في علم الرجال: ص ٣٥٥): (إنّ كتاب الكافي أحد الكتب الأربعة التي عليها تدور رضى استنباط مذهب الإمامية، فإنّ أدلة الأحكام وإن كانت أربعة (الكتاب والسنة والعقل والإجماع) على ما هو المشهور بين الفقهاء، إلا أنّ الناظر في فروع الدين يعلم أنّ العمدة في استعمال الفرائض والسنن، والحلال والحرام، هو الحديث وأنّ الحاوي لجلها، هو الكتب الأربعة، وكتاب (الكافي) بينها كالشمس بين نجوم السماء، والمؤلف أغنى من التوصيف وأشهر من التبرجيل).

وقد وصفه من القدماء: الشيخ المفيد في (شرح عقائد الصدوق: ص ٢٧ ط تبريز) بأنه أجل كتب الشيعة وأكثرها فائدة.

وعرّفه المحقق الكركي في إجازته للقاضي صفي الدين عيسى فقال: (ومنها: جميع مصنفات ومرويات =

التام عن الترجيح بين الروايات المتضاربة في المذهب، وإيكال علم ذلك إلى الأئمة -المعبر عنهم بالعلماء- قائلاً: (فاعلم يا أخي أرشدك الله أنه لا يسع أحدًا تمييز شيء مما اختلف الرواية فيه عن العلماء عليه السلام برأيه، إلا على ما أطلقه العالم بقوله عليه السلام: «اعرضوها على كتاب الله فما وافى كتاب الله تعالى فخذوه، وما خالف كتاب الله فردوه»، وقوله عليه السلام: «دعوا ما وافق القوم فإنَّ الرشد في خلافهم»، وقوله عليه السلام: «خذوا بالمجمع عليه، فإنَّ المجمع عليه لا ريب فيه». ونحن لا نعرف من جميع ذلك إلا أقله ولا نجد شيئاً أحوط ولا أوسع من رد علم ذلك كله إلى العالم عليه السلام، وقبول ما وسع من الأمر فيه بقوله عليه السلام: «بأيما أخذتم من باب التسليم وسعكم»^(١).

هذا ما صرَّح به الكليني في مقدمة كتابه (الكافي) الذي قضى في جمع رواياته والعناية بأسانيدھا وانتقاء أجودھا عشرين سنة! إنه العجز التام عن الوصول إلى أقوال الأئمة الحقيقية بمعزل عن الأكاذيب المنسوبة إليهم أو أحاديث التقيّة^(٢)!

= الشيخ الإمام السعيد الحافظ المحدث الثقة، جامع أحاديث أهل البيت عليهم السلام أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني، صاحب الكتاب الكبير في الحديث المسمّى بـ (الكافي)، الذي لم يعمل مثله. انظر: بحار الأنوار: ٧٥/١٠٨.

وقال محمد باقر المجلسي في مقدمة شرحه على الكافي (مرآة العقول: ٣٤/١): (وابتدأت بكتاب الكافي للشيخ الصدوق ثقة الإسلام مقبول طوائف الأنام، ممدوح الخاص والعام، محمد بن يعقوب الكليني حشره الله مع الأئمة الكرام، لأنّه كان أضبط الأصول وأجمعها وأحسن مؤلفات الفرقة الناجية وأعظمها).

(١) الكافي: ص ٨-٩.

(٢) دعوى عرض الكليني كتابه (الكافي) على القائم المنتظر يُكذِّبها أكابر علماء الإخبارية-القائلون بقطعية صدور أحاديث الكافي عن الأئمة- ومنهم: المحدث الاستربادي في (الحاشية على الكافي) والميرزا نوري الطبرسي في (خاتمة المستدرک: ٤٧٠/٣) والعلامة المجلسي في (مرآة العقول: ٢٢/١) حيث يقول: (وأما جزم بعض المجازفين بكون جميع الكافي معروضاً على القائم عليه السلام لكونه في بلدة السفراء؛ فلا يخفى ما فيه على ذي لب، نعم عدم إنكار القائم وآبائه -صلوات الله عليه وعليهم-، عليه وعلى أمثاله في تأليفاتهم ورواياتهم مما يورث الظن المتأخّم للعلم بكونهم عليهم السلام راضين بفعلهم ومجوزين للعمل بأخبارهم).

لكن الملفت للنظر أنَّ الكليني كان معاصراً لعصر الغيبة الصغرى للإمام الثاني عشر -المعصوم- =

= ولسفرائه الأربعة، واستقر ببغداد قبل سنة (٣١٠هـ) كما هو المشهور، ودخل إلى العراق قبل سنة (٢٩٠هـ) على رأي، وحدث عن بعض شيوخ بغداد موطن السفراء، ومع هذا لم يرو في (كافيه) رواية واحدة عن الإمام المعصوم مباشرة، ولا عن سفرائه الأربعة مباشرة بلا واسطة، ولا عرض (كافيه) على الإمام الثاني عشر ليستوثق منه صحة ما ينقله من روايات آباءه المعصومين ومنهم جعفر الصادق، كما إنه لم يُكثر من الرواية عن أي من السفراء الأربعة بالواسطة، وإنما روى عنهم في (الأصول من الكافي) حديثين فقط!

بينما قضى -كما يقول الإمامية- عشرين سنة من عمره في البحث عن أحاديث أهل البيت، وكانت محصلة هذا البحث المضني، وهذه الرحلة في طلب الحديث، الرواية عن كثير من المجاهيل أو الضعاف أو الكذابين، حتى إنَّ الضعيف في (كافيه) بشهادة بعض أكابر علماء الإمامية أكثر من الصحيح، نصَّ على ذلك كل من: فخر الدين الطريحي (١٠٨٥هـ) في (جامع المقال: ص ١٩٣)، والشيخ يوسف البحراني (١١٨٦هـ) في (لؤلؤة البحرين: ص ٣٩٤) عن بعض مشائخه المتأخرين، والسيد بحر العلوم في (رجاله: ٣/ ٣٣١)، والميرزا محمد بن سليمان التكنابي (١٣١٠هـ) في (تخص العلماء: ص ٤٢٠)، وأغا يزرك الطهراني في (الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ١٧/ ٢٤٥)، وغيرهم.

وقد أحصى الطريحي أحاديث الكافي وفق مراتبها صحة وضعفًا فقال: (أما الكافي؛ فجميع أحاديثه حُصرت في [١٦١٩٩] ستة عشر ألف حديث ومائة وتسعة وتسعين حديثًا، الصحيح منها باصطلاح مَنْ تأخر [٥٠٧٢] خمسة آلاف واثان وسبعون، والحسن [١٤٤] مائة وأربعة وأربعون حديثًا، والمؤثَّق [١١١٨] ألف ومائة وثمانية عشر حديثًا، والقوي منها [٣٠٢] اثنان وثلاثمائة، والضعيف منها [٩٤٨٥] تسعة آلاف وأربعمائة وخمسة وثمانون حديثًا)، أي: أنَّ الأحاديث الضعيفة في (الكافي) أكثر من نصف الكتاب، فتأمل!

مع أنَّ الكليني قد صرَّح في مقدمة الكافي بـ (حيرته في الأخبار)، ووجوب إرجاعها إلى الأئمة المعصومين، لكنه لم يفعل ذلك مع الإمام الذي عاصره ولا نوابه الثقات! ولا يُقال: إنَّ السفراء الأربعة كانوا يعيشون حالة تقية، ويحاولون التخفي بشتَّى الطرق الممكنة، ولذلك لم يكن من المناسب أن يُروى عنهم مباشرة أو تُكشف أسماؤهم للناس، فإننا ذكرنا أنَّ الكليني قد روى عنهم روايتين -بواسطة-، وفي المجلد الأول من (الكافي: ١/ ٣٣٠ - باب (في تسمية من رآه ﷺ) - ح ١) التصريح باسمي السفير الأول والثاني: (... وقد أخبرني أبو علي أحمد بن إسحاق، عن أبي الحسن (ع) قال: سألته وقلت: من أعامل أو عمَّن آخذ، وقول من أقبل؟ فقال له: العمري ثقتي فما أدنى إليك عني، فمعي يؤدي وما قال لك عني فمعي يقول، فاسمع له وأطع، فإنه الثقة المأمون، وأخبرني أبو علي أنه سأل أبا محمد (ع) عن مثل ذلك، فقال له: العمري وابنه ثقتان، فما أدنى إليك عني فمعي يؤديان وما قال لك فمعي يقولان، فاسمع لهما وأطعهما فإنهما الثقتان المأمونان، فهذا قول إمامين قد مضيا فيك)، فأين الثقة في هذا!

وفي الخلاف الكبير الواقع في مسألة (حجبة ظواهر القرآن الكريم) يناقش المرجع الديني الراحل ميرزا محمد حسن الأشثياني (١٣١٩هـ) في كتابه (بحر الفوائد) ما ورد من الأحاديث الواردة في حجبة ظواهر القرآن وعدمها، ليخلص بهذه الحقيقة الموجعة: (ثم إنك بعد ما عرفت التعارض بين الأخبار وأنها متواترة من الطرفين فلا يمكن الترجيح بينها بحسب السند ..) (١).

وخذ عندك أيضًا الخلاف في (أول وقت صلاة المغرب)، والذي اختزن بداخله بعض الحساسية المذهبية، باعتبار أن لأهل السنة وقتًا محددًا وهو سقوط قرص الشمس عن الأفق واستتاره عن الأنظار (٢)، وللإمامية وقت آخر هو ذهاب الشفق

= ثم هناك سؤال آخر لا يقل أهمية عما سبق: أين دور الإمام الثاني عشر في حفظ الدين، وفي التنبيه على الروايات الضعيفة والموضوعة التي حشا الكليني (كافيه) بها؟! ألم يصرح الإمامية بأن وجود الإمام لطف؟ فإين اللطف في صمت المعصوم عن كتاب ألفه صاحبه ليكون مرجعًا للشيعة في عقائدهم وفقههم إلى قيام الساعة، ويتضمن كل هذه الروايات الضعيفة والموضوعة؟!

وإذا كان السيد هاشم معروف الحسني (١٤٠٣هـ) قد قال في (الموضوعات في الآثار والأخبار: ص ٢٥٣) عن أحاديث الكافي: (وبعد تتبع في الأحاديث المنتشرة في مجاميع الحديث كالکافي والوافي وغيرها نجد الغلاة والحاقدین علی الأئمة الهداة لم يتركوا بابًا من الأبواب إلا ودخلوا منه لإفساد أحاديث الأئمة والإساءة إلى سمعتهم. وبالتالي رجعوا إلى القرآن الكريم لينقشوا سمومهم وفسادهم لأنه الكلام الوحيد الذي يتحمل ما لا يتحملة غيره. ففسروا مئات الآيات بما يريدون، والصقروا بالأئمة الهداة زورًا وبهتانًا وتضليلًا. وألف علي بن حسان وعمه عبد الرحمن بن كثير وعلي بن أبي حمزة البطائني كتبًا في التفسير كلها تخريف وتحريف وتضليل لا تتسجم مع أسلوب القرآن ويلاغته وأهدافه)، فإلى من ستعزو هذا الخلل وهذا التقصير؟ للكليني أم للإمام المعصوم الذي لم يصحح له المسار ولم يعتمد لشيعة ما يدينون الله تعالى به إلى يوم القيامة؟!

(١) بحر الفوائد في شرح الفوائد: ٨٩/١

(٢) ويستدلون لهذا بأحاديث صحيحة صريحة عن رسول الله ﷺ، أهمها:

- ما رواه مسلم في صحيحه (٦١٣) والنسائي في السنن (٥١٩) والترمذي في السنن (١٥٢) وغيرهم عن بريدة رضي الله عنه أن النبي ﷺ أمر بلالًا فأقام المغرب حين غابت الشمس، ثم صلى المغرب في اليوم الثاني قبل أن يغيب الشفق، ثم قال: «وقت صلاتكم ما بين ما رأيتم».

- ما رواه مسلم أيضًا في صحيحه (٦١٢) عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، أنه قال: سئل رسول الله ﷺ عن وقت الصلوات، فقال: «... ووقت صلاة المغرب إذا غابت الشمس، ما لم يسقط الشفق».

- ما رواه الترمذي في السنن (١٥١) وأحمد في المسند (٧١٧٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «إن للصلاة أولًا وآخرًا، وإن أول وقت المغرب حين تغرب الشمس، وإن آخر وقتها حين يغيب الأفق».

الأحمر (الحمرة المشرقية)؛ وهو المشهور^(١)، وهناك جمعٌ كبيرٌ من قدماء الإمامية ومتأخريهم يذهبون إلى ما ذهب إليه أهل السنة من أنَّ أول وقت صلاة المغرب هو غياب قرص الشمس^(٢).

(١) هذا المشهور المعمول به عند أكثرية الإمامية اليوم، وباستقراء المدونات الفقهية الإمامية يُمكن القول بأنَّ أول من أشار إلى نظرية الحمرة المشرقية هو المحقق الآبي (٦٩٠هـ)، فلم يتحدث عن هذا الشرط في تحقق الغروب، ودخول وقت صلاة المغرب قبله أحد من فقهاء الإمامية. ويُمكن القول أيضًا بأنَّ أول من طوّر نظرية الحمرة هو ابن المطهر الحلبي (٧٢٦هـ)، حيث ذكر أنَّ علامة الغروب هي ذهاب الحمرة، ونصَّ على أنَّها المشهورة، ثمَّ ضَعَف القول بتحقيقه بسقوط القرص، واستقره في خصوص الصحاري، دون أمكنة العمران والجبال.

(٢) ومن هؤلاء:

- ١- ابن أبي عقيل العماني (نحو ٣٢٩هـ). انظر: حياة ابن أبي عقيل: ص ١٥٩.
- ٢- ابن الجنيد (٣٨١هـ). نقله عنه المحقق الحلبي في (المعتبر: ٤٠/٢).
- ٣- ابن بابويه القمي (٣٨١هـ). انظر: تعليقه على الروايات في (علل الشرائع: ٣٥٠/٢).
- ٤- الشريف المرتضى (٤٣٦هـ):
- قال في (الناصريات: ص ١٩٣): «عندنا أنَّ أول وقت المغرب مغيب الشمس، وآخر وقتها مغيب الشفق الذي هو الحمرة».
- ٥- سَلَار الدبلي (٤٤٨هـ):
- قال في (المراسم العلوية: ص ٦٢): «وقت المغرب: عند غروب الشمس. ووقت العشاء الآخرة: إذا غاب الشفق الأحمر».
- ٦- شيخ الطائفة الطوسي (٤٦٠هـ):
- قال في (المبسوط: ٧٤/١) وهو آخر كتبه وعليه فتواه: «وقت المغرب غيبوبة الشمس، وآخره غيبوبة الشفق وهو الحمرة من ناحية المغرب، وعلامة غيبوبة الشمس هو أنَّه إذا رأى الآفاق والسماء مصحبة ولا حائل بينه وبينها، ورأها قد غابت عن العين علم غروبها».
- ٧- القاضي ابن البرَّاج (٤٨١هـ):
- قال في (المهذب: ٦٩/١): «المغرب له وقتان: أول وآخر، فالأول سقوط القرص من أفق المغرب، والآخر غيبوبة الشفق من جهته».
- ٨- المحقق الحلبي (٦٧٦هـ):
- قال في (شرائع الإسلام: ٤٧/١): «والغروب: باستتار القرص، وقيل: بذهاب الحمرة المشرقية، وهو الأشهر». ومن الملاحظ ترجيحه للأول، وذكره القول الثاني -رغم شهرته- بصيغة التمرُّض.
- ٩- الفيض الكاشاني (١٠٩٠هـ):
- قال في (مفاتيح الشرائع: ٩٤/١): «ويُعرف الغروب باستتار القرص وغييبته عن النظر مع انتفاء الحائل على الأصح».

لكن الإمامية يروون عن الإمامين جعفر الصادق وحفيده علي الرضا ما يفيد أنَّ تأخير الصلاة حتى غياب الشفق الأحمر واشتباك النجوم، ليس من السُّنة في شيء، بل هو من بدع الغلاة الذين أفسدوا على أهل الكوفة دينهم، ونسبوا إلى الأئمة ما لم يقولوه.

ففي (من لا يحضره الفقيه) عن الإمام جعفر الصادق أنه قال: «ملعون من أخر المغرب طلبَ فضلها»، وقيل له: إنَّ أهل العراق يؤخرون المغرب حتى تشتبك النجوم، فقال: «هذا من عمل عدو الله أبي الخطاب»^(١).

وسأله رجل: أؤخر المغرب حتى تستبين النجوم؟ فقال له الإمام جعفر: خطاوية! إنَّ جبرئيل عليه السلام نزل على محمد ﷺ حين سقط القرص^(٢).

وقال الإمام الرضا: «إنَّ أبا الخطاب قد كان أفسد عامة أهل الكوفة، وكانوا لا يصلُّون المغرب حتى يغيب الشفق، وإنَّما ذلك للمسافر والخائف ولصاحب الحاجة»^(٣).

هذا ما ورد في شأن أبي الخطاب وبدعته التي انتشرت كالنار في الهشيم بين شيعة

= ١٠- المحقق النراقي (١٢٤٤هـ):

قال في (مستند الشيعة: ٢٥/٤): «أول وقت المغرب غروب الشمس اتفاقاً نصّاً وفتوى وإن وقع الخلاف فيما يعرف الغروب به. فالأقوى، الموافق للمحكي عن الإسكافي والعلل والهداية والفقيه والمبسوط والناصريات: أنه عبارة عن غيوبة الشمس عن الأنظار تحت الأفق».

١١- الجواهرى النجفي (١٢٦٦هـ):

قال في (جواهر الكلام: ١٠٦/٧): «ويُعلم غروب الشمس الذي هو أول وقت صلاة المغرب إجماعاً بل هو من ضروريات الدين؛ باستتار نفس القرص خاصة عن نظر ذلك المكلف فيما يراه من الأفق الذي لم يعلم حيلولة جبل ونحوه بينه وبينه».

١٢- المرجع الديني المعاصر السيد محمد صادق الروحاني:

قال في (فقه الصادق: ١٠٢/٨): (وعرفت أنَّ الأظهر أنَّ آخر وقت الصوم والظهرين وأول وقت العشاءين استتار القرص لا ذهاب الحمرة المشرقة).

(١) من لا يحضره الفقيه: ٢٢٠/١ ووسائل الشيعة: ١٨٨/٤.

(٢) تهذيب الأحكام للطوسي: ٣٣/٢- ح ٤٩.

(٣) تهذيب الأحكام للطوسي: ٣٣/٢- ح ٥٠.

الكوفة، فاضطر الأئمة لجيلين متعاقبين أن ينهوا على بدعته، وخطأ نسبة القول إليهم.

وبالمقابل؛ فإنَّ هناك روايات مستفيضة بل متواترة في تحديد وقت الغروب بغياب قرص الشمس، أذكر منها:

عن جابر عن أبي جعفر الباقر أنَّ رسول الله ﷺ قال: «إذا غاب القرص أفطر الصائم ودخل وقت الصلاة»^(١).

عن زرارة عن أبي جعفر الباقر قال: «وقت المغرب إذا غاب القرص»^(٢).

عن عبد الله بن سنان عن جعفر الصادق أنَّه قال: «وقت المغرب إذا غربت الشمس فغاب قرصها»^(٣).

عن جارود قال: قال لي أبو عبد الله -جعفر الصادق-: «يا جارود، يُنصَحون فلا يقبلون، وإذا سمعوا بشيء نادوا به أو حدثوا بشيء أذاعوه، قلت لهم: مسوا بالمغرب قليلاً، فتركوها حتى اشتبكت النجوم، فأنا الآن أصلينها إذا سقط القرص»^(٤).

عن ذريح أنَّه قال: قلت لأبي عبد الله: إنَّ أناساً من أصحاب أبي الخطاب يمسون بالمغرب حتى تشتبك النجوم، قال: «أبرأ إلى الله ممن فعل ذلك متعمداً»^(٥).

عن يزيد بن خليفة، قال: قلت لأبي عبد الله: إنَّ عمر بن حنظلة أتاننا عنك بوقت، قال: فقال أبو عبد الله: إذا لا يكذب علينا، قلت: قال: وقت المغرب إذا غاب القرص إلا أنَّ رسول الله ﷺ كان إذا جدَّ به السير آخر المغرب ويجمع بينها وبين العشاء، فقال: صدق، وقال: وقت العشاء حين يغيب الشفق إلى ثلث الليل ووقت الفجر حين يبدو حتى يضيء»^(٦).

(١) من لا يحضره الفقيه: ١٢٩/٢ ووسائل الشيعة: ١٧٩/٤.

(٢) الكافي: ٢٧٩/٣ ومن لا يحضره الفقيه: ١٢١/٢.

(٣) الكافي: ٢٨٠/٣ وتهذيب الأحكام: ٢٨/٢ والاستبصار: ٢٦٣/١ ووسائل الشيعة: ١٧٨/٤.

(٤) تهذيب الأحكام للطوسي: ٢٥٩/٢ - ح ٦٩ ووسائل الشيعة: ١٧٧/٤.

(٥) تهذيب الأحكام للطوسي: ٣٣/٢ - ح ٥٣ والاستبصار: ٢٨٦/١ ووسائل الشيعة: ١٩٨/٤.

(٦) الكافي: ٢٧٩/٣ وتهذيب الأحكام للطوسي: ٢٠/٢ - ح ٧ والاستبصار: ٢٨٦/١ ووسائل الشيعة: ١٩٨/٤.

عن داود بن فرقد أنّ الإمام جعفر الصادق سُئِلَ عن وقت المغرب فقال: إذا غاب كرسيتها؟ قلت: وما كرسيتها؟ قال: قرصها، فقلت: متى يغيب قرصها؟ قال: إذا نظرت إليه فلم تره^(١).

عن عمرو بن أبي نصر قال: سمعت أبا عبد الله يقول في المغرب: «إذا توارى القرص كان وقت الصلاة، وأفطر»^(٢).

عن صفوان الجمال عن جعفر الصادق قال: قلت له: إنّ معي شبه الكرش المنثور^(٣)، فأؤخر صلاة المغرب حتى عند غيوبة الشفق ثم أصليهما جميعاً، يكون ذلك أرفق بي، فقال: «إذا غاب القرص فصل المغرب، فإنما أنت وما لك لله^(٤)». عن بكر بن محمد عن جعفر الصادق قال: سألته عن وقت صلاة المغرب، فقال: «إذا غاب القرص»، ثم سألته عن وقت صلاة العشاء الآخرة، قال: «إذا غاب الشفق. وآية الشفق الحمرّة»، قال: وقال بيده هكذا^(٥).

ما يُروى عن الإمام جعفر أنّه قال: «إذا غابت الشمس فقد حلّ الإفطار ووجبت الصلاة، وإذا صليت المغرب فقد دخل وقت العشاء الآخرة إلى انتصاف الليل»^(٦). وقد تظن أنّ هذه الروايات المستفيضة! أو المتواترة! كانت كافية لحسم الخلاف الإمامي في تحديد وقت الغروب، إلا أنّ المفاجأة الكبيرة في هذا الصدد أنّ هناك روايات أخرى توازيها ربما في العدد تجعل من (الحمرّة المشرقية) وقتاً للغروب^(٧)!

(١) الأمالي لابن بابويه القمي: ص ١٣٩ وتهذيب الأحكام للطوسي: ٢/ ٢٧ - ح ٣٠ والاستبصار: ١/ ٢٦٢ ووسائل الشيعة: ٤/ ١٨١.

(٢) تهذيب الأحكام للطوسي: ٢/ ٢٧ - ح ٢٨ والاستبصار: ١/ ٢٦٢ ووسائل الشيعة: ٤/ ١٨٣.

(٣) قال المجلسي في (بحار الأنوار: ٨٠/ ٦١): (والمراد هنا كثرة العيال أو كثرة الجمال، كما يشهد به حاله وآخر الخبر أيضاً، والغرض أنني لكثرة عيالي محتاج إلى العمل، أو لكثرة جمالي وخوف انتشارها وتفرقها، لا أقدر على تفريق الصلاتين، فنهى^{عليه السلام} عن تأخير المغرب لذلك، وفيه دلالة ما على مرجوحية الجمع أيضاً).

(٤) قرب الإسناد للحميري القمي: ص ٦٠ ووسائل الشيعة: ٤/ ١٩٣ وبحار الأنوار: ٨٠/ ٦١.

(٥) قرب الإسناد للحميري القمي: ص ٣٧ ووسائل الشيعة: ٤/ ٢٠٥ وبحار الأنوار: ٨٠/ ٦١.

(٦) من لا يحضره الفقيه لابن بابويه القمي: ١/ ٢٢١ ووسائل الشيعة للحر العاملي: ٤/ ١٧٩.

(٧) وهي قرابة إحدى عشرة رواية في العموم، والصريح منها بخصوص الحمرّة المشرقية سبع روايات.

ولا يقف الخلاف عند أول وقت صلاة المغرب، فإنَّ الخلاف في آخر وقت صلاة الظهر أشد، حيث يقول المرجع الديني الراحل الشيخ فاضل اللنكراني (١٤٢٨هـ) في ذكر الخلاف فيه: «وأمَّا الإمامية؛ فالمسألة محلُّ خلافٍ بينهم أيضًا، وأقوالهم ربما ترتقي إلى عشرة، كما حكاها في (مفتاح الكرامة)^(١)، ولكن المهم منها أربعة»^(٢). فمن أين جاءت هذه الاختلافات الكبيرة، وفي مسائل أولية يُفترض أن تكون محسومة من إمام المذهب؛ سيما والاعتقاد فيه أنَّه معصوم والاعتصام به رافعٌ للخلاف!

يجيب اللنكراني على هذا بقوله: «ومنشأ الاختلاف هو اختلاف الأخبار الواردة في الباب»^(٣)، والتي احتار أكابر علماء الإمامية في تحريرها وترجيح الصواب منها. وقد أقر المرجع الديني الراحل السيد محمد باقر الصدر في (تعارض الأدلة الشرعية) بعدم إمكان الجزم بأنَّ هذه الأحاديث المدسوسة من قبل الغلاة قد تم طرحها من المذهب والوقوف عليها وتمييزها، فهي مختلطة اختلاطًا يصعب معه فرزها واستبعادها!

فيقول بيانًا لهذا: (وقد وقع كثير من ذلك -أي الدس والتزوير- في عصر الأئمة أنفسهم على ما يظهر من جملة من الأحاديث التي وردت تنبه أصحابهم إلى وجود حركة الدس والتزوير فيما يروون عنهم من الأحاديث. فهذا محمد بن عيسى بن عبيد يروي لنا عن يونس بن عبد الرحمن (أنَّ بعض أصحابنا سألَه وأنا حاضر، فقال له: يا أبا محمد، ما أشدَّك في الحديث وأكثر إنكارك لما يرويه أصحابنا، فما الذي يحملك على رد الأحاديث؟ فقال: حدثني هشام بن الحكم أنه سمع أبا عبد الله -جعفر الصادق- يقول: لا تقبلوا علينا حديثًا إلا ما وافق القرآن والسنة، أو تجدون معه شاهدًا من أحاديثنا المتقدمة، فإنَّ المغيرة بن سعيد لعنه الله دس في كتب أصحاب أبي أحاديث لم يُحدِّث بها أبي، فاتقوا الله ولا تقولوا علينا ما خالف قول ربنا تعالى وسنة نبيِّنا محمد ﷺ، فإنَّا إذا حدَّثنا قلنا قال الله ﷻ وقال رسول الله ﷺ).

(١) أي: السيد محمد جواد العاملي (١٢٢٦هـ) في كتابه (مفتاح الكرامة في شرح قواعد العلامة).

(٢) تفصيل الشريعة (كتاب الصلاة): ١٠٤/١.

(٣) تفصيل الشريعة (كتاب الصلاة): ١٠٤/١.

قال يونس: وافيت العراق فوجدت بها قطعة من أصحاب أبي جعفر عليه السلام، ووجدت أصحاب أبي عبد الله عليه السلام متوافرين، فسمعت منهم وأخذت كتبهم فعرضتها من بعد على أبي الحسن الرضا عليه السلام، فأنكر منها أحاديث كثيرة أن يكون من أحاديث أبي عبد الله عليه السلام، وقال لي: إن أبا الخطاب كذب على أبي عبد الله عليه السلام، لعن الله أبا الخطاب، وكذلك أصحاب أبي الخطاب، يدُسّون في هذه الأحاديث إلى يومنا هذا، في كتب أبي عبد الله عليه السلام، فلا تقبلوا علينا خلاف القرآن، فإننا إن تحدّثنا حدّثنا بموافقة القرآن وموافقة السنة . . الخ.

وعملية التنبيه الأكيدة من الأئمة عليهم السلام على وجود حركة الدس، والتي أعقبها التحفظ الشديد من قبل أصحاب الأئمة والسلف المتقدم من علماء الطائفة في مقام نقل الحديث وروايته وتطهير الروايات عما دُسّ فيها، وإن كان لها الفضل الكبير البالغ في تحصين كتب الحديث عن أكثر ذلك الدس والتزوير، إلا أنّ هذا لا يعني حصول الجزم واليقين بعدم تواجده^(١) شيء مما زور على الأئمة عليهم السلام في مجموع ما بأيدينا من أحاديثهم، سيما إذا لاحظنا أنّ العملية كانت تمارس في كثير من الأحيان عن طريق دس الحديث الموضوع في كتب الموثوقين من أصحاب الأئمة عليهم السلام كما تشير إليه رواية يونس بن عبد الرحمن، فربما كان بعض ما نجده في كتب الأحاديث اليوم من الروايات المتعارضة المختلفة هو من بقايا ذلك التشويه والدس الذي وقع فيها في تلك العصور) ثمّ يقول: (وينبغي أن لا ننسى بعد كل ذلك أنّ جملة كثيرة من الأحاديث بل الأصول والكتب التي صنفها أصحاب الأئمة عليهم السلام قد ضاعت وذهبت أدراج الرياح في تلك الفترة المظلمة من أيام هذه الطائفة، ولم تصل إلينا منها إلا بعض أسمائها أو أسماء أصحابها، كما هو واضح عند من راجع كتب الرجال وتراجم المصنّفين وأصحاب الأصول من أصحاب الأئمة عليهم السلام)^(٢).

لكن الأعجب من هذا كله هو قوله تحت عنوان (أخبار العلاج): (وهي الأحاديث الواردة عن المعصومين عليهم السلام لعلاج حالات التعارض والاختلاف الواقع بين الروايات. والطريف أنّ هذه الأخبار قد ابتلت نفسها بالتعارض فيما بينها، لأنها

(١) كذا في الأصل، والصحيح: وجود.

(٢) تعارض الأدلة الشرعية: ص ٤٠-٤١.

وردت بمضامين مختلفة قد يستفاد من بعضها التخيير، وقد يستفاد من بعضها التوقف أو الإرجاء، وقد يستفاد من بعضها الترجيح بالأحدث زماناً، أو بموافقة الكتاب أو مخالفة العامة أو غيرها من المرجحات^(١).

فحتّى الأحاديث المعالجة للتعارض في أقوال الأئمة الاثني عشر أو أقوال الإمام الواحد لا تخلو من التعارض فيما بينها!

ولا لوم على الصدر، فإنّ المذهب الوحيد الذي يُمكن تصور وجود أحاديث متواترة فيه ومتعارضة في نفس الوقت هو المذهب الجعفري.

العامل الخامس: ضياع الأصول الحديثية التي كُتبت في عهد الأئمة!
يعتقد الإمامية بأنّ هناك كتباً دَوَّنَها أصحاب الأئمة من إملانهم مباشرة، أو تلاميذ تلامذتهم المباشرين، اصطَلَحوا على تسميتها بـ (الأصول الأربعمئة)، وذكروا أنّها (المدونات الأم لأحاديث أهل البيت عليه السلام)، وتمتاز بأنّها كُتبت في عصر المعصومين سلام الله عليهم أجمعين بل كُتب بعض أحاديثها في نفس مجلس الإمام عليه السلام^(٢). بل وعدّوا إنكار نسبتها للأئمة كـ (إنكار المتواتر من سُنّة النبي صلى الله عليه وآله ومعجزاته وسيرة من بعده .. فالإنكار بعد ذلك مكابرة محضّة وتعصّب صرف)^(٣).

لكنهم مع هذا اختلفوا في هذه الأصول، فقليل: إنّها كُتبت عن الإمام جعفر الصادق أو عنه وعن أبيه الإمام الباقر^(٤).

بينما يذكر الشيخ المفيد (٤١٣هـ) أنّها مدونات لأحاديث الأئمة منذ زمن الإمام علي عليه السلام إلى زمن العسكري.

فقد نقل ابن شهر آشوب (٥٨٨هـ) في (معالمه) عنه قوله: (إنّ الإمامية صَنَّفُوا من عهد أمير المؤمنين عليه السلام إلى زمان العسكري أربعمئة كتاب يسمّى (الأصول)^(٥).

(١) تعارض الأدلة الشرعية: ص ٣٣٧.

(٢) الفوائد الرجالية للسيد علي الحسيني الصدر ص ٢٨ (الفائدة الثالثة) ..

(٣) ذكرى الشيعة: ٩/١.

(٤) تهذيب المقال: ٨٩/١ ومقياس الهداية: ٢٧/٢.

(٥) معالم العلماء: ص ٣.

وينافي الكلمات المذكورة ما ذكره شيخ الطائفة الطوسي (هـ ٤٦٠) في أول الفهرست من أنَّ أصول رواة الإمامية لا تكاد تُضبط؛ لانتشارهم في البلدان وأقاصي الأرض^(١).

ولهذا قال آغا بزرك طهراني (هـ ١٣٨٩): (لم يتعين في كتبنا الرجالية تاريخ تأليف هذه الأصول بعينه ولا تواريخ وفيات أصحابها تعيينًا، وإن كنا نعلم بها على الإجمال والتقريب كما يأتي، نعم؛ الذي نعلمه قطعًا أنه لم يؤلف شيء من هذه الأصول قبل أيام أمير المؤمنين (ع) ولا بعد عصر العسكري (ع)، إذ مقتضى صيرورتها أصولًا كون تأليفها في أعصار الأئمة المعصومين عليهم السلام، وكونها مأخوذة عنهم أو عمن سمع عنهم من أصحابهم، وحينئذ فلنا أن نخبر بأنَّ تأليف هذه الأصول كان في عصر الأئمة عليهم السلام من أيام أمير المؤمنين (ع) إلى عصر العسكري عليه السلام)^(٢).

فلا يُعرف عددها على الصحيح، ولا في أي زمن كُتبت! كما إنَّ أصحاب هذه الأصول لا تُعرف أعدادهم ولا أسماؤهم ولا وفياتهم ولا حالهم وثيقة وضعفًا!

يقول محمد تقي المجلسي (هـ ١٠٧٠): (فإنك إذا تتبعت كتب الرجال وجدت أكثر أصحاب الأصول الأربعمئة غير مذكور في شأنهم تعديل ولا جرح)^(٣).

ويعلّل المجلسي ذلك بقوله: (إمّا لأنه يكفي في مدحهم وتوثيقهم أنهم أصحاب الأصول . . . وإما لبعد العهد بين أرباب الرجال وبين أصحاب الأصول وغيرهم من أصحاب الكتب التي تزيد على ثمانين ألف كتاب، كما يظهر من التبع)^(٤).

مع أنَّ شيخ الطائفة الطوسي (هـ ٤٦٠) يصرّح في (الفهرست) بأنَّ (كثيرًا من مصنفي أصحابنا وأصحاب الأصول يتحلون المذاهب الفاسدة، وإن كانت كتبهم معتمدة)^(٥).

(١) الفهرست: ص ٣٣.

(٢) الذريعة: ١٣٠/٢.

(٣) روضة المتقين: ١٩٧/١.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) الفهرست: ص ٣٢.

ويقول المحدث عبد علي بن أحمد آل عصفور البحراني^(١) (١١٢٧هـ) في نقد دعوى التمكن من أخذ الأحكام بطريق القطع من الأئمة المعصومين: (وجوابه: أنه إن أراد بالعلماء المصنّفين مباشري الأئمة الطاهرين، فمع تسليم كون جمعهم وتصنيفهم لأجل الهداية، وتمكنهم من استعلام حالها، فهو غير نافي إذ قد نبهناك في البحث الأول على أن كتبهم لم تبقى بأعيانها بل تلف كثير منها، وما بقي على قلته لم يصل إلينا إلا بنقل من فطحي أو واقفي أو كذاب وضّاع للحديث، ومع ذلك فهو مختلف باختلاف ناقله)^(٢).

ويقول أيضًا: (يظهر ممّا سلف وتوجيهه أن يُقال بأنّ كتابة أربعمئة مصنّف من كلام إمام واحد لا ريب فيه، ولا مزية تعتريه، لأنهم أعلام الأعلام وخلفاء الملك العلام، فلا غرو لو كتب من أحدهم ما يمنع حصره عددًا، إذ ﴿لَوْ كَانَ الْبَحْرُ يَدَاكَ لَكَلِمَتِ رَبِّي لَنَفَذَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَذَ كَلِمَتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِبِئْلَاءٍ مَدَا﴾ [الكهف: ١٠٩]، لكنه لا يدل على صحة ما تضمنه ولا يقتضيه، والكلام إنّما هو فيه، كيف وبعض نقلتها مشكوك في صدقه بل مقطوع بكذبه وفسقه، وبعضهم معروف بسوء حفظه وفهمه ومعلوم بفساد مذهبه وسقمه، كما أوضحناه لك سابقًا من كلام الأئمة الأطهار وصحابتهم الأخيار، ومع تسليم صحة ما تضمنته تلك الأصول؛ فهي لم تبقى بأعيانها إلى وقت المشائخ الثلاثة الفحول، بل قد عرفت تلف كثير منها، وما بقي لم يصل إليهم إلا من مخالف أو فاسق أو اختلف رواية فيه كما هو المنقول، وحيث يظهر لك بطلان ما فرّعه عليك من الدعاوي الواهية والالتزامات المتواهية، فإنّنا لا نعلم كثرة الصحيح في أخبارنا ولا وجود الأصول الصحيحة فضلًا عن كثرتها وإجماعهم على صحتها، وإنّما

(١) قال السيد محسن الأمين في (أعيان الشيعة: ٣١/٨): (عالم فاضل فقيه من آل عصفور، أخو يوسف صاحب الحقائق، توفي في كربلاء في رجب سنة ١١٢٧هـ ودفن في الرواق الشريف).
وقال الشيخ علي البحراني في (أنوار البدرين: ص ٢٠٣): (كان هذا الشيخ عالمًا عاملاً محدثًا كاملاً، وقد ذكره السيد في (الروضات) مجملًا، والمحدث النيسابوري والسيد الأمد السيد أحمد البحراني في (تمة الأمل)، ويبلغ في إطراره ومدحه بالفضل والعلم والعمل .. توفي في كربلاء المشرفة ودفن في الصحن الشريف الحسيني

سلام الله على من شرفه في شهر رجب سنة ١١٢٢هـ.
(٢) مقدمة إحياء معالم الشيعة بأخبار الشريعة: ٧٥-٧٦.

الموجود أخبار مختلفة المتون، متناقضة المضمون، أكثر روايتها فسقة لا يتحرجون من الكذب، ومع ذلك اختلفوا في صحتها، فكلٌ يصحح ما في يده ويطعن فيما بيد الآخر^(١).

ويقول آغا بزرك طهراني (١٣٨٩هـ): (يوسفنا جدًا أنه لم يتعين لنا عدة أصحاب الأصول المؤلفين لها تحقيقًا ولا تقريبًا، قال الشيخ الطوسي في أول الفهرست (وإني لا أضمن الاستيفاء لأن تصانيف أصحابنا وأصولهم لا تكاد تنضبط لكثرة انتشار أصحابنا في البلدان)، فإذا كان مثل شيخ الطائفة -ذلك البهائي الشهير- يعترف بالعجز عن الاستيفاء، فنحن أحرى بالعجز، لأنه مع قرب عهده إلى أصحاب الأصول كان متمكنًا من الوصول إلى تلك الأصول بعينها، وهي في مكتبة سابور التي أسست للشيعة بكرخ بغداد، وكان الشيخ مقدمهم، ولم تكن في الدنيا مكتبة أحسن كتبًا من تلك المكتبة كانت كلها بخطوط الأئمة المعتمدة وأصولهم المحررة كما ذكر جميع ذلك في معجم البلدان في حرف الباء في مادة «بين السورين» هذا مع تمكنه؟ من خزانة كتب أستاذه الشريف المرتضى المشتملة على ثمانين ألف كتاب سوى ما أهدي منها إلى الرؤساء كما صرح به كل من ترجمه، وقد أشرنا إلى العجز عن تعيين عدة أصحاب الأصول في المقدمة. نعم إن الشهرة المحققة تدلنا على أنهم لم يكونوا أقل من أربعمئة رجل^(٢)).

ويبقى السؤال: ولكن أين هذه الأصول؟ وهل بقي منها شيء؟

لقد ضاع أكثرها، كما قال زين الدين العاملي (٩٦٥هـ): (وكان استقر أمر المتقدمين على أربعمئة مُصنَّف لأربعمئة مُصنَّف، سَمَّوها: (الأصول)، وكان عليها اعتمادهم، ثم تداعت الحال إلى ذهاب معظم تلك الأصول. ولخصها جماعة في كتب خاصة، تقريبًا على المتناول)^(٣).

وقال العلامة علي بن موسى التبريزي (١٣٣٠هـ): (غير خفي أن الأصول المذكورة، قد ضاع أكثرها لقلة الاهتمام بها، ونقصان الدواعي إلى حفظها وضبطها؛

(١) مقدمة إحياء معالم الشيعة بأخبار الشريعة: ٧٧/١-٧٨.

(٢) الذريعة: ١٢٩/٢.

(٣) الرعاية في علم الدراية: ص ٧٢.

والذي يوجد منها في عصرنا هذا أو كان موجودًا عند العلامة المجلسي عدة كتب. وعبر العلامة المذكور عما كان عنده بالكتاب^(١).

ولم يبق من هذه (الأصول) المذكورة إلا أخبار عنها تذكر في الكتب، وهي لو وجدت حقًا لاحتاجت إلى فحص وتدقيق، وثبت وتوثيق. فكيف وهي مفقودة لا وجود لها؟!

وقد اعتذر المرجع الديني المعاصر الشيخ جعفر السبحاني عن فقدانها بقوله: (ولمَّا لم يكن للأصول ترتيب خاص إذ أنَّ جُلَّها إملاءات المجالس وأجوبة المسائل النازلة المختلفة، عمد أصحاب الجوامع إلى نقل رواياتها مرتبة مبوبة منقحة تسهيلًا للتناول والانتفاع. فما كان في هذه الأصول انتقل إلى الجوامع الحديثية لا سيما الكتب الأربعة، ولكن بترتيب خاص. وباشتهارها قلت الرغبات في استنساخ الأصول والصيانة على أعيانها)^(٢).

وقال: (وقام تلامذة أئمة أهل البيت بتأليف أصول أربعمئة ما بين عصر الإمام الصادق (ع) إلى نهاية عصر الإمام الرضا (ع)، وهذه الأصول هي المعروفة بالأصول الأربعمئة، فلها من الاعتبار والمكانة ما ليس لغيرها)^(٣).

والحقيقة أن هذه الكتب التي (لها من الاعتبار والمكانة ما ليس لغيرها) هي والعدم سواء! لأنها لا وجود لها بتاتًا! سوى الدعوى.

ثم إنَّ السبحاني قد قال بعد كلامه السابق مباشرة: (قال السيد رضي الدين علي بن طاووس (٦٦٤هـ): حدَّثني أبي قال: كان جماعة من أصحاب أبي الحسن من أهل بيته وشيعته يحضرون مجلسه، ومعهم في أكماتهم ألواح آبنوس لطاف وأميل، فإذا نطق أبو الحسن (ع) بكلمة، أو أفتى بنازلة أثبت القوم ما سمعوه منه في ذلك)^(٤).

والناظر في تاريخ الوفاة يجد أنَّ بين سعد الدين موسى بن جعفر بن طاووس -والد السيد علي- الذي يقول عنه أنه حدَّثه، وبين أبي الحسن أكثر من أربعة قرون! فأين

(١) مرآة الكتب: ١٨/٤.

(٢) أدوار الفقه الإمامي: ص ٣٥.

(٣) المصدر نفسه: ص ٣٤.

(٤) المصدر نفسه.

اتصال السند؟! ولو كان الأمر متعلقًا بخبر عادي، أو مسألة من مسائل الفقه لهان الخطب، ولكنه متعلق بدعوى وجود أربعمئة كتاب مصنف لم يبق منها شيء! فإذا سألت عنها: أين هي؟ هل هناك من أثر يدل عليها؟ كان الجواب: قال فلان وفلان إنَّه كذا وكذا! وبين فلان وفلان وبين أصل الخبر عدة قرون!

ومما استدل به السبحاني على وجودها قول بهاء الدين العاملي (١٠٣١هـ) في (مشرق الشمسين): «إنه قد بلغنا من مشايخنا أنَّه كان من دأب أصحاب الأصول أنهم إذا سمعوا عن أحد من الأئمة حديثًا بادروا إلى إثباته في أصولهم لئلا يعرض لهم نسيان لبعضه أو كله بتمادي الأيام. وبمثله قال السيد الداماد في (رواشحه)^(١).

ثمَّ استشهد بقول المحقق الحلبي (٦٧٦هـ) والفضل بن الحسن الطبرسي (٥٤٨هـ)، وزين الدين العاملي (٩٦٥هـ)، وهؤلاء كلهم لم يرَ واحدٌ منهم سطرًا واحدًا من هذه (الأصول)! وبينهم وبين (الأئمة) دهور وعصور!

وغاية ما استند إليه قوله: «وقد كان قسم من تلك الأصول باقيا إلى عهد ابن إدريس (٥٤٣-٥٩٨هـ) حيث قام بنقل جملة منها في كتابه (السرائر) وأطلق عليها المستطرفات، كما نقل جملة منها عنه السيد رضي الدين بن طاووس كما ذكرها في (كشف المحجة). وقد وقف أستاذنا السيد محمد الحجة الكوه كمرى (١٣٠١-١٣٧٢هـ) على ستة عشر من تلك الأصول وقام بطبعها»^(٢).

وعلى فرض التسليم بثبوت صحة نسبة الوجندات التي اعتبرها الكوه كمرى من بقايا الأصول الأربعمئة، فإنَّ نسبة ما وقف عليه إلى ما فُقد وضاع منها يساوي ٤% فقط! والأمر كله -بعد ذلك- لا يعدو كونه دعوى في دعوى!

وقد وقع بين يدي الكتاب المشار إليه، والذي أُطلق عليه اسم (الأصول الستة عشر من الأصول الأولية) بتحقيق ضياء الدين المحمودي وآخرين، وقد بذل فيه محققوه كما يبدو جهدًا كبيرًا في تتبع نُسخه المخطوطة والمطبوعة.

وهي التي أشار إليها محمّد علي أحمديان النجف آبادي الغروي (١٤١٧هـ) بقوله:

(١) المصدر نفسه.

(٢) نفس المصدر: ص ٣٦.

«من الأسف أن أكثر هذه الأصول -التي بلغت عددها إلى أربعمئة عند المشهور- قد ضاعت على مرّ العصور تدريجًا ولم يبق منها إلا مجموعة تسمّى بالأصول الستّة عشر ونماذج قليلة أخرى نحوها. وأما الأصل يُقال لنسخة أو كتاب يحتوي على عدّة روايات من راوٍ خاصّ؛ والأصول الستّة عشر مجموعة مشهورة تحتوي على ستّة عشر أصلًا قديمًا مرويًا عن أقدم الرواة والمحدثين من أصحاب الأئمة عليهم السلام، وهي مجموعة نقل العلامة المجلسي عنها كثيرًا في كتابه الشريف (بحار الأنوار) معتمدًا على نسخ قديمة عنده»^(١).

ويحتوي كتاب (الأصول الستّة عشر) على ستّة عشر أصلًا، وهم:

- ١- أصل زيد الزرّاد، وفيه ٣٤ حديثًا.
- ٢- أصل أبي سعيد عبّاد العصفري، وفيه ١٩ حديثًا.
- ٣- أصل عاصم بن حُميد الحنّاط، وفيه ١٠٠ حديث.
- ٤- أصل زيد النرسي، وفيه ٥١ حديثًا.
- ٥- أصل جعفر بن محمّد بن شريح الحضرمي، وفيه ١٢٣ حديث.
- ٦- أصل محمّد بن المشي الحضرمي، وفيه ٦٠ حديثًا، مضافًا إلى حديثين عن عليّ بن عبد الله بن سعيد.
- ٧- حديثان عن هارون بن موسى التلعكبري.
- ٨- أصل درست بن أبي منصور الواسطي، وفيه ٦٢ حديثًا.
- ٩- أصل عبد الملك بن حكيم، وفيه ٦ أحاديث.
- ١٠- أصل مشي بن الوليد الحنّاط، وفيه ٢٣ حديثًا.
- ١١- أصل خلّاد السندي (السدي)، وفيه ٨ أحاديث.
- ١٢- أصل حسين بن عثمان بن شريك، وفيه ٤٤ حديثًا.
- ١٣- أصل عبد الله بن يحيى الكاهلي، وفيه ١٣ حديثًا.
- ١٤- أصل سلام بن أبي عمرة، وفيه ١٠ أحاديث.

(١) مقدمة كتاب (أحوال رجال الأصول الستّة عشر).

١٥- نوار علي بن أسباط^(١)، وفيه ٣٠ حديثًا، مضافًا إلى الخبر المعروف بالملاحم.

١٦- أصل علاء بن رزين، وفيه ٥٩ حديثًا.

وإذا ما اخترنا من هذه الأصول الستة عشر (أصل زيد النرسي)، لنطلع على شيء من أحاديث الإمام جعفر الصادق، فإننا سنلاحظ وجود روايات شنيعة تقشعر منها جلود المؤمنين، منها:

- قول جعفر الصادق: «إِنَّ الله ليخاصر العبد المؤمن يوم القيامة، والمؤمن يخاصر ربه يذكّره ذنوبه، قلت: وما يخاصر؟ قال: فوضع يده على خاصرتي، فقال: هكذا كما يناجى الرجل منا أخاه في الأمر يُسرّه إليه»^(٢).

- قول جعفر الصادق: «إِنَّ الله ينزل في يوم عرفة في أول الزوال إلى الأرض على جملٍ أفرق يصال بفخذه أهل عرفات يمينًا وشمالًا، ولا يزال كذلك حتى إذا كان عند المغرب ونفر الناس، وكَلَّ الله ملكين بجبال المأزمين يناديان عند المضيق الذي رأيت: يا ربَّ^(٣) سلِّم سلِّم، والرب يصعد إلى السماء، ويقول- جلّ جلاله-: آمين آمين ربَّ العالمين، فلذلك لا تكاد ترى صريعًا ولا كسيرًا»^(٤).

وهو ما حدا ببعض أعلام الإمامية من المعاصرين إلى التشكيك في (أصل زيد النرسي)، ومن هؤلاء المرجع الديني الراحل السيد محمد باقر الصدر (١٤٠٠هـ) القائل: «ومجرد أنَّ الروايات المنقولة في الكتب عن زيد موجودة في هذه النسخة، لا يوجب الاطمئنان بعدم وقوع التحريف على الأقل بزيادة أو نقصان، خصوصًا مع اشتغال النسخة على روايات غريبة ومعانٍ مستنكرة، من قبيل رؤية الله تعالى، ومخاصرة المؤمن له يوم القيامة، وقال: هكذا يخاصره -تعالى الله عن ذلك علوًا

(١) مع أنَّ بعض علماء الإمامية ينازع في اعتبار كتب النوار من تلك الأصول، كما هو رأي المامقاني في (تنقيح المقال: ١/ ١٢١ - الفائدة الثانية) إذ يقول: (ويقرب في نظري أنَّ الأصل هو الكتاب الذي جمع فيه مصنفه الأحاديث التي رواها عن المعصوم أو عن الراوي، ... وأما النوار؛ فالظاهر أنَّه ما اجتمع فيه أحاديث لا تُضبط في باب لفظه، بأن يكون واحدًا أو متعددًا لكن يكون قليلًا جدًّا، ومن هذا قولهم في الكتب المتداولة: نوار الصلاة، نوار الزكاة، وأمثال ذلك).

(٢) أصل زيد النرسي - حديث رقم (٣٠).

(٣) ذكر المحققون أنَّ لفظة (يا رب) لم ترد في النسخة الهندية، ولا نسخة السيد نصر الله الحائري.

(٤) أصل زيد النرسي - حديث رقم (٣١).

كبيرًا-، وهذا يوجب احتمال أن هذه النسخة هي التي زورها محمد بن موسى، ولعلها غير النسخة التي كان للنجاشي طريق صحيح لها إلى محمد بن أبي عمير، ونستخلص من كل ذلك عدم تمامية الرواية^(١).

وكلها افتراضات! فلعله وقع فيها تحريف بزيادة أو نقيصة لعدم الاطمئنان بصدور مثل هذه الروايات عن الأئمة! ولعلها غير النسخة المنقولة بسند صحيح إلى ابن أبي عمير (الثقة)!

وليس بدعًا من القول أن يحتوي (أصل النرسي) على مثل هذه الروايات الموغلة في التشبيه والجسمية، فإنَّ هذا مُتَسَقٌّ مع ما عُرِفَ عن قدماء الإمامية من الغلو في التشبيه، والتي أشار إليها من الإمامية: الشريف المرتضى (٤٣٦هـ) في (رسائله)^(٢)، ومن غيرهم: الجاحظ (٢٥٥هـ) في (الرسائل)^(٣) والفخر الرازي (٦٠٦هـ) في (الاعتقادات)^(٤) والإمام ابن تيمية (٧٢٨هـ) في (المنهاج)^(٥).

(١) بحوث في شرح العروة الوثقى: ٤٢٦-٤٢٧. دار التعارف - الطبعة الأولى، ١٤٠٨م.
(٢) قال في (رسائله: ٣/٣١٠-٣١١): «إنَّ معظم الفقه وجمهوره لا يخلو مستنده ممن يذهب مذهب الواقعة إمَّا أن يكون أصلًا في الخبر أو فرعًا، راويًا عن غيره ومرويًا عنه، وإلى غلاة وخطائية، ومخسّسة، وأصحاب حلول، كفلان وفلان ومن لا يُحصى أيضًا كثرة، وإلى قُفَيٍّ مشبه مجتبر. وإنَّ القميين كلهم من غير استثناء لأحد منهم إلا أبا جعفر بن بابويه، بالأمس كانوا مشبهة مجتبر وكتبهم وتصانيفهم تشهد بذلك وتنطق به. فليت شعري أي رواية تخلص وتسلم من أن يكون في أصلها وفرعها واقف أو غال أو قمي مشبه مجتبر، والاختبار بيننا وبينهم التفشيش».

(٣) قال في (الرسائل: ١٨/٢): «وتكلّمت هذه الرافضة، فبُثِّثَ له جسمًا، وجعلت له صورة وحدًا، وأكفرت من قال بالرؤية على غير الكيفية».

(٤) قال في (اعتقادات فرق المسلمين والمشركين: ص ٦٣): «وكان بدو ظهور التشبيه في الإسلام من الروافض مثل: بنان بن سميان الذي كان يثبت لله تعالى الأعضاء والجوارح، وهشام بن الحكم، وهشام بن سالم الجواليقي، ويونس بن عبد الرحمن القمي، وأبو جعفر الأحول الذي كان يدعى شيطان الطاق، وهؤلاء رؤساء علماء الروافض».

(٥) قال في (منهاج السنة النبوية: ٣/٤٦٢) عن الإمامية: «فإنهم في توحيدهم موافقون للمعتزلة، وقدماءهم كانوا مجسّسة».

وقال أيضًا في (٧٢/١): «ولهذا تجد المصنّفين في المقالات كالأشعري؛ لا يذكرون عن أحد من الشيعة أنه وافق المعتزلة في توحيدهم، وعدلهم إلا عن بعض متأخريهم، وإنما يذكرون عن بعض قدمائهم التجسيم».

وما مصادر الإمامية الموثوقة ببعيدة عن مثل هذا المعتقد، لمن بحث ودرس وتدبر. فقد روى ابن قولويه (٣٦٧هـ) في (كامل الزيارات) بسنده عن ابن أبي يعفور عن الإمام جعفر الصادق أنه قال: «بينما رسول الله ﷺ في منزل فاطمة ؓ والحسين في حجره، إذ بكى وخرَّ ساجدًا، ثم قال: يا فاطمة يا بنت محمد، إنَّ العليَّ الأعلى تراثي لي في بيتك هذا في ساعتی هذه في أحسن صورة وأهيا هيئة، وقال لي: يا محمد أتعجب الحسين؟ فقلت: نعم قرة عيني وريحانتي وثمره فؤادي وجلدة ما بين عيني... الحديث^(١).

وغير خافٍ عنك توثيق أبي القاسم الخوئي لرجال كتاب (كامل الزيارات) استنادًا لتوثيق المحدث ابن قولويه لهم^(٢).

نعم، حاول البعض^(٣) التشكيك في (أصل النرسي) والتصل مما فيه، بحجة أنَّ النرسي لم يُنص على توثيقه أو أنَّ واضح هذا الأصل هو محمد بن موسى السَّمَّان، وقد تصدَّى للرد على هذه الإثارات المرجع الديني الراحل السيد مهدي بحر العلوم (١٢١٢هـ) في (فوائده الرجالية) بما فيه الكفاية، فراجعهُ إن شئت.

وقد قال في ترجمة زيد النرسي: «زيد النرسي: أحد أصحاب الأصول، كوفي صحيح المذهب منسوب إلى (نَرس) ... وعدُّ (النرسي) من أصحاب الأصول وتسمية كتابه أصلًا، مما يشهد بحسن حاله واعتبار كتابه، فإنَّ الأصل - في اصطلاح المحدثين من أصحابنا - بمعنى: الكتاب المعتمد الذي لم يتزع من كتاب آخر، وليس بمعنى مطلق الكتاب، فإنه قد يجعل مقابلًا له فيقال: له كتاب، وله أصل»، ثمَّ قال: «وأما الطعن على هذا الأصل والقدح فيه بما ذكر؛ فإنَّما الأصل فيه محمد بن الحسن بن الوليد القمي، وتبعه على ذلك ابن بابويه، على ما هو دأبه في الجرح والتعديل والتضعيف والتصحيح، ولا موافق لهما فيما أعلم، وفي الاعتماد على تضعيف القميين وقدحهم في الأصول والرجال كلام معروف، فإنَّ طريقتهم في الانتقاد تخالف

(١) كامل الزيارات: ص ١٤٢.

(٢) معجم رجال الحديث: ٦٤/١، وقد قال: (فإنَّك ترى أنَّ هذه العبارة واضحة الدلالة على أنه لا يروي

في كتابه رواية عن المعصوم إلا وقد وصلت إليه من جهة الثقات من أصحابنا).

(٣) ومنهم: السيد محمد باقر الصدر المتقدِّم ذكر بعض كلامه.

ما عليه جماهير النقاد، وتسرعهم إلى الطعن بلا سبب ظاهر، مما يريب اللبيب الماهر. ولم يلتفت أحد من أئمة الحديث والرجال إلى ما قاله الشيخان المذكوران في هذا المجال، بل المستفاد من تصريحاتهم وتلويحاتهم تخطتتهما في ذلك المقال^(١). ولذا فلا مفر من التشكيك في صحة ما احتوته هذه الأصول المدّعاة، وأنّ كونها كُتبت -أو رُعم كتابتها- في زمن الأئمة مع ما قيل عن تلك الفترة من وقوع (التقية والكتمان) و(الدسّ من قِبَل الغلاة)، وما هو معروف من حالها من التضاد والاختلاف، وشنائع الأخبار^(٢).

ومن هنا قال العلامة السيد نور الدين الموسوي العاملي (١٠٦٢هـ) في الرد على العلامة محمد أمين الإسترابادي (١٠٣٣هـ) - شيخ الأخبارية في زمانه: «ومّا يدلّ على خلاف ما ادّعاه وما ألزمه: أنّ الأصول المذكورة لو كانت موجودة في زمن الأئمة الثلاثة^(٣) وإن كان كلّها صحيحة، كيف جاز الاختلاف بينها والتضادّ حتّى قال الشيخ^(٤) في أوّل (التهذيب): (إنّه لا يكاد يتفق خبر إلّا بإزائه ما يضاده، ولا يسلم حديث إلّا وفي مقابلته ما ينافيه، حتّى جعل مخالفونا ذلك من أعظم الطعون على مذهبنا). وقال بعد ذلك: (حتّى دخل على جماعة ممّن ليس لهم قوّة في العلم ولا بصيرة بوجوه النظر ومعاني الألفاظ شبهة، وكثير منهم رجع عن اعتقاد الحق). وذكر عن شيخه: أنّ أبا الحسن الهاروني العلوي كان يعتقد الحق ويدّين بالإمامة، فرجع عنها لما التبس عليه الأمر في اختلاف الأحاديث وترك المذهب فبعد هذا الكلام -والكليني ذكر قريباً من ذلك- كيف يلتبس على عاقل أن يكون أحاديث كتابيه مأخوذة من الأصول الصحيحة الثابتة عنهم عليه السلام، وكيف تكون تلك الأصول الصحيحة موجودة ولا يجوز الاختلاف فيها على الوجه الذي ذكره الشيخ، لأنّ كلام الأئمة الصحيح عنهم منزّه عن مثل ذلك، فأبى أصول حصل فيها هذا الاختلاف غير تلك

(١) الفوائد الرجالية: ٣٦٠-٣٦٧.

(٢) سواء كان هذا مما استثنى الإمامية اليوم كالجبر والتشبيه والقول بتحريف القرآن أو ما استثنى غيرهم من تكفير الصحابة وتضليلهم، وتكفير المخالف وتضليله، والغلو في الأئمة وتفضيلهم على الأنبياء، وغيرها.

(٣) أي: ابن بابويه القمي والكليني والطوسي.

(٤) أي: شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي.

الأصول التي أوجب هذا الفساد العظيم من ارتداد الهاروني وغيره عن المذهب، وهلاً اطلع الهاروني وغيره على الأصول الصحيحة وعرف أنها هي مذهب أهل البيت عليه السلام، وأن غيرها مما فيه الاختلاف معلوم أنها مكذوبة عن أهل البيت عليه السلام، وما رأينا الشيخ إلا سلم هذا الاختلاف أو عرف به، فلا أقل من أنه كان بنية أن هذا الاختلاف لا عبرة به ولا توجب الشبهة، لأن عندنا أصولاً عديدة كثيرة ثابتة النقل عن أهل البيت لا يحتمل الاختلاف ولا التضاد، وتعويلنا في المذاهب عليها لا على غيرها، فما ظهر من كلامه إلا الاعتراف بوجود ذلك في الأحاديث التي كانت موجودة ذلك الزمان. واختلاف الأحاديث المنقولة في الكتب الأربعة، حتى قال الشيخ: إنها في الاستبصار بما يزيد على خمسة آلاف مؤكّد لما أشرنا إليه وناف لوجود الأصول التي اعتقدها المصنّف المقطوع بصحتها كلّها في وهمه بكل وجه، ولا يلزم الشيخ وغيره ما ألزمهم به بعد أن دونوا طريقاً يعلم منه الصحيح من غيره، وأجهدوا أنفسهم في تحقيق ذلك^(١).

ويقول أيضاً: «لو كانت كتب الأصول الصحيحة الثابتة موجودة والأخذ منها والاطلاع عليها ممكن ورجالها كلّهم ثقات عدول أو متون تلك الأصول معلوماً أنها كلام الأئمة عليهم السلام لما كان لكتب الرجال احتياج، فالاهتمام بها وتدوينها يُفهم أن من ذلك الوقت حصل في الأحاديث الاشتباه والالتباس، وأنهم احتاجوا إلى التمييز بينهما بوضع كتب الرجال.

ولو كانت الأحاديث في ذلك الوقت من زمن الأئمة إلى من بعدهم يمكن معرفة الصحيح منها أو التوصل إلى الأئمة عليهم السلام أو يكون هناك أصول معلوم للأئمة عليهم السلام صحتها ويمكن التوصل إليها لم يأمرُوا أصحابهم عند الاختلاف بالعرض على كتاب الله، وفي حديث الفيض بن المختار -المتقدّم- لم يُرجع الصادق معرفة الصحيح عند ما سأل عن الاختلاف الواقع بين الأحاديث إلى تلك الأصول التي كتبت في زمانه ولم يجز لها ذكر عند الأئمة عليهم السلام حين يسألهم أصحابهم عند الاختلاف والاشتباه بأن يُرجع إليها لأنها موجودة ثابتة عندهم وما خالفها كاذب، بل أرجعهم الإمام (ع) إلى كتاب الله أو الأخذ بما خالف العامة، لأن الظاهر من

(١) الشواهد المكية: ص ١٣١-١٣٢.

الموافق للعامة أن يكون غير صحيح، وربما كان ذلك في مواضع كثيرة أولى من الحمل على التقيّة.

فعلِمَ من ذلك: أنَّ تلك الأصول لو كانت موجودة كان يُحتمل فيها ما يُحتمل في غيرها إلّا ما نصّ الأئمة عليه بعينه وهو قليل منها. ولم يعلم التمكن من الوصول إليها في زمن الكليني وغيره، ولهذا صرح الشيخ بأنّ اختلاف القدماء ما كان سببه إلّا اختلاف الأحاديث وهو كذلك، لأنّها لو كانت كلّها صحيحة لما جاز الاختلاف والتضادّ فيها، وما احتاجوا إلى وضع كتب الرجال إلّا لأجل الاختلاف الواقع لتمييز الصحيح من الضعيف. وبعد اطلاع الكلينيّ ومن تأخّر عنه على حال الأحاديث وشكواهم من مزيد الاختلاف والتضادّ فيها وتنبههم على ذلك وعلمهم بأنّه قد وضع المتقدّمون طريقاً لاستعلام الصحيح منها من غيره، لم يحسن منهم في ذلك الوقت أن يميّزوا ما صحّ عندهم من غيره ويدوّنوه ويتركوا الباقي، للزوم ذلك ترك أكثر الأحاديث، ولاحتمال ظنّهم بضعف راو وثبت غيرهم فيما بعد صحّته فدوّنوا منها ما حسن ظنّهم به وأحالوا معرفة صحيحها من غيره إلى ما يعلم من كتب الرجال، وليس في ذلك تدليس ولا تلفيق ولا عدم تنبيه كما يدّعيه المصنّف، بل ربّما أنّه ما كان عندهم ظنّ بأنّ عاقلاً يتوهم بأنّ الأحاديث كلّها صحيحة وأنّ الأصول الثابتة بالقطع عنهم عليهم السلام موجودة في زمانهم بعد طول الزمان وأنّ الأخذ كلّها منها. هذا، مع تحقّق الاختلاف الذي وقع في زمن الأئمة وبعدهم بين العلماء في فتواهم^(١).

ويقول أيضًا في تفصيل أكبر: «لو كانت تلك الأصول كما يزعم المصنّف^(٢) أنّها كتبت بأمر الأئمة وبين أيديهم عليهم السلام لم يجز فيها الاختلاف والتضادّ ولا تدوين أحاديث التقيّة فيها، لأنّ غاية حفظها وكتابتها لأجل عدم وقوع الشيعة في الخطأ وارتكاب غير الحقّ كما فعله المخالفون، خصوصًا وهم عليهم السلام يعلمون أنّ الشيعة في حال الغيبة ليس لهم سبيل إلى علم الصحيح والموافق للمذهب مع الاختلاف، فكيف يجوزون لأصحابهم كتابة ما فيه الاختلاف والتقيّة من دون تنبيه على الموافق بالمذهب منه؟ وأيّ فائدة وضرورة لتدوين أحاديث التقيّة في كلّ تلك الأصول؟ وهلاّ كانت تلك

(١) الشواهد المكية: ص ١٧٦.

(٢) أي: محمد أمين الإسترابادي - شيخ الأخبارية في زمانه.

الأصول التي كتبت بين أيديهم ﷺ منزّهة عن الاختلاف وأحاديث التقيّة؟ لأنّ الغرض منها الهداية وليس المقصود بها الاشتهار للمخالف والمؤالف، لأنّها محفوظة مصونة مكتومة عن غير أربابها، فما الضرورة التي أوجبت هذا الاختلاف والتقيّة وتدوين كلّ ذلك في تلك الأصول التي ليست مكشوفة للاطلاع عليها للبعيد والقريب، وحكمها حكم الآثار والدعوات المنقولة عنهم ليس فيها من الاختلاف والتقيّة ما في الأحاديث، مع أنّ تجريد الحديث عمّا يوجب الشبهة والحيرة أتمّ من تجريد الدعوات والآثار الواردة عنهم في غير التكاليف الواجبة. فلو كانت تلك الأصول كلّها صحيحة لم يجوز العقل فيها وقوع هذا الاختلاف هذا، مع أنّ النقل والاعتبار يقضي بأنّه لا موجب للتقيّة في تدوين أحاديثها في تلك الأصول بوجه من الوجوه، لأنّه ما من حديث للتقيّة إلّا وبإزائه حديث أو أحاديث مخالفة له واردة على الصحيح من مذهب الشيعة، فكيف يجامع ذلك إرادة التقيّة بتدوينها في الأصول التي غايتها والمقصود بها هداية الشيعة وحفظ أحكام مذهب الحق؟ وخصوصًا مع دعوى المصنّف بأنّ أكثرها بأمر الأئمة ﷺ، وأنّها كتبت بين أيديهم ولم ينتهوا على الموافق منها والمخالف. وما السبب في إدخال أحكام العامّة الباطلة فيها الموجبة للحيرة والاشتباه بغير ضرورة ولا فائدة؟ في كلّ ذلك دليل على أنّ أغلب هذه الأحاديث المخالفة للمذهب إمّا مدخولة في الحديث من أهل الشقاق - كما نقل من صريح كلام بعضهم ذلك - وإمّا أنّ الراوي سمع الحديث ولم يعلم ما يخالفه من الموافق للمذهب فأثبت كما سمعه، واختلطت الأحاديث، ولم يتيسّر لها في زمانهم ﷺ من تمييزها بسواء لهم ولا أصحاب الأصول التقوا إلى ذلك إن صحّ أنّها مدوّنة في أصولهم، وذلك بعيد عنهم لجلالته عن ذلك، خصوصًا مع كون بعضها في زمن الأئمة وإمكان استعلام الحال فيها.

وكأنّ المصنّف لم يكن في حال اليقظة لمّا نظر إلى كتاب (الاستبصار) وهذا الاختلاف الواقع بين الأحاديث، والأكثر موافق لمذاهب العامّة، وليس للجمع بين أغلبها سبيل إلّا إن كان بنهاية البعد وعدم المناسبة، وبعضها لم يكن فيه إلّا الردّ والقطع من الشيخ بعدم صحّته. فما كان اهتمام الأئمة ﷺ إلّا بالمخالفين حتّى أمروا أصحابهم بتدوين مذاهبهم في الأصول المراد منها هداية الشيعة؛ على أنّ العقل

والضرورة تقضي بأن تلك الأصول لو كانت كلّها كلام الأئمة عليهم السلام وصحيحة عنهم ما جاز فيها اختلاف حديث ولا تقيّة، لأنّه ورد عنهم عليهم السلام: «إنّ كلام الابن هو بعينه كلام الأب، وعلى هذا إلى جبرئيل عليه السلام»، ولا ضرورة إلى تدوين ما فيه التقيّة مع عدم التنبيه عليه لو احتمله العقل في أصل من تلك الأصول، خصوصًا مع حكم المصنّف بعدم جواز الاجتهاد، فإنّ غير المجتهد من أين يعرف حديث التقيّة من غير التقيّة لو جوّز بأحواله التمييز في تلك الأصول بين الأحاديث إلى الشيعة المحتاجين إلى العمل بها بعد تدوينها ونقلها.

وأيضًا: كيف جاز خفاء هذا الأمر الذي يدّعي المصنّف أنّه من الضرورات وتواترت به الأخبار عن القدماء أصحاب المتون، مثل ابن الجنيّد وابن أبي عقيل والمفيد والسيد المرتضى ومن في عصرهم ومن تقدّم عليهم ومن تأخّر، حتّى أنّ القدماء اتّعابوا أنفسهم في تحقيق رجال سند تلك الأحاديث الثابتة في الأصول بالقطع من غير احتياج إلى اعتبار السند بوجه لأيّ غرض لهم في ذلك إذا كان الحديث معلوم الصّحة بدون ذلك؟

والتبرّك يحصل باتّصال السند من غير حاجة إلى ذكر ما يوهّم غير العارف كذب الحديث وإدخال الشبهة عليه، فلولا أنّ الاشتباه والضعف والكذب كان محتملًا فيها كما وقع التصريح من الأئمة بالكذب عنهم وعن الرسول -صلى الله عليه وعليهم- لما اتّعاب القدماء والمتأخرون أنفسهم في تأليف كتب الرجال لتمييز الصحيح من غيره، ولما حصل الاختلاف بين العلماء الذي وصل في الكثرة إلى حدّ قال الشيخ: إنّهُ ربّما يزيد عن الاختلافات بين الأئمة الأربعة للمخالفين، وصرّح بأنّ سبب هذا الاختلاف اختلاف الحديث وعدم ظهور الصحيح منها بالقطع والجزم.

وأما الثانية: فإنّا رأينا الصدوق^(١) أفتى بخلاف ما في الكافي في بعض المسائل، بل أفتى بخلاف ما في من لا يحضره الفقيه في بعض مؤلفاته غيره. وأورد في نافذة شهر رمضان حديثًا وذهب إلى خلافه، وصرّح بأنّه لم يعتقد مضمونه وإنّما أورده ليفهم منه الجواز. وكيف جاز له عدم اعتقاد مضمونه وهو يعلم أنّه من كلام الأئمة عليهم السلام ولم يحمله على التقيّة؟ فعلم أنّه حاكم بضعفه من غير وجه التقيّة لو ناسب حمله عليها.

(١) أي: ابن بابويه القمي.

والكليني حكم في مولد الرسول ﷺ بأنه اليوم الثاني عشر من شهر ربيع الأول، والشيخ^(١) أورد من الأحاديث ما يقتضي أنه السابع عشر، والمعروف من كلّ الأصحاب مخالفة الكليني في ذلك، فكيف جاز هذا التخالف في كلّ الأحاديث في الكتب الأربعة الصحيحة المقطوع بها؟ وإذا علم أصحاب الكتب ذلك كيف جاز لهم هذا الاختلاف الذي لا يمكن الجمع بينه إلا بحمل التقيّة؟ وأي ضرورة للكليني في فتواه وتدوينها في كتابه أن يخالف الحقّ من مذهب الشيعة؟ ولا يجوز في كتب الفتوى للشيعة ذلك بوجه من الوجوه، بل كيف جاز للكليني مع اختلاف الأحاديث أن يعوّل على الموافق لمذهب العامة والمأمور به عند الاختلاف من الأئمة العمل بما يخالف مذهبهم.

والشيخ في جواز نقص شهر رمضان وتمامه أورد جملة أحاديث وحكم بعدم صحتها وقطع بذلك، مع أنّه دونهما وأثبتها كغيره في كتابه. وله مواضع عديدة من أمثال ذلك.

ولم يتعرّض أحد من الأئمة الثلاثة -رحمهم الله- إلى التصريح بما يدّعيه المصنّف، وإنّما المفهوم من كلامهم أنّهم أخذتهم غيرة الدين على جمع هذه الأحاديث خوفاً من ضياعها كما ضاعت أكثر أصولها أيضاً في زمانهم وما بعده، واكتفوا في نقلها بما حسن ظنّهم به وبإمكان صحته وأحالوا العلم بالتمييز بينها على ما عرفوه ودوّنوه من كتب الرجال، ولهذا التزموا إلى ذكر جميع أسانيدها ولم يهملوها اكتفاءً بأخذها من الأصول لعلمهم بأنّ فيها ما لا يقطع بصحته ولا بكذبه.

والظاهر منهم ومن عدم اعتمادهم على كلّ ما نقلوه ذلك، فالزام المصنّف لهم بالاعتراف بما يدّعيه لهم وهم ينفونه أعجب العجائب!«^(٢).

العامل السادس: قصور البناء التراثي الفقهي الجعفري وندرة أدواته

الناظر في التراث الروائي الإمامي يلحظ قصوراً واضحاً في التقعيد الفقهي وتفرع المسائل رغم طول فترة النص، واستمرارها إلى ما بعدها أئمة المذاهب الأربعة

(١) أي: شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي.

(٢) الشواهد المكية: ص ٣٠٨-٣١١.

(الإمام أبو حنيفة (١٨٠هـ)، والإمام مالك (١٧٩هـ)، والإمام الشافعي (٢٠٤هـ)،
والإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)) لما يقرب من ٩٠ سنة!

فإنَّ انقطاع النص -وفقًا لاعتقاد الإمامية- تزامن مع الغيبة الكبرى للإمام الثاني
عشر (محمد بن الحسن العسكري) بعد وفاة آخر سفرائه (علي بن محمد السمری)
سنة ٣٢٩هـ.

ومع هذا كلُّه فإنَّ المذهب يعاني من قلة مسائل الفقه، وندرة قواعده وأصوله
المقررة من قِبَل الأئمة الاثني عشر، ولو حُشِدَ لذلك كل ما هو منقول عن الباقر
والصادق أو سائر الأئمة من آثار صحيحة أو ضعيفة أو موضوعة مكذوبة، فإنَّ ذلك
لن يفي بالمطلوب!

وهو ما لاحظته آية الله الشيخ محمد آصف محسني من خلال سبِّره لروايات
المذهب، واستقرائه للأصول والقواعد الفقهية، حيث عبَّر عن تحيُّره في هذا
الموضوع قائلاً: «لا خفاء على الخبراء بأمر الأحاديث في أنَّها غير وافية بفروع
الأصول الاعتقادية والمعارف الإسلامية وبمسائل الحلال والحرام، أي: الأحكام
التكليفية والوضعية، حتَّى بعد جمعها في الجوامع الحديثية فضلاً عن زمان انتشارها
عند آحاد الرواة.

ويظهر للناظر أنَّ في كثير من الروايات، كان السؤال من الناس؛ فسيق الجواب
حسب فروضهم، ولم يبين الأئمة ﷺ الأحكام ابتداءً على نحو القاعدة الكلية
والضابطة الجامعية. وترى روايات كثيرة في أمور جزئية في حين أنَّ الأمور المهمة
لا خبر واحد فيها، وأصعب من الكل تعارض الأخبار وتناقضها. كل ذلك واضح
لا يحتاج إلى ذكر شاهد. ومن جانب آخر، لا إشكال في أهمية الدين وعبادة الله
تعالى من كل شيء، فإنَّ الله خلق الجن والإنس ليعبدوه^(١)، فيقع السؤال المهم عن
عدم بيان كامل للدين أصولاً وفروعاً حتَّى لم تقع الاختلافات فيهما بين فقهاء الإمامية
بالخصوص في جميع أبواب الفقه، وانجرار الأمر إلى أقوالٍ وفتاوى عجيبة، فضلاً

(١) يشير بذلك إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِي﴾ [الذاريات: ٥٦]، والصواب أن
يقول: (ليعبدوه).

عن الاختلافات الشاسعة بين علماء سائر المذاهب الإسلامية. والأمر في اتساع بعد!!^(١).

وبوعي كامل لهذه الحقيقة، وإدراك لأبعادها على المستويين الروائي والفقهية؛ يرى الشيخ محمد الباقر البهبودي أنَّ من العلامات الكاشفة عن زيف (الأصل) الحديثي الذي يزعم الراوي أنَّه يرويه عن الإمام الباقر أو الصادق -وهما أكثر رواية في المذهب-، كون نسخة هذا الراوي كبيرة وممثلة بالمسائل الفقهية والعقدية، الأمر الذي لا يتناسب مع الظرف الذي يحكيه الإمامية عن حال الأئمة من الكتمان والتقية وقلة التحديث، ولا واقع ونمط الرواية في المذهب، فيقول: «إذا كان الراوي أظهر نسخة كبيرة ذات نطاق واسع في أبواب الفقه والمعارف، فادَّعى أنَّها مسند الإمام أبي جعفر الباقر أو مسند الإمام أبي عبد الله الصادق مثلاً، فنعلم عند ذلك بتأتا أنَّها مكذوبة على الإمام، فإنَّهم عليه السلام كانوا في تقيّة عن العامة، ولا يحدثونهم، ولا يُفتون لهم إلا عند الضرورة، ولم نر في التاريخ الصحيح أنَّ أحدًا منهم كان يجلس في مسند المشايخ، ويقول: حدَّثنا فلان حدَّثنا فلان»^(٢).

وكنتيجة طبيعية لقصور البناء الفقهي الروائي عن تشييد مدرسة فقهية متكاملة -رغم امتداد عصر النص إلى فترة زمنية متأخرة مقارنة بأهل السنة- اضطر مجتهدو الإمامية في فترة التولّد الفقهي^(٣) إلى الانفتاح على المذاهب الفقهية السنية واقتباس القواعد الفقهية والأصولية وطريقة التفريع منها، مع إجراء بعض التعديلات اللازمة لتكييف مع طبيعة المذهب.

لقد جرى ما يمكن تسميته (تبنيّة) للقواعد والأصول وكثير من الفروع السنية في بنية الجسم الفقهي العقدي للإمامية.

ويُعتبر الإمام محمد بن إدريس الشافعي المُطَّلبي (٢٠٤هـ)^(٤) أوّل من صنّف في

(١) مشرعة بحار الأنوار: ٩٣/١.

(٢) معرفة الحديث: ص ١٣١.

(٣) أي: فترة ما بعد غيبة القائم المتظر.

(٤) قال الإمام أحمد كما في (البحر المحيط: ١/١٨): (لم تكن نعرف الخصوص والعموم حتى ورد

الشافعي).

علم الأصول، وقد «كان الناس قبل الشافعي يتكلمون في مسائل أصول الفقه ويستدلون ويعترضون، ولكن ما كان لهم قانون كلي مرجوع إليه في معرفة دلائل الشريعة، وفي كيفية معارضتها وترجيحها، فاستنبط الشافعي علم أصول الفقه، ووضع للخلق قانوناً كلياً يُرجع في معرفة مراتب الأدلة الشرعية إليه»^(١).

وسبق الشافعي في تدوين علم أصول الفقه لا يقتصر على كتاب «الرسالة» فقط، بل يُضم إليه مؤلفات أخرى نحو: كتاب «أحكام القرآن»، و«اختلاف الحديث»، و«إبطال الاستحسان» وكتاب «جماع العلم» وكتاب «القياس»^(٢).

وقيل: إن القاضي أبا يوسف (١٨٢هـ) -صاحب الإمام أبي حنيفة- كان الأسبق إلى وضع الكتب في أصول الفقه على مذهب أبي حنيفة^(٣).

وذكر النديم^(٤) في (الفهرست) أن الإمام محمد بن الحسن الشيباني (١٨٩هـ) -

= وقال فخر الدين الرازي في (مناقب الشافعي: ص ٥٦): (اعلم أن نسبة الشافعي إلى أصول الفقه كسبة أرسطو إلى علم المنطق، وكسبة الخليل بن أحمد إلى علم العروض).

وقال أبو حامد الغزالي في (المنحول: ص ٦١٠): (ولا خلل في أصول مذهب الشافعي، وقد كان أعرف الناس بعلم الأصول، وهو أول من صنف في هذا العلم).

(١) مناقب الإمام الشافعي للفخر الرازي: ص ٥٧.

(٢) البحر المحيط للزركشي: ١٨/١.

(٣) نقل ابن خلكان في (وفيات الأعيان: ٣٨٢/٦) عن المؤرخ طلحة بن محمد بن جعفر البغدادي في ترجمته للقاضي أبي يوسف في (أخبار القضاة) قوله: (أبو يوسف مشهور الأمر ظاهر الفضل، وهو صاحب أبي حنيفة، وأفق أهل عصره، ولم يتقدمه أحد في زمانه، وكان النهاية في العلم والحكم والرياسة والقدر، وأول من وضع الكتب في أصول الفقه على مذهب أبي حنيفة، وأملئ المسائل ونشرها، وبث على أبي حنيفة في أقطار الأرض).

(٤) اشتهرت تسميته بـ (ابن النديم) وهو خطأ شائع، والصحيح أن تسميته (النديم)، وهو يقتضي أن النديم صفة لصاحب الترجمة، فهو محمد بن إسحاق النديم، كما ترجم له ياقوت الحموي (٦٢٦هـ) في (معجم الأدياء: ٨٦/١) وابن خلكان (٦٨١هـ) في (وفيات الأعيان: ٢٩٢/٤) والحافظ الذهبي (٧٤٨هـ) في (تاريخ الإسلام: ٤٠/٥) والصفدي (٧٦٤هـ) في (الوافي بالوفيات: ٢٠٩/٤) والحافظ ابن حجر (٨٥٢هـ) في (لسان الميزان: ٥٥٧/٦).

وكتب المقرئ (٨٤٥هـ) بخطه في نسخة مخطوطة من «الفهرست»: «مؤلف هذا الكتاب أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق بن محمد بن إسحاق الوراق المعروف بالنديم... ذكر ذلك رضا تجدد في مقدمة تحقيقه لـ«الفهرست».

صاحب الإمام أبي حنيفة- له كتبٌ في (الأصول)^(١).

ويظهر لي أنَّ الأمر متعلِّقٌ بالاصطلاح، فإنَّ المترجمين لهما لم يقصدا المعنى المتعارف عليه لأصول الفقه، وإنَّما للفقه نفسه، وفي تمتة كلام النَّدِيم، فإنَّه قال: «ولمحمَّد من الكتب في الأصول: كتاب الصلاة، كتاب الزكاة، كتاب المناسك، كتاب نواذر الصلاة، كتاب النكاح، كتاب الطلاق، كتاب العتاق، وأمَّهات الأولاد...»^(٢).

وزعم الإمامية أنَّهم كانوا الأسبق في التَّأليف في (أصول الفقه) قبل الإمام الشافعي، متناسين ما تواتر عندهم عن الإمام جعفر الصادق من تحريم العمل بـ (القياس)، واعتبار (الاجتهاد) فيما ليس فيه قرآن أو سنة من الكذب على الله تعالى^(٣)، واعتبار الإفتاء بالرأي مضادة لله تعالى^(٤).

= وقال العلامة عبد الفتاح أبو غدة (١٤١٧هـ) عند قول الحافظ ابن حجر في (لسان الميزان: ٦/ ٥٥٧-٥٥٨): «محمد بن إسحاق بن محمد بن إسحاق، النَّدِيم، الوراق مصنف كتاب «فهرست العلماء»: «هكذا في ص ل بدون (ابن) وهو يقتضي أنَّ النَّدِيمَ صفةٌ لصاحب الترجمة، وهو الصحيح إن شاء الله تعالى. ويؤيد هذا أنَّ المصنَّف -أي الحافظ ابن حجر- جرى في جميع المواضع التي ذكر فيها صاحب «الفهرست» على تسميته بـ (النَّدِيم). والعجيب أنَّ في (ط) في جميع هذه المواضع: (ابن النَّدِيم)! ولا شك أنَّه من تصرف النَّسَّاح، ويدل على ذلك أنَّ المصنَّف ذكره في الألقاب في آخر الكتاب فقال: النَّدِيم صاحب «الفهرست» محمد بن إسحاق».

(١) الفهرست: ص ٢٥٣.

(٢) نفس المصدر.

(٣) في (الكافي: ١/ ٥٦ - ح ١١ ووسائل الشيعة: ٢٧/ ٤٠) عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبد الله -جعفر الصادق-: ترد علينا أشياء ليس نعرفها في كتاب الله ولا سنة فننظر فيها؟ فقال: لا، أمَّا إنَّك إن أصبت لم تؤجر، وإن أخطأت كذبت على الله ﷻ.

(٤) في (قرب الإسناد: ص ١٢ والكافي: ١/ ٥٨ ووسائل الشيعة: ٢٧/ ٤١) عن مسعدة بن صدقة قال: قال لي جعفر بن محمد: من أفتى الناس برأيه فقد دان بما لا يعلم، ومن دان بما لا يعلم فقد ضاد الله حيث أحل وحرَّم فيما لا يعلم.

حتى إنَّ السيد جعفر مرتضى العاملي -وهو من الاتجاه الأصولي- صرَّح بهذا في (خلفيات كتاب مأساة الزهراء: ١/ ١٠٠) في معرض نقده للمرجع الديني الراحل السيد محمد حسين فضل الله، فقال: «ومن الواضح أنَّ وجود الاجتهاد بالرأي في زمن الرسول لا يعني أنَّ الرسول قد أمضاه وقيل به... بل هو والأئمة من أهل بيته الطاهرين ما زالوا يقبِّحون العمل بالرأي وينهون عنه، ويعلنون رفضهم له ويخبرون الناس بأنَّ دين الله لا يصاب بالعقول، ويُعَلِّمونهم بالعقوبات القاسية التي أعدَّها الله لمن يفعل ذلك».

وقد ذكروا^(١) أنَّ أوَّل من صنَّف من الإمامية في (أصول الفقه) هو هشام بن الحكم (١٩٩هـ)، قالوا: إنَّه صنَّف كتاب (الألفاظ)^(٢).

والطريف أنَّ المرجع الديني المعاصر الشيخ جعفر السبحاني الذي استشهد بهذا الكتاب على أسبقية الإمامية في أصول الفقه هو القائل في الحاشية تعليقاً على الكتاب (وهو مردداً بين كونه كتاب لغة! أو أدب!، أو كونه باحثاً عن الألفاظ التي يستخدمها الفقيه في استنباط الأحكام لكون الأمر للوجوب والمرة والتكرار، أو الفورية والتأخير إلى غير ذلك!)^(٣).

فكيف يُستدل بما لا يُعلم مضمونه إلا لمجرد التكثر والدعوى؟

ومن الواضح أنَّ هذا الاستدلال لا يمكن اعتماده في البحث العلمي والتاريخي، ويُترك لأجله المصنَّفات المعروفة الواضحة المنقولة.

ثمَّ إنَّهم ذكروا^(٤) أنَّ الذي تلاه في التصنيف في (الأصول) هو يونس بن عبد الرحمن - مولى آل يقطين (٢٠٨هـ)، وأنَّه ألَّف كتاباً باسم (اختلاف الحديث ومسائله عن أبي الحسن موسى بن جعفر)^(٥).

ومن الظاهر من عنوان الكتاب أنَّ المراد به ذكر الأحاديث المتعارضة عن الإمام موسى الكاظم، وهو يُعرف في علوم الحديث^(٦) بعلم (مختلف الحديث)^(٧)، فالكتاب

(١) انظر: تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام! للمرجع الديني الراحل السيد حسن الصدر (١٣٥٤هـ): ص ٣١٠ وأضواء على عقائد الشيعة الإمامية للمرجع الديني المعاصر الشيخ جعفر السبحاني: ص ٢٧٩ وأصول الاستنباط في أصول الفقه وتاريخه بأسلوب جديد للسيد علي نقى الحيدري: ص ٤٢.

(٢) رجال النجاشي: ص ٤٣٣.

(٣) أضواء على عقائد الشيعة الإمامية للمرجع الديني المعاصر الشيخ جعفر السبحاني: ص ٢٧٩.

(٤) أضواء على عقائد الشيعة الإمامية: ص ٢٧٩.

(٥) الفهرست للطوسي: ص ٢٦٦.

(٦) وأوَّل من صنَّف كتاباً في هذا الفن هو الإمام محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)، وكتابه (اختلاف الحديث) معروف مشهور، لم يتقدمه في التأليف بهذا الفن أحد.

ثمَّ ألَّف بعده ابن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ) كتاباً بعنوان: (تأويل مختلف الحديث)، ثمَّ زكريا بن يحيى الساجي (٣٠٧هـ)، ثمَّ الإمام ابن جرير الطبري (٣١٠هـ)، ثمَّ أبو جعفر الطحاوي (٣٢١هـ) في كتابه (شرح مشكل الآثار)، ثمَّ توالى التأليف في هذا العلم الجليل.

(٧) وقد عرّفه السيد الصدر (١٣٥١هـ) في (نهاية الدراية: ص ٢٨) بقوله: وهو العلم الذي يبحث عن =

بعلم الحديث الصق، وإن كان موضوعه يتداخل في بعض حيثياته مع مبحث التعارض في (أصول الفقه)، فإن العلوم تتداخل.

لكن دعوى كون هذا الكتاب من مصنّفات (أصول الفقه) ممّا لا ينهض به دليل، ودونك أنّ الإمام الشافعي واضح علم الأصول، كان الأسبق في التصنيف في (مختلف الحديث) كذلك، فتأمل.

ثمّ إنهم ذكروا^(١) أنّ الذي تلاه في التصنيف في (الأصول) هو إسماعيل بن علي بن إسحاق بن أبي سهل بن نوبخت (٣١١هـ)، وقد ذكر التّدِيم في (الفهرست) أنّ من مؤلفاته: كتاب (نقض رسالة الشافعي)! وكتاب (إبطال القياس)! وكتاب (نقض اجتهاد الرأي على ابن الراوندي)!

فهذه مؤلفات صُنّفت في إبطال أصول الفقه، بدءًا بالرد على (الرسالة) للإمام الشافعي، إلى إبطال القياس ونقض الاجتهاد، فماذا بقي؟!

والإمامية - وإن كانوا مُعلنين الحرب على الرأي والقياس، ووقوفهم ضد العمل بالاستحسان العقلي والعمل بالظن ظاهر، وإصرارهم على التمسك بالنصوص وحصر الاجتهاد الفقهي في فهمها أظهر من أن يُستدل له، إلا أنّ هذا الجمود على النصوص لم يكن له أن يصمد أمام الحركة الاجتهادية السُنية التي كانت في أوجها وتوهجها آنذاك، مما حدا ببعض علمائهم مثل: ابن أبي عقيل العُماني^(٢) (٣٦٩هـ) وابن الجُنيد الإسكافي^(٣) (٣٨٥هـ) إلى العمل بالقياس، واستندا في ذلك إلى ما يرويه الإمامية عن

= الأحاديث المتعارضة، أي التي يقع التنافي بين مدلوليها، وعن كيفية علاج هذا التعارض ورفع، لأنّ التعارض بين الأحاديث تارة يكون مستقرًا، لا تجدي معه قواعد الجمع العرفي المتبعة لعلاج التعارض غير المستقر، فيتعذر الجمع بينهما، ولا يمكن الأخذ بهما معًا، ولا ترجيح أحدهما على الآخر. وتارة يكون التعارض غير مستقر، فتطبق عليه قواعد الجمع العرفي لرفع هذا التعارض، إما بالتقييد أو التخصيص أو الحكومة.

(١) أضواء على عقائد الشيعة الإمامية: ص ٢٧٩.

(٢) وقد ذكروا أنّه أوّل من أدخل الاجتهاد بشكله المعروف إلى الأبحاث العلمية، وأوّل من حرّز المسائل الفقهية وذكر لها الأدلة، وفرّع عليها الفروع بعد الغيبة الكبرى.

(٣) وقد اضطر لتصنيف كتاب باسم (كشف التمويه والإلباس على أغمار الشيعة في أمر القياس).

الصادق والرضا أنهما قالوا: (علينا إلقاء الأصول، وعليكم بالتفريع)^(١)، وفي لفظ آخر^(٢): (إنما علينا أن نلقي إليكم الأصول، وعليكم أن تفرعوا)^(٣).

وقد أثار هذان العلّمان حفيظة بعض علماء الإمامية، نحو: الميرزا محمد باقر الخوانساري (١٣١٣هـ) الذي ترجم لابن الجُنيد في (روضاته) قائلاً: «كان هذا الشيخ أوّل من أبدع أساس الاجتهاد في أحكام الشريعة، وأحسن الظن بأصول فقه المخالفين من علماء الشيعة، وتبع في ذلك ظاهراً الحسن بن أبي عقيل العماني المتقدم ذكره السنيّ - والمعاصر لشيخنا الكليني، إذ قلّما تقع المخالفة في الفتاوى والأحكام بين ذينك الفقيهين، ومن هذه الجهة يُجمع بينهما في الذكر في كلمات فقهاثنا بلفظ القديمين، إلا أن صاحب الترجمة أفرط في متابعة هذه الآراء الفاسدة، وتعدّى وزاد في الطنبور نغمة أخرى، فعمل صريحاً بالقياسات الحنفية، واعتمد

(١) وسائل الشيعة: ٦٢/٢٧.

(٢) وسائل الشيعة: ٦١/٢٧.

(٣) الطريف في الأمر أن الحر العاملي (١١٠٤هـ) الذي أورد هذين الحديثين، كان قد علّق عليهما بقوله: (هذان الخبران تضمنا جواز التفريع على الأصول المسموعة منهم، والقواعد الكلية المأخوذة عنهم لا على غيرها، وهذا موافق لما ذكرنا، مع أنه يحتمل الحمل على التقيّة) أي: باعتبار موافقتهما للاجتهاد بمفهومه السنيّ!

وحسبك أن تُوجّه لأي رواية سلاح التقيّة فيظل مفعولها، وبالأخص مثل هذه الروايات التي قد يُظن أنها وردت تقيّة، لموافقتها ما عليه أهل السنة.

وقد تعرّض الحر العاملي للروايتين بالرّد في (الفوائد الطوسية: ص ٤٦٣-٤٦٤)، فذكر في ذلك اثني عشر وجهاً، فراجع إن شئت.

ومن قبله أجاب الفيض الكاشاني (١٠٩١هـ) على استدلال بعض الأصوليين بهذا النص على الإذن بالاجتهاد في (الحق المبين في تحقيق كيفية التفقه في الدين: ص ٧-١٠) بقوله: «أولاً: إنهم عليه السلام قالوا: علينا أن نلقي إليكم الأصول ولم يقولوا: عليكم أن تضعوا أصولاً، بل فيه تنبيه على النهي عن ذلك كما يُشعر به تقديم الظرف، فلا يجوز لنا التفريع إلا على أصولهم.

وثانياً: - أن المراد بالحديثين أن نعلم إلى ما ألقوا إلينا من الأحكام الكلية التي تكون مواردها متحدة فنستخرج منها أحكاماً جزئية بالبرهان البقيني الموافق لأحد الأشكال الأربعة المنطقية لا التي اختلفت مواردها ويحتاج إلى استنباط أحكامها بالظن والتخمين وشتان ما بين الأمرين .. وبالجمله؛ قد أذنوا في الأخذ بالأخبار والكتب بالتسليم والالتقاد، ولم يأذنوا في الأخذ بالآراء والاجتهاد بل نهوا عنه فليس لنا إلا الاتباع والاعتصار على السماع من دون ابتغاء الدليل».

صحيحًا على الاستنباطات الظنية، بحيث قد غمز في حقه من هذه الجهة كثير من أهل الحق، ولم يعتنوا بخلافاته التي إليها تطرق»^(١).

أمّا الشيخ المفيد (٤١٣هـ) فقد كتب كتابًا في الردّ عليه أسماه (النقض على ابن الجنيد في اجتهاد الرّأي).

وكتب في (المسائل السرورية): «... فأما كتب أبي علي بن الجنيد، فقد حشاها بأحكام عمل فيها على الظنّ، واستعمل فيها مذهب المخالفين من القياس الرّذل، فخلط بين المنقول عن الأئمة عليهم السلام، وبين من قاله برأيه»^(٢).

وتبع المفيد تلميذه الشريف المرتضى (٤٣٦هـ)، الذي وهن من أهمية آراء ابن الجنيد العلمية، ففي سياق رده على رأي الشيخ ابن الجنيد، بعدم جواز أن يحكم القاضي بعلمه بشيء من الحقوق ولا الحدود، قال: «وإنما عوّل ابن الجنيد فيها على ضرب من الرأي والاجتهاد، وخطؤه ظاهر»^(٣).

وقرر في كتابه (الذريعة) أنّ الاجتهاد باطل، وإنّ الإمامية لا يجوز عندهم العمل بالظن ولا الرأي ولا الاجتهاد^(٤).

ثمّ جاء شيخ الطائفة أبو جعفر الطوسي (٤٦٠هـ) -وهو تلميذهما- ليقرر المبدأ ذاته في (عدة الأصول) قائلاً: «وأما القياس والاجتهاد؛ فعندنا أنهما ليسا بدليلين، بل محظور استعمالهما»^(٥).

وكان الطوسي قد أخذ الفقه عن الشافعية بـ (بغداد)، وعرف أقوالهم وطرائقهم في ضبط أصول الفقه والتفريع^(٦)، كما أخذ عن شيخه المفيد والمرتضى علم الكلام وعلوم المذهب، ويبدو أنّ هيبة شيخه، وتزعمهما للمذهب في زمانهما قد حالت بينه وبين مخالفتهما.

(١) روضات الجنات: ١٣٦/٦.

(٢) المسائل السرورية، الشيخ المفيد، ص ٧٣.

(٣) الانتصار: ص ٤٨٨.

(٤) الذريعة: ٦٣٦-٦٣٧/٢، وانظر: المعالم الجديدة للأصول لمحمد باقر الصدر: ص ٢٥.

(٥) العدة في أصول الفقه: ٨/١.

(٦) ولهذا ذكره السبكي في (طبقات الشافعية الكبرى: ١٢٦/٤) مع أنّه من أكابر علماء الإمامية، فتأمل.

ويمكن ملاحظة هذا في موقفه من العمل بخبر الآحاد الذي خالف فيه شيخه المفيد والمرتضى، وقد كان المفيد قد صرّح في كتابه (التذكرة بأصول الفقه) بأنّ خبر الواحد لا يوجب علمًا ولا عملًا^(١)، ومثله المرتضى إذ يقول في (جوابات المسائل التباينات): (إنّا نعلم علمًا ضروريًا لا يدخل في مثله ريب ولا شك، أنّ علماء الشيعة الإمامية يذهبون إلى أنّ أخبار الآحاد لا يجوز العمل بها في الشريعة، ولا التعويل عليها، وأنها ليست بحجّة ولا دلالة)^(٢)، الأمر الذي أحوج المرتضى إلى كثرة الاهتمام بالإجماع، حتى إنه قلّمًا تجد حكمًا شرعيًا لا يستدل عليه بالإجماع^(٣).

يذكر الإمامية أنّ تأسيس أول حوزة علمية شيعية في التاريخ^(٤) تمّ على يدي شيخ الطائفة أبي جعفر الطوسي بعد انحيازه بعيدًا عن حاضرة (بغداد) العلمية إلى مدينة صغيرة هي (النجف)، ويذكرون أنّ انتقاله إليها كان بعد احتراق مكتبته بـ (بغداد) سنة (٤٤٧هـ)، وفي (النجف) صنّف الطوسي آخر مؤلفاته (المبسوط)^(٥) والذي مثل نقلة نوعية للفقه الإمامي، لم تُعرف في الدور الفقهي الأول -الذي لم يخرج عن حدّ ذكر الرواية دون تفريع أو ذكر مسائل خارج هذه الروايات.

لكنه يغفل عن أنّ كون هذه النقلة كانت بعد وفاة كبير المذهب آنذاك: (الشيخ المفيد، والشريف المرتضى)، فكانت الزعامة لمحمد بن الحسن الطوسي

(١) التذكرة بأصول الفقه: ص ٣٨، وقال في رسالة (المسح على الرجلين) في الرد على أبي جعفر النسفي الحنفي: (أنا أسلم لك العمل بأخبار الآحاد تسليم نظر، وإن كنت لا أعتقد ذلك، استظهارًا في الحجة).

(٢) رسائل الشريف المرتضى: ٢٤/١.

(٣) انظر: كتابه (الانتصار) و(الناصريات)، وستجد كثرة اعتماده على الإجماعات، والاستناد إليها كدليل. (٤) يحاول البعض إضفاء صفة (النظام الدراسي الحوزوي) على عهد الإمام جعفر الصادق أو الإمام العسكري أو ما كان قائمًا في بغداد في زمن البويهيين، لكن الظاهر أنّ وجود حاضرة فقهية إمامية لم يتم إلا بعد ذلك، فنبذة تأسيس حوزة علمية على يدي الطوسي في تلك الفترة، وفي بقعة شيعية خالصة، أقرب للعقل والمنطق، إن لم يكن تأسيسها قد تمّ بعد هذا.

(٥) قال ابن إدريس الحلّي في (السرائر: ٢/٢٣٢) في ذكر أنّ اختياره الفقهي الذي يقضي به هو ما قضى به أبو جعفر الطوسي: (وما سطرناه واخترناه مذهب شيخنا أبي جعفر الطوسي تكلفًا واختياره في (مبسوطه)، وهذا الكتاب اللّهم آخر ما صنّفه في الفقه، فإنّه بعد النهاية، والتهذيب، والاستبصار، والجمل والعقود، ومسائل الخلاف).

بلا منافس، حتى لُقِّب بـ (شيخ الطائفة)، وبعد ابتعاده عن صاحب له لم يُسمَّ في كتبه مكتفياً بتسميته (الشيخ الفاضل)^(١)، كان لهذا الشيخ مكانته وكلمته التي منعت الطوسي من الجهر بما عنده.

فلما انتقل إلى (النجف)، شرع الطوسي في إظهار دور جديد للفقهِ الإمامي، يُحاكي الفقهِ السُّني، ويتطبَّع بطابعه في التفرُّع، ولهذا قال في مقدمة كتابه (المبسوط): (أما بعد؛ فإنِّي لا أزال أسمع معاشراً مخالفاً من المتفكِّه والمتسبين إلى علم الفروع يستحقرون فقهِ أصحابنا الإمامية، ويستزرونه، وينسبونهم إلى قلة الفروع وقلة المسائل، ويقولون: إنهم أهل حشو ومناقضة، وإنَّ من ينفي القياس والاجتهاد لا طريق له إلى كثرة المسائل ولا التفرُّع على الأصول، لأنَّ جُلَّ ذلك وجمهوره مأخوذ من هذين الطريقتين، وهذا جهل منهم بمذاهبنا وقلة تأمل لأصولنا، ولو نظروا في أخبارنا وفقهنا لعلموا أنَّ جُلَّ ما ذكره من المسائل موجود في أخبارنا ومنصوص عليه تلويحاً عن أئمتنا الذين قولهم في الحجة يجري مجرى قول النبي ﷺ، إما خصوصاً أو عمومًا أو تصريحاً أو تلويحاً. وأما ما كثروا به كتبهم من مسائل الفروع. فلا فرع من ذلك إلا وله مدخل في أصولنا ومخرج على مذاهبنا لا على وجه القياس بل على طريقة توجب علماً يجب العمل عليها ويسوغ الوصول إليها من البناء على الأصل، وبراءة الذمة وغير ذلك)، ثم يذكر صنيعه في كتابه (النهاية) الذي ألَّفه على طريقة الإمامية، ثم يقول عن كتابه هذا: (فعدلت إلى عمل كتاب يشتمل على عدد جميع كتب الفقهِ التي فصلوها الفقهاء، وهي نحو من ثلاثين كتاباً أذكر كل كتاب منه على غاية ما يمكن تلخيصه من الألفاظ، واقتصرت على مجرد الفقهِ دون الأدعية والآداب، وأعقد فيه الأبواب، وأقسَّم فيه المسائل، وأجمع بين النظائر، وأستوفيه غاية الاستيفاء، وأذكر أكثر الفروع التي ذكرها المخالفون)^(٢).

وقد أقرَّ الطوسي في هذه المقدمة بأنَّ الإمامية لم يكونوا يفرِّعون الفروع على

(١) قال الشيخ محمد الباقر البهبودي في (معركة الحديث: ص ٨٩): (كان شيخنا أبو جعفر الطوسي، وهو ببغداد، لا يصدر إلا عن رأي صديقه الفاضل الذي لا يسمُّه لنا في كتبه، وأظنه من زعماء النوبختيين السائسين في كرخ ببغداد يومذاك).

(٢) المبسوط: ٢/١-٣.

الأصول إلى زمانه، وكانوا يقفون عند النصوص التي وصلت إليهم من المتقدمين من المحدثين.

وأنه إنما اضطر لتأليف كتابه (المبسوط) بهذا المنهج الفقهي، لدفع تعبير المخالفين للإمامية بقصور مذهبهم الفقهي عن القدرة على التفريع الفقهي أو رد الفروع إلى أصول منضبطة وواضحة.

وإليه أشار السيد منذر الحكيم بقوله: (وقد اعتقد بعض كبار فقهاء الإمامية بأن الفقه الشيعي ناظرٌ في إنجازاته العلمية إلى الفقه السني، ولا يمكن تحقق فهم الفقه الشيعي بشكل تام إلا لمن يفهم الفقه السني بشكل تام)^(١).

ذلك أن معالم الاقتباس لا تطل الأصول وطريقة التفريع الفقهي، بل تتجاوز ذلك إلى اقتباس طريقة التبويب الفقهي، حيث يذكر العلامة عبد الهادي الفضلي (١٤٣٤هـ) أن دخول التبويب الفقهي القديم إلى مجال التأليف الإمامي، إنما جاء عن طريق التأثير بالتأليف الفقهي السني^(٢).

وقد حاول البعض تبرير التأثير بالفقه السني والأخذ عنه -على مستوى الأصول والفروع- بكون الفقه السني هو فقه الدولة، لكن واقع الأمر يكذبُه، أقله في فترة نشوء الفقه الإمامي الاستدلالي.

فإن الطوسي كان يعيشه هو وشيخاه المفيد والمرتضى في ظل الدولة البويهية الشيعية، والتي كانت الفرصة فيها سانحة للإمامية لنشر مصنفاتهم، بل والتعدي على جمهور أهل السنة واستفزاز مشاعرهم من خلال ممارسات طائفية مورست عليهم برضا بعض حكام بني بويه، طالبت مساجدهم ودورهم^(٣)، كما إن احتفاء السلطة

(١) مراحل تطور الاجتهاد في الفقه الإمامي - السيد منذر الحكيم - بحث منشور في (مجلة فقه أهل البيت) - العدد الثالث عشر - السنة الرابعة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

(٢) المذاهب الإسلامية الخمسة - تأريخ وتوثيق: ص ١٨٤.

(٣) قال الشيخ البهائي العاملي (١٠٣١هـ) في (توضيح المقاصد: ص ١١) في ترجمة معز الدين الديلمي: (وكان شديد التصلب في التشيع حتى أمر أن يكتب على أبواب الدور في بغداد: لعن الله معاوية بن أبي سفيان، لعن الله من غضب فاطمة فدكاً، لعن الله من أخرج العباس من الشورى، لعن الله من نفى أبا ذر من المدينة إلى الريدة، لعن الله من منع دفن الحسن عليه السلام عند جده).

والحادثة ذكرها الحافظ ابن كثير (٧٧٤هـ) في (البداية والنهاية: ٢٧٤/١١): (ثم دخلت سنة إحدى =

الحاكمة آنذاك بالطوسي بلغ مبلغ أن جعل له خليفة الوقت القائم بأمر الله (كرسي الكلام والإفادة)، وقد كان لهذا الكرسي يومذاك عظمة وقدر فوق الوصف^(١)، كما إنَّ أبو نصر سابور بن أردشير-وزير بهاء الدولة البويهية- كان قد أوقف للطائفة خزانة كتب (مكتبة عظيمة) في محلّتهم بـ (كرخ بغداد)، وأودع فيها نفائس كتب الطائفة وأصولها المعتمدة، فلم يكن في الدنيا أحسن منها كتباً^(٢).

ولهذا قال حسين بن شهاب الدين الكركي العاملي (١٠٧٦هـ) في (هداية الأبرار) حاكياً تاريخ الطائفة مع علم الأصول: «ولم يكن للشيعة في (أصول الفقه) تأليف لعدم احتياجهم إليه؛ لوجود كل ما لا بد لهم منه من ضروريات الدين ونظرياته في (الأصول) المنقولة عن أئمة الهدى، إلى أن جاء ابن الجنيد فنظر في أصول العامة وفروعهم، وألّف الكتب على ذلك المنوال حتى إنّه عمل بالقياس، فلذلك أعرض القدماء عن كتبه. ولما وصلت النوبة إلى الشيخ المفيد والسيد المرتضى والشيخ^(٣)، أكثروا البحث مع العامة، واستدلوا على إثبات بعض أصول المذهب وفروعه بالأدلة العقلية الجدليّة الموافقة لطريق العامة»^(٤).

وقال أيضًا: «اعلم: أنّه لا خلاف بين الإمامية قاطبة في وجوب التمسك بكلام أئمة الهدى والعمل به في أمور الدين، وأنّ كل اجتهد خالفه خطأ، وأنّه ليس عند أحد دلالة قطعية عقلية ولا نقلية على جواز التمسك بغيرهم في شيء من أمور الدين، وأنّ العقل والنقل مطابقان على أنّ كل طريق يؤدي للاختلاف الموجب للفساد والفتن

= وخمسين وثلاثمائة... وفيها كتبت العامة من الروافض على أبواب المساجد لعنة معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، وكتبوا أيضًا: ولعن الله من غصب فاطمة حقها، وكانوا يلعنون أبا بكر، ومن أخرج العباس من الشورى، يعنون عمر، ومن نفى أبا ذر -يعنون عثمان- رضي الله عن الصحابة، وعلى من لعنهم لعنة الله، ولعنوا من منع من دفن الحسن عند جده يعنون مروان بن الحكم، ولما بلغ ذلك جميعه معز الدولة لم ينكره ولم يغيره، ثم بلغه أنّ أهل السنة محوا ذلك وكتبوا عوضه لعن الله الظالمين لآل محمد من الأولين والآخرين، والتصريح باسم معاوية في اللعن، فأمر بكتب ذلك.

(١) تطور حركة الاجتهاد عند الشيعة الإمامية: ص ٢٧١.

(٢) الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ١٧٣/٨.

(٣) أي: شيخ الطائفة الطوسي.

(٤) هداية الأبرار: ص ٢٣٣.

يحرم ارتكابه، وأنَّ التحليل والتحريم خاص بمن لا ينطق عن الهوى. ومن تأمل فيما ذكره من الأحاديث في هذا الباب؛ يجزم بأنَّ استنباط أحكامه تعالى بالاجتهاد والرأي بلا نصٍّ صريحٍ طريقٌ ابتدعه العامة، وأنَّ العمل بالظن المستند إلى البراءة والقواعد الظنية الدلالة في إثبات نفس أحكامه تعالى من مخترعاتهم ... وأما القدماء من الإمامية؛ فلم يخرجوا عن النص وكانوا إذا سألوا عما ليس عندهم فيه شيء أمسكوا وإن اضطروا إلى العمل بشيء من ذلك احتاطوا؛ لأنَّ الأئمة (ع) أمروهم بذلك، ولم يكن لهم رغبة في البحث عمّا لم يقع ولم يرد فيه نص كما تشهد به مؤلفاتهم في الفتاوى نحو (الرسالة) لعلي بن بابويه و(المقنع) لولده الصدوق، و(المصباح) للمرتضى و(النهاية) للشيخ، و(المراسم) لسأار؛ فإنَّهم لم يخرجوا عن النص، وإن وقع فيها اختلاف فهو لاختلاف الحديث.

وأما (المبسوط) فإنَّ الشيخ ألفه لسبب ذكره في أوله؛ وهو أنَّ بعض العامة شنع على الشيعة بأنَّه ليس لهم تأليف جامع في الفروع؛ وأنَّهم إنَّما اقتصروا على العمل بالأخبار لعجزهم عن استنباط الفروع من أصولها، فأجابه الشيخ بأنَّ كل ما نحتاج إليه موجود في أخبارنا، وكل فرع يُفرض يمكننا رده إلى الأحاديث ومعرفة حكمه ومنطوقها أو مفهومها أو غير ذلك، وألف الكتاب على ذلك النمط؛ وربَّما استدل في مسأله أحياناً بما يوافق العامة، وإن لم يكن معتقداً لصحتها.

واعتماده في ذلك باطناً على ما ظهر له من الأحاديث الشريفة بمقتضى ما وصل إليه فهمه، وأداه إليه نظره واقتضاه الحال باعتقاده، والأفهام متفاوتة فربما تكلف في إرجاع الفرع الغريب إلى الحديث بوجه بعيد، فأوهم ذلك عمله بالرأي والاجتهاد، وحكى عنه ابن إدريس، ونقله العلامة في (المختلف)^(١)، وأشار إليه الشهيد الثاني في (شرح الشرائع)^(٢) أنَّه جمع كتب الشافعية ولخص منه (المبسوط)، وذكر فيه الأقوال والأدلة على اختلافها ورجح ما اختاره، ولهذا اضطرب كلامه أحياناً حتى توهم المتأخرون أنه منهم، ولو أنَّه ترك ذلك التكلف، ولزم طريق من تقدّمه من الأخباريين،

(١) أي: ابن المظهر الحلبي في (مختلف الشيعة).

(٢) أي: زين الدين العاملي في (مسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام) وهو شرح لكتاب (شرائع الإسلام) للمحقق الحلبي.

وأعرض عن البحث عمّا لا حاجة إليه كما فعله في (النهاية)^(١) لكان خيرًا له وأصلح» إلى أن قال: «ثمّ لما تَمَادَى الزمان وكان لا بد لمن أراد التبحر في العلوم من مخالطة العامة وقراءة كتبهم، ورأوا ما فيها من المباحث المبنية على الأنظار العقلية، فمالت إليها طباعهم وغفلوا عن طريق القدماء. وأكد ذلك ما رآوه في كلام السيد المرتضى والشيخ من الأدلة الموافقة لطريق العامة للإلزام. وما أحدثه ابن إدريس من ردّ الأحاديث وحكمه بأنّها كلها أو أكثرها آحاد لا تفيد العلم ولا العمل بمجردها، فزادت الغفلة»^(٢).

ويؤكد هذه النظرية الحر العاملي (١١٠٤هـ) في (الفوائد الطوسية) بقوله: «وقد صرح الشيخ في (العُدّة) والمرتضى في (الذريعة) وغيرها بأنّه لم يصنف أحدٌ من أصحابنا في الأصول شيئًا إلا الشيخ المفيد فإنّه ألف رسالة غير وافية بما يحتاج إليه لاختصارها، وذكروا أنّ التصنيف في هذا الفن قبل زمان الشيخ إنّما كان من العامة»^(٣)، والله أعلم.

وعند التحقيق يُعلم أنّ الشيخ والسيد المرتضى إنّما صَنَّفَا في ردّ الأصول لا في إثباتهما، لأنّهما صرّحا ببطالان الاجتهاد والعمل بالظن وإبطال الاستنباطات الظنية إلا النادر الذي غفلا عن مخالفته لأحاديث الأئمة (عليهم السلام) إلى أن قال: «وقد ذكر بعض المحققين بأنّ الذي وضع أصول الفقه أبو حنيفة، واستخرج مائة قاعدة لاستنباط الظن، ولم يؤلف فيه من الإمامية إلا المفيد فإنّه ألف رسالة ذكرها الشيخ في (العُدّة) ولم نرها، وبعده الشيخ فإنّه ألف (العُدّة) وهي في الحقيقة رد لقواعد الأصول، قال بعض علمائنا المتأخرين: الوجه في عدم تصنيف علماء الإمامية في علم الأصول من

(١) أي: (النهاية في في مجرد الفقه والفتاوى) للطوسي، وقد ألفه الطوسي قبل كتابه (المبسوط) (والخلاف)، وقال عنه في (المبسوط: ٢/١): (وكنّت عملت على قديم الوقت كتاب (النهاية)، وذكرت جميع ما رواه أصحابنا في مصنفاتهم وأصولها من المسائل وفرقوه في كتبهم، ورتبته ترتيب الفقه وجمع من النظائر، ورتبته في الكتب على ما رتبته للعلة التي يبتها هناك، ولم أتعرض للتفريع على المسائل ولا لتعقيد الأبواب وترتيب المسائل وتعليقها والجمع بين نظائرها بل أوردت جميع ذلك أو أكثره بالألفاظ المنقولة حتّى لا يستوحشوا من ذلك).

(٢) هداية الأبرار: ص ١٣٤-١٣٦.

(٣) أي: أهل السنة.

أول زمان النبوة إلى أوائل زمان الغيبة الكبرى في مدة تزيد على ثلاثمائة وخمسين سنة؛ وإنما ألفوا فيه بعدها بمدة طويلة هو إنهم ما كانوا يعتقدون حجية المدارك الظنية التي وضعها علماء العامة ولا يعتدون على المفهومات إلا أن تدل عليها قرائن كثيرة أو يعضدها نصوص آخر، وإنما يعتمدون على الكتاب والسنة، ويعتمدون منها على الدلالات الظاهرة الواضحة^(١).

ومن هنا كثر اختلاف فقهاء الإمامية إلى الحد الذي يقول عنه المحقق الحلي (٦٧٦هـ): «إننا نجد الفرقة المحقة مختلفة في الأحكام الشرعية اختلافاً شديداً، حتى يفتي الواحد منهم بالشيء ويرجع عنه إلى غيره، فلو لم يرتفع الإثم لعلمهم الفسق وشملهم الإثم»^(٢).

ومصادقه ما فعله العلامة ابن المطهر الحلي (٧٢٦هـ) عندما جمع خلافيات فقهاء الإمامية في المسائل الفقهية من الطهارة إلى الديّات، من بداية ظهور فقه الإمامية وإلى زمن تأليفه الكتاب سنة (٧٠٨هـ)^(٣) في كتاب أسماه (مختلف الشيعة).

والناظر للكتاب يجد أن فقهاء الإمامية لم يتركوا باباً من أبواب الفقه إلا وقد اختلفوا فيه بحيث يصل بهم الحال في بعض المسائل إلى أن يفتي أحدهم بالحليّة، ويفتي الآخر بالحُرمة.

وقد قال الحلي في مقدمة كتابه: «أمّا بعد؛ فإنّي لمّا وقفت على كتب أصحابنا المتقدمين ومقالات علمائنا السابقين في علم الفقه وجدت بينهم خلافاً في مسائل كثيرة متعددة، ومطالب عظيمة متبددة، فأحببت إيراد تلك المسائل في دستورٍ يحتوي على ما وصل إلينا من اختلافهم في الأحكام الشرعية والمسائل الفقهية دون ما اتفقوا عليه»^(٤).

(١) الفوائد الطوسية: ص ٢٣٦ (فائدة (٥٤)).

(٢) معارج القبول: ص ١٨١ وانظر: الأصول الأصلية للفيض الكاشاني: ص ١١٥ والفوائد المدنية للاسترابادي: ص ٣١٩.

(٣) استظهر آغا بزرك الطهراني في (الدرية إلى تصانيف الشيعة: ٢٠/٢٢٠-٢٢٠) من عدة نسخ للمختلف ذكر في نهاية أجزائها تاريخ انتهاء الحلي منها؛ أنه كانت مدة تأليف كتاب (المختلف) تقرب من عشر سنين، حيث كان الشروع فيه قبل سنة ٦٩٩هـ والانتهاه حدود سنة ٧٠٨هـ، يعني قبل وفاته بثمانية عشر سنة.

(٤) مختلف الشيعة: ١/١٧٣.

والفريد في الأمر أن عدد أجزاء هذا الكتاب قد بلغت تسعة مجلدات^(١) من القطع الكبير! رغم قصر المدة الزمنية التي كتب عنها الحلبي، واقتصاره على عدد قليل من مجتهدي الإمامية وفقهائهم مقارنة بعددهم منذ زمنه إلى اليوم!

ولو قُدِّرَ لأحد اليوم أن ينحو هذا المنحى، فيؤلَّف كتاباً يُبين فيه اختلاف علماء الإمامية منذ بداية ظهور الفقه الإمامي إلى يومنا هذا لاحتاج إلى مئات المجلدات، فإنَّ الخروج على مذاهب الفقهاء الأقدمين ومخالفة اللاحق للسابق منهم مستمرٌ بلا انقطاع!

وإليه ألمح الشيخ جعفر الشاخوري بقوله: «لو قارنا بين رسالة (منهاج الصالحين)^(٢) مثلاً؛ وبين رسالة الشيخ الصدوق (المقنع) أو رسالة الشيخ المفيد (المقنعة) لوجدنا الفرق شاسعاً في الفتاوى»^(٣).

ويقول: «إنَّ المتأخرين يَمرون على بعض الفتاوى التي صدرت من كبار الأعاظم من القدماء وهم يبتسمون إشفاقاً عليها»^(٤).

هذا والكلام عبارة عن مقارنة بين أحد قدامى المجتهدين، وبين أحد المعاصرين، فكيف لو نُصِبَت المقارنة لجمع من المجتهدين أو لجميعهم!

ولا يُمكن افتراض أنَّ الخلاف واقعٌ بين مرحلتين زمنيّتين، بين قدامى ومتأخرين أو قدامى ومعاصرين أو بين أصوليين وأخباريين فحسب، بل هو واقعٌ بين الشيخ وتلميذه، وبين الشيخ وشيخه!

ومن هذا ما ذكره السيد ابن طاووس (٦٦٤هـ) في (كشف المحجّة) مِن أنَّ سعيد بن هبة الله الراوندي (٥٧٣هـ) -وهو من أقدم سُراخ نهج البلاغة- قد ألَّف كتاباً^(٥) في الخلاف الذي تجدد بين الشيخ المفيد والمرتضى، وكانا من أعظم أهل زمانهما

(١) العدد المذكور هو لطبعة مركز النشر التابع للإعلام الإسلامي بـ (قم) من درن الفهارس في (المجلد العاشر).

(٢) وهي للمرجع الديني الراحل السيد أبو القاسم الخوئي.

(٣) مقدمة كتاب (آية الله العظمى السيد محمد حسين فضل الله وحركة العقل الاجتهادي): ص ١٣.

(٤) آية الله العظمى السيد محمد حسين فضل الله وحركة العقل الاجتهادي: ص ٢١.

(٥) ذكر أغا بزرگ الطهراني في (الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ١/ ٣٦١-٣٦٢) أنَّ اسمه (الاختلافات).

وخاصة المفيد، فذكر في الكراس نحو خمس وتسعين مسألة، قد وقع الاختلاف بينهما فيها من علم الأصول، وقال في آخرها: «لو استوفيت ما اختلفا فيه لطال الكتاب»^(١).

وقد علق الفيض الكاشاني (١٠٩١هـ) على هذا النص بقوله: «ومما يزيد ذلك تأكيداً التعليقات التي كتبها الشيخ المفيد على اعتقادات الصدوق أبي جعفر بن بابويه، فإنه خالفه فيها في كثير من العقائد الدينية وطعن فيه لأجلها، وبالف في ذلك»^(٢).

فإذا عُلِمَتْ أَنَّ الشيخ المفيد هو شيخ المرتضى، وأنَّ الخلاف قد وقع بينهما في الأصول إلى هذا الحد! وعُلِمَتْ أيضًا أَنَّ أبا جعفر بن بابويه القمي هو شيخ المفيد، وأنه لم يسلم من الطعن فيه على مستوى العقيدة فضلاً عن الفقه، فما الصورة المتوقعة للخلاف بين فقهاء الإمامية الذين لا تربطهم صلة التلميذ بأستاذه؟!

ويظهر بالتبع أَنَّ الخلاف ليس وليد عصر ولادة الفقه الإمامي. -بعد غيبة القائم المنتظر-، بل هو خلاف عميق ممتد منذ عصر الأئمة الاثني عشر إلى اليوم، كما يُعبّر عنه الشيخ جعفر الشاخوري بقوله: «ومن مسائل الفقه إلى تفاصيل العقيدة نجد أَنَّ جذور الخلاف بين أعظم علمائنا من عمق عصور الأئمة عليهم السلام إلى الوقت المعاصر...»^(٣).

واليه يُشير السيد أبو القاسم الخوئي في كتابه (الاجتهاد والتقليد)، حيث يذكر أَنَّ الخلاف بين أصحاب الأئمة في الفتوى -فضلاً عن غيرهم- كان كثيراً، بل هو الأمر الغالب، ومع ذلك فهم جميعاً يُعدّون -برأيه- حجة؛ ما دام النَّاسُ لا يعلمون الخلاف فيما بينهم^(٤).

ولهذا فإنَّ كُلَّ واحدٍ من مجتهدي الإمامية هو مذهبٌ قائمٌ بذاته، له أتباعه ومقلدوه

(١) كشف المحجة لثمره المهجة: ص ٢٠.

(٢) تسهيل السبيل بالحجة: ص ٢٥ تحقيق حامد الخفّاف - مؤسسة آل البيت لإحياء التراث - بيروت - الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

(٣) آية الله العظمى السيد محمد حسين فضل الله وحركة العقل الاجتهادي: ص ١٨١.

(٤) الاجتهاد والتقليد للخوئي: ص ١٣٧.

الذين لا يحلّ لهم أن يُقلّدوا مجتهدًا آخر سواه!

وهو ما يعترف به المرجع الديني الراحل السيد محمد حسين فضل الله (١٤٣١هـ) بقوله: «إنَّ المشكلة التي نواجهها في تعدد المرجعيات هي المشكلة التي نواجهها في تعدد المذاهب الفقهية، لأنَّ المرجعيات هي مذاهب فقهية متعددة من خلال طبيعة تنوّع الفتاوى، وتنوّع النظريات في هذا المجال»^(١).

فإنَّ حقيقة الفقه الإمامي أو ما يُعرف اليوم باسم (المذهب الجعفري) لا تتعدى أقوال وفتاوى الفقهاء والمجتهدين، فليس الفقه المسمّى جعفرًا في الواقع هو أقوال أو فتاوى الإمام جعفر الصادق أو أي (إمام) من (أئمة) أهل البيت الاثني عشر الذين ألصق بهم هذا الفقه إلصاقًا!

فالفقيه لا ينقل قول (الإمام)، إنّما لكل فقيه رسالة عملية وفتاوى تمثّل رأيه هو، واجتهاده هو، وليس رأي (الإمام) أو قوله، ولكل فقيه مجموعة من المقلّدين لا يجوز لأحدهم تقليد غيره!

ولو كانت أقوال الفقهاء تمثل قول (الإمام) أو هي قول (الإمام) نفسه لكانت واحدة، فلمَ تختلف، ولمَ حرّموا على المقلّد تقليد غير مُقلّده.

إنّك لا تكاد تتصفح أي رسالة عملية لأي مرجع من مراجع التقليد لدى الطائفة حتّى تواجه بعبارة مبهرة في المسألة الثانية من كتاب الاجتهاد والتقليد، وتقريبًا بنفس الترتيب لجميع الفقهاء فيها قول المرجع الديني: «عمل العامي بلا تقليد ولا احتياط باطل»^(٢)، حيث لا يملك العامي الشيعي مهما كابر إلا أن يكون مُقلّدًا لمرجع تقليد، وإلا بطل عمله ولم يُقبل عند الله تعالى، وهذه المسألة مقررة في جميع الرسائل العملية التي كتبها مراجع التقليد لمقلّديهم!

والأدهى من هذا أنّهم جعلوا لفتاوى المجتهدين من القدسية ما لأقوال الأئمة المعصومين - حسب اعتقادهم -، إذ يحرم الرد على الفقيه حرمة توازي حرمة الرد على (الإمام)!

(١) المعالم الجديدة للمرجعية الشيعية: ص ١١٧.

(٢) منهاج الصالحين للخوازي: ٥/١ ومنهاج الصالحين للسيستاني: ٩/١ ومنهاج الصالحين للروحاني: ٧/١ ومنهاج الصالحين للفيض: ٧/١.

والتسلسل المنطقي المطروح في الساحة الشيعية هو: إنَّ الرادَّ على المجتهد رادُّ على الإمام، والرادُّ على الإمام رادُّ على رسول الله ﷺ، والراد على رسول الله رادُّ على الله تعالى!

ولذا قال الشيخ محمد رضا المظفر (١٣٨٣هـ): «وعقيدتنا في المجتهد الجامع للشرائط أنَّه نائب للإمام ﷺ في حال غيبته، وهو الحاكم والرئيس المطلق، له ما للإمام في الفصل في القضايا والحكومة بين الناس، والراد عليه راد على الإمام والراد على الإمام راد على الله تعالى، وهو على حد الشرك بالله كما جاء في الحديث عن صادق آل البيت ﷺ...»^(١).

وهو ما يقرره المرجع الديني المعاصر السيد محمد سعيد الحكيم في رسالته العملية (منهاج الصالحين) بقوله: «الحاكم الشرعي هو المجتهد العادل؛ فإنَّه هو المنصوب من قبل أئمة أهل البيت ﷺ للحكم والقضاء، فيجب الترافع إليه عند النزاع والتخاصم، وينفذ حكمه في فصل الخصومة، ولا يجوز رد حكمه، بل الراد عليه كالراد على الأئمة ﷺ الذي هو كالراد على الله تعالى وهو على حد الشرك بالله، كما في الحديث الشريف»^(٢).

لكنَّ هؤلاء الفقهاء (مراجع التقليد) مختلفون فيما بينهم اختلافًا كبيرًا، و(رسائلهم العملية)^(٣) تشهد على هذا الاختلاف بوضوح.

والاختلاف بين مقلديهم إلى حدٍّ أنهم لا يصلون خلف من يقلد غير مرجعهم، والمراجع مختلفون إلى حدٍّ أن كل واحد منهم يدَّعي أنَّه الأَعلَم، وأنَّه لا يجوز تقليد سواه -إن ثبتت أعلميته عند المقلد-.

هذا بخلاف التنافس غير المرضي بين مراجع التقليد على الزعامة الدينية

(١) عقائد الإمامية: ص ٣٤.

(٢) منهاج الصالحين: ٩/١.

(٣) الرسالة العملية: هي تسمية لكتابٍ حاوٍ للأحكام الشرعية بنوعها (العبادات والمعاملات)، يُصدره المرجع الديني لدى الطائفة (مرجع التقليد) لمُقلّديه للعمل بها في أمور دينهم ودنياهم، ويُختار لهذه الرسالة العملية عادة اسمًا خاصًا تُعرف به، نحو: (منهاج الصالحين) أو (وسيلة النجاة) أو (أجوبة الاستفتاءات) أو غيرها من الأسماء.

أو السياسية أحياناً، ولذلك سَهِّلَ التراشق فيما بينهم والالتهام بالزيف والضلال أو بالعمالة للأنظمة أو بأكل أموال الخمس بالباطل^(١)!

(١) ومن أمثلة ذلك:

أولاً: إصدار مجموعة من أساتذة الحوزة العلمية في قم، وهم: حسين الشاهرودي وأحمد المودي ومصطفى الهرندي وعلي رضا الحاضري ومحمد هادي آل راضي وحسين النجاني وياقر الأيرواني وحسن الجواهري، بياناً ينددون فيه بآراء المرجع الديني الراحل السيد محمد حسين فضل الله التي وصفوها بأنها تتعارض مع الضرورات المُسلَّمة عند الطائفة الإمامية، وطالبوا المؤمنين باليقظة والتنبه والابتعاد عما يستوجب من الضرورة الثابتة عند الطائفة، والتصدي لما سَمَّوه بالشبهات والتشكيكات. وقد جمع آية الله المحقق السيد جعفر مرتضى العاملي في كتابه (خلفيات مأساة الزهراء) في خمسة أجزاء ما اعتبرها أخطاءً عقديّة وفقهية وتاريخية فادحة وقع فيها فضل الله، في حق الله تعالى والأنبياء ﷺ وأئمة أهل البيت والزهراء والتشيع وغيرها، فتأمل.

وقد وصف المرجع الديني الراحل الميرزا جواد التبريزي والمرجع الديني المعاصر الشيخ حسن وحيد الخراساني في دروسهم الحاشدة في المسجد الأعظم في مدينة قم «محمد حسين فضل الله» بالمنحرف المضل، وحذروا الناس من الوقوع في شبهاته وانحرافات! وحرّم التبريزي تقليده، وقراءة كتبه والترويج لها! وأصدر المرجع الديني المعاصر السيد كاظم الحائري فتوى في حق محمد حسين فضل الله، نفى فيها فقاته، مفتياً بأنّ تقليده غير مبرر للذمة! ثم بعد وفاة فضل الله عدل عن انتقاده وأجاز البقاء على تقليده وقال في بيان ينعاه فيه: (قد شكل رضوان الله عليه ظاهرة بين أقرانه في الدفاع عن الإسلام وردف الوعي المتنامي في أوساط مفكري الأمة ومثقفها فادى مسؤولياته...)

ثانياً: تعرض المرجع الديني الراحل السيد محمد بن مهدي الحسيني الشيرازي (١٤٢٢هـ) خلال فترة زعامته للمرجعية الشيرازية إلى حملة تشكيك في استحقاقه لمرتبة الاجتهاد وبالتالي استحقاقه للمرجعية، وقد وقعت بين يدي بعض أجوبة الاستفتاءات الواردة من بعض شيعة الكويت إبان استقرار الشيرازي بها، نصّ فيها كل من: المرجع الديني الراحل الشيخ مرتضى آل ياسين الكاظمي (١٣٩٨هـ) والمرجع الديني الراحل السيد أبو القاسم الخوئي (١٤١٣هـ) على عدم ثبوت أهليته للاجتهاد، فضلاً عن تصديده للمرجعية الدينية.

أما في إيران (الجمهورية الحاكمة بنظام ولاية الفقيه)، فيحكي الشيرازيون في مقالاتهم ومتدياتهم أنّ الشيرازي بعد مناداته بـ (شورى الفقهاء) تعرّض لكثير من المضايقات في حياته، من مراقبة وإقامة جبرية، بل يذكرون أنّ نجله السيد مرتضى -قبل تهريبه من إيران إلى الكويت- اعتُقل لشرحه نظرية والده (شورى الفقهاء) وانتقاده ولاية الفقيه فعُذّب لأكثر من عام في السجن مع أخيه مهدي الشيرازي، وحُرِق جسده ورقبته بماء النار!!

ويزعم الشيرازيون أنّ مرجعهم الشيرازي الراحل قُتل بأيدي المخابرات في مستشفى الكلبايكاني من خلال حُقنة أعطيت له أثناء غيبوته!

ولو كان هؤلاء الفقهاء يتبعون في الواقع مذهب جعفر الصادق لما اختلفوا فيما بينهم في مسألة فقهية واحدة. لأن أقوال المعصوم لا تتعدد أو تتناقض فضلاً عن أن تختلف هذا الاختلاف العجيب!

نعم يُمكن الاختلاف في النوازل الفقهية^(١) والمستجدات، لكن حديثنا لا يتناول هذا بالأصل، وإنما في مسائل فقهية كثيرة يُفترض أن القول فيها قول الإمام المعصوم! ولعل من أوضح الدلائل على أن الإمامية لا يتبعون مذهب الإمام جعفر الصادق

= ودُفِنَ غصباً بـ (قُم) في مرقد فاطمة بنت موسى الكاظم -المعروف لدى الطائفة باسم «حرم السيدة المعصومة»، خلافاً لوصيته بأن يُدفن مؤقتاً في بيته إلى حين يتيسر دفنه إلى كربلاء. وإمعاناً في الظلم الواقع عليه قامت سلطات النظام الإيراني بدفن جثمانه في إحدى ممرات الحرم المقدس ليكون موطناً للأقدام، وغطته بسجادة حتى لا يتبّه إليه أحد، ثم ألحق هذا الممر بمصلى النساء حتى لا يستطيع أحد من الرجال زيارته، وأنه تم الاعتداء على السيدات العلويات من آل الشيرازي بالضرب المبرح والاعتقال والسجن عندما زاروا قبر أبيهم. ثم قامت السلطات بدس السم إلى ابنة الفقيه آية الله السيد محمد رضا الشيرازي أملاً منها في قطع طريق استمرارية المرجعية الشيرازية!

وقد صرح آية الله السيد مجتبی مهدي الشيرازي -الأخ الأصغر للمرجع الراحل- في مشهد مصوّر بتكفير المرجع الديني المعاصر السيد علي خامنئي واعتباره ناصياً مُبغضاً لأهل البيت! ثالثاً: لولا خشية الإطالة والاستطراد فيما هو خارجٌ عن البحث، لاستعرضت أيضاً الخلاف الكبير المحتدم بين كل من: المرجع الديني الراحل روح الله الخميني (١٤١٠هـ) والمرجع الديني الراحل الشيخ محمد طاهر الخاقاني (١٤٠٦هـ)، وبين الخميني أيضاً والمرجع الديني الراحل السيد محمد كاظم شريعتمداري (١٤٠٦هـ)، والخلاف بين المرجع الديني المعاصر السيد علي خامنئي والمرجع الديني الراحل الشيخ حسين علي منتظري (١٤٣١هـ)، والخلاف بين المرجع الديني الراحل السيد محمد بن محمد صادق الصدر (١٤١٩هـ) والمرجع الديني المعاصر السيد علي السيستاني، وكل الاتهامات المتبادلة في هذا الشأن، والخلاف بين السيستاني أيضاً وبين المرجع الديني المعاصر السيد أحمد الحسني البغدادي، والخلاف بين السيستاني أيضاً وبين تلميذه المرجع الديني المعاصر الشيخ محمد موسى اليعقوبي، فضلاً عن موقف المرجعيات من (الشيخة) واعتبار مرجعيتي المرجع الديني الراحل الميرزا حسن الحائري (١٤٢١هـ) ثم ابنه عبد الرسول (١٤٢٤هـ)، والكلام في هذا الشأن يطول.

(١) يُمكن تعريف (النوازل الفقهية) هنا بأنها: مسائل استتبطها المجتهدون المتأخرون لما سُئلوا عن ذلك، ولم يجدوا فيها رواية عن الأئمة الاثني عشر المعصومين أو نقلاً عن أصحاب الأئمة ومن بعدهم بالقول أو العمل بها.

وإنما مذاهب فقهاءهم ومجتهديههم؛ أنه يحرم -عندهم^(١)- على العامي تقليد الفقيه الميت ابتداءً ما لم يكن من مقلديه في حياته^(٢)، ولو كان مذهب هذا الفقيه الميت وفقهه هو مذهب وفقه الإمام جعفر الصادق نفسه لما حُرِّم اتِّباعه بعد موته، لأنَّ فقه المعصوم وعِلِّمه لا يموت ولا يتغير بموته. فلَمَّا أن يكون الذي تركوه من الفقه كان مطابقاً لمذهب الإمام جعفر فيكون المتروك بعد موت الفقيه هو مذهب جعفر، وإمَّا أن لا يكون كذلك، فهم إذاً لم يكونوا مذهبه من الأساس. وكلا الأمرين يثبت أنَّ فقه الإمامية في وادٍ، وفقه جعفر في وادٍ آخر.

العامل السابع: إشكالية تطبيق القواعد الحديثية والرجالية على روايات المذهب

علم الإسناد والرواية خصيصةً فاضلةً لأمة محمد ﷺ ليست لغيرها من الأمم. «إِنَّ الله أكرم هذه الأمة وشرفها وفضلها بالإسناد، وليس لأحدٍ من الأمم كُلِّها قديمهم وحديثهم إسناد، وإنَّما هي صُحُفٌ في أيديهم، وقد خَلَطُوا بَكُتِبِهِمْ أخبارهم، وليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة والإنجيل ممَّا جاءهم به أنبياءهم، وتميز بين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوها عن غير الثقات.

وهذه الأمة إنما تَنْصُ الحديث من الثقة المعروف في زمانه المشهور بالصدق والأمانة عن مثله حتى تنتهي أخبارهم، ثم يبحثون أشدَّ البحث حتى يعرفوا الأحفظ فالأحفظ، والأضبط فالأضبط، والأطول مجالسة لمن فوقه ممن كان أقلَّ مجالسة...»^(٣).

وعن أهمية الإسناد والعناية برجاله يقول الإمام ابن المبارك (١٨١هـ): «الإسناد من الدِّين، لولا الإسنادُ لقال من شاء ما شاء»^(٤)، وقال: «مثلُ الذي يطلبُ أمرَ دينه

(١) المراد هنا: هم الأصوليون الذي يُمثلون التيار الأعظم والطاغي على المشهد الإمامي، والذي تتسب إليه كل المرجعيات الشيعية المعروفة.

(٢) أي: أن هناك فارقاً بين تقليد الفقيه الميت ابتداءً، وبين تقليده حيًّا ثم الاستمرار على تقليده بعد موته.

(٣) رواه الخطيب البغدادي في (شرف أصحاب الحديث: ص ٤١) بسنده عن الحافظ محمد بن حاتم بن المظفر.

(٤) أخرجه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه.

بلا إسناد؛ كمثل الذي يرتقي السطح بلا سلم^(١).

وقال الحاكم النيسابوري (٤٠٥هـ): «لولا الإسناد، وطلب هذه الطائفة له، وكثرة مواظبتهم على حفظه، لدرس منار الإسلام، ولتمكن أهل الإلحاد والبدع فيه، بوضع الأحاديث، وقلب الأسانيد، فإن الأخبار إذا تعرّت عن وجود الأسانيد فيها كانت براء»^(٢).

ولذا فإنّ تحصيل الإسناد وطلب العلو فيه، والبحث في أحوال رجاله نقلة الأخبار من أوجب واجبات حفظ السنة النبوية الشريفة والحديث^(٣).

وقد أشار إلى وجوب التحري في أحوال الرواة الذين يؤخذ عنهم الحديث الإمام ابن سيرين (١١٠هـ) بقوله: «إنّ هذا العلم دين، فانظروا عمّن تأخذون دينكم»^(٤).

وقد بذل المحدثون من أهل السنة جهودًا جبارة في حماية السنة النبوية الشريفة رواية ودراية، فقعدوا القواعد، وفحصوا أحوال الرواة نقلة الأخبار، حتّى عدّ هذا العلم بجملته وتفصيله من علومهم التي لم يسبقهم إليها سابق، وعليهم بنى من جاء بعدهم من الإمامية وغيرهم، سواء أرجعوا الفضل لهم أو نسبوه إلى أسلافهم.

وقد كان للإمام محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ) في كتابه (الرسالة) قصب السبق في ذكر أهم مباحث أصول الحديث^(٥)، بينما يُعدّ الحسن بن عبد الرحمن

(١) شرف أصحاب الحديث: ص ٤١.

(٢) معرفة علوم الحديث: ص ٦.

(٣) من طبيعة العلوم أن تتداخل في بعض دوائرها وتفرق في أخرى، وعلوم الحديث كبقية هذه العلوم، لا تشذ عنها، فهي على تماس مع بعض العلوم الشرعية الأخرى، وما يُقال فيه يُقال في علمي (الدراية) و(الرجال) الذي يتضمّنهما، فإنّ التداخل بينهما عميق، والعنصر الجامع بين علمي الدراية والرجال هو (السند)، ومن هنا كان تعريف الحديث الصحيح هو: ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى متناه من أول الإسناد إلى آخره دون شذوذ أو علة قاذحة.

(٤) أخرجه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه.

(٥) قال الشيخ أحمد شاكر مُحَقِّق الكتاب: «إنّ أبواب الكتاب ومسائله التي عرّض الشافعي فيها للكلام على حديث الواحد والحُجّة فيه، وإلى شروط صحة الحديث وعدالة الرواة، وردّ الخبر المُرسَل والمُنْقَطِع، إلى غير ذلك مما يعرف من الفهرس العلمي في آخر الكتاب، هذه المسائل عندي أدقّ وأغلى ما كتّب العلماء في أصول الحديث، بل إنّ المُتَنَقِّه في علوم الحديث يفهم أنّ ما كُتِبَ بعده إنّما هو فروع منه، وعالة عليه، وأنّه جمع ذلك وصنّفه على غير مثال سبق، لله أبوه!»

الرامهرمزي (٣٦٠هـ) أول من أفرد كتاباً في علوم الحديث أسماه (المحدث الفاصل بين الراوي والواعي).

وعن أهمية علم الدراية^(١) يقول المرجع الديني الراحل السيد علي الفاني الأصفهاني (١٤٠٩هـ): «وأهمية بحوث دراية الرجال لا تقل أهمية عن البحوث الأصولية لتوقف الاستنباط عليها، كما يتوقف على غيرهما، وذلك لأنَّ جُلَّ الأحكام التي بين أيدينا وصلت عبر الروايات المسندة بأسانيد غير مقطوعة الصحة والاعتبار، ويحتاج تنقيح الصحيح منها إلى نظر دقيق، وعناية فائقة، لمعرفة صحة الطريق إلى الرواية، ليُصبح إسنادها إلى المعصوم جائزاً، والعمل بمقتضاها مقبولاً»^(٢).

ويقول المرجع الديني الراحل السيد شهاب الدين المرعشي النجفي (١٤١١هـ): «إنَّ من أشرف العلوم الإسلامية علم الدراية الذي هو بمنزلة المقدمة لعلم الرجال، وكلاهما من أهمِّ علوم الحديث، وعليهما تدور رَحَى استنباط الأحكام وردِّ الفروع إلى الأصول»^(٣).

ورغم هذه الأهمية التي تحدّث عنها الفاني الأصفهاني والمرعشي النجفي إلا أنَّ الناظر في تاريخ نشوء علم الدراية لدى الشيعة الإمامية وتطوره، يُدرك -دون أدنى شك- أنَّ الإمامية لم يكن لها في عصر تبلور الحديث الإمامي عناية بهذا العلم ولا معرفة كبيرة به، ولأجل هذا لم يكن لهم تأليف خاص في أصول الحديث

(١) اختلفت التعريفات في تحديد المراد من هذا الاصطلاح، ولعل من المناسب أن أكتفي بتعريف زين الدين العاملي (٩٦٥هـ) له بأنَّه: «علم يبحث فيه عن متن الحديث وطرقه من صحيحها وسقيمها وغللها وما يحتاج إليه، ليعرف المقبول منه والمردود».

أما (علم الرجال) وهو عِلْم قائم عليه، فيُعرّفه المرجع الديني المعاصر الشيخ جعفر سبحاني بقوله: «علم يبحث فيه عن أحوال الرواة من حيث اتصافهم بشرائط قبول أخبارهم وعدمه ... والمطلوب المهم في هذا العلم حسبما يكشف عنه التعريف، هو التعرف على أحوال الرواة من حيث كونهم عدولاً أو غير عدول، موثقين أو غير موثقين، ممدوحين أو مذمومين، أو مهملين، أو مجهولين والاطلاع على مشايخهم وتلاميذهم وحياتهم وأعضارهم وطبقاتهم في الرواية حتى يعرف المرسل عن المسند ويميز المشترك، إلى غير ذلك مما يتوقف عليه قبول الخبر».

(٢) بحوث في فقه الرجال: ص ٤١.

(٣) مقدمة (شرح البداية: ص ٩) بتحقيق عبد الحسين محمّد علي البقال.

وعلموه، إلى زمن الشيخ زين الدين العاملي الملقَّب بالشَّهيد الثاني (٩٦٥هـ) كما نصَّ على هذا جمعٌ من علماء الإمامية^(١).

والسبب في هذا كما يقول غلام حسين قيصريّه ها أَنّه: «لَمَّا كانت الشيعة في زمن الأئمة عليهم السلام غير محتاجة إلى علم الدراية- لأنهم مرتبطون بالأئمة عليهم السلام ومعتمدون على الأصول المصنَّفة، وعندهم قرائن كانوا يعولون عليها، وكانت القرائن لا تزال موجودة عند المتقدِّمين من الأصحاب - لم يهتموا بهذا العلم، ولم يدوّنوا أصوله ولم يؤلّفوا فيه تأليفًا»^(٢).

وقد أفصح حسين بن شهاب الدين الكركي العاملي (١٠٧٦هـ)- في معرض نقده لمنهج بعض من تقدّمه من علماء الإمامية- عن الطريقة التي تمّ فيها اقتباس قواعد علوم الحديث واصطلاحاته من أهل السنة بقوله: «ولم يكن للإمامية تأليف في الدراية لعدم احتياجهم إليها ومخالفة عمدة مقاصدها لطريق القدماء، وكون العمل بها يوجب سوء الظن بالسلف الصالح وعدم الاعتماد عليهم وتخطئتهم فيما شهدوا بصحته، وما أشبه ذلك بالماء الصافي يُلْقَى فيه التراب فيكدره، وأول من ألّف في (الدراية) من أصحابنا الشَّهيد الثاني، اختصر دراية ابن الصلاح الشافعي في رسالته، ثمّ شرحها، وحيث لم يطلع على (عدة الشيخ)^(٣) ولا على (أصول المحقق)^(٤) ليعرف الفرق بين طريق القدماء والمتأخرين كما عرفه ولده الشيخ حسن، أخذته الحيرة، وأكثر الاعتراض على الشيخ وغيره في العمل بالأخبار»^(٥).

وقد اتفق الإمامية على أنّ التقسيم الرباعي للحديث (صحيح وحسن وموثق وضعيف) إنّما أحدثه العلامة ابن المطهر الحلي (٧٢٦هـ)^(٦) على المشهور، أو شيخه

(١) الكركي في (هداية الأبرار: ص ١٠٤) والحر العاملي في (أمل الآمل: ٨٦/١) وكاظم مدير شانه في (علم الحديث: ص ١٦٧).

(٢) رسائل في دراية الحديث: ص ١٠٨ (رسالة البداية في علم الدراية).

(٣) أي: عدة الأصول لشيخ الطائفة الطوسي.

(٤) أي: معارج الأصول للمحقق الحلي.

(٥) هداية الأبرار: ص ١٠٤.

(٦) كانت الولادة الرسمية للمصطلح الجديد، والإعلان الرسمي لتقسيم الحديث في كتاب (متهنئ المطلب في تحقيق المذهب: ٩/١-١٠) لابن المطهر الحلي، وقد ذُكِر أنّ الحلي قد طبّق أو حاول تطبيق =

السيد أحمد بن طاووس (٦٧٣هـ)، وأنَّ هذا التقسيم وهذا الاصطلاح مما لا يُعرف قبل ذلك لدى الطائفة، وإنَّما اقتبس من علوم أهل السنة، حتى بات مسلِّكاً يحتذي به الأصوليون من الإمامية إلى يومنا هذا.

وفي هذا يقول الشيخ حسن بن زين الدين العاملي (١٠١١هـ) في (منتقى الجمان): «أكثر أنواع الحديث المذكورة في (دراية الحديث) من مستخرجات العامة^(١) بعد وقوع معانيها في حديثهم، فذكروها بصورة ما وقع. واقتفى جماعة من أصحابنا في ذلك أثرهم، واستخرجوا من أخبارنا في بعض الأنواع ما يناسب (مصطلحهم) وبقي منه كثير على حكم محض الفرض، ولا يخفى أنَّ البحث عمَّا ليس بواقع واتباعهم في إثبات الاصطلاح له قليل الجدوى، بعيد عند الاعتبار، ومظنة للإيهام»^(٢).

وقد كان الشيخ محمد بن حسن بن زين الدين العاملي -وهو ابن الشيخ حسن المذكور آنفاً- قد أبدى تعجب من جدّه زين الدين العاملي (الشهيد الثاني)، ومحمد بن مكي العاملي (الشهيد الأول)، والعلامة ابن المطهر الحلي لكثرة قراءتهم على أهل السنة وتبّعهم لكتبهم ونقلهم عنهم، حتى إنَّ الحر العاملي (١١٠٤هـ) قال في ترجمته في (أمل الآمل): «ولم يؤلف كتاباً مدوناً لشدة احتياطه ولخوف الشهرة، وكان يقول: قد أكثر المتأخرون التأليف وفي مؤلفاتهم سقطات كثيرة، عفا الله عنا

= التقسيم الجديد على روايات الطائفة في كتابين نسبا له، هما: (الدرّ والمرجان في الأحاديث الصحاح والحسان) و(النهج الوضاح في الأحاديث الصحاح)، لكن السيد محسن الأمين ينص في (أعيان الشيعة: ٤٠٦/٥) على عدم وجود عين ولا أثر لهذين الكتابين، ويحتمل كونه لم يتمهما أو ذهبت بهما حوادث الأيام.

(١) وهو لقب يطلقه علماء الإمامية على المخالفين من غير طوائف التشيع، وبالأخص (أهل السنة والجماعة)، في مقابل تلقيهم أنفسهم بـ (الخاصة).
وقد جاء في (دائرة المعارف الشيعية: ١٧/١٢٢): «الخاصة في اصطلاح بعض أهل الدراية: الإمامية الاثنا عشرية، والعامة: أهل السنة والجماعة».

وقال السيد محسن الأمين العاملي (١٣٧١هـ) في (أعيان الشيعة: ٢١/١) عن التسمية بـ (الخاصة): «وهذا يطلقه أصحابنا على أنفسهم مقابل العامة الذين يُسمون بأهل السنة؛ لأنَّ أصحابنا يرون أنفسهم أحق من أخذ بالسنة، ولأنَّهم فرقة خاصة بين عموم فرق المسلمين المتكثرة».

(٢) نقله الكركي في (هداية الأبرار: ص ١٠٤) والسيد حسن الصدر في (نهاية الدراية: ص ١٥١) عنه، وأصله في (منتقى الجمان: ١٠/١).

وعنهم، وقد أدّى ذلك إلى قتل جماعة منهم، وكان يتعجب من جدّه الشهيد الثاني، ومن الشهيد الأول، ومن العلامة؛ في كثرة قراءتهم على علماء العامة، وكثرة تتبع كتبهم في الفقه والحديث والأصولين وقراءتها عندهم، وكان ينكر عليهم ويقول: قد ترتّب على ذلك ما ترتّب، عفا الله عنهم^(١).

ويُدرّك الحر العاملي (١١٠٤هـ) بصفته محدثًا كبيرًا أنّ تطبيق المنهج الحديثي النقدي للتراث الإمامي الذي اقتفى فيه بعض أكابر علماء الإمامية خطي أهل السنة والجماعة، يعني بكل بساطة إسقاط المذهب رأسًا، فـ «إنّه يستلزم ضعف أكثر الأحاديث التي قد عُلمَ نقلها من الأصول المجمع عليها لأجل ضعف بعض روايتها أو جهالتهم أو عدم توثيقهم، فيكون تدوينها عبثًا بل محرّمًا، وشهادتهم بصحتها زورًا وكذبًا، ويلزم بطلان الإجماع الذي علم دخول المعصوم فيه أيضًا كما تقدم، واللوازم باطلة وكذا الملزوم، بل يستلزم ضعف الأحاديث كلها عند التحقيق لأنّ الصحيح عندهم ما رواه العدل الإمامي الضابط في جميع الطبقات، ولم ينصوا على عدالة أحد من الرواة إلا نادرًا، وإنما نصوا على التوثيق، وهو لا يستلزم العدالة قطعًا بل بينهما عموم من وجه كما صرح به الشهيد الثاني وغيره. ودعوى بعض المتأخرين أنّ الثقة بمعنى العدل الضابط ممنوعة، وهو مطالب بدليلها، وكيف؟ وهم مصرحون بخلافها حيث يوثقون من يعتقدون فسقه وكفره وفساد مذهبه^(٢).

فإنّ تطبيق التقسيم الاصطلاحي الرباعي (صحيح وحسن وموثق وضعيف) على روايات المذهب يُفضي إلى طرح أكثرها، وهو ما يؤكده أيضًا المحقق البحراني (١١٨٦هـ) -على توسطه المعروف بين الأخباريين والأصوليين^(٣)- حيث يقول في (الحقائق الناضرة): «وأنت خيرٌ بأنّا في عويل من أصل هذا الاصطلاح^(٤) الذي هو

(١) أمل الآمل: ٩٣/١.

(٢) وسائل الشيعية: ١٠١/٢٠، وكتاب الوسائل هو أحد الأصول الحديثية الثمانية للطائفة كما هو معلوم.

(٣) وقد صرّح في (المقدمة الثانية عشرة) من كتابه (الحقائق الناضرة: ١٦٧/١-١٦٨) بأنّه كان في أول أمره ممن ينتصر لمذهب الأخباريين حتّى ظهر له بعد تأمل وإمعان نظر إغماض النظر عن هذا الباب، وإرخاء الستر دونه والحجاب، بعد أن ثبت لديه أنّ ما ذكره الفريقان في وجوه الفرق بينهما جُلّه بل كلّهُ عند التأمل لا يُغيّر فرقًا في المقام.

(٤) قال السيد محسن الأمين (١٣٧١هـ) في (أعيان الشيعية: ٩٤/٥): «أراد بالاصطلاح تقسيم الخبر إلى أقسامه المشهورة من الصحيح والضعيف والجسّن والموثق».

إلى الفساد أقرب من الصلاح، حيث أنَّ اللازم منه -لو وقف عليه أصحابه- فساد الشريعة، وربما انجرَّ إلى البدع الفظيعة، فإنَّه متى كان الضعيف باصطلاحهم مع إضافة الموثق إليه -كما جرى عليه في المدارك^(١)- ليس بدليل شرعي بل هو كذب وبهتان -مع أنَّ ما عداهما من الصحيح والحسن لا يفيان لهما إلا بالقليل من الأحكام- فلا مَ يرجعون في باقي الأحكام الشرعية ولا سيما أصولها وفضائل الأئمة وعصمتهم وبين فضائلهم وكراماتهم ونحو ذلك، وإذا نظرت إلى أصول (الكافي) وأمثاله وجدت جله وأكثره إنَّما هو من هذا القسم الذي أطرحوه، ولهذا ترى جملة منهم لضيق الخناق خرجوا من اصطلاحهم في مواضع عديدة، وتستروا بأعذار غير سديدة، وإذا كان الحال هذه في أصل الاصطلاح فكيف الحال في اصطلاح صاحب (المتقى)^(٢) وتخصيصه الصحيح بما ذكره، ما هذه إلا غفلة ظاهرة.

والواجب إمَّا الأخذ بهذه الأخبار -كما هو عليه متقدمو علمائنا الأبرار- أو تحصيل دين غير هذا الدين وشريعة أخرى غير هذه الشريعة لتقصانها وعدم تمامها لعدم الدليل على جملة من أحكامها، ولا أراهم يلتزمون شيئاً من الأمرين مع أنه لا ثالث لهما في البين، وهذا بحمد الله ظاهر لكل ناظر، غير متعسف ولا مكابر^(٣).

ويقول: «إنَّه لو تم ما ذكره وصحَّ ما قرره للزم فساد الشريعة وإبطال الدين، لأنَّه

(١) أي: السيد محمد بن علي الموسوي العاملي (١٠٠٩هـ) في (مدارك الأحكام في شرح شرائع الإسلام). وقد قال البحراني في نقده في (ص ٤٥): «فإنَّ جملة من علمائنا وإن أكثروا التصنيف إلا أن مصنفاتهم عارية عن التحقيق كما هو حقه، والتحجير مشتملة على المكررات والمجازفات والمساهلات، وهو أجود تصنيفاً، وأحسن تحقيقاً وتالياً ممَّن تقدَّمه، إلا أنَّه مع السيد محمد قد سلكا في الأخبار مسلَّكاً وعراً، ونهجاً منهجاً عسراً، أمَّا السيد محمد صاحب المدارك فإنَّه ردَّ أكثر الأحاديث من الموثَّقات والضعاف باصطلاحه، وله فيها اضطراب كما لا يخفى على من راجع كتابه فيما بين أن يردّها تارة، وما بين أن يستدل بها أخرى، وله أيضاً في جملة من الرجال -مثل إبراهيم بن هاشم ومسمع بن عبد الملك ونحوهما- اضطراب عظيم فيما بين أن يصف أخبارهم بالصحة تارة وبالحسن أخرى، وبين أن يطعن فيها ويردّها، يدور في ذلك مدار غرضه في المقام مع جملة من المواضع التي سلك فيها سبيل المجازفة».

(٢) أي: الشيخ حسن بن زين الدين العاملي (١٠١١هـ) في (متقى الجُمان).

(٣) لؤلؤة البحرين: ص ٤٦-٤٧.

متى اقتصر في العمل على هذا القسم الصحيح أو مع الحسن خاصة أو بإضافة الموثق أيضاً، ورُمي بقسم الضعيف باصطلاحهم من البين، والحال أن جُلَّ الأخبار من هذا القسم كما لا يخفى على من طالع كتاب الكافي أصولاً وفروعاً، وكذا غيره من سائر كتب الأخبار وسائر الكتب الخالية من الأسانيد^(١)؛ لزم ما ذكرنا وتوجه ما طعن به علينا العامة من أن جُلَّ أحاديث شريعتنا مكذوبة مزورة^(٢).

ويشير البحراني إلى الأسباب التي جعلته يرفض تطبيق الاصطلاح الجديد، ويعتبره معول هدم للمذهب، فيذكر منها: أن طريقة القدماء موجبة للعلم^(٣)، مأخوذة عن أهل العصمة لأنهم قد أمروا باتباعها وقرروا العمل بها، فلم ينكروها، وعمل بها الإمامية في مدة تقارب سبعمائة سنة منها في زمان ظهور الأئمة عليهم السلام قريب من ثلاثمائة سنة، والاصطلاح الجديد ليس كذلك قطعاً، فالعمل بالاصطلاح الجديد يستلزم تخطئة عمل الطائفة منذ زمن الأئمة إلى زمن ابن المطهر الحلي!

وأن أصحاب الاصطلاح قد اتفقوا على أن مورد التقسيم إلى الأنواع الأربعة المذكورة إنما هو خبر الواحد العاري عن القرائن، بينما يرى القدماء أن أخبار كتبهم المشهورة محفوفة بالقرائن الدالة على صحتها، فكيف أمكن تجاهل هذا^(٤)؟

لكن القرائن التي يتكلم عنها البحراني وعمل بها الإمامية قرابة ثلاثمائة سنة تُعتبر عند المرجع الديني الراحل السيد أبو القاسم الخوئي (١٤١٣هـ) مما لا أساس له، فيقول: «ودعوى القطع بصدقهم في خصوص روايات الكتب الأربعة -لقرائن دلت على ذلك- لا أساس لها، فإنها بلا بينة وبرهان، فإن ما ذكره في المقام -وادّعوا أنها قرائن تدلنا على صدور هذا الروايات من المعصوم (ع) لا يرجع شيء منها إلى محصل^(٥)».

(١) وعلى رأسها: (نهج البلاغة) للشريف الرضي (٤٠٦هـ)، ثم أهم كتب التفسير بالمأثور: تفسير العياشي (٣٢٠هـ) وتفسير فرائد الكوفي (٣٥٢هـ)، ثم كتب المناقب: تحف العقول لابن شعبة الحراني (ق ٤) والاحتجاج للطبرسي (٥٤٨هـ) ومناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب (٥٨٨هـ).

(٢) الحقائق الناضرة: ٢١/١.

(٣) أي: العمل بالأخبار الواردة في كتب الإمامية باعتبار شهادة مؤلفيها بصحة جميع ما فيها.

(٤) الدرر النجفية: ٣٣٥-٣٣٦.

(٥) معجم رجال الحديث: ٢٢/١.

ويُشير البحراني نقطة جدية بالاهتمام أيضًا في معرض نقده لعلم الدراية، وهي: أنَّ أهل الاصطلاح متناقضون، فما اعتمدوه من ذلك الاصطلاح غير منضبط القواعد والبنيان، ولا مشيد الجوانب والأركان، ومن ذلك أنَّهم حكموا بصحة جملة من الأحاديث التي هي ضعيفة بمقتضى اصطلاحهم، كمراسيل ابن أبي عمير وصفون بن يحيى وغيرهما؛ زعمًا منهم أنَّ مثل هؤلاء لا يُرسلون إلا عن ثقة، ومثل بعض الأحاديث الضعيفة المشهور عمل المتقدمين بها، فيتسترون لأجل العمل بها بكونها مجبوة بالشهرة، ومثل أحاديث جملة من مشايخ الإجازة الذين لم يُذكروا في كتب الرجال بمدح ولا قبح؛ زعمًا منهم أنَّ هؤلاء مشايخ الإجازة، وهم مستغنون عن التوثيق، وأمثال ذلك كثير يظهر بالتبع^(١).

ولأجل هذا وغيره يرى البحراني أنَّ التوسط الذي سلكه المحقق الحلي (٦٧٦هـ) في كتابه (المعتبر) ناقدًا الإفراط والتفريط في العمل بالأخبار هو الأصلح والأسلم، لكن المحقق الحلي رغم توسطه بين الفريقين المتناحرين يباح بنقطة اتفاق جزئية خطيرة، لا تكاد تتوقعها، حيث يقول: «أفرط الحشوية في العمل بخبر الواحد حتى انقادوا لكل خبر، وما فطنوا ما تحته من التناقض؛ فإنَّ من جملة الأخبار قول النبي ﷺ: «ستكثر بعدي القالة علي»، وقول الصادق عليه السلام: «إنَّ لكل رجل منا رجلًا يكذب عليه»، واقتصر بعض عن هذا الإفراط فقال: كل سليم السند يعمل به، وما عَلِمَ أنَّ الكاذب قد يصدق^(٢)، والفاسق قد يصدق، ولم يتنبه أنَّ ذلك طعن في علماء الشيعة وقدح في المذهب، إذ لا مُصنَّف إلا وهو قد يعمل بخبر المجروح كما يعمل بخبر الواحد المعدل. وأفرط آخرون في طرف رد الخبر حتى أحال استعماله عقلاً ونقلًا، واقتصر آخرون فلم يروا العقل مانعًا، لكن الشرع لم يأذن في العمل به، وكل هذه الأقوال منحرفة عن السنن، والتوسط أصوب، فما قبله الأصحاب أو دلت القرائن على صحته عمل به، وما أعرض الأصحاب عنه أو شذ^(٣).

(١) الدرر النجفية: ٣٣٥/٢.

(٢) في المطبوع: (قد يلصق)، وقد استشكلته مع إثباتي له لأمانة النقل، لكنني وقفت على النص في أكثر من مصدر إمامي وفيه ما أثبتته آنفًا. انظر: منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال للاسترايادي: ٧٧/١ وأشار في الحاشية إلى أنَّ فيه المصدر نحو ما ذكرناه، والفصول الغروية في الأصول الفقهية للحائري: ص ٢٩٤.

(٣)المعتبر: ٢٩/١.

وقد علّق عليه البحراني بقوله: «وهو قوي متين، وجوهر ثمين، وإن كان صاحبه قد خالفه في مواضع من كتابه المذكور»^(١).

لكن افتراض أنّ الكاذب قد يصدق، وأنّه ليس كاذباً على طول الخط، وإثارة ذلك في معرض الحديث عن الحكم على الروايات، ما هو إلا تهربٌ واضحٌ من تطبيق القواعد الحديثية على روايات المذهب، فكأنّ الأمر صكٌ لمن بعده من علماء المذهب يُمكن من خلاله تمرير أي رواية لكذاب أو فاسق بحجة احتمال صدقهم في هذا النقل تحديداً، ووجود قرائن مذهبية ترضيه! فأيّ قوة ومتانة هذه التي رآها البحراني، وأيّ جوهرٍ ثمينٍ هذا الذي يفاخر به؟!

إنّ الترجمة العملية لهذه القوة والمتانة في علم الدراية هي من جملة تقارير المرجع الديني الراحل السيد أبو القاسم الخوئي (١٤١٣هـ)، إذ يقول في ترجمته لـ (أحمد بن حماد المروزي): «إنّ ظهور الكذب أحياناً لا ينافي حسن الرجل، فإنّ الجواد قد يكبو!»^(٢).

فإذا كان صدور الكذب لا ينافي حسن الرجل! وكانت كذباته كبوة جواد! فما فائدة علم الرجال؟ وما الفارق بين الثقة والكذاب؟ وما فائدة الأسانيد إذا؟ وما الداعي لمعرفة اتصالها من انقطاعها أو وقوع الغلط فيها؟

إليك الإجابة!

قال المحدث محمد أمين الاستربادي (١٠٣٣هـ): «من تأمل فيما ذكره المحقق الحلبي في أوائل كتاب المعتبر، وفي كتاب الأصول في مبحث العمل بخبر الواحد، وفي فهرستي الشيخ والنجاشي، وفيما ذكر رئيس الطائفة في مبحث العمل بخبر الواحد من كتاب العدة، وما ذكره في آخر كتابي الأخبار وغيرها بعين الاعتبار والاختبار يقطع بأنّ أحاديث الكتب الأربعة وغيرها من الكتب المتداولة في زماننا مكتوبة من أصول قدمائنا التي كانت مرجعهم في عقائدهم وأعمالهم، ويقطع بأنّ الطرق المذكورة في تلك الكتب إنما ذُكرت لمجرد التبرك باتصال السند وياتصال

(١) الدرر النجفية: ٣٣٣/٢.

(٢) معجم رجال الحديث: ١١٣/٢.

سلسلة المخاطبة اللسانية إلى مؤلفي تلك الأصول، ولدفع تعيير العامة أصحابنا بأن أحاديثهم مأخوذة من أصول قدمائهم وليست بمعننة^(١).

ويصرّح الحر العاملي (١١٠٤هـ) في (وسائل الشيعة) -الذي يُعتبر أكثر كتب الحديث ثراءً في الأحاديث الفقهية، وعليه اعتماد الإمامية في مجال استنباط الأحكام لاحوائه على ما يقرب من ٣٦ ألف رواية- بالسبب الذي لأجله ذكر أسانيد أحاديث كتابه، فيقول: «والفائدة في ذكره -أي الراوي في السند- مجرد التبرك باتصال سلسلة المخاطبة اللسانية ودفع تعيير العامة الشيعة بأن أحاديثهم غير معننة، بل منقولة من أصول قدمائهم»^(٢).

لأجل هذا قال الميرزا أبو الحسن الشعراني (١٣٩٣هـ) بكل شجاعة أدبية موضعاً موقفه تجاه روايات المذهب: «ولم يكن دأبي في هذه التأليف التعرض لأحوال الرجال لأن أمثال هذه المباحث غنية عن ذكر الأسانيد، وإنما الاعتماد فيها على المعنى! فما وافق أصول المذهب ودليل العقل فهو صحيح، وإن ضعف إسناده، وما خالف أحدهما كان ضعيفاً وإن صح بحسب الإسناد، ولذلك نرى أكثر أحاديث الأصول^(٣) ضعافاً؛ وهو من أهم كتب الشيعة وأصحها معنى وأوفقها لأصول المذهب»^(٤).

وبصراحة أكبر عبّر السيد علي الطباطبائي البروجردي (١٣١٣هـ) عن رأيه الإجمالي في روايات الكتب الأربعة التي عليها مدار أخبار الإمامية^(٥) إذ ما تمّ تطبيق قواعد

(١) الفوائد المدنية: ص ١١٨-١١٩.

(٢) وسائل الشيعة: ٢٥٨/٣٠.

(٣) أي: أصول الكافي.

(٤) حاشية (شرح أصول الكافي) للمازندراني: ٢٢٨/٣.

(٥) الكتب الرئيسة التي تعتبر مصادر الأخبار عند الإمامية ثمانية: (الكافي، من لا يحضره الفقيه، تهذيب الأحكام، الاستبصار، وسائل الشيعة، الوافي، بحار الأنوار، مستدرك الوسائل).

وقد قال فيها المرجع الديني المعاصر الشيخ جعفر السبحاني في (كليات في علم الرجال: ص ٣٥٥): (الكتب الأربعة التي عليها تدور رحى استنباط مذهب الإمامية، فإن أدلة الأحكام وإن كانت أربعة (الكتاب والسنة والعقل والإجماع) على ما هو المشهور بين الفقهاء، إلا أنّ الناظر في فروع الدين يعلم أنّ العمدة في استعلام الفرائض والسنن، والحلال والحرام، هو الحديث وأنّ الحاوي لجلها، هو الكتب الأربعة).

علمي الرواية والدراية عليها: «وإخبار المحدثين»^(١) بصحة ما في كتبهم جميعاً في حيز المنع، سيما مع ملاحظة إدراجهم الضعاف فيها بل هي أكثر، ولعل الصحيح المعتبر المدرج في تلك الكتب كالشعرة البيضاء في البقرة السوداء»^(٢).

ووقع هذا الاعتراف من أحد جهابذة الطائفة في علم الجرح والتعديل يُعبرُ بصدق -لا محالة- عن واقع أحاديثها.

العامل الثامن: اختلال واضطراب معايير الجرح والتعديل

تفتقد توثيقات الرواة وتضعيفاتهم للمعايير الثابتة الرصينة التي يُمكن الركون عليها في الحكم على الرجال وتمييز الثقة من الضعيف منهم، فإنَّ عدم اتفاق قدماء الإمامية ومتأخريهم على سقف الغلو ومفهومه، لذا فإنَّ ما يراه البعض غلوًا وزندقة هو عند غيره من علماء الطائفة من دلائل الرفعة وعلامات الإيمان!

يقول محمد باقر الوحيد البهبهاني (١٢٠٥هـ) -زعيم الحركة الأصولية- في (فوائده الرجالية): «واعلم أنَّ الظاهر أنَّ كثيرًا من القدماء -سيما القميين منهم وابن الغضائري- كانوا يعتقدون للأئمة عليهم السلام منزلة خاصة من الرفعة والجلالة،

= وأربعة منها: للمحدثين الثلاثة الأوائل، وثلاثة بعدها: للمحدثين الثلاثة الآخرين، وثامنها: حسين النوري.

(١) أمَّا المحدثون الثلاثة الأوائل، -والذين يعينهم البروجردي في حديثه- فهم:

- ١- محمد بن يعقوب الكليني الملقب بـ (ثقة الإسلام) (٣٢٩هـ) صاحب كتاب (الكافي).
- ٢- محمد بن بابويه القمي، الملقب بـ (الشيخ الصدوق) (٣٨١هـ) صاحب كتاب (من لا يحضره الفقيه).
- ٣- محمد بن الحسن الطوسي، الملقب بـ (شيخ الطائفة) (٣٦٠هـ) صاحب كتابي (تهذيب الأحكام) و(الاستبصار).

فهؤلاء هم المحدثون الثلاثة الأوائل وكتبهم الأربعة المعتمدة في المذهب. أمَّا المحدثون الآخرون الذين هم أصحاب باقي الكتب، فهم:

- ١- محمد بن الحسن فيض الكاشاني (١٠٩١هـ)، صاحب كتاب: (الوافي).
- ٢- محمد باقر المجلسي (١١١١هـ)، صاحب كتاب (بحار الأنوار).
- ٣- محمد بن الحسن الحر العاملي (١١٠٤هـ)، صاحب كتاب (وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة).

٤- حسين بن النوري الطبرسي (١٣٢٠هـ)، صاحب كتاب (مستدرک الوسائل).

(٢) طرائف المقال: ٣٠٨/٢

ومرتبة معينة من العصمة والكمال بحسب اجتهدهم ورأيهم، وما كانوا يجوزون التعدي عنها، وكانوا يعدّون التعدي عنها ارتفاعاً وغلواً على حسب معتقدهم حتى أنهم جعلوا مثل نفي السهو عنهم غلواً، بل ربما جعلوا مطلق التفويض أو التفويض الذي اختلف فيه أو المبالغة في معجزاتهم ونقل خوارق العادة عنهم أو الإغراق في شأنهم وإجلالهم وتزييهم عن كثير من النقائص، وإظهار كثير قدرة لهم، وذكر علمهم بمكنونات السماوات والأرض - ارتفاعاً، أو مورثاً للتهمة سيّما بجهة أنّ الغلاة كانوا مختلفين في الشيعة مخلوطين بهم، مدّسين. وبالجملّة: الظاهر أنّ القدماء كانوا مختلفين في المسائل الأصولية أيضاً، فربما كان شيء عند بعضهم فاسداً أو كفراً أو غلواً أو تفويضاً أو جبراً أو تشبيهاً أو غير ذلك، وكان عند آخر مما يجب اعتقاده، أو لا هذا أو ذاك! ^(١).

عند تدبر هذا الكلام جيّداً وإعادة قراءته مرة تلو الأخرى سنقف على إحدى أهم إشكاليات توثيق وتضعيف الروايات في المذهب.

مسائل عقائدية يعتبرها بعض علماء الإمامية غلواً وكفراً، وهي عند فريق آخر توحيد وإيمان، وفضائل ومعاجز، يُستَمُّ منها عقب الإيمان!

فكيف تكون الثمرة عندما يتصر التيار المغالي الذي يتقبل الغلو والتفويض والكفر على التيار الآخر، فتصبح العقائد المُستَكْرَة بليّة وضحاها هي عقائد آل محمد ﷺ وأتباعهم إلى يوم الدين؟!

يقول الميرزا محمد بن علي المامقاني (١٠٢٨هـ) في (تنقيح المقال): «إنّ القدماء ^(٢) كانوا يعدّون ما نعدّه اليوم من ضروريات مذهب الشيعة غلواً وارتفاعاً، وكانوا يرمون بذلك أوثق الرجال كما لا يخفى على من أحاط خبراً بكلماتهم» ^(٣).
هكذا كان القدماء، أمّا من جاء بعدهم من المتأخرين والمعاصرين فهم على مذهب المامقاني في توثيق الغلاة ورواياتهم لأنّ المطروح فيها بات اليوم من ضروريات المذهب!

(١) الفوائد الرجالية: ص ٣٨.

(٢) يريد بذلك القميين وابن الغضائري وغيرهم من علماء الإمامية القدماء.

(٣) تنقيح المقال: ٢٣/٣.

ولهذا لا عجب من أن يقول محمد باقر المجلسي (١١١١هـ) في ردّ تضعيف (الحسن بن العباس بن الحرّيش): «لكن يظهر من كتب الرجال أنّه لم يكن لتضعيفه سبب إلا رواية هذه الأخبار العالية الغامضة التي لا يصل إليها عقول أكثر الخلق، والكتاب كان مشهوراً عند المحدثين، وأحمد بن محمد روى هذا الكتاب مع أنّه أخرج البرقي عن قم بسبب أنّه كان يروي عن الضعفاء، فلو لم يكن هذا الكتاب معتبراً عنده لما تصدّى لروايته؛ والشواهد على صحته عندي كثيرة»^(١).

ولا عجب أيضاً أن يقول الشيخ أحمد بن عبد الحسن الماحوزي^(٢) في ردّ تضعيف (سهل بن زياد): «أمّا شهادة أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى الأشعري على سهل بالغلو والكذب، فهو -في الواقع- مدحٌ وليس بدم، بتقريب ما قاله الوحيد البهبهاني -خريت هذا الفن-: الظاهر أنّ كثيراً من القدماء -سيما القميين منهم وابن الغضائري- كانوا يعتقدون للأئمة عليهم السلام منزلة خاصة من الرفعة ..»^(٣).

فعبجاً! كيف انقلبت المفاهيم إلى هذه الدرجة؟ وكيف صار الاتهام بالغلو والكذب على أهل البيت دليلاً على مدح صاحبه!

ويتحدث وحيد بهبهاني (١٢٠٥هـ) -زعيم الحركة الأصولية- عن الفوضى العارمة التي تكتنف توثيق رواة المذهب عند القدماء فضلاً عن المتأخرين بقوله: «مع أنهم يؤثّقون الإمامي بمثل ما يؤثّقون غيره، حتّى إنّهم يؤثّقون الغالي وأمثاله كتوثيق الإمامي، وكثيراً ما لا يتعرّضون لرداءة مذهب الرواة اتكالاً على الظهور أو غيره، بل هذه طريقتهم في الغالب، مع أنّه قلّما يسلم جليل عن قدح أو خبر يدل على ذمّه، فلا بد من الترجيح أو الجمع، ولا يتأتّى إلا بظنون المجتهد. وكذا الحال في تعيين المشترك، إلى غير ذلك، مثل: أنّه ربّما يقع في الطريق سقط أو تبديل أو تصحيف وأمثال ذلك، والعلاج غالباً بالظنون، بل ربّما كانت ضعيفة كما لا يخفى على

(١) مرآة العقول: ٦١/٣-٦٢.

(٢) ذُكر في ترجمته حضوره لمرحلة (البحث الخارج) من مراحل الدراسة الحوزوية لمدة تصل إلى ٨ سنوات، وتلمذه على يدي بعض أكابر علماء الإمامية نحو: آية الله الشيخ محمد باقر الأيرواني والعلامة الشيخ حسين الرضائي وآية الله الشيخ حسن الرميثي وآية الله الفقيه الشيخ محمد سند.

(٣) فوائد رجالية: ص ١٥٧-١٥٨.

المطلع، بل لا نسبة بين هذه الظنون وبين ما هو مثل الشهرة بين الأصحاب»^(١).

ويشير المحدث محمد أمين الاسترابادي (١٠٣٣هـ) في (الفوائد المدنية) إلى التناقض الذي وقع فيه بعض الأساطين في العمل بأحاديث الضعفاء والكذابين، فيقول: «إنَّ رئيس الطائفة كثيرًا ما في كتابي الأخبار»^(٢) يتمسك بأحاديث ضعيفة بزعم المتأخرين، بل بروايات الكذابين المشهورين مع تمكته من أحاديث أخرى صحيحة مذكورة في كتابه. بل كثيرًا ما يعمل بالأحاديث الضعيفة عند المتأخرين ويترك ما يضادها من الأحاديث الصحيحة عندهم، فعلم من ذلك أنَّ تلك الأحاديث مأخوذة من الأصول المجمع على صحتها، كما صرح به في كتاب العدة وكتاب الاستبصار والفهرست وغيرها»^(٣).

لكن الأمر تعدى هذه العقبة الكنود إلى منحى أعظم خطبًا وأكثر خطورة، وذلك حين تُعتبر الأدلة القادحة في الراوي هي ذاتها الدالة على صدقه وعلو قدره!

إذ يقول المرجع الديني السيد علي الفاني الأصفهاني (١٤٠٩هـ) في تقرير هذا: «وأيضًا فقد يكون الذم تارة أحد قرائن صدق الرجل وعلو مقامه وشموخ شأنه مع ملاحظة سائر ظروفه وما قيل فيه. فهذا زرارة بن أعين مثلاً ممَّن ورد فيه اللعن والذم والتشهير مع أنه من أجل الأصحاب وأبرزهم والذي ورد فيه أنه من أحب الناس إلى المعصوم وأنَّ الجنة تشاق له وأنَّ الشريعة كادت تدرس لولاه. فإنَّه بالنظر إلى جميع ما ورد فيه وبتأمله يظهر وجه القدح فيه خصوصًا في تلك الظروف التي يؤخذ فيها الرجل على الظن والتهمة ولمجرد احتمال ارتباطه بالأئمة الطاهرين صلوات الله عليهم أجمعين. فإنَّه ليس إلا لأجل حفظهم ودرء المخاطر عنهم نظرًا لجلالة أمرهم وأهميتهم العليا بالنسبة لأمر المذهب بحيث أريد من إبراز المذمة والقدح إيهام السلطة الحاكمة بعدم ارتباطه بالأئمة!! بينما لو أريد أن يُعامل مع هذه النصوص معاملة قانونية لأمكن دعوى وقوع التعارض بين هذه الروايات والتوقف في العمل

(١) الفوائد الحاثرة ص ٤٩٠ (حجية خبر الواحد الضعيف المنجبر).

(٢) أي: تهذيب الأحكام والاستبصار.

(٣) تنقيح المقال: ٢٣/٣.

بروايات عظيمة من قبيل زرارة بن أعين!«^(١).

وأشنع منه ما صرَّح به المرجع الديني الراحل السيد أبو القاسم الخوئي (١٤١٣هـ) في (معجم رجال الحديث) من أنَّ الكفر ليس سببًا لتضعيف الراوي!

يقول الخوئي في ترجمة (الحسن بن علي بن أبي عثمان سجادة): «قال أبو عمرو (الكشي): على السجادة لعنة الله ولعنة اللاعنين والملائكة والناس أجمعين، فلقد كان من العليائية^(٢) الذين يقعون في رسول الله ﷺ وليس لهم في الإسلام نصيب. أقول- الكلام هنا للخوئي-: الرجل وإن وثَّقه علي بن إبراهيم لوقوعه في إسناد تفسيره إلا أنه مع ذلك لا يمكن الاعتماد على رواياته لشهادة النجاشي بأنَّ الأصحاب ضعفوه، وكذلك ضعفه ابن الغضائري، نعم لو لم يكن في اليَّن تضعيف لأمكننا الحكم بوثاقته مع فساد عقيدته، بل مع كفره أيضًا»^(٣).

العامل التاسع: إشكالية الكشف عن أحوال كبار رواة المذهب

إذا ما قلَّبنا كتب الجرح والتعديل الخاصة بالطائفة متناسين وراءنا كتب الجرح والتعديل السنية، فإننا سنلاحظ أنَّ كبار الرواة عن الأئمة، وبالأخص الإمام جعفر الصادق متهمون من قِبَل أئمة آل البيت أو علماء الإمامية باتهامات خطيرة كافية لطرح الثقة بهم وبمروياتهم، إلى جانب عددٍ هائلٍ من المجاهيل الذين حفلت بهم كتب الجرح والتعديل، سيما كتابي (معجم رجال الحديث) لأبي القاسم الخوئي، و(مستدركات رجال الحديث) للنمازي الشاهرودي.

إنَّ أولى الحقائق التي ينبغي الالتفات لها عند تأمل حال كبار رواة المذهب، والمكثرين في الرواية عن الأئمة فيه؛ هي تلك التي نطق بها الشريف المرتضى (٤٣٦هـ) بقوله: «إنَّ معظم الفقه وجمهوره لا يخلو مستنده ممن يذهب مذهب الواقفة إمَّا أن يكون أصلًا في الخبر أو فرعًا، راويًا عن غيره ومرويًا عنه، وإلى غلاة وخطابية، ومخمَّسة، وأصحاب حلول، كفلان وفلان ومن لا يُحصى أيضًا كثرة،

(١) بحوث في فقه الرجال: ص ٣٨.

(٢) العليانية فرقة يقولون: إنَّ عليًا عليه السلام هو الله - تعالى عن ذلك علوًا كبيرًا- وإنَّ محمدًا ﷺ عبده.

(٣) معجم رجال الحديث: ٧٨/٦ رقم (٢٩٤١).

وإلى قُمي مشبه مجبر. وإن القميين كلهم من غير استثناء لأحد منهم إلا أبا جعفر بن بابويه، بالأمس كانوا مشبهة مجبرة وكتبهم وتصانيفهم تشهد بذلك وتنطق به. فليت شعري أي رواية تخلص وتسلم من أن يكون في أصلها وفرعها واقف أو غال أو قمي مشبه مجبر، والاختبار بيننا وبينهم التفتيش^(١).

ثم يقول: «وفي رواتنا ونقله أحاديثنا من يقول بالقياس ويذهب إليه في الشريعة كالفضل بن شاذان ويونس وجماعة معروفين، ولا شبهة في أن اعتقاد صحة القياس في الشريعة كفر لا تثبت معه عدالة. فمن أين يصح لنا خبر واحد يروونه ممن يجوز أن يكون عدلاً مع هذه الأقسام التي ذكرناها حتى ندعي أننا تعبدنا بقوله^(٢)».

بل حتى الشيخ الطوسي هو الآخر أثار شبهة كون أكثر الرواة في الكتب الشيعية هم من المجبرة والمشبهة والمقلدة والغلاة والواقفية والقطعية وغيرهم، وناقش في بعض ما ذكر واعترف بوجود روايات الجبر والتشبيه، لكنه اعتبرها لا تدل بالضرورة على كون ناقليها هم ممن يعتقدون بها، مع هذا فقد اعترف بأن أكثر الأخبار الخاصة في الأحكام تفتقر إلى القرائن الدالة على صحتها^(٣).

فإن قيل: إن أهل السنة يروون أيضاً عن يرونها من أهل البدع كالخوارج والرافضة والمرجئة والقدرية وغيرهم، فما الذي جعل ما يذكره المرتضى أو الطوسي معيياً في نفسه، وسيلاً للتوقف في قبول روايات المذهب، في حين أنه مقبول في روايات غيرهم.

وفي الجواب عن هذا يُقال: إن هناك فروقاً ظاهرة بين كلا الأمرين، وإن لاح للبعض أن هناك ثمة شبهة بينهما.

نُجملها في مسألتين:

الأولى: إن علماء أهل السنة يُفرِّقون بين البدعة المكفرة وبين البدعة غير المكفرة، كما صرح به العلامة المعلمي في (التنكيل) بقوله: «لا شبهة أن المبتدع إن خرج

(١) رسائل الشريف المرتضى: ٣/ ٣١٠-٣١١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) عدة الأصول: ١/ ١٣٥.

بيدعته عن الإسلام لم تُقبل روايته، لأنَّ من شروط قبول الرواية الإسلام. وأنَّه إن ظهر عناده أو إسرافه في اتباع الهوى والإعراض عن حجج الحق ونحو ذلك مما هو أدل على وهن التدين من كثير من الكبائر كشرب الخمر وأخذ الربا؛ فليس يعدل فلا تقبل روايته، لأنَّ من شرط قبول الرواية العدالة. وأنَّه إن استحل؛ فإمَّا أن يكفر بذلك، وإمَّا أن يفسق، فإن عذرناه؛ فمن شرط قبول الرواية الصدق فلا تقبل روايته»^(١).

والمرجئة والخوارج^(٢) والشيعنة والرافضة والقدرية والناصبية وغيرهم؛ هم عندهم مسلمون متلبسون ببدعة، فلذلك تُقبل رواياتهم لأصل إسلامهم ولا اعتبارات أخرى أهمها (الصدق)، فمن بلغ به الغلو في بدعته إلى حد جحد ضروري من ضروريات الإسلام أو ارتكاب ناقض من نواقضه، فإنَّه لا يُروى عنه ولا كرامة.

نعم هناك من أهل العلم من ارتاب في الرواية عن بعض الفرق إمَّا لغلط بدعتها والارتباب في حال بعض المنتسبين لها كالخوارج^(٣)،

(١) التنكيل: ٢٢٨/١.

(٢) وهو قول جمهور أهل العلم.

(٣) بالاعتبار الذي ذكره العلامة المعلمي، أي: أنهم إن سلِموا من الكفر، فإنَّهم لا يسلمون من الفسق لخروجهم على الشريعة، فلا يستون مع متأولة الفرق الأخرى، فمن قيل روايتهم من أهل العلم إمَّا قبلها لأنَّ اشتراط العدالة في الراوي غايته الوقوف على صدقه وضبطه باعتبار حاله، والخوارج-على ضلالهم وجرائهم على الدماء المعصومة- يتحرزون من الكذب ومن سائر الكبائر، فمثلهم يعتبر الصدق في التحديث دينًا، فمن هنا قيلت روايتهم.

ولذا قال أبو داود السُّجِسْتَانِيّ (٢٧٥هـ) عنهم: «ليس في أهل الأهواء أصح حديثًا من الخوارج»، ثم ذكر عمران بن حطان، وأبا حسان الأعرج. (انظر: الكفاية للخطيب: ص ١٣٠).

وأبو داود ثبَّته هو صاحب (السنن) المشهور، وقد قيل: إنَّ جدَّه عمران ممن قاتل مع علي عليه السلام بصيفين. وقد استوطن البصرة، وهي موطن القدرية، وفيها إلى جانب القدرية فرق أخرى كالجبورية والمرجئة والجهمية والناصبية، والقائلين بالاعتزال، فقله هذا فضلًا عن صدوره عن إمام جبل، ناشئ عن سبيل لروايات القوم.

وقال المبرد (٢٨٥هـ) في (الكامل في اللغة والأدب: ٣/ ١٢٢): «والخوارج في جميع أصنافها تبرأ من الكاذب، ومن ذي المعصية الظاهرة».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية (٧٢٨هـ) في (منهاج السنة النبوية: ٣٦/ ٧) في الموازنة بينهم وبين بعض الفرق: «لا نعرف عنهم أنهم يتعمدون الكذب، بل هم من أصدق الناس».

وقال العلامة ابن الوزير الحسني اليماني (٨٤٠هـ) في (العواصم والقواصم: ٢/ ٤٠٩) عن كبار أعلام =

أو لجسارتها على الكذب كالرافضة^(١).

كما نصَّ على هذا الحافظ ابن حجر (٨٥٢هـ) في (لسان الميزان) بقوله: «فالمنع من قبول رواية المبتدعة الذين لم يكفروا ببدعتهم كالرافضة والخوارج ونحوهم ذهب إليه مالك وأصحابه والقاضي أبو بكر الباقلاني وأتباعه. والقبول مطلقاً إلا فيمن يكفر ببدعته، وإلا فيمن يستحل الكذب، ذهب إليه أبو حنيفة

= الزيدية مثل: الحاكم الجشمي (٤٩٤هـ) في (شرح عيون المسائل)، وأحمد الرصاص (٥٨٤هـ) في (جوهرة الأصول)، وعن الإمام الزيدي المنصور بالله (٦١٤هـ) في (صفوة الاختيار) تصحيحهم لحديث الخوارج ودعواهم إجماع الزيدية على هذا، وقولهم: (شهادة من يَكْفُرُ بكذبه أولى من شهادة من لا يرى ذلك)، إشارة إلى اعتقاد الخوارج أنَّ الكذب كفر مخرج من الملة، وتورعهم عن الكذب لأجل ذلك. وإنَّما قلت أنَّ هناك اعتباراً آخر للارتباب في الخوارج، لما نُسِبَ إلى أحدهم - وقد كان منهم فتاب من معتقده-: «إنَّ هذه الأحاديث دين فانظروا عمن تأخذون دينكم، فإنَّا كنا إذا هويتنا أمراً صيرناه حديثاً». (انظر: المحدث الفاضل للرامهرمزي: ص ٤١٥ والجامع لأخلاق الراوي للخطيب: ١/ ١٣٧).

ويظهر لي -والله أعلم- أنَّ هذا من فعل الدخلاء عليهم، أو أنَّ مراد الراوي من إطلاق تسمية (الخوارج) من يرى الخروج بالسيف وإن كان من غيرهم، كالمعتزلة أو بعض فرق الشيعة، فإنَّ القوم على غير هذه الحال كما عُلِّمت، بل إنَّ الرواية المشار إليها فضلاً عن كونها مخالفة لما عُرف من أحوالهم؛ ضعيفة السند.

(١) كان الشيعة الأوائل لا يروون عن الرافضة شيئاً، وينفون الثقة بحديثهم، ومن هؤلاء:

- سليمان بن مهران الأعشى (١٤٨هـ) القائل: «أدركت الناس وما يسمونهم إلا الكذابين»، يعني أصحاب المغيرة بن سعيد، وهم من الرافضة.

- شريك بن عبد الله النخعي (١٧٨هـ) القائل: «أحمل العلم عن كل من لقيت إلا الرافضة، فإنَّهم يضمنون الحديث ويتخذونه ديناً».

وهو رأي كبار حفاظ وأئمة الدين، وقد نُقل عن الحافظ يزيد بن هارون الواسطي (١١٧هـ) قوله: «نكتب عن كل صاحب بدعة إذا لم يكن داعية إلا الرافضة، فإنَّهم يَكذبون».

وسُئِلَ الإمام مالك بن أنس (١٧٩هـ) عنهم فقال: «لا تكلمهم، ولا ترو عنهم، فإنَّهم يَكذبون»، وكان يقول: «نزلوا أحاديث أهل العراق منزلة أحاديث أهل الكتاب لا تصدِّقوهم ولا تكذبوهم».

وقال الإمام محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ): «لم أرَ أحد أشهد بالزور من الرافضة».

ويرى ابن أبي الحديد المعتزلي (٦٥٦هـ) في (شرحه لنهج البلاغة: ٤٩/ ١١) -على تشييعه المعروف- أنَّ الرافضة -وإن أطلق عليهم تسمية (الشيعة) هم: (أصل الأكاذيب في أحاديث الفضائل، فإنَّهم وضعوا في مبدأ الأمر أحاديث مختلقة في صاحبهم، وحملهم على وضعها عداوة خصومهم، نحو حديث (السطل)، وحديث (الرمانة)، وحديث غزوة البئر التي كان فيها الشياطين، وتُعرَّف كما زعموا (بذات العلم)، وحديث غسل سلمان الفارسي، وطي الأرض، وحديث الجمجمة، ونحو ذلك).

وأبو يوسف وطائفة، ورؤي عن الشافعي أيضًا^(١).

فهذا هو واقع تعاطي علماء أهل السنة مع متأولة المسلمين بشتى مذاهبهم، فإنَّ أحدًا من هؤلاء المتأولة لا يناسب رسول الله ﷺ العداء ولا عُدَّ من جملة الكفار أو إنكار ضروريات الدين التي يكفر منكرها، وإنما خلافهم في الاعتقاد وغيره قائمٌ على الاختلاف في بعض مصادر التلقي أو ثبوت النص أو الهوى الظاهر الذي يُحمل صاحبه على الابتداع لا الكفر المخرج من الملة، بخلاف الشيعة الإمامية؛ فإنَّ المخالف لهم إمَّا أنَّه معدود عندهم من جملة من ناسب أئمتهم العداء فيُحكم بكفره وجلُّ دمه وماله وعرضه وبأنَّه شر من اليهودي والنصراني والمشرِك بل من الكلب^(٢)!، أو هو مخالفٌ يُحكم بفسقه عند بعضهم، وبكفره عند الأكثر^(٣)،

(١) لسان الميزان: ٢٠٣/١

(٢) قال المحقق الكركي (٩٤٠هـ) في (جامع المقاصد: ١٢/١٣٥): «والناسب شرٌّ من اليهودي والنصراني

على ما رُوي في أخبار أهل البيت ﷺ، ولا خلاف في ذلك عندنا».

وانظر أيضًا: الروضة البهية لزين الدين العاملي (٩٦٥هـ): ٥/٢٣٤ والحدائق الناضرة ليوسف البحراني:

٥/١٧٨ والتنقيح في شرح المكاسب - كتاب البيع - من (موسوعة الإمام الخوئي): ص ٢٠٣.

وفي الحديث عن نجاسته يقول المرجع الديني الراحل الميرزا جواد التبريزي (١٤٢٧هـ) في (تنقيح مباني

العروة: ٢/٢٠٧): (ولعل كون الناصب أنجس من الكلب أنَّ اعتبار النجاسة للكلب لا لخبثه الباطني

بخلاف الناصب لهم ﷺ. وعلى الجملة ظاهرها أنَّ النجاسة المعروفة في الكلب هي الثابتة للناصب

بنحو يوصف بالأشد).

(٣) باعتبار توسع كثير من علماء الإمامية في حدِّ النصب، فجُعلَ مجرد تفضيل الخلفاء الثلاثة (أبي بكر وعمر

وعثمان) على علي بن أبي طالب نصبًا، وإن كان القائل بهذه المفاضلة محبًّا ومواليًّا لعلي رضي الله

عنهم أجمعين، نحو قول حسين آل عصفور الدرّازي البحراني (١٢١٦هـ): (المحاسن النفسانية في أجوبة

المسائل الخراسانية: ص ١٥٧): «على أنَّك قد عرفت سابقًا أنَّه ليس الناصب إلا عبارة عن التقديم على

علي ﷺ، ومن المعلوم أنَّ أهل السنة يقدِّمون أبا بكر وعمر على علي بن أبي طالب.

وبه صرَّح العلامة يوسف البحراني (١١٨٦هـ) في (الحدائق الناضرة: ٥/١٨٦): «والمستفاد من هذه

الأخبار أنَّ مظهر النصب المترتب عليه الأحكام والدليل عليه، إمَّا تقديم الجيت والطاغوت -أي:

أبي بكر وعمر- أو بغض الشيعة من حيث التشيع، فكل من اتصف بذلك فهو ناصب تجري عليه أحكام

النصب، نعم يجب أن يستثنى من خبر تقديم الجيت والطاغوت المستضعف كما عرفت من الأخبار

المتقدمة وغيرها أيضًا؛ فيختص الحكم بما عداه، وعموم ذلك لجميع المخالفين بعد إخراج هذا الفرد

مما لا يعتريه الرب والشك بالنظر إلى الأخبار المذكورة كما عليه أكثر أصحابنا المتقدمين الحاكمين

بالكفر وكثير من متأخري المتأخرين كما قدمنا نقل كلام بعضهم».

أو هو مخالفٌ مستضعف يُعذر بجهله أو هو معدودٌ عندهم من جملة المنحرفين من فرق التشيع كالغلاة بأنواعهم: نحو الخطّابية^(١)

= ولا يختص هذا القول بفريق من الأخباريين كما يُمكن أن يُدعى، بل إنّ التطبيق العملي لهذا الاعتقاد ظاهرٌ في كلام فريق من علماء المدرسة الأصولية، حيث عدّ الشيخ المعاصر علي آل محسن القطيفي في (كشف الحقائق: ص ٢٠٤) جمعًا من كبار علماء أهل السنة من جملة النواصب حيث يقول: «وأما النواصب من علماء أهل السنة فكثيرون أيضًا، منهم: ابن تيمية، وابن كثير الدمشقي، وابن الجوزي، وشمس الدين الذهبي، وابن حزم الأندلسي وغيرهم، وهؤلاء وإن نفوا عن أنفسهم النّصب إلا أنّ المتأمل في كتبهم يحصل له الجزم بما قلناه».

وقد قام مُحسن المعلم بإحصاء أكثر من ٢٠٠ شخص ما بين صحابي وتابعي وعالم وغيرهم، واعتبرهم من الناصبة، وذكر منهم:

- من الصحابة:

أبو بكر الصديق، عمر بن الخطاب، عثمان بن عفان، أم المؤمنين عائشة، أنس بن مالك، حسان بن ثابت الأنصاري، الزبير بن العوام، سعد بن أبي وقاص، طلحة بن عبيد الله، أبو موسى الأشعري، أبو هريرة، عبد الله بن الزبير، جرير بن عبد الله البجلي، حنظلة بن الربيع التميمي.

- من التابعين:

الحسن البصري، سعيد بن المسيب، عروة بن الزبير، عبد الله بن حبيب السلمي، مطرف بن عبد الله الشخير، عبد الله بن شقيق، الحكم بن عتيبة.

- من أئمة أهل السنة وأعلامهم:

الزبير بن بكار، محمد بن مسلم الزهري، الإمام طاووس بن كيسان، الإمام الأوزاعي، الإمام مالك، الإمام ثور الكلاعي، الإمام البخاري، حُسين بن علي الكرايسي، الأصمعي، ابن قتيبة الدينوري، أبو بكر الباقلاني، الإمام ابن حزم، الإمام ابن تيمية، الحافظ الذهبي، ابن عبد ربه، ابن حجر الهيثمي، الحافظ ابن كثير، ابن خلدون. (انظر: النصب والتواصب: تحت عنوان (النواصب في العباد) ص ٢٥٩ وما بعدها).

(١) وهم أصحاب أبي الخطاب محمد بن أبي زينب الأسدي الأجدع، وهم خمس فرق كلهم يزعمون أنّ الأئمة أنبياء محدثون ورسّل الله وحججه على خلقه، لا يزال منهم رسولان: واحد ناطق، والآخر صامت، فالناطق محمد ﷺ، والصامت علي بن أبي طالب، وأنّ رسل الله تعالى ترى: أي اثنان في كل وقت، وأنّ طاعتهم مفترضة على جميع الخلق، يعلمون ما كان وما هو كائن، وأنّ رسولاً زمن الخطّاية هما: جعفر الصادق، وأبو الخطاب الأسدي. (انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري: ص ١٠ والحرور العين للحميري الزيدي: ص ١٦٦ والمقالات والفرق للقمي: ص ٥١).

وقالوا: إنّ أبا الخطاب ادّعى النبوة أولاً، ثمّ ادّعى الرسالة، ثمّ ادّعى أنّه من الملائكة وأنه رسول الله إلى أهل الأرض والحجة عليهم.

= ويُظهر لي أنَّ حكاية هذا القول عته مبني عن جهل بمفهوم الإمامة لدى الإماميين، فإنَّ الإمام في معتقدهم أعظم من أنبياء الله ورسله سوى محمد ﷺ، وهو حجة الله تعالى على عباده، والمعصوم من الذنوب كبيرها وصغيرها بل ومن السهو والخطأ (وهو ما يوازي العصمة الملائكية وزيادة)، فادعائه الإمامة مع جعفر الصادق وحده يعني كل ما سبق.

لكنهم يحكون عنه أنَّه زاد على ذلك بعد زمن: القول بتأليه الأئمة، ومن ثمَّ ألوهيته، ولهذا فإنَّه أسقط عن أتباعه الفرائض تخفيفاً عليهم، وحلَّ لهم المحرَّمات. (انظر: فرق الشيعة للنوبختي: ص ٥٨ ودعائم الإسلام للنعمان: ٤٩/١-٥٠).

(١) وهم: صنف من الغلاة، فارقوا الغلاة القائلين بالهوية الإمام علي والأئمة من ذريته باعترافهم بحدوث الأئمة وخلق الله تعالى لهم، ونفي القِدَم عنهم، لكنهم أضافوا إليهم الخلق والرزق، وادَّعوا أنَّ الله تعالى نفرد بخلقهم خاصة، وأنَّه فوَّض إليهم خلق العالم بما فيه وجميع الأفعال. (انظر: تصحيح اعتقادات الإمامية للمفيد: ص ١٣٣-١٣٤ ورسائل المرتضى: ٤/٢١).

(٢) وهي أكبر الفرق الشيعة الإمامية الباقية إلى اليوم بعد الاثني عشرية، ويشترك الإسماعيلية مع الاثني عشرية في مفهوم الإمامة، إلا أنَّ الانشقاق وقع بينهم وبين باقي الإمامية بعد موت الإمام السادس جعفر الصادق، إذ رأى فريق من جمهور الإمامية أنَّ الإمامة في ابنه الأكبر الذي أوصى له إسماعيل المبارك، بينما رأى فريق آخر أنَّ الإمام هو أخوه موسى الكاظم لثبوت موت إسماعيل في حياة أبيه وشهادة الناس ذلك، بينما يرى الإسماعيلية أنَّ الإمامة من بعد إسماعيل انتقلت إلى ابنه محمد.

فائدة:

شكَّل (الخطائية) الأرضية المناسبة لتأسيس مذهب الإسماعيلية، حيث تروى ذلك جلياً في العقائد الباطنية التي تعتقدها الإسماعيلية وقربها من بعض عقائد وأطروحات الخطائية آنذاك، ويشير إلى ذلك بشكل جلي النوبختي بقوله: «فأما الإسماعيلية؛ فهم الخطائية: أصحَّاب أبي الخطاب محمد بن أبي زينب الأسدي الأجدع، وقد دخلت منهم فرقة في فرقة محمد بن إسماعيل، وأقروا بموت إسماعيل بن جعفر في حياة أبيه، وهم الذين خرجوا في حياة أبي عبد الله جعفر بن محمد، فحاربوا عيسى بن موسى بن محمد بن عبد الله العباسي، وكان عاملاً على الكوفة، فبلغه عنهم أنَّهم أظهروا الإباحات، ودعوا إلى نبوة أبي الخطاب»، ثمَّ ذكر النوبختي قصة محاربتهم، وقتل أبي الخطاب وصلبه وإحراق جسده، ثمَّ قال: «ثمَّ خرج من قال بمقاتلته من أهل الكوفة وغيرهم إلى محمد بن إسماعيل بن جعفر بعد قتل أبي الخطاب، فقالوا بإمامته، وأقاموا عليها». (انظر: فرق الشيعة: ص ٦٩-٧١).

وجاء في (رجال الكشي: ٢/٦١٢) عن حماد بن عثمان، قال: سمعت أبا عبد الله -جعفر الصادق- يقول للمفضل بن عمر الجعفي: يا كافر، يا مشرك، مالك ولا بني-يعني إسماعيل بن جعفر- وكان منقطعاً إليه، يقول فيه مع الخطائية، ثمَّ رجع بعد.

ولذا قال سعد بن عبد الله الأشعري القمي (٢٩٩هـ) في (المقالات والفرق: ص ٨٣): (إنَّ أتباع =

والنصيرية^(١) ونحوهم-وهم كفار محكوم بنجاستهم إجماعاً- وُفِرَق التشيع المخالفة

= أبي الخطاب لما قُتل معظمهم خرج الجماعة الباكون مَن قال بمقالة أبي الخطاب إلى محمد بن إسماعيل فقالوا بإمامته، وأقاموا عليها).

ويظهر للدارس لأصول الإسماعيلية ومبانيهم العقيدة التشابه الكبير بين بعض عقائد وأفكار الخطائية والإسماعيلية، فالخطائية ابتدعوا عقيدة (الإمام الناطق والإمام الصامت)، وهي عقيدة اختصت بها الإسماعيلية فيما بعد.

كما أنَّ من آرائهم التي جهروا بها دعوى مساواة الأئمة (ابتداءً) أو تفضيلهم على أولي العزم من الرسل، وهي عقيدة ثابتة عند الإسماعيليين سيما في إمامهم محمد بن إسماعيل الذي يعتبرونه بمنزلة أولي العزم من الرسل كما هو مدوّن في كتب الحقيقة عندهم. (انظر: الحقائق الخفية للأعظمي: ص ١٢٦).

أما دعوى الألوهية لأئمتهم وزعمائهم، فإنَّ الخطائية في مرحلتها الأخيرة ادّعوا ألوهية جعفر الصادق وأبي الخطاب، والإسماعيلية كانوا يعتقدون في إمامهم محمد بن إسماعيل مثل هذه الاعتقادات. وإلى كل ما سبق يشير د. مصطفى النشار في (نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام: ٢/٢٧٦) بقوله: (ولا شك أنَّ الكثير من أصول الخطائية قد دخلت في عقائد الإسماعيلية فيما بعد، ولكن تمَّ هذا بعد مقتل أبي الخطاب، واعتناق كثير من أتباعه للإسماعيلية في عهد عبد الله بن ميمون القُدّاح).

ويقول برنارد لويس في (أصول الإسماعيلية: ص ٧١-٧٢): (ولمّا مات أبو الخطاب تحوّل أتباعه إلى محمد بن إسماعيل حفيد جعفر، وأعلنوا ولاءهم له، وكانت فرقة الإسماعيلية هي الخطائية نفسها). ويقول: (وفضلاً عن ذلك، فإنَّ لدينا مجموعتين من التصانيف حفظت لنا اسم أبي الخطاب وعقائده، وفيها إشارة وافية إلى الدور الحاسم الذي اضطلع به: أولاًهما (أم الكتاب) الشهيرة، وهي عبارة عن كتاب سري مقدّس عند الإسماعيليين في آسيا الوسطى يمثل كما يُشير العلامة الذي أشرف على طبعه: مرحلة قديمة جدّاً لتطوّر أفكار الشيعة الثورية، وهذا الكتاب يجعل لأبي الخطاب مقاماً خطيراً في هذه الحركة، فيعتبره مؤسس المذهب، ويقرنه بسلطان في عظيم أهميته، وعبارته في ذلك واضحة صريحة إذ يقول: «إنَّ المذهب الإسماعيلي هو ما أوجده ذرية أبي الخطاب وأتباعه الذي شروا أنفسهم بحب أحفاد جعفر الصادق وإسماعيل»).

(١) فرقة إمامية بائدة، قالت بنوّة محمد بن نصير الفهري التميري، وذلك أنّه ادّعى أنّه نبي، وأنَّ الإمام علي بن محمد الهادي أرسله، وكان يقول بالتناسخ والغلو في أبي الحسن -أي: علي الهادي-، ويقول فيه بالربوبية، ويقول بإباحة المحارم ويحلّل نكاح الرجال بعضهم بعضاً في أدبارهم، ويقول: إنّ من الفاعل والمفعول به أحد الشهوات والطيات، وإنَّ الله لم يحرم شيئاً من ذلك. وكان محمد بن موسى بن الحسن بن فرات يقوّي أسبابه ويعضده، وذكر أنّه رأى بعض الناس محمد بن نصير عياناً وغلّام له على ظهره، فرآه على ذلك، فقال: إنّ هذا من اللذات وهو من التواضع لله وترك التجبر! (انظر: فِرَق الشيعة للتوبيخ: ص ٩٣ ورجال الكشي: ٢/٨٥٥).

وذكر بعضهم أنّه كان من أصحاب الحسن العسكري وأنّه قال فيه ما ذكروا أنّه قاله في أبيه، فالله أعلم.

للاثنى عشرية في أصل الإمامة أو فروعها كالكيسانية^(١) والزيدية^(٢) والفتحية^(٣)

(١) الكيسانية مذهب منقرض، أسس بعد استشهاد الإمام الحسين بن علي في كربلاء. قالت الكيسانية بإمامة الأئمة: علي والحسن والحسين، ثم محمد بن علي بن أبي طالب المعروف بابن الحنفية، وكان الكيسانيون يرون أن محمدًا هو المهدي المنتظر الذي يملأ الأرض قسطًا وعدلاً، وأنه حي لم يموت، ولا يموت، حتى يظهر الحق.

(٢) فرقة تنسب إلى الإمام زيد بن علي بن الحسين بن أبي طالب عليه السلام وترى إمامته بعد الإمام علي بن أبي طالب وبسببته الحسن والحسين عليهما السلام، وتقول بإمامة المفضل، أي بإمامة الشيخين أبي بكر وعمر عليهما السلام رغم تفضيلهم علي بن أبي طالب عليه السلام عليهما، ويرون أن الإمامة بعد الحسن والحسين في البطين، أي: ما كان من أولاد الحسين، فهي لمن دعا إلى نفسه ممن ينتمي نسبه من قيل أبيه إلى أحدهما متى كان جامعًا لخصال الإمامة، ولا تصلح في غيرهم، ويذكرون أن هذا هو مذهب جميع أهل البيت؛ كما يقول الإمام الزيدي المنصور بالله عبد الله بن حمزة في (شرح الرسالة الناصحة: ٢٨٣/١): (مذهبنا بكمالها في أن الإمامة بعد علي وولديه الحسن والحسين عليهما السلام، مقصورة على من قام ودعا من أولادهما المتستبين بأبائهم إليهما).

أما موقف الإمامية من الزيدية، فيتجلى فيما قاله سلطان الواعظين الشيرازي في (ليالي بيشاور) وهو من أشهر الكتب الدعائية للمذهب، بعد كتاب (المراجعات): (ظهرت مذاهب كثيرة بدواع دينية وسياسية زعمت أنها من الشيعة، وتبعهم كثير من الجهال فاعتقدوا بأباطيلهم وكفرياتهم، وحسبهم الجاهلون الغافلون بأنهم من الشيعة، ونشروا كتبًا على هذا الأساس الباطل من غير تحقيق وتدقيق. وأما المذاهب التي انتسبت إلى الشيعة عن جهل أو عمد لأغراض سياسية ودينية، فهي أربع (كذا بالأصل والصحيح أربعة) مذاهب أولية، وقد اضمحل منها مذهبان وبقي مذهبان، تشعبت منهما مذاهب أخرى. والمذاهب الأربعة هي: الزيدية، الكيسانية، القذاحية، الغلاة). (انظر: ليالي بيشاور: المجلس الثالث ص ١٣٠). قال العلامة المجلسي في (بحار الأنوار: ٣٧/٣٤): (كتب أخبارنا مشحونة بالأخبار الدالة على كفر الزيدية وأمثالهم من الفتحية والواقفة وغيرهم من الفرق المضلة المبتدعة).

وقال العلامة يوسف البحراني في (الكشكول: ٣/٣٠٧): (وأما الزيدية القائلون بإمامته -أي الإمام زيد- فهم عند الأئمة عليهم السلام في عداد النصاب بلا شك ولا ارتياب، كما صرحت به أخبارهم المنقولة في كتاب الكشي وغيره).

ورغم التقارب السياسي الذي نراه اليوم بين الإمامية والزيدية إلا أن أكابر علماء الإمامية مصرحون بنجاستهم أيضًا إلى جانب تصريحهم بكفرهم، حيث يقول المرجع الديني الراحل روح الله الخميني (١٤١٠هـ) في (كتاب الطهارة: ٣/٤٥٩): (وأما سائر الطوائف من المتحلين للإسلام أو التشيع كالزيدية والواقفة والغلاة والمجسمة والمجبرة وغيرهم إن اندرجوا في منكري الأصول أو في إحدى الطائفتين، فلا إشكال في نجاستهم).

(٣) وهم القائلون بإمامة الأئمة الاثنى عشر مع عبد الله الأفتح ابن الإمام جعفر الصادق، يدخلونه بين أبيه جعفر الصادق وأخيه موسى الكاظم، وقد اختلفوا في سبب تسميته بالأفتح، هل هو لكونه أفتح =

والواقفية (الواقفة)^(١) فإنَّهم كفَّار عندهم كذلك^(٢)، أو هو مُجسَّم مُشَبَّه أو مُجَبَّرَة -

= الرأس أي: عريضه، أو أفتح الرجلين: أي عريضهما، وربما يفسَّر باعوجاج في الرجل. وكان عبد الله بن جعفر الصادق قد ادَّعى الإمامة والوصاية، بعد رحيل أبيه، وكان هو أكبر أولاد جعفر بعد إسماعيل المتوفى في حياته.

(١) تُطلق الكتب الرجالية والتاريخية مفردة الواقفية على طائفة من الناس يحملون توجهات مذهبية خاصة، ويتكرر هذا الاسم كثيراً في كتب الفرق والمذاهب وخاصة الشيعة منها، ويراد به الذين توقفوا في -مراحل تاريخية كثيرة- على إمام من أئمة الشيعة، كالكيسانية والناووسية.

فقد استعمل ابن بابويه القمي على سبيل المثال عبارة «الواقفة على أمير المؤمنين» و«الواقفة على موسى -أي: الكاظم-» و«الواقفة على أبي عبد الله -أي: جعفر الصادق-» في معرض نقله للحوار بين ابن قبه وأبي زيد العلوي، وجاء في موضع آخر «الواقفة على الحسن بن علي بن محمد» إشارة إلى القائلين بأنَّ الحسن العسكري هو المهدي القائم، وأنَّه لم يمت بل غاب وسيعود مرَّة أخرى.

وممن استعمل مفردة (الواقفية) التويعخي في كتابه فرق الشيعة، معتبراً أنَّه مفهوم يراد به الوقوف على أيِّ إمام من الأئمة إلا أنَّه يطلق بنحو خاص على الواقفين على إمامة الإمام موسى بن جعفر، قائلاً: (كل من مضى منهم- يعني من الأئمة- فله واقفة قد وقفت عليه، وهذا اللقب- أي: الواقفية- لأصحاب موسى بن جعفر خاصة). (انظر: فرق الشيعة: ص ٨٢).

وللواقفة تأثير كبير في التراث الإمامي، يكفي أن تعلم أنَّ عدد رجالاتها بلغ (٦٤) رجلاً من مجموع أصحاب الإمام موسى الكاظم الذين كان عددهم (٢٧٤) رجلاً، وهذا المجموع يمثل تياراً ضخماً لا يمكن أن يُستهان به في التواجد الشيعي الإمامي الذي يشكل أقلية تعاني من رقابة شديدة بعد سجن إمامها ثم وفاته بالسجن.

وقد صُنِّف هؤلاء الإماميون كُتِّباً في نصرة معتقدتهم، لم تصل إلينا لاندراست مذهبهم، وبقاء مخالفيهم، ومن أهمها: كتاب (نصرة الواقفة)، وكتاب (الصفة في الغيبة على مذهب الواقفة)، وقد استمر نشاطهم ووجودهم الفعلي لزمان متأخر، حيث تذكر المصادر الشيعة أنَّ الإمام الحسن العسكري كان يجادلهم. وقد أطلق الإمامية الاثنا عشرية على (الواقفية) لقب (الكلاب الممطورة) يراد به تحقيرهم وذمهم، وإنَّما لقبوا بالممطورة، لأنَّ علي بن إسماعيل الميثمي ويونس بن عبد الرحمن ناظرا بعض الواقفية، ولما جُوبهوا بعناد ولجاج الواقفة وعدم الانصياع للبراهين التي ذكرت، قال علي بن إسماعيل - وقد اشتدَّ الكلام بينهم -: ما أنتم إلا كلاب ممطورة، أراد بذلك: أنكم أنتم من الجيف، لأنَّ الكلب إذا أصابه المطر فهو أنتم من الجيف.

ومن هنا عُرفت هذه الفرقة بين القطعية -وهم الذين قطعوا بوفاة الكاظم وإمامة الرضا من بعده- بالكلاب الممطورة، فلا تُذكر في الروايات أو في المصنَّفات لفظة (الكلاب الممطورة) إلا ويُراد بها (الواقفية). (انظر: فرق الشيعة للتويعخي: ص ٨١).

(٢) وعليه إجماع الإمامية، فلا يغرَّنك من أحدٍ شذوذ عن هذا الإجماع أو تقية صارقة، فإنَّ أقوال أساطين المذهب متضافرة في هذا الشأن، وحسبك من هذه القول ما يلي:

ويريدون بهم الأشاعرة-، وكلا الفريقين عندهم من الكفار الأنجاس .
على أنك لا تجد فرقة من فرق المسلمين تقول بنجاسة فرقة من فرق أهل الإسلام
لا معنوية ولا حسية كما يذهب إلى ذلك الإمامية!

فإنَّ توثيق الإمامية لراوٍ يُعدُّ عندهم كافراً أو نجساً^(١) لتكذيبه الإمام المعصوم
الْمُنْصَّب من الله تعالى -مع استحضار ما في أدبيات الإمامية من أنَّ الإمامة منصب
إلهي كالنبوة^(٢) بل أعظم منها^(٣) - لا يُمكن بأي حالٍ من الأحوال أن يُقارَن بموقف
أهل السنة من متأولة المسلمين الذين تلبسوا ببدعة لا تصل إلى محادة النبي

= - قال ابن بابويه القمي (٣٨١هـ) في (الاعتقادات: ص ١٠٤): (واعتقادنا فيمن جحد إمامة أمير المؤمنين
علي بن أبي طالب ﷺ أنه كمن جحد نبوة جميع الأنبياء، واعتقادنا فيمن أقر بأمر المؤمنين وأنكر
واحدًا من بعده من الأئمة أنه بمنزلة من أقر بجميع الأنبياء وأنكر نبوة محمد ﷺ).
- وقال الشيخ المفيد (٤١٣هـ) في (أوائل المقالات: ص ٤٤): (وانفقت الإمامية على أنَّ من أنكر إمامة
أحد الأئمة وجحد ما أوجبه الله تعالى من فرض الطاعة فهو كافر ضال مستحق للخلود في النار).
- وقال الشريف المرتضى (٤٣٦هـ) في (رسائل المرتضى: ٢/ ٢٥١-٢٥٢): (مما يدل أيضًا على
تقديمهم -أي الأئمة الاثني عشر- وتعظيمهم على البشر أنَّ الله تعالى دلنا على أنَّ المعرفة بهم كالمعرفة
به تعالى في أنها إيمان وإسلام، وأنَّ الجهل والشك فيهم كالجهل به والشك فيه في أنه كفر وخروج من
الإيمان، وهذه منزلة ليس لأحد من البشر إلا لثينا صلى الله عليه وآله ويَعِدُّه لأمير المؤمنين ﷺ والأئمة
من ولده على جماعتهم السلام).

- وقال شيخ الطائفة الطوسي (٤٦٠هـ) في (تلخيص الشافي: ٤/ ١٣١): (دفع الإمامة كفر، كما أنَّ دفع
التبوة كفر؛ لأنَّ الجهل بهما على حدٍّ واحد).

- وقال القاضي نور الله التستري (١٠١٩هـ) في (الصوارم المهرقة: ص ٨٦): (إنَّ إنكار الإمامة كإنكار
النبوة، وإنكار النبوة كإنكار ألوهية الله تعالى، فعُلِمَ أنَّ معرفة الإمام والاعتراف بحقه شرط الإيمان رغمًا
لأنف من يتأنف عن ذلك، ولولا ذلك لم يحكم الله ﷻ على منكرٍ بالارتداد).

- ويقول يوسف البحراني (١١٨٦هـ) في (الحدائق الناضرة: ١٨/ ١٥٣): (ولبت شعري؛ أيُّ فرقٍ بين
من كفر بالله ﷻ ورسوله، وبين من كفر بالأئمة ﷻ مع ثبوت كون الإمامة من أصول الدين).

(١) باعتبار أنه لا تلازم بين الكفر والنجاسة، فبعض الفرق يُحكم بكفرها دون نجاستها.
(٢) انظر: أصل الشيعة وأصولها لمحمد آل كاشف الغطاء: ص ٢١١ وصراط الحق لآية الله محمد آصف
محسني: ٣/ ١٥٥.

(٣) انظر: الحكومة الإسلامية للخميني: ص ٥٢ والإمامة وقيادة المجتمع لكاظم الحائري: ص ٢٦، فضلًا
عن مؤلفات الإمامية الكثيرة في هذا الشأن والتي ذكرها آغا بزرك طهراني في الذريعة إلى تصانيف
الشيعة: ٤/ ٣٥٨-٣٦٠.

الكريم ﷺ أو تكذيبه أو التشكيك في ضروريات الدين .

الثاني: أنَّ الحديث الواقع عن رواية الإمامية هو حديث عن أصحاب الأئمة وخواصهم بالدرجة الأولى ثمَّ تابعيهم بالدرجة الثانية، فيما يقل عمَّن هم بعد هذه الطبقتين، فالاتهام بالكذب والزندقة والانحراف عن الإمام وغيرها يعصف بأصل الإسناد أكثر من فروعه، بخلاف رواية أهل السنة المُتَكَلِّم فيهم، فإنَّ الغالبية الساحقة منهم هم من طبقة أتباع التابعين ومن بعدهم، وربما تجاوز ذلك أحيانًا إلى بعض صغار التابعين، وبين الأمرين فارقٌ كبير .

كما إنَّ جُلَّ رواة أهل السنة المتلبسين ببدعة لا يخالفونهم في أصل معتقدتهم إلا بمقدار البدعة المتلبس بها، فالمرجئي لا يختلف معهم في التوحيد ولا أركان الإيمان الستة ولا النبوة ولا المعاد ولا غيرها، وإنَّما يختلف معهم في مفهوم الإيمان هل ثابت أم يزيد وينقص؟ وهل يدخل فيه العمل أو يُكتفى به بالتصديق والقول دون العمل .

وكذلك القدري لا يختلف معهم في شيء من عقائدهم سوى أفعال العباد، وهي من مسائل الاعتقاد الكبرى، لا نُقلِّل من شأنها، لكنها لا تعني مخالفته لباقي الأصول العقدية في التوحيد والنبوة والمعاد وغيرها، ولذلك يُراعى في قبول رواياته بعد معرفة محلِّه من الصدق، أن لا تُقبل رواية في بدعته انفرد بها عن غيره من الرواة .

وما سوى ذلك كالمعتزلة والزيدية والرافضة ونحوهم فهم وإن خالفوا أهل السنة في كثير من الأصول إلا أنَّ وقوعهم في أسانيد أهل السنة قليل ولا يقارن بكثرة من أشرنا إليهم .

ومع هذا؛ فكل ما ذكرناه لا يتأتى قبوله عند الإمامية، فإنَّ أصل مذهبهم قائم على (الإمامة)، والإمامة عندهم هي أصل الأصول^(١)، ورواتهم المتهمين -الذين نتكلم

(١) ولهذا عُدَّت الإمامة عندهم أعظم أركان الإسلام، لأخبارهم الكثيرة المستفيضة في (الكافي) وغيره أنه بني الإسلام على خمسة وعُدَّ منها الولاية، وأنه لم ينأد بشيء كما نودي بالولاية، وهي أعظمهن وأشرفهن .

وقال المولى محمد صالح المازندراني (١٠٨١هـ) في (شرح أصول الكافي: ٢٢٣/٥): (ومن البين أنَّ أمر الإمامة من أعظم أركان الإسلام، فلا يجوز اختيار الخلق له بمجرد الرأي من غير سند). =

عنهم- ليسوا متلبسين ببدعة مع بقاء أصل اعتبارهم إمامية، وإنما يخالفونهم في شيء هو من أصل مذهبهم، مع كونهم من أصحاب الأئمة أو الرواة عنهم إما مباشرة أو عن طريق خُلص أصحابهم، فهذا فارق آخر جَدُّ كبير، لا بُدَّ أن يُنبه إليه.

على أننا نقولها وبكل صراحة؛ إنَّ الملاحظ فيما قرأناه أنَّ علماء الإمامية لم يبذلوا الجهد المطلوب منهم في تتبع وسبر الأحاديث التي ينقلها رواة مذهبهم، والكشف عن أحوال الوضّاعين والمتهمين، والعناية بمعرفة الدخيل والموضوع منها، كتلك الجهود الحثيثة والمبكرة التي بذلها أهل السنة في النظر إلى أحوال الرجال وسبر رواياتهم.

وهو ما صرَّح به -على استحياء- بعض علماء الإمامية مثل: العلامة عبد الهادي الفضلي (١٤٣٤هـ) في كتابه (أصول الحديث)^(١).

ويقول الأستاذ حيدر حب الله: «يبدو من المؤكد تقريباً أنَّ الشيعة لم يعرفوا تصنيفاً أو علماً أو اهتماماً خاصاً بظاهرة الموضوعات في الأحاديث، لهذا لم نعثر -بعد تفتيشنا على مصنفاتهم وكتبهم- على تصنيفٍ لهم بهذا العنوان أو ما يشبهه وفق ما تتبعناه، وذلك على خلاف الحال مع أهل السنة، حيث وجدنا هذا الموضوع مفرداً عندهم بالدرس والتنقيب والبحث والتصنيف، فالكتب السنية في هذا المجال عديدة تبدأ من القرون الهجرية الأولى، وحتى الفترات الأخيرة، فقد صنَّفوا كتباً عديدة تحت هذا العنوان كان منها: الموضوعات للمقدسي (٥٠٧هـ)، والموضوعات لابن الجوزي (٥٩٧هـ)، والدَّر الملتقط في تبين الغلط للصاغاني (٦٥٠هـ)،

= وقرر الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء (١٣٧٣هـ) في (أصل الشيعة وأصولها: ص ٢١١-٢١٢) أنَّ الإمامة منصب إلهي كالنبوة، فكما أنَّ الله سبحانه يختار من يشاء من عباده للنبوَّة والرسالة، ويؤيده بالمعجزة التي هي كنص من الله عليه ﴿وَرَزَّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ فكذلك يختار للإمامة من يشاء، ويأمر نبيه بالنص عليه، وأن ينصبه إماماً للناس من بعده للقيام بالوظائف التي كان على النبي أن يقوم بها).

وقال الشيخ محمد حسن المظفر (١٣٧٥هـ) في (دلائل الصدق لنهج الحق: ٢١٧/٤): (ويشهد لكون الإمامة من أصول الدين أنَّ منزلة الإمام كالنبي في حفظ الشرع، ووجوب اتِّباعه، والحاجة إليه، وراثته العامة، بلا فرق).

(١) أصول الحديث: ص ١٦٥.

والمنار المنيف لابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، واللالئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعية لجلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، وتنزيه الشريعة لابن عراق (٩٦٣هـ)، والموضوعات الكبير للملا علي قاري (١٠١٤هـ)، والمصنوع في معرفة الحديث الموضوع للمؤلف نفسه، والفوائد المجموعة للشوكاني (١٢٥٥هـ)»^(١).

وكيف يتأتى التأليف في الموضوعات وهتك أستار الرضّاعين، إذا ما كان القدماء مختلفين فيما بينهم أشد الاختلاف في تحديد سقف الغلو، والمتأخرون يرون ما كان القدماء بالأمس يعدّونه غلوًا هو من جُملة العقائد وضروريات الدين!

بل كيف يتأتى لهم هذا، وقد أقرّوا بأنّ أولئك الذين حازوا ثقتهم، فصّرّحوا بتوثيقهم، وفازوا بحسن ظنّهم، كانوا -من حيث يدرون أو لا يدرون- أداةً لتمرير روايات الكذّابين والمجاهيل والضعفاء، كما يشهد بهذا المحدث الحرّ العاملي في (وسائله) قائلاً: «والثقات الأجلاء من أصحاب الإجماع وغيرهم يروون عن الضعفاء والكذّابين والمجاهيل حيث يعلمون حالهم، ويشهدون بصحة حديثهم!»^(٢).

فإذا كان هذا حال أصحاب الإجماع وسائر الثقات، فكيف بغيرهم؟ وما حال المكثرين في الرواية من كليهما؟

للإجابة على هذا السؤال، يحسن أن نستعرض أمرين:

الأول: النظر في الأصول الرجالية الإمامية الأولى، واستخلاص الشق الأول من الإجابة منها.

الثاني: استعراض نماذج تطبيقية لبعض المكثرين في الرواية ممن ترجّح ضعفهم أو اتهامهم بالكذب، مع عرض عدد مروياتهم في مدّونات الطائفة الحديثية الأربعة الرئيسة (الكافي، ومن لا يحضره الفقيه، وتهذيب الأحكام، والاستبصار)، والتي تعتبر أوثق وأهم روايات الطائفة، فضلاً عن تلك التي لم تُحصَ ولم تُعد في باقي المدّونات الأخرى الرئيسة كـ (وسائل الشيعة) و(مستدرك الوسائل) و(بحار الأنوار)، وعن غيرها من كتب الطائفة المعتمدة.

(١) نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي: ص ٥٢٧.

(٢) وسائل الشيعة: ٢٠٦/٣٠.

ولنعنون لكلا شِقَيَّ الإجابة بعنوان خاص زيادة في الإيضاح.

الأصول الرجالية الإمامية الأولى

يُطلق الإمامية على كتب الجرح والتعديل التي اعتنت برواة المذهب اسم (الأصول الرجالية)، لكونها الأصول التي اعتمد عليها المتأخرون في معرفة الرواة ومعرفة أحوالهم، وهي خمسة أصول -على المشهور-:

- ١- «رجال الكشي» لمحمد بن عمر بن عبد العزيز المعروف بالكشي (٣٨٥هـ).
 - ٢- «رجال النجاشي» لأحمد بن علي النجاشي الكوفي (٤٥٠هـ).
 - ٣ و٤- «الفهرست» و«رجال الطوسي» كلاهما لمحمد بن الحسن الطوسي (٤٦٠هـ).
 - ٥- «رجال ابن الغضائري» لأحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري (ق ٥هـ).
- وقد جمع السيد جمال الدين أحمد بن طاووس (٦٧٣هـ) هذه الأصول الرجالية الخمسة في كتابه (حل الإشكال في معرفة الرجال)، كما جمعها الشيخ عناية الله القهبائي (بعد ١٠١٦هـ) في كتابه (مجمع الرجال).

لكن هذه الأصول الرجالية تفتقد بشكل واضح إلى بيان حال رواة المذهب، وتميز الثقة من الضعيف، كما نبه عليه السيد محي الدين الموسوي الغريفي بقوله: «وليس في تلك الأصول الرجالية الستة^(١) كتاب شامل لجميع رواة أحاديثنا بحيث يكشف عن حالهم، توثيقًا وتضعيفًا ومدحًا وجرحًا»^(٢).

ومن قبله قال الفيض الكاشاني (١٠٩١هـ): «إنَّ كثيرًا من الرواة المعتمدين بشأنهم الذين هم مشايخ مشايخنا المشاهير الذين يكثرُونَ الرواية عنهم، ليسوا بمذكورين في كتب الجرح والتعديل بمدح ولا قدح، ويلزم على هذا الاصطلاح أن يعدَّ حديثهم في (الضعيف) مع أنَّ أصحاب هذا الاصطلاح أيضًا لا يرضون بذلك».

وجهالة حال الرواة صفة ملازمة للمذهب لا تنفك عنه وإن كابر المكابرون. فالأصول الرجالية الأولى التي صنفها علماء المذهب الأوائل إلى القرن الخامس

(١) بزيادة: (رجال البرقي).

(٢) قواعد الحديث: ص ١٥٩.

الهجري وهي: (رجال البرقي - رجال الكشي - رجال الطوسي - الفهرست للطوسي أيضًا - رجال النجاشي - رجال ابن الغضائري) لم تستوفِ كل أو أغلب أو نصف أو ربع رواية المذهب!

وعدد الرواة الذين حكم عليهم هؤلاء الرجاليون بجرح أو تعديل بالكاد يبلغون زهاء (٩٢٦) راويًا من غير المكرر، وهو عدد ضئيل جدًا مقارنة بمجموع الرواة الواردة أسماؤهم في أسانيد الإمامية، فقد بلغ تعداد الرجال المترجم لهم عند المامقاني في كتاب «تنقيح المقال في أحوال الرجال» عدد (١٦٣٠٧) راويًا، وبلغ عددهم في «معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة» للخوئي، (١٥٧٠٦) راويًا، وبالنظر إلى «مستدركات علم رجال الحديث» لعلي التمازي الشاهرودي - وهي أكبر الموسوعات الرجالية الإمامية على الإطلاق - والذي استدرك فيه الشاهرودي ما فات كتب الرجال القديمة والمتأخرة والمعاصرة له من أسماء وقعت في مصنفات الإمامية، نجد أن العدد ازداد ليلبلغ (١٨١٨٩) راويًا.

والطريف ما اعتذر به الشاهرودي عن هذا الحجم الكبير من المجاهيل الذي حفلت به كتب الرجال، فيقول: «والمجاهيل المذكورة في كتب الرجال أكثر من الثقات والحسان كما هو واضح، فلا ضير في ذكر راوٍ مجهول، فكم من مجهولٍ عند السلف صار معلومًا عند الخلف، وكم من ضعيفٍ عند السابق صار قويًا عند اللاحق، مثل جابر الجعفي والمفضل ومحمد بن سنان وسهل بن زياد وغيرهم»^(١).

رجال البرقي

أول ما يُمكن ملاحظته في هذا الكتاب الرجالي هو اختلاف علماء الإمامية في صحة نسبته لأحمد بن محمد بن خالد البرقي (٢٧٤ أو ٢٨٠هـ) صاحب المحاسن، فإنَّ هناك بعض الدلائل التي تشير إلى أنَّه ليس من تأليفه ولا من تأليف والده كما يذهب البعض، والاحتمال يتأرجح بين أن يكون من تأليف ابنه (عبد الله بن أحمد البرقي) الذي يروي عنه الكليني، أو تأليف نجله - أي: (أحمد بن عبد الله بن أحمد البرقي) الذي يروي عنه ابن بابويه القمي، ولعل الثاني أقرب، لذكره في (رجاله) سعد

(١) مستدركات علم رجال الحديث: ٦٧/١.

بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري القمي (٣٠١هـ)، وعبد الله بن جعفر الحميري صاحب (قرب الإسناد) وتصريحه بسماعه منه^(١).

وأياً كان مؤلفه؛ فإنَّ كتاب (رجال البرقي) يُعدُّ من كتب طبقات الرجال لا من كتب الجرح والتعديل، وهو ما صرَّح به المرجع الديني المعاصر الشيخ جعفر السبحاني بقوله: «كتاب الرجال للبرقي كرجال الشيخ^(٢)، أتى فيه أسماء أصحاب النبي ﷺ والأئمة إلى الحجة صاحب الزمان ﷺ ولا يوجد فيه أي تعديل وترجيح...»^(٣).

وجاء في تقرير بحث المرجع الديني الراحل السيد علي الفاني الأصفهاني (١٤٠٩هـ): «وهذا الكتاب ليس بهذه المعروفة كسوابقه، بل ولا أهمية له تُذكر لعدم تعرضه للتوثيق أو التضعيف إلا نادراً جداً... فإنه اقتصر فيه على ذكر الطبقات بلحاظ أصحاب كل إمام، ولذا تنحصر فائدته في ذلك مضافاً إلى معرفة بعض المهملين الذين قد يتعرض لذكرهم دون غيره»^(٤).

وما ذكره كافٍ في بيان قيمة الكتاب وأثره في الجرح والتعديل، لكن تجدر الإشارة إلى أنَّ عدد الرواة المترجم لهم في الكتاب بلغ (١٧٠٧) راوياً، لم يُشر إلى توثيق أو تضعيف أحدٍ منهم سوى ٧ فقط!

رجال الكشي

يُعرف هذا الكتاب باسم «معرفة الرجال» أو «معرفة الناقلين عن الأئمة الصادقين»، ومؤلفه هو محمد بن عمر بن عبد العزيز المعروف بالكشي (٣٨٥هـ)؛ نسبة لـ «كش» القرية من سمرقند، ولا يملك المترجمون له معلومات وافية عن حياته وطلبه للعلم وشيوخه، غاية ما يُعرف عنه ما ذكره النجاشي من أنَّه من الثقات، وأنَّه صَحِبَ العياشي (٣٢٠هـ) وأخذ عنه، وأنَّه يروي عن الضعفاء كثيراً، وأنَّ كتابه (الرجال) فيه أغلاط كثيرة^(٥)!

(١) كليات في علم الرجال: ص ٧٤، ولاحظ: قاموس الرجال: ٣١/١.

(٢) أي: رجال الطوسي.

(٣) كليات في علم الرجال: ص ٧٢-٧٣.

(٤) بحوث في فقه الرجال: ص ٢٨.

(٥) رجال النجاشي: ص ٣٧٢.

وكتاب الكشي المذكور مفقود، وما بأيدينا اليوم منه هو ما انتخبه شيخ الطائفة الطوسي من كتاب الكشي بعد تهذيبه وتلخيصه، وسماه بـ (اختيار معرفة الرجال)، وهذا يعني أنَّ (رجال الكشي) الذي وصلنا لا يعكس بالضرورة تمام الصورة لكتاب الكشي المفقود، فربما أجرى الطوسي إضافات وتغييرات جوهرية على الكتاب دون أن نعرف حقيقتها^(١).

ويرى بعض الباحثين أنَّ هذا الاختيار الذي قام به الطوسي يشوبه الكثير من الغموض، فلا نعرف المعايير والآليات التي اعتمدها الطوسي في اختياره، حيث لم يصدر الكتاب بمقدمة توضح منهجه وطريقته فيه، حتى نتعرف من خلالها على منهج الكشي الرجالي أو منهج الطوسي في عملية الاختيار^(٢).

كما إنَّ الكتاب يغلب عليه الأسانيد المعلقة، وأنَّ الطوسي ذكر هذه الأسانيد من غير إصلاح، وعلى رأي بعض المحققين فإنَّه لم يصح من نصوص الكتاب المقدرة (١١٥٠) نصًّا إلا أقل من (٣٠٠) نص فقط^(٣)!

هذا بالإضافة إلى وجود مشكلتين أخريين، إحداهما أنَّ الكتاب يعتمد التوثيق المروي عن الأئمة بحق الرواة، وهو ليس معنيًا بالغالبية العظمى ممن لم يرد فيهم شيء عن الأئمة، أمَّا المشكلة الأخرى فهي أنَّ الكثير من روايات التوثيق التي ينقلها الكتاب عن الأئمة هي روايات متعارضة من المدح والذم، ولم يسلم من ذلك حتى أولئك الموصوفون بقوة الوثاقة ممن اعتمد عليهم في النقل، الأمر الذي اضطر علماء المذهب إلى تعليل روايات الذم بأنَّها صادرة للتقية^(٤)!

هذا فضلًا عن اتهام بعض أكابر علماء الإمامية كالمحدث الميرزا النوري الطبرسي

(١) وهذا هو المظنون، وقد قال النوري الطبرسي في (خاتمة المستدرک: ٣/ ٢٨٧): (واعلم أنه قد ظهر لنا من بعض القرائن أنه قد وقع في اختيار الشيخ -أيضًا- تصرف من بعض العلماء أو النسخ بإسقاط بعض ما فيه، وأنَّ الدائر في هذه الاعصار غير حاوٍ لتمام ما في الاختيار، ولم أر من تنبه لذلك، ولا وحشة من هذه الدعوى بعد وجود القرائن).

(٢) المدخل إلى موسوعة الحديث النبوي عند الإمامية: ص ٢٣٧.

(٣) قال اليهودي في (معرفة الرجال: ص ١٠٣): (ولم يصح لنا من ألف ومائة وخمسين نصًّا إلا أقل قليل منها، لا يبلغ رقمها إلى ثلاثمائة).

(٤) مشكلة الحديث ليحيى محمد: ص ٢٢٨.

(١٣٢٠هـ) للكشي بأنه يعتمد كثيرًا على جرح وتعديل المخالفين للمذهب، قائلاً: «فإن الكشي كثيرًا ما يعول في الجرح والتعديل على غير الإمامية، فلاحظ»^(١).

وإذا كان (الأصل) الذي ألفه الكشي مفقودًا، والكلام إنما هو عن النسخة المختصرة والمهذبة منه، فإن العلامة محمد تقي التستري (١٤١٥هـ) يتحفظ بمفاجأة أكبر من كل ما مضى، حين ينص على أن النسخة التي كانت بحوزة الطوسي والنجاشي من كتاب (الكشي) والتي وقع عليها التهذيب والاختصار ليست صحيحة، حيث يقول: «وأمّا رجال الكشي فلم تصل نسخته صحيحةً إلى أحد حتى الشيخ^(٢) والنجاشي... قلّما تسلم رواية من رواياته عن التصحيح، بل وقع في كثير من عناوينه، بل وقع فيه خلط أخبار ترجمة بترجمة أخرى، وخلط طبقة بأخرى... ثم إن الشيخ اختار مقدارًا منه مع ما فيه من الخلط والتصحيح، وأسقط منه أبوابًا، وإن بقي تربيته» إلى أن يخلص إلى القول: «وبعد ما قلنا من وقوع التحريفات في أصل الكشي بتلك المرتبة لا يمكن الاعتماد على ما فيه إذا لم تقم قرينة على صحة ما فيه... ثم إنه حدث في (الاختيار) من الكشي أيضًا تحريفات غير ما كان في أصله - فإنه شأن كل كتاب - إلا أنها لم تكن بقدر الأصل، ولذا ترى نسخ الاختيار أيضًا مختلفة»^(٣).

وهذا يعني أنه لم تمضِ (٧٠) سنة على كتاب الكشي بل أقل؛ حتى فُقد، فإنه توفي سنة (٣٨٥هـ)، وكانت وفاة النجاشي (٤٥٠هـ)، ووفاة الطوسي (٤٦٠هـ).

أمّا فيما يتعلق بضعف مادة الكتاب - على فرض سلامة النسخة الواصلة منه للطوسي والنجاشي وسلامة مادتها بعد الاختصار والتهذيب - فإننا نلاحظ:

أولاً: قلة عدد من ترجم لهم الكشي في (رجاله)، فقد روى في كتابه (١١٥١) رواية - حسب ترقيم الكتاب - أو أكثر؛ باعتبار أنه يروي أكثر من رواية في كل ترجمة، وقد يروي أكثر من عشر روايات في ترجمة واحدة^(٤)، ومع هذا فإنه لم يُترجم

(١) مستدرک الوسائل: ٧٨/٥.

(٢) أي: شيخ الطائفة الطوسي.

(٣) قاموس الرجال للتستري: ١/ ٥٨-٦٢، وانظر: قواعد الحديث لمحي الدين الموسوي الغريفي: ص ٥١.

(٤) وقد يروي عن الأئمة الاثني عشر أو عن غيرهم؛ كأعلام الطائفة.

ويعنون إلا ل (٤٦٥) راويًا فقط!

وهذا العدد ليس ضئيلاً جداً مقارنة بعدد الرواة الذين لم يترجم لهم فحسب، بل لا يكاد يُذكر مقارنة بمجموع الرواة الواردة أسماؤهم في أسانيد الإمامية كما ذكرنا. على أن رجال الكشي كما يقول أبو المعالي الكلباسي (١٣١٥هـ): (وُضِعَ لنقل الروايات المادحة والقادحة، والتعرض فيه لحال الرجل نادر)^(١).

ثانياً: إن كثيراً ممن ترجم الكشي أو روى عنهم هم مُضعفون ومطعون فيهم إماً بروايات أوردها في تضعيفهم أو ضَعَفْتهم باقي كتب الرجال.

وبالتغاضي عن كبار رواة الطائفة الذين أورد الكشي في تضعيفهم روايات حُمِلت على التقية أو ضُعِفَتْ بطريقة ما، فإن من تتبع ترجمة هؤلاء الرواة في (معجم رجال الحديث) للخوئي وحكمه عليهم، فإنه يلحظ أن (٨٣) راويًا منهم قد نالهم الحكم بالتضعيف؛ على أن واحداً من هؤلاء الرواة، وهو (نصر بن صباح) كان الكشي قد روى عنه وحده قرابة (٥٠) رواية!

رجال النجاشي

يُطلق على هذا الكتاب عادة اسم «رجال النجاشي»، لكن اسمه الذي يُعرف به عند أهل العلم هو «فهرست أسماء مصنفّي الشيعة»، ومؤلفه هو أحمد بن علي النجاشي الكوفي (٤٥٠هـ).

ويُعتبر النجاشي أعظم أركان الجرح والتعديل لدى الإمامية^(٢)، فهو بتعبير أبي القاسم الخوئي: (خرّيت هذه الصناعة، والمتسالم عليه بالوثاقة)^(٣).

ولذلك ذهب أكثر علماء الطائفة إلى ترجيح قوله على قول نظيره شيخ الطائفة الطوسي، لاعتبارات عدة ذكروها^(٤).

وقد ترجم النجاشي لنفسه ذاكراً نسبة إلى بني أسد العدنانيين، ومصنّفاته سوى كتابه

(١) الرسائل الرجالية: ٣/ ١٨٠.

(٢) رجال السيد بحر العلوم: ٣٥/٢.

(٣) معجم رجال الحديث: ١٦٦/٢.

(٤) روضات الجنات للخوانساري: ٦٩/١ ورجال السيد بحر العلوم: ٤٦/٢-٥٠.

هذا، فذكر أنَّ له: (كتاب الجمعة وما ورد فيه من الأعمال)، وكتاب (الكوفة وما فيها من الآثار والفضائل)، وكتاب (أنساب بني نصر بن قعين وأيامهم وأشعارهم)، وكتاب (مختصر الأنوار ومواضع النجوم التي سمتها العرب)^(١).

وبالعودة إلى اسم الكتاب، فإنَّ تسميته بالرجال هو تحريفٌ لاسم الكتاب ولمراد النجاشي من تأليفه، فالاسم كما ذكرناه هو (فهرست أسماء مصنفِّي الشيعة)، وقد نصَّ بنفسه على اسم كتابه هذا في بداية الجزء الثاني منه، حيث قال: «الجزء الثاني من كتاب فهرست أسماء مصنفِّي الشيعة»^(٢).

ومن هنا قال العلامة محمد تقي التستري (١٤٠١هـ) في (قاموسه): «سمَّينا كتاب النجاشي فهرستًا لتصريحه بذلك في أول الجزء الثاني منه، فتسمية العلامة-أي ابن المطهر الحلي- وابن داود له بالرجال في ترجمته غلط، فإنَّ الرجال ما كان مبنيًا على الطبقات دون مجرد ذكر الأصول والمصنَّفات، فإنَّه يُسمَّى بالفهرست، ولذا ترى النجاشي يقول في بعضهم: ذكَّره أصحاب الفهرسات، وفي بعضهم: ذكره أصحاب الرجال»^(٣).

وهو ما يذكره النجاشي في مقدمة كتابه صراحة بقوله: «أمَّا بعد؛ فإنِّي وقفت على ما ذكره السيد الشريف -أطال الله بقاءه وأدام توفيقه- من تعيير قوم من مخالفينا أنه لا سلف لكم ولا مصنف، وهذا قول من لا علَمَ له بالناس ولا وقف على أخبارهم، ولا عرف منازلهم وتاريخ أخبار أهل العلم، ولا لقي أحدًا فيعرف منه، ولا حجة علينا لمن لم يعلم ولا عرف. وقد جمعت من ذلك ما استطعته، ولم أبلغ غايته، لَعْدِمِ أكثر الكتب، وإنَّما ذكرت ذلك عذرًا إلى من وقع إليه كتاب لم أذكره»^(٤).

ويستفاد من هذه المقدمة أمران:

الأول: أنَّ الكتاب لم يُصنَّف للكشف عن أحوال الرجال، وإنَّما هو فهرست لكل من صنَّف من الشيعة أو من صنَّف لهم، فكان كتابه من الفهارس التي تخص معرفة

(١) رجال النجاشي: ص ١٠١.

(٢) رجال النجاشي: ص ٢١١.

(٣) قاموس الرجال: ٢٤/١ - المقدمة (الفصل السادس عشر).

(٤) مقدمة رجال النجاشي: ص ٣.

المصنّفات وأصحابها، وليس فيه ذكر لمن ليس له كتاب أو تصنيف.

وقد ترجم النجاشي في (فهرسته) لـ (١٢٦٩) راويًا، فوثّق (٥٥٦)، وامتدح دون التوثيق (١٢٧)، وعدّ (١٦) من المخالفين!، وحكم بجهالة (٩)، وضعّف (١٣١)، وسكت عن (٤٣٠) راويًا دون بيان حالهم^(١).

ولهذا قال التستري عنه وعن فهرست الطوسي: «إنّهما كثيرًا ما يسكتان عن تضعيف الإمامي الضعيف، حيث إنّ كتابيهما ليسا إلا مجرد (فهرست) لمن صنّف من الشيعة أو صنّف لهم، دون الممدوحين والمذمومين»^(٢).

الثاني: أنّ الغرض من تأليفه الكتاب هو دفع تعيير العامة -أي: أهل السنة-، نعم يُمكن القول بأنّه لم يخترع أسماء الكتب المذكورة من عند نفسه، وإنّما ذكرها وبين طرقه إليها عبر المشايخ والأسانيد دفعًا للتهمة، لكن هذه المقدمة ومثلها مقدمة الطوسي في (المبسوط) تُظهران عقدة كان أساطين المذهب يعانون منها بشكل واضح، وهي عقدة النقص، والمحاولات الحثيثة لإثبات الوجود ودفع التعيير عن الطائفة، ولو باقتباس علوم الغير والتطفل عليهم.

وقد أوضح بعض المحققين نقطة بالغة الأهمية في هذا الشأن، وهي: أنّ الشيعة المشار إليهم في مقدمة (فهرست النجاشي) ليسوا هم الشيعة الإمامية الاثني عشرية فحسب، بل الشيعة بالمعنى العام، حيث يدخل فيهم: (الاثني عشرية، والزيدية، والإسماعيلية، والقطعية، والواقفية، ..)، بالإضافة إلى بعض المؤلفات لغير الشيعة، والتي رواها أصحابها عن المشايخ الشيعة أو تصب في مصلحة الشيعة^(٣)! وهذا استكثارٌ بمصنّفات الغير -بغير حق- لدفع تعييرهم! فما عشت أراك الدهر عجبًا!

ومع هذا كلّهُ، فإنّ بعضًا من علماء الإمامية مثل: آية الله الشيخ محمد السند يشيرون بصراحة إلى تأثير النجاشي بشيوخه من أهل السنة في بنائه المعرفي في علم

(١) مقدمة رجال النجاشي: ص ٣.

(٢) قاموس الرجال: ٢٧/١ - المقدمة (الفصل السادس عشر).

(٣) انظر: قاموس الرجال للتستري: ٢٥/١ - المقدمة (الفصل السادس عشر)، ومعجم رجال الحديث

للخوئي: ٩٦/١ والمدخل إلى موسوعة الحديث النبوي عند الإمامية لحيدر حب الله: ص ٢٤٦.

الرجال، وأخذَ عنهم، حيث يقول السند في إيضاح هذا الأثر: «ومما يسلط الضوء على الملامح العلمية لشخصية النجاشي ولونها ما يُلاحظ من تتلمذ النجاشي على جملة من مشايخ العامة»^(١)، بل لم يكن يقتصر على التلمذ فحسب، فإنَّ الملحوظ توطد علاقته معهم إلى درجة التأثير الفكري والمجاراة معه في جملة من آرائهم الرجالية المبتنية على جملة من الرؤى الكلامية»^(٢).

ويقول: «إنَّ المشاهد في جملة من موارد التضعيف والجرح للرواة عند النجاشي أنه يتفرّد دون بقية الأصحاب، ولا يوافقه على ذلك إلا ابن الغضائري. بينما نجد أنَّ العامة قد ضَعَفُوا أولئك الرواة بعبارات متقاربة في المعنى أو اللفظ للتضعيف الذي ذكره النجاشي. ومن ثمَّ لا يبعد استظهار أنَّ مراد النجاشي من إسناد التضعيف أو الغمز في مثل قوله (عُيِّزَ وَضَعُفَ) شاملٌ لأرباب الجرح والتعديل من العامة»^(٣). كما يلاحظ في الكتاب وجود عبث بالزيادة من قِبل النُساخ أو غيرهم، فإنَّ

(١) وقد ذكر من جملة شيوخ النجاشي من أهل السنة كلاً من:

- إبراهيم بن مخلد بن جعفر الباقرحي (الجريري مذهباً - نسبة إلى الإمام ابن جرير الطبري - الفقيه والمفسر والمؤرخ الشهير)، قال الخطيب في (تاريخ بغداد: ١٣٩/٧): (كتبنا عنه، وكان صدوقاً صحيح الكتاب، حسن النقل جيد الضبط، ومن أهل العلم والمعرفة بالأدب).

- القاضي محمد بن عبد الله بن الحسين الجعفي الكوفي المعروف بابن الهرواني (الحنفي مذهباً). انظر: تاريخ بغداد: ٥٠٨/٣ والعبر في خبر من غير: ٢٠٣/٢.

- أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبري المقرئ (المالكي مذهباً)، قال الخطيب في (تاريخ بغداد: ٥١٠/٦): (كان أبو الحسن الدارقطني خرَّج له خمسمائة جزء، وكان كريماً سخياً مفضلاً على أهل العلم، حسن المعاشرة جميل الأخلاق، وداره مجمع أهل القرآن والحديث، وكان ثقة).

- الحسن بن أحمد بن إبراهيم البرَّاز (مُحدِّث ومشتغلٌ بعلم الكلام على مذهب الأشعرية). انظر: تاريخ بغداد: ٢٢٣/٨.

- عبد السلام بن الحسين بن محمد البصري (القارئ والأديب اللغوي)، قال الخطيب في (تاريخ بغداد: ٣٣١/١٢): (كان صدوقاً، عالماً، أديباً، قارناً للقرآن، عارفاً بالقراءات. وكان يتولى ببغداد النظر في دار الكتب، وإليه حفظها والإشراف عليها).

- الحسن بن محمد بن يحيى الفخَّام (الشافعي مذهباً). انظر: تاريخ بغداد: ٤٥١/٨ وتاريخ الإسلام: ١٢٨/٩.

(٢) الاجتهاد والتقليد في علم الرجال وأثره في التراث العقائدي: ص ٣٢٠.

(٣) الاجتهاد والتقليد في علم الرجال وأثره في التراث العقائدي: ص ٣١٦.

المعروف أنَّ وفاة النجاشي كانت سنة ٤٥٠هـ، ونصَّ على ذلك ابن المطهر الحلي في (خلاصته)^(١)، لكن القارئ يجد بين طيّات الكتاب تأريخ المؤلف لوفاة محمد بن الحسن بن حمزة الجعفري المتوفى سنة (٤٦٣هـ)^(٢)!

ولازم ذلك أن يكون مؤلف الكتاب حيًّا إلى ما بعد هذه السنة على أقل تقدير، أو أنَّه تلاعبت بالكتاب أيدي النَّسَّاح أو غيرهم، هذا إن لم يتطرق الشك في نسخة (الرجال) نفسها، هل هي ذاتها التي كتبها المؤلف أم نسخة مهذَّبة منها.

ويمكن الاستشهاد لهذا بما ذكره المرجع الديني المعاصر السيد علي خامنئي في (الأصول الأربعة في علم الرجال) وهو يتحدث عن (فهرست الطوسي) بقوله: «إنَّ نُسخ كتاب الفهرست كأكثر الكتب الرجالية القديمة المعتبرة الأخرى مثل كتاب الكشي والنجاشي والبرقي والفضائري قد ابتليت جميعًا بالتحريف والتصحيف، ولحققت بها الأضرار الفادحة، ولم تصل منها لأبناء هذا العصر نسخة صحيحة»^(٣).

ومن قبله العلامة محمد تقي التستري (١٤٠١هـ) ذكر في تبرير عدم توثيق النجاشي لـ (الحسن بن محبوب) بقوله: «لم تصل نسخة من النجاشي صحيحة ولا كاملة إلينا»^(٤).

فهرست الطوسي ورجاله

يُعتبر الشيخ محمد بن الحسن الطوسي المشهور بـ (شيخ الطائفة) (٤٦٠هـ) هو شيخ الإمامية بلا منازع، فإذا أُطلق لقب (الشيخ) انصرف إليه مباشرة، وإليه تنتهي معظم الطرق إلى الكتب والمصنَّفات والأصول في التراث الشيعي الإمامي.

وقد ألَّف الطوسي ثلاثة كتب في علم الرجال:

أولها: اختيار معرفة الرجال - وهو مجرد اختصار وتهذيب لكتاب الكشي الذي ترجمنا له.

(١) خلاصة الأقوال: ص ٧٣.

(٢) انظر: رجال النجاشي: ص ٤٠٤.

(٣) الأصول الأربعة في علم الرجال: ص ٣٤.

(٤) قاموس الرجال: ٣/٣٤٩، وقال مثله في ٥/٥٨ في رفع التدافع بين عبارتين للنجاشي في ترجمة (سعد بن عبد الله القمي).

الثاني: الفهرست.

الثالث: كتاب الرجال، ويُعرف في الأوساط العلمية باسم (رجال الطوسي).
فأما (الفهرست)؛ فهو فهرست خاص بمؤلفي الكتب وأصحاب الأصول، وليس كتابًا رجاليًا يكشف عن أحوالهم، وقد قال الطوسي في مقدمة كتابه: «إذا ذكرت كل واحد من المصنّفين وأصحاب الأصول، فلا بدّ من أن أشير إلى ما قيل فيه من التعديل والتجريح، وهل يعول على روايته أم لا، وأيتن عن اعتقاده، وهل هو موافق للحق أو هو مخالف له، لأنّ كثيرًا من مصنّفي أصحابنا وأصحاب الأصول ينتحلون المذاهب الفاسدة، وإن كانت كتبهم معتمدة»^(١).

فهل التزم الطوسي بهذا؟

يحتوي (الفهرست) على ذكر (٩١٢) راويًا، اشترك مع النجاشي في حوالي (٧٠٠) شخصية، حكم الطوسي على (٩٢) فقط منهم بالوثاقة، وضَعَفَ (٢١)، وسكت عن (٧٩٩) راويًا^(٢)!

وفي هذا يقول محي الدين الموسوي الغريفي: «فلم يذكر الشيخ في (فهرسته) غير المصنّفين وأصحاب الأصول من الرواة، على أنه لم يجزِ على ما وعد به في المقدمة من الإشارة إلى ما قيل فيهم (من التعديل والتجريح)، حيث أهمل توثيق كثير من وجوه الرواة، مثل زكريا بن آدم، وزرارة بن أعين، وسلمان الفارسي، وعبيد بن زرارة، وعبد الرحمن بن الحاج، وعمار بن موسى الساباطي، وليث المرادي، ومحمد بن إسماعيل بن بزيع، ومحمد بن الحسن الصفار، ومحمد بن علي بن محبوب، ومعاوية بن عمار. ولا يصح الاعتذار عن ذلك بأنّ أمثال هؤلاء الرواة لا يحتاجون إلى توثيق، لأنّ بعضهم محتاج إليه مثل عمار الساباطي الفطحي ونظائره، حيث خدش فيه جماعة، وإن اشتهر توثيقه، واعتبار حديثه»^(٣).

وقد ذكرنا قول التستري في (فهرست النجاشي) و(فهرست الطوسي) في محله، فراجع.

(١) الفهرست: ص ٢٨.

(٢) المدخل إلى موسوعة الحديث النبوي عند الإمامية: ص ٢٦٦.

(٣) قواعد الحديث: ص ١٦١.

هذا فضلاً عمّا نقلناه عن المرجع الديني المعاصر السيد علي خامنئي من وقوع التحريف في نُسخه، فتأمل!

وأما رجال الطوسي؛ فقد أودع فيه مؤلفه عدد (٦٤٢٩) راوياً، لكنه لم يكشف عن أحوال إلا أقل القليل منهم، فوثّق (١٥٧) راوياً، وضعّف (٧٢)، ووصف (٥٠) منهم بالمجاهيل، وسكت عن الباقي دون جرح أو تعديل^(١)، فيكون عدد المسكوت عنهم (٦١٥٠) راوياً!

ولا يمكن اعتبار من يذكره الطوسي في (رجاله) من الشيعة الإمامية؛ لذكره غير الشيعة أو الإمامية بالمعنى المصطلح، كعبيد الله بن زياد، والذي عدّه من أصحاب الإمام علي بن أبي طالب!

وذكر أبا جعفر المنصور في أصحاب الإمام جعفر الصادق!

ولهذا ذهب التستري (١٤٠٥هـ) إلى: «... أنه أراد استقصاء أصحابهم، ومن روى عنهم، مؤمناً كان أو فاسقاً، إمامياً كان أو عامياً...»^(٢).

ولأجل هذا ينقل المرجع الديني المعاصر الشيخ جعفر السبحاني عن المرجع الديني الراحل السيد حسين البروجردي (١٢٩٢هـ) اعتباره كتاب الرجال للطوسي بمثابة مسودات لم تُبيّض، فيقول: «كان سيدنا المحقق البروجردي يقول: إنّ كتاب الرجال للشيخ كانت مذكرات له ولم يتوفّق لإكماله، ولأجل ذلك نرى أنه يذكر عدة أسماء ولا يذكر في حقهم شيئاً من الوثاقة والضعف ولا الكتاب والرواية، بل يعدّهم من أصحاب الرسول والأئمة فقط»^(٣).

وقد ذكر التستري في (قاموس رجاله) شيئاً من اشتباهات الطوسي الكثيرة وأوهامه في (رجاله) و(فهرسته)، فراجع إن شئت^(٤).

علیٰ أنّه یذهب جمّع من علماء الإمامية إلى عدم الاعتماد علیٰ أحكام الطوسي علیٰ الرواة، لكثرة تناقضه واضطراب كلامه فيهم، ووقوع ذلك منه أيضاً في بعض مسائل

(١) المدخل إلى موسوعة الحديث النبوي عند الإمامية: ص ٢٦٠.

(٢) قاموس الرجال: ٢٩/١، وانظر أيضاً: معجم رجال الحديث للخوئي: ٩٧/١.

(٣) كليات في علم الرجال: ص ٦٩.

(٤) قاموس الرجال: ٥١/١-٥٣.

الأصول والحديث، حيث يقول العلامة محمد إسماعيل الخواجوي (١١٧٣هـ) في (فوائده الرجالية) متحدّثاً عن تعارض الجرح والتعديل: «وقع له في كتب الحديث غرائب، فتارة يعمل بالخبر الضعيف مطلقاً، حتّى إنّهُ يُخصّص به أخباراً كثيرة صحيحة حيث يعارضه بإطلاقها. وتارة يصرح برد الحديث لضعفه وأخرى يرد الصحيح معللاً بأنّه خبرٌ واحدٌ لا يُوجب علماً ولا عملاً، كما عليه المرتضى وأكثر المتقدّمين.

ومن اضطرابه في معرفة الأحوال ونقد الرجال، فإنّه يقول في موضع: إنّ الرجل ثقة، وفي آخر أنّه ضعيف، كما في سالم بن مكرم الجمّال، وسهل بن زياد الأدمي الرازي.

وقال في الرجال: (محمد بن علي بن بلال) ثقة^(١)، وفي كتاب الغيبة: إنّهُ من المذمومين^(٢)!

وإنّه قال في (العُدّة): (إنّ عبد الله بن بكير، ممّن عملت الطائفة بخبره بلا خلاف)^(٣).

وفي (الاستبصار)، في آخر الباب الأول من أبواب الطلاق، صرّح بما يدلّ على فسقه وكذبه، وأنّه يقول برأيه^(٤).

وفي عمار الساباطي أنّه ضعيف، لا يُعمل بروايته، كذا في (الاستبصار)^(٥)، وفي (العُدّة): إنّ الطائفة لم تزل تعمل بما يرويه^(٦)، وأمثال ذلك منه كثيرٌ جدّاً.

وأنّه قد ادّعى عمل الطائفة بأخبار الفطحية مثل عبد الله بن بكير وغيره، وأخبار الواقفية مثل سماعة بن مهران، وعليّ بن أبي حمزة، وعثمان بن عيسى، وبني فضال، والطاطرية، مع أنّا لم نجد أحداً من الأصحاب وثقّ عليّ بن أبي حمزة البطائني، أو يعمل بروايته إذا انفرد بها؛ لأنّه خبيثٌ، واقفيٌّ، كذابٌ، مذمومٌ.

(١) رجال الطوسي: ص ٤١٠.

(٢) الغيبة: ص ٣٥٣.

(٣) عدة الأصول: ١/ ١٥٠.

(٤) انظر: تهذيب الأحكام: ٣٦/ ٨ والاستبصار: ٢٧٦/ ٣.

(٥) الاستبصار: ١/ ٣٧٢.

(٦) عدة الأصول: ١/ ١٥٠.

وقس عليه حال غيره ممن ادعى عمل الطائفة على العمل بروايته في كلامه المذكور.

وأنه تارة يشترط في قبول الرواية الإيمان والعدالة، كما قطع به في كتبه الأصولية، وهذا يقتضي أن لا يعمل بالأخبار الموثقة والحسنة. وأخرى يكتفي في العدالة بظاهر الإسلام، ولم يشترط ظهور العدالة، ومقتضاه العمل بالأخبار الموثقة والحسنة كالصحيحة.

وأنه تارة يعمل بالخبر الضعيف مطلقاً، حتى أنه يخصص به أخباراً كثيرة صحيحة حيث تعارضها بإطلاقها.

وتارة يصرح برد الحديث لضعفه.

وثالثة يرد الصحيح مُعللاً بأنه خبر واحد لا يوجب علماً ولا عملاً

ومن هذا اضطرابه كيف يسوغ تقليده في معرفة أحوال الرجال؟ أم كيف يفيد إخباره بأن في الأخبار الضعيفة ما هو معتمد بين الطائفة ظناً على حال من الأحوال^(١).

رجال ابن الغضائري

ويُعرف باسم «كتاب الضعفاء»، وهو كتاب صغير يختص بالضعفاء دون غيرهم، واشتهرت نسبة هذا الكتاب إلى الشيخ أحمد بن الحسين بن عبيد الله الشهير بابن الغضائري (ق ٥٥هـ)، وإن اختلفوا في مؤلفه، هل هو الابن أحمد أو الأب الحسين، فاختار الأكثر الأول، ونسبه الوحيد البهبهاني إلى جماعة من المحققين، وإلى ابن طاووس وابن المطهر الحلي^(٢).

وفي (رجال ابن الغضائري) من التصريح بتضعيف بعض رواة المذهب ما ليس في غيره، ومن هنا ارتاب فيه بعض علماء المذهب، لما في ذلك من التشكيك في رواية يرون أن اتهامهم بالغلو أو الضعف توهيناً للمذهب.

وقد اختلفت آراء هؤلاء العلماء حول الكتاب اختلافاً عميقاً، فمن ذاهب إلى أنه

(١) رسائل الخواجوني: ٣٧٠/١ والفوائد الرجالية له: ص ٢٠٣-٢٠٤ والرسائل الرجالية لأبي المعالي

الكلباسي: ٣٢٥/٢ وسماء المقال لأبي الهدى الكلباسي: ١٦٠-١٥٩.

(٢) تعليقه منهج المقال: ص ٣٥.

مُختلق لبعض معاندي الإمامية! أراد به مؤلفه الوقعة فيهم!، إلى قائلٍ بثبوت الكتاب ثبوتاً قطعياً وأنه حجة ما لم يعارض توثيق الشيخ والنجاشي، إلى ثالث بأنَّ الكتاب له، وأنه نقاد هذا العلم، ولا يُقدَّم توثيق الطوسي والنجاشي عليه، إلى رابع بأنَّ الكتاب له، غير أنَّ جرحه وتضعيفه غير معتبر، لأنَّه لم يكن في الجرح والتضعيف مستنداً إلى الشهادة، ولا إلى القرائن المفيدة للاطمئنان، بل إلى اجتهاده في متن الحديث، فلو كان الحديث مشتملاً على الغلو والارتفاع في حقَّ الائمة حسب نظره، وصف الراوي بالوضع وضعفه^(١).

يقول المحقق آقا بزرگ الطهراني في (الذريعة): «إنَّ لنسبة الكتاب هذا إلى ابن الغضائري المشهور الذي هو من شيوخ الطائفة ومن مشايخ الشيخ والنجاشي إجحافٌ في حقه عظيم . . . وهو أجلّ من أن يقتحم في هتك أساطين الدين حتّى لا يفلت من جرحه أحد من هؤلاء المشاهير بالتقوى والعفاف والصلاح!»^(٢).

لكن أبا الهدى الكلّباسي يجزم وبكل ثقة أنه «لا يبعد أن يكون -ابن الغضائري- أعلم بأحوال الرجال وتصانيفهم من النجاشي الذي هو من رؤساء هذا الفن، وكذا من العلامة -أي الحلبي- على الإطلاق، ويدل عليه تقدّم زمانه على زمانه، ومن الظاهر كمال مدخلية التقدّم في الاطلاع بأحوال المتقدمين . . .»^(٣).

وقد دافع العلامة محمد تقي التستري (١٤١٥هـ) عن ابن الغضائري إنصافاً له قائلاً: «وأما كتاب ابن الغضائري وإن اشتهر من عصر المجلسي عدم العبرة به؛ لأنَّه يتسرع إلى جرح الأجلّة، إلا أنَّه كلام قشري، ولم أر مثله في دقة نظره، وكيفيه اعتماد مثل النجاشي الذي هو عندهم أضبط أهل الرجال عليه، ومما استند إليه في (خيبري)»^(٤).

وفي هذا الإطار يقول الفيض الكاشاني (١٠٩١هـ): «إنَّ في الجرح والتعديل وشرائطهما اختلافات وتناقضات واشتباهاً لا يكاد ترتفع بما تطمئن إليه

(١) كليات في علم الرجال: ص ٨٩.

(٢) الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ٨٩/١٠.

(٣) سماء المقال: ١٠/١.

(٤) قاموس الرجال: ٥٥/١.

النفوس كما لا يخفى على الخبير بها»^(١).

وفي نقد علماء الجرح والتعديل والتشنيع على طرائقهم قال المحدث عبد علي بن أحمد آل عصفور البحراني (١١٢٧هـ): «لا بد في معرفة الثقة من غيره من تتبع الرجال وأحوالهم، وتطلع كتب سيرهم وأفعالهم، والتفتيش عما ورد في شأنهم عن الأئمة الأطياب من الأخبار المودعة في كتب الأصحاب؛ بحيث يحصل الاطلاع على حسن ظاهريهم وقبحه، ولا يكفي في ذلك بتعديل أحد أرباب التعديل وجرحه؛ فإنهم مع قلة ضبطهم ووفور غلطهم وكثرة خبطهم؛ متناقضو الأقوال، متهائون المقال. كم مشترك توهموا توحده!، ومتحد توهموا اشتراكه وتعدده، وكم من ضعيف صرّحوا بوثاقته، وثقة جزموا بضعفه مع ظهور عدالته، بل كم رجل وثقوه؛ وفي مقام آخر ضعّفوه؛ كما هو غير خفي على من لاحظ كتبهم، وتصفّح مدحهم وتلبّهم»^(٢).

وهذا ما دعى العلامة ياسين البلادي البحراني (ق ١٢هـ) إلى تأليف رسالة بعنوان: «رسالة في عدم اعتبار قول علماء الرجال لكثرة اشتباهاتهم»^(٣).

ويظهر أنّ هناك قناعة تامة عند علماء المذهب -بأخباريهم وأصوليهم- أنّ التطبيق الحقيقي لعلم الدراية الذي اختلفوا حول نظرته له اختلافاً كبيراً وسُفِكت لأجله ولغيره الدماء، يقضي فعلاً بهدم المذهب، يدل عليه هذا الإعراض الواضح من كبار مراجع التقليد والحوزات العلمية عن تبني كتاب صحيح في الحديث يُعبر عن النقل الصحيح عن الإمام جعفر الصادق وغيره من الأئمة، وإن عُذَّ ذلك -زوراً- من مفاخر الطائفة!

وهو ما يصرّح به آية الله السيد مرتضى العسكري (١٤٢٨هـ) في (معالم المدرستين) بقوله: «وتمتاز مدرسة أهل البيت (ع) على مدرسة الخلفاء بأنّها لا تعتبر أيّ كتاب عدا كتاب الله من أوله إلى آخره صحيحاً» إلى أن قال: «ويدلك على ما ذكرنا بالنسبة إلى مدرسة أهل البيت أنّ ما انتخبه العلامة الحلبي الحسن بن يوسف (٧٢٦هـ) من حديث، ودوّنه في عشرة أجزاء، وسماه (الدر والمرجان في الأحاديث الصحاح والحسان)،

(١) الوافي: ٢٥/١ ط مكتبة الإمام أمير المؤمنين علي (ع) العامة - أصفهان.

(٢) إحياء معالم الشيعة بأخبار الشريعة: المبحث السادس ص ١٠٠.

(٣) الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ٢٣٤/١٥.

وكذلك ما انتخبه من حديث صحيح حسب اجتهاده، وجمعه في تأليف وسمّاه (النهج
الوضّاح في الأحاديث الصحاح)، وما انتخبه الشيخ حسن ابن الشهيد الثاني
(١٠١١هـ) من حديث، مقتفياً أثر العلامة وسمّاه (مقتفى الجُمان في الأحاديث
الصحاح والحسان) لم تتداول في الحوزات العلمية، ولم يعتد بها العلماء، وإنّما
اعتبروا عملهما اجتهداً شخصياً، رغم اشتهاؤ مؤلفاتهما لديهم وتداولها بينهم حتى
اليوم، مثل كتاب (معالم الأصول) للشيخ حسن الذي بقي منذ عصر مؤلفه إلى اليوم
أوّل كتابٍ دراسي يدرسه طلاب أصول الفقه، ودرسه عامة الفقهاء في سلّم الدراسات
الأصولية، ومن جرّاء ذلك اشتهر مؤلفه بين العلماء بصاحب المعالم، ومع ذلك
نُسيت مؤلفاتهم في صحاح الأحاديث وجِسانها، ولعلّ في العلماء بمدرسة أهل البيت
من لم يسمع بأسماء كُتِبهم في صحاح الأحاديث وجِسانها، فضلاً عن التمسك بما
جاء فيها من حديث بعنوان الصحيح والحسن^(١).

إنّهُ السقوط! ولا كلمة أكثر دلالة وصدقاً في التعبير من هذه!

نماذج تطبيقية لبعض المكثرين في الرواية

كما قد ذكرنا أنّ هناك حاجة إلى استعراض نماذج تطبيقية لبعض المكثرين في
الرواية ممن ترجّح ضعفهم أو اتهامهم بالكذب، مع عرض عدد مروياتهم في مدونات
الطائفة الحديثية الأربعة الرئيسة (الكافي، ومن لا يحضره الفقيه، وتهذيب الأحكام،
والاستبصار)، وهي أوثق وأهم روايات الطائفة؛ لنقف بعد ذلك على حجم المشكلة
التي تكتنف أحوال رواة المذهب ومروياتهم.

وفيما يلي مسرد بأسماء هؤلاء الرواة، كنت قد ارتأيت تقسيمهم -بعد التبع
والفرز- إلى قسمين رئيسين:

الأول: رواة مكثرون جدّاً في الرواية، لكن حالهم لا يرقى للقبول، وهم:

١- زرارة بن أعين - وقع في إسناد عدة من الروايات الشيعية تبلغ (٢٠٩٤)
رواية^(٢).

(١) معالم المدرستين: ٣/ ٣٣٨-٣٣٩.

(٢) معجم رجال الحديث: ٨/ ٢٥٤.

وهو أحد الفقهاء الذين عدَّهم الكشي من (أصحاب الإجماع)، أي: ممَّن أجمعت الطائفة على تصديقه والانقياد له في الفقه^(١).

قال النجاشي: (زرارة بن أعين بن سنسن مولى لبني عبد الله بن عمرو السمين بن أسعد بن همام بن مرة بن ذهل بن شيبان، أبو الحسن. شيخ أصحابنا في زمانه ومتقدمهم، وكان قارئاً فقيهاً متكلماً شاعراً أديباً، قد اجتمعت فيه خلال الفضل والدين، صادقاً فيما يرويه)^(٢).

ولكثر ما يرويه زرارة عن الباقر والصادق، لقَّبه البعض بـ (خزينة أحاديث الأئمة)^(٣). لكن الفريد في الأمر، أنَّ هذا الكوفي المُكثِّر من الرواية عن الإمامين الباقر والصادق، لم يرحل إلى المدينة النبوية ليستقر بها ويطلب حديثهما، فضلاً عن ثبوت عدم ارتحال الباقر ثمَّ الصادق إلى العراق، ومع هذا يروي الإمامية عن جعفر الصادق قوله: «رحم الله زرارة بن أعين، لولا زرارة بن أعين، لولا زرارة ونظراؤه لاندurst أحاديث أبي^(٤)».

ولهذا لما قيل للإمام سفيان بن عيينة (١٩٨هـ) -وهو من أعرف الناس بالإمام جعفر وأعلم الناس بحديث أهل الحجاز^(٥)-: «روى زرارة بن أعين عن أبي جعفر -الباقر- كتاباً؟ قال: «ما رأى هو أبا جعفر، ولكنه كان يتبع حديثه»^(٦).

(١) رجال الكشي: ٥٠٧/٢.

(٢) فهرست النجاشي: ص ١٧٥.

(٣) رجال حول أهل البيت: ٩٤/٢.

(٤) رجال الكشي: ٣٤٨/١ - رواية رقم (٢١٧).

(٥) قال الإمام عبد الرحمن بن مهدي العنبري (١٩٨هـ): «كان ابن عيينة من أعلم الناس بحديث الحجاز». وقال الإمام محمد بن إدريس الشافعي المطلبي (٢٠٤هـ): «لولا مالك وسفيان بن عيينة، لذهب علم الحجاز، وجدت أحاديث الأحكام كلها عند ابن عيينة، سوى ستة أحاديث، ووجدتها كلها عند مالك سوى ثلاثين حديثاً».

نقل كلا القولين الحافظ الذهبي في (السير: ٤٥٧/٨)، وعلّق على آخرهما بقوله: (فهذا يوضح لك سعة دائرة سفيان في العلم، وذلك لأنّه ضمَّ أحاديث العراقيين إلى أحاديث الحجازيين. وارتحل، ولقي خلقاً كثيراً ما لقيهم مالك، وهما نظيران في الإتيان، ولكن مالكاً أجّل وأعلى).

(٦) الضعفاء الكبير للعقيلي: ٩٦/٢.

وذكرنا في حديثنا عن (التقية) ما يتعلق بزرارة وحديث أبي عبد الله جعفر الصادق تحديدًا، فذكرنا قول ابن السَّمَاك الكوفي: خرجت إلى مكة فلقيني زُرارة بن أعين بالقادسية، فقال لي: إنَّ لي إليك حاجة، وأرجو أن أبلغها بك، وَعَظَّمَهَا، فقلت: ما هي؟ فقال: إذا لقيت جعفر بن محمد فأقرئه مني السلام، وسله أن يخبرني، مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَنَا، أم من أَهْلِ النَّارِ؟ فَأَنْكَرْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِ، فقال لي: إِنَّهُ يَعْلَمُ ذَلِكَ، فلم يزل بي حتَّى أَجَبْتَهُ، فَلَمَّا لَقِيتُ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ أَخْبَرْتَهُ بِالَّذِي كَانَ مِنْهُ، فقال: هو من أَهْلِ النَّارِ، فوقع في نفسي شيءٌ مما قال، فقلت: ومن أين علمت ذلك؟! فقال: من ادَّعَى عَلَيَّ أَنِّي أَعْلَمُ هَذَا فَهُوَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَلَمَّا رَجَعْتُ لَقِيتُ زُرَّارَةَ بْنَ أَعِينٍ، فَسَأَلَنِي عَمَّا عَمِلْتُ فِي حَاجَتِهِ، فَأَخْبَرْتَهُ بِأَنَّهُ قَالَ لِي: إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فقال: كَالَ لَكَ يَا عَبْدَ اللَّهِ مِنْ جِرَابِ الثُّورَةِ، فقلت: وما جراب الثُّورَةِ؟ قال: عمل معك بالتقية!^(١)

فمن الظاهر حجم العبث بروايات الأئمة الذين كان زرارة يمارسه بلا استحياء من الله تعالى ولا من الناس.

وقد وردت فيه روايات إمامية صحيحة ومعتبرة في الطعن فيه، بل ولعنه! أظهرها وأصرحها ما يلي:

١- حسنة ليث المرادي^(٢) عن الإمام جعفر أنَّه قال: «لا يموت زرارة إلا تائبًا»^(٣).

(١) الضعفاء الكبير: ٩٦/٢، قال العقيلي (٣٢٢هـ): حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى عَبْدَ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي مَسْرَةَ (٢٧٩هـ) -وهو إمام محدِّث ثقة-، قال: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ (٢٢٧هـ) -وهو إمام محدِّث ثقة، من أوعية العلم- قال: حَدَّثَنَا ابْنُ السَّمَاكِ (١٨٣هـ) -وهو صدوق-، فذكره.

(٢) وهو ثقة، قال المجلسي في (ملاذ الأخيار): (وهو المشهور بالثقة)، ويعتبر عند قومٍ من (أصحاب الإجماع) الذين أجمعت الطائفة على تصديقهم والعمل بفقههم. قال الكشي: «أجمعت العصابة على تصديق هؤلاء الأولين من أصحاب أبي جعفر وأصحاب أبي عبد الله، وانقادوا لهم بالفقه، فقالوا: أفتقه الأولين ستة: زرارة، ومعروف بن خربوذ، وبُرَيْد، وأبو بصير الأسدي، والفضيل بن يسار، ومحمد بن مسلم الطاطفي، قالوا: وأفتقه ستة زرارة، وقال بعضهم: مكان أبي بصير الأسدي أبو بصير المرادي، وهو ليث بن البختری».

(٣) رجال الكشي: ٣٦٥/١ - رواية (٢٤٠).

٢- حسنة مسمع كردين أبي سيار^(١) عن الإمام جعفر أيضًا أنه قال: «لعن الله بريداً، ولعن الله زرارة»^(٢).

وقد حسن السيد محسن الأمين إسناد هاتين الروایتين في موسوعته (أعيان الشيعة)^(٣).

٣- ما رواه يونس بن عبد الرحمن^(٤) عن ابن مسكان^(٥) قال: سمعت زرارة يقول: رحم الله أبا جعفر، وأما جعفر فإن في قلبي عليه لعنة^(٦)، فقلت له: وما حمل زرارة على هذا؟ قال: حملة على هذا لأن أبا عبد الله - جعفر الصادق - أخرج مخازيه^(٧).

(١) وهو أبو سيار مسمع بن عبد الملك، الملقب بـ (كردين)، ثقة، قال النجاشي: (شيخ بكر بن وائل بالبصرة ووجهها وسيد المسامعة، روى عن أبي جعفر الباقر رواية يسيرة، وروى عن أبي عبد الله جعفر الصادق وأكثر واختص به، وقال له الإمام جعفر: «إني لأعذك لأمر عظيم يا أبا السيار»).

(٢) رجال الكشي: ١/٣٦٤ - رواية (٢٣٧).

(٣) أعيان الشيعة: ١٠/٣٨٨.

(٤) وهو ثقة من (أصحاب الإجماع) الذين أجمعت الطائفة على تصديقهم والعمل بفقههم.

(٥) وهو ثقة من (أصحاب الإجماع) أيضًا، قال عن النجاشي: «ثقة، عين»، وقال ابن داود الحلبي: «فقيه، عين، معظم، من السنة الذين أجمعت العصاة على تصديقهم وثقتهم».

(٦) كذا في نسخة المحقق المير داماد الاسترابادي (١٠٤١هـ)، وفي نسخة محمد تقي الميبدئي: (لفتة)، وعند ابن طاووس: (لمية)، والتصحيح وارد لاحتمال الرسم كل هذه الأوجه، وقد كنت فيما مضى أظن أن اللفظة (لفتة) قولاً واحداً، حتى وقفت على ترجيح المحقق الداماد غيره، وجزمه به، وانتقاده ما سواه. قال الداماد: (قوله: «فإن في قلب عليه لعنة!» يفتح اللام للتأكيد وإهمال العين مفتوحة أو مضمومة وتشديد النون، أي: أن في قلبي عليه لعنة، أي: أن في قلبي عليه لعاراً واعتراضاً عليه، عن للنفس، وعرض للقلب، وهجس في الصدر، وخطر في الضمير، معتناً معترضاً) إلى أن قال: (ثم إن السيد جمال الدين بن طاووس؛ كأن؛ على ما يستذاق من كلامه، ويُسْتَشَم من سياقه؛ قد صَحَّف النون بالياء المثناة من تحت بعد العين المهملة، من العي - بالكسر - وهو الجهل وخلاف البيان، والغين المعجمة - بالفتح - وهو الجهل وخلاف الرشد كما في مجمل اللغة وغيره. وذلك لأنه قال في اختياره من كتاب الكشي في الجواب عن هذا الحديث والظن فيه بهذه العبارة: «وقد روي من طريق محمد بن عيسى عن يونس أن زرارة استقل علم الصادق (ع). وما أبعد هذا من الحق، وهل يشك مخالف أو مؤلف في جلالة علم مولانا الصادق (ع)، ولقد أكثر محمد بن عيسى في القول في زرارة، حتى لو كان بمقام عدالة كادت الظنون تُسرِع إليه بالتهمة، فكيف وهو مقدوح فيه؟ انتهى كلامه. وقد أسمعتك من قبل أن محمد بن عيسى غير ساقط الدرجة عن مقام العدالة.

(٧) رجال الكشي: ٢/٣٥٦ - رواية (٢٢٨).

٤- صحيحة^(١) زياد بن أبي الحلال قال: قلت لأبي عبد الله (ع): إن زارة روى عنك في الاستطاعة شيئاً فقبلنا منه وصدّقناه، وقد أحببتُ أن أعرضه عليك؟ فقال: هاته! قلت: فزعم أنه سألَكَ عن قول الله ﷻ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، فقلت: من ملك زاداً وراحلة، فقال: كل من ملك زاداً وراحلة فهو مستطيع للحج وإن لم يحج؟ فقلت: نعم.

فقال أبو عبد الله: ليس هكذا سألني، ولا هكذا قلت، كذب عليّ والله، كذب عليّ والله، لعن الله زارة، لعن الله زارة، لعن الله زارة، إنمّا قال لي من كان له زاد وراحلة فهو مستطيع الحج؟ قلت: وقد وجب عليه الحج، قال: فمستطيع هو؟ فقلت: لا، حتى يؤذن له، قلت: فأخبر زارة بذلك؟ قال: نعم.

قال زياد: فقدمتُ الكوفة فلقيت زارة، فأخبرته بما قال أبو عبد الله (ع) وسكّث عن لعنه، فقال: أمّا أنه قد أعطاني الاستطاعة من حيث لا يعلم، وصاحبكم هذا ليس له بصر^(٢) بكلام الرجال^(٣).

(١) قال المحقق الداماد في (الحاشية: ٣٥٩/٢): (طريق هذا الحديث صحيح بلا امتراء اتفاقاً. ومن العجب كل العجب من السيد جمال الدين ابن طاووس إذ قال: «الذي يظهر أنّ الرواية غير متصلة، لأنّ محمد بن أبي القاسم كان معاصراً لأبي جعفر محمد بن بابويه، ويعد أن يكون زياد بن أبي الحلال عاش من زمن الصادق حتى لقيه محمد بن أبي القاسم معاصر أبي جعفر بن بابويه». وكيف خفي عليه أنّ المعاصر لأبي جعفر بن بابويه محمد بن علي ماجيلويه لا محمد بن أبي القاسم، وكثيراً ما في (الفقيه) وسائر كتبه يقول في الأسانيد: حدّثني محمد بن علي ماجيلويه عن عمّه محمد بن أبي القاسم. ويظهر من النجاشي أنّ محمد بن أبي القاسم جد محمد بن علي ماجيلويه المعاصر لأبي جعفر محمد بن بابويه، فإنّه ذكر في كتابه أنّ محمد بن أبي القاسم الملقّب ماجيلويه صهر أحمد بن أبي عبد الله عليّ ابنته وابنه محمد بن علي منها. ثمّ قال: أخبرنا -أي: علي بن أحمد- قال: حدّثنا محمد بن علي بن الحسين -يعني به أبي جعفر بن بابويه- قال: حدّثنا محمد بن علي ماجيلويه قال: حدّثنا أبي علي بن محمد عن أبيه محمد بن أبي القاسم، فتدبّر).

(٢) والعجب أن يأتي الإمامية إلى أمثال زارة فيوثقونهم وقد نطقوا بما هو عند الإمامية معدود من الكفر البواح، فتراهم يعتذرون لهم كاعتذار المحقق الداماد له في (حاشية رجال الكشي: ٣٨١/٢) من أنّ إساءته الأدب مع الإمام المعصوم إنّما هي انكأل على ارتفاع منزلته عنده وشدة اختصاصه به، فيما هم يطمنون بالصحابة بأقل من هذا، وبأمور لا تثبت، ويطنون فاسدة، فيالله كم أنّ الإنصاف عزيز!

(٣) رجال الكشي: ٣٥٩/٢-٣٦١، رواية (٢٣٤).

٥- ما رواه الكشي في (رجاله) بسنده عن مسعدة بن صدقة عن الإمام جعفر الصادق قال: «إِنَّ قَوْمًا يِعَارُونَ الْإِيمَانَ عَارِيَةً ثُمَّ يَسْلُبُونَهُ، يُقَالُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمَعَارُونَ، أَمَا إِنَّ زُرَّارَةَ بَنَ أَعْيُنَ مِنْهُمْ»^(١).

٦- ما رواه الكشي في (رجاله) بسنده عن الوليد بن صُبَيْح^(٢) قال: مررت في الروضة بالمدينة فإذا بإنسانٍ قد جذبني فالتفت فإذا أنا بزُرَّارة، فقال لي: استأذن لي على صاحبك، قال: فخرجت إلى المسجد فدخلت على أبي عبد الله (ع) فأخبرته الخبر، فضرب بيده إلى لحيته، ثم قال: لا تأذن له، لا تأذن له، لا تأذن له، فإنَّ زُرَّارة يريدني على القدر على كبر السن، وليس من ديني ولا دين آبائي^(٣).

٧- ما رواه الكشي أيضًا بسنده عن علي بن الحكم عن بعض رجاله عن جعفر الصادق قال: دخلتُ عليه فقال: متى عهدك بزُرَّارة؟ قال: قلت: ما رأيته منذ أيام، قال: لا تبال وإن مرض فلا تعده وإن مات فلا تشهد جنازته! قال: قلت: زُرَّارة؟ متعجبًا مما قال، قال: نعم زُرَّارة، زُرَّارة شر من اليهود والنصارى ومن قال إنَّ مع الله ثالث ثلاثة^(٤).

٨- ما رواه الكشي أيضًا بسنده عن عمران الزعفراني قال: سمعت أبا عبد الله (ع) يقول لأبي بصير: يا أبا بصير -وكنى اثني عشر رجلًا- ما أحدث أحدٌ في الإسلام ما أحدث زُرَّارة من البدع، عليه لعنة الله، هذا قول أبي عبد الله^(٥).

فمن يكذب على الإمام جعفر الصادق في حياته وبكل جرأة ووقاحة حتى اضطر الإمام جعفر إلى لعنه والتبرؤ منه وإخراج مخازيه، كيف يؤتمن على عقيدة أهل الإسلام فتُتخذ رواياته دينًا يُتعبد به؟!

٢- (جابر بن يزيد الجعفي) -من أصحاب الباقر والصادق- ومن الرواة المكثرين عن الصادق.

(١) رجال الكشي: ٣٧٨/٢، رواية (٢٦٣).

(٢) قال النجاشي: (ثقة، روى عن أبي عبد الله (ع)).

(٣) رجال الكشي: ٣٨٠/٢ - رواية (٢٦٦).

(٤) المصدر نفسه - رواية (٢٦٧).

(٥) المصدر نفسه - رواية (٢٤١).

قال الحر العاملي: (روي أنه روى سبعين ألف حديث عن الباقر (ع)، وروى مائة وأربعين ألف حديث. والظاهر أنه ما روى أحد بطريق المشافهة عن الأئمة عليهم السلام أكثر مما روى جابر، فيكون عظيم المنزلة عندهم لقولهم عليهم السلام: (اعرفوا منازل الرجال منا على قدر رواياتهم عنا)^(١).

وقال الشيخ محمد حسن المظفر (١٣٧٥هـ): (روى عن الباقر خاصة سبعين ألف حديث .. وقيل: إنه ممن انتهى إليه علم الأئمة)^(٢).

إذاً فجابر يأخذ المرتبة الأولى في الرواية من ناحية العدد، وإذا لاحظنا أن مجموع أحاديث كتب الشيعة الأربعة لم تبلغ سوى (٤٤٢٤٤)^(٣)، أدركنا ضخامة ما رواه جابر الجعفي، وأن رواياته تأخذ النصيب الأكبر في المدونات الشيعية، فهو أحد أركان المذهب.

ولكن جاء في رجال الكشي عن زرارة بن أعين قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن أحاديث جابر؟ فقال: ما رأيته عند أبي قط إلا مرة واحدة، وما دخل علي قط^(٤).

فالإمام الصادق هنا يكذب مما يزعمه جابر من روايته عنه وعن أبيه .. فكيف إذاً يروي هذا العدد الضخم من الأحاديث ممن لم يلتق به، أو لم يلتق به إلا مرة واحدة مع أنه صرح بالسماع والتحديث؟!

ولم يجد المرجع الديني الراحل السيد أبو القاسم الخوئي مخرجاً من هذه الرواية التي تكذب جابرًا إلا أن يفزع إلى التقية فيقول بأنه: «لا بد من حمله إلى نحو من التورية، إذ لو كان جابر لم يكن يدخل عليه سلام الله عليه، وكان هو بمرأى من الناس، لكان هذا كافيًا في تكذيبه وعدم تصديقه، فكيف اختلفوا في أحاديثه، حتى احتاج زياد إلى سؤال الإمام عليه السلام عن أحاديثه على أن عدم دخوله على الإمام عليه السلام لا ينافي صدقه في أحاديثه، لاحتمال أنه كان يلاقي الإمام (ع) في

(١) وسائل الشيعة: ١٥١/٢.

(٢) الإمام الصادق: ص ١٤٣.

(٣) أعيان الشيعة: ١٤٤/١.

(٤) رجال الكشي: ٤٣٦/٢.

غير داره: فيأخذ منه العلوم والأحكام ويرويها»^(١).

وهذه الاستماتة في الدفاع عن جابر الجعفي ورواياته تظهر بشكل جلي في كتابات بعض أعلام الإمامية كـ محمد تقي المجلسي (١٠٧٠هـ)، حيث يقول في شرحه (للمن لا يحضره الفقيه) عن جابر: (ظهر لنا من التبع أنه ثقة جليل، من أصحاب أسرار الأئمة وخواصهم، والعامة^(٢) تُصعِّفه، لهذا كما يظهر من مقدِّمة صحيح مسلم وتبعهم بعض الخاصة؛ لأنَّ أحاديثه تدل على جلالة الأئمة صلوات الله عليهم، ولمَّا لم يمكنه القدح فيه لجلالته قدح في رواته، وإذا تأملت أحاديثه يظهر لك أنَّ القدح ليس فيهم، بل فيمن قدحه باعتبار عدم معرفة الأئمة صلوات الله عليهم كما ينبغي، والذي ظهر لنا من التبع التام أنَّ أكثر المجروحين سبب جرحهم علوَّ حالهم، كما يظهر من الأخبار التي وردت عنهم عليه السلام: «اعرفوا منازل الرجال على قدر رواياتهم عنا»^(٣)، والظاهر أنَّ المراد بقدر الرواية، الأخبار العالية التي لا يصل إليها عقول أكثر الناس، وورد متواتراً عنهم عليه السلام: «إنَّ حديثنا صعب مستصعب، لا يحتمله إلا ملك مقرب، أو نبي مرسل، أو عبد مؤمن، امتحن الله قلبه للإيمان»^(٤)، ولذا ترى ثقة الإسلام^(٥)، وعلي بن إبراهيم، ومحمد بن الحسن الصفار، وسعد بن عبد الله، وأضرابهم، ينقلون أخبارهم ويعتمدون عليهم، وابن الغضائري المجهول حاله وشخصه يجرحهم، والمتأخرون رحمهم الله تعالى يعتمدون على قوله، ويسببه يُصعِّف أكثر أخبار الأئمة صلوات الله عليهم^(٦).

والفريد في الأمر أن تجد النجاشي (٤٥٠هـ) وهو من هو في علم الجرح والتعديل

(١) معجم رجال الحديث: ٣٤٤/٤.

(٢) أي: أهل السنة والجماعة. وقد جاء في (دائرة المعارف الشيعية: ١٧/١٢٢): «الخاصة في اصطلاح

بعض أهل الدراية: الإمامية الاثنا عشرية، والعامة: أهل السنة والجماعة».

ومن ذلك الرواية الإمامية المشهورة: «ما خالف العامة ففيه الرشاد».

(٣) رجال الكشي: ٥/١، ووسائل الشيعة: ١٤٩/٢٧، وبحار الأنوار: ١٥٠/٢.

(٤) بصائر الدرجات: ص ٤٢ وبحار الأنوار: ١٩٢/٢.

(٥) أي: الكليني.

(٦) روضة المتقين: ٢٠٨-٢٠٩.

عند الطائفة يذكر عن جابر أنه: (قلّ ما يورد عنه شيء في الحلال والحرام)^(١).
 بينما يقول الخوئي عن رواياته في الحلال والحرام: (فإنّ الروايات عنه في الكتب
 الأربعة كثيرة)^(٢)، فمن نصّدق؟!

٣- محمد بن مسلم بن رياح الثقفي - من أصحاب الإمامين الباقر والصادق - وقع
 في إسناد عدة من الروايات الشيعية تبلغ (٢٢٧٦) رواية^(٣).
 وقد روي أنّه أقام في المدينة أربع سنين^(٤)، وأنّه قال: سمعت من أبي جعفر -

(١) رجال النجاشي ص ١٢٨.

(٢) معجم رجال الحديث: ٣٤٥/٤.

(٣) معجم رجال الحديث: ٢٤٦/١٨.

(٤) إنّ هذه السنوات القلائل مقارنة بهذا العدد الضخم الذي يحكيه عن الباقر والصادق، يذكرني بتشيع
 السيد عبد الحسين شرف الدين (١٣٧٧هـ) على الصحابي أبي هريرة ؓ روايته عن النبي ﷺ ما
 مجموعه (٥٣٧٤) حديثاً، مع أنّ صحبته للنبي ﷺ كانت قرابة ٤ سنوات، لكنهم لم يستكروا قط أن
 يدّعي محمد بن مسلم الثقفي سماع ٣٠ ألف حديث! من الباقر، و ١٦ ألف حديث! من الصادق، بل
 ينصون على أنّ مكانة الراوي ومقدار قربه من الإمام يُعرف من خلال كثرة روايته.

على أنّ الاشتباه الذي حصل للبعض فيما يخص مرويات أبي هريرة ؓ يستلزم شيئاً من التوضيح.
 فإنّ هذه الألوف من الأحاديث المذكورة عن أبي هريرة، ليست هي أحاديث مستقلة بالوفها، إنّما هي
 طرق متعددة لتلك الأحاديث، لأنّ علماء الحديث عند أهل السنة يعدّون الحديث الواحد إذا ورد من
 طرق مختلفة أحاديث بعدد تلك الطرق، فتلك الأحاديث التي رواها أبو هريرة وبلغت بالإحصاء
 (٥٣٧٢) طريقاً، هي في الواقع ترجع إلى ما بين (١١٧٠-١٣٠٠) حديثاً.

فالناظر إلى مسند أبي هريرة في (مسند أحمد بن حنبل) بتحقيق أحمد شاكر ؓ أو شعيب الأرناؤوط يرى
 مثل هذه الحالات لهذه الأحاديث على أرقام مكررة في المسند نفسه، قد تزيد في بعض على العشرة،
 وقد تقل إلى ثلاثة وهكذا. وهذا العدد لو قارناه بعدد الأيام التي عاشها أبو هريرة مع النبي ﷺ لوجدناها
 تقل عنها، ويكون لليوم الواحد أقل من الحديث الواحد، فكيف إذا كان قد سَمِعَ في اليوم الواحد أكثر
 من حديث؟

كما إنّ هذه الأحاديث التي رواها أبو هريرة لم ينفرد بروايتها عن النبي ﷺ دون غيره من الصحابة،
 بل روى الكثير منها عدّة من الصحابة ؓ.

وقد قال العلامة السيد محمد المتصر بالله الكتاني الحسني الإدريسي (١٤١٩هـ) في شرحه لأحاديث
 (مسند أحمد) في الحرم النبوي الشريف، وكان أثناءها يشرح أحاديث أبي هريرة فكان يذكر بعد انتهائه
 من شرح كل حديث: من رواه من أصحاب الحديث، ومن وافق أبا هريرة من الصحابة على ذلك
 الحديث، فلَمَّا انتهى من شرح آخر حديث من مسند أبي هريرة قال: «ولم ينفرد أبو هريرة ؓ عن =

الباقر- ثلاثين ألف حديث، ثم لقيت جعفرًا ابنه، فسمعت منه أو قال: سألته عن ستة عشر ألف حديث أو قال: مسألة^(١)!

ذكر النجاشي له كتابًا باسم (الأربعمئة مسألة في أبواب الحلال والحرام)، مع أنَّ محمد بن مسلم هذا قد تبرأ منه الإمام جعفر الصادق وكذَّبه قائلًا: (لعن الله محمد بن مسلم، كان يقول: إنَّ الله لا يعلم الشيء حتى يكون!)^(٢).

وحذَّر منه ومن أمثاله من الوضَّاعين قائلًا: (هلك المتريسون في أديانهم، منهم: زرارة، وبريد، ومحمد بن مسلم...) ^(٣).

٤- إبراهيم بن هاشم القمي- من أصحاب الإمام الرضا- وقع في إسناد عدة من الروايات الشيعية تبلغ (٦٤١٤) رواية^(٤).

قال النجاشي في ترجمته: (أبو إسحاق القمي، أصله كوفي، انتقل إلى قم، قال أبو عمرو الكشي: «تلميذ يونس بن عبد الرحمن من أصحاب الرضا»، هذا قول الكشي، وفيه نظر، وأصحابنا يقولون: أول من نشر حديث الكوفيين بقم هو)^(٥). ويظهر أنَّ تشكيك النجاشي في كونه تلميذًا ليونس بن عبد الرحمن مردهُ لاعتبارين:

الأول: أنه لم توجد له رواية عن يونس، ومن المستبعد عادة أن يكون شيخه في الرواية، ثمَّ إنَّه لا يروي عنه ولو رواية واحدة.

الثاني: أنه قد ذُكر في ترجمة إبراهيم بن هاشم أنَّه أول من نشر حديث الكوفيين بقم، وهذا يشير إلى كونه مقبول الرواية عندهم، ومن المعلوم أنَّ يونس بن عبد الرحمن كان مطعونًا عليه عند القميين، فكيف يُقبل حديث التلميذ،

= النبي ﷺ من كل ما روى عنه إلا بعدد أصابع اليدين (سبعة أو ثمانية أحاديث) فقط. (انظر: الصحابي الجليل أبو هريرة والحقيقة الكاملة للدكتور محمد عبده يماني: ص ٤٨).

(١) رجال الكشي: ٣٩٤/١- رواية (٢٨٠).

(٢) رجال الكشي: ٣٩٤/١- رواية (٢٨٤).

(٣) رجال الكشي: ٣٩٤/١- رواية (٢٨٣).

(٤) معجم رجال الحديث: ٢٩١/١.

(٥) رجال النجاشي: ص ١٦.

ويرفض حديث الأستاذ ويطعن عليه^(١).

وقد عدّه شيخ الطائفة الطوسي في (رجاله)^(٢) من أصحاب الرضا، وقال في (الفهرست)^(٣): (وذكروا أنه لقي الرضا (ع))، والفارق بين التعبيرين كبير، فالأول يثبت الصحبة، والثاني يذكر مجرد اللقاء دون الصحبة والرواية بصيغة لا تدل على الجزم.

فيما يرجّح السيد مهدي بحر العلوم (١٢١٢هـ) أنه من أصحاب الجواد، فيقول: (ولعل الأقرب أنه لقيه، ولم يرو عنه، وإنّما روى عن الجواد)^(٤).

فأنت ترى شُحّ المعلومات عن هذا الراوي الذي بلغت رواياته في الكتب الأربعة وحدها (٦٤١٤) رواية، فضلاً عن تنمة الثمانية منها، ولذا قال عنه الخوئي: (لا يوجد في الرواة مثله في كثرة الرواية)^(٥)، ومع هذا الشُحّ نرى التناقض في المعلومات النادرة عنه، هل هو تلميذ يونس أم لا؟ هل من أصحاب الرضا أم من أصحاب الجواد؟ كل ما يُعرف عن الرجل أنه أول من نشر أحاديث الكوفيين في (قم) فقط! أمّا من ناحية التوثيق، فيذكر زين الدين العاملي في (مسالك الأفهام) أنه: (لم ينص الأصحاب علىّ تعديله)^(٦)، وكل ما يجري تجاه رواية آخرين، فلا عجب في أن يُصرّح الفيض الكاشاني بهذه الحقيقة المُرّة قائلاً: (فإنّ كثيراً من الرواة المعتمدين بشأنهم الذين هم مشايخ مشايخنا المشاهير الذين يُكثرون الرواية عنهم ليسوا بمذكورين في كتب الجرح والتعديل بمدح ولا قدح، ويلزم علىّ هذا الاصطلاح أن يُعدّ حديثهم في الضعيف، مع أنّ أصحاب هذا الاصطلاح أيضاً لا يرضون بذلك، وذلك مثل أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد الذي هو من مشايخ شيخنا المفيد ومثل إبراهيم بن هاشم القمي الذي أكثر صاحب (الكافي) الرواية عنه بواسطة ابنه علي،

(١) انظر: تنقيح المقال: ٧٣/١-٧٤.

(٢) رجال الطوسي: ص ٣٥٣.

(٣) الفهرست: ص ٣٦.

(٤) الفوائد الرجالية: ٤٤٥/١.

(٥) نفس المصدر.

(٦) مسالك الأفهام: ١٣٦/٧.

وهو أول من نشر حديث الكوفيين بقم، إلى غير ذلك من الرجال^(١).

٥- سهل بن زياد الآدمي الرازي- وقع في إسناد عدة من الروايات الشيعية تبلغ (٢٣٠٤) رواية^(٢).

وهو معدود في أصحاب الأئمة الثلاثة: محمد الجواد، وعلي الهادي، والحسن العسكري^(٣).

قال النجاشي: (كان ضعيفاً في الحديث، غير معتمد فيه. وكان أحمد بن محمد بن عيسى يشهد عليه بالغلو والكذب، وأخرجه من قم إلى الري، وكان يسكنها)^(٤). وقال ابن الغضائري: (كان ضعيفاً جداً، فاسد الرواية والدين. وكان أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري أخرجه من قم، وأظهر البراءة منه، ونهى الناس عن السماع منه والرواية عنه. ويروي المراسيل، ويعتمد المجاهيل)^(٥).

وذكر ابن المطهر الحلبي في (خلاصة الأقوال) أنَّ أبا جعفر ابن الوليد كان يستثني من رواية محمد بن أحمد بن يحيى ما يرويه عن جماعة، وعدّ من الجماعة في كلامه (سهل بن زياد)، وتبعه في هذا من أكابر علماء الإمامية: أبو العباس أحمد بن نوح السيرافي، وابن بابويه القمي^(٦).

٦- محمد بن سنان الزاهري الخزاعي- من أصحاب الكاظم والرضا والجواد والهادي- وقع في إسناد عدة من الروايات الشيعية تبلغ (٧٩٧) رواية^(٧)، وفي (٤٤٧) رواية بعنوان (ابن سنان)، وهو اسم يتردد بين شخصين (محمد) و(عبد الله)^(٨)، فالعدد يصل إلى ما يقرب من (١٠٠٠) رواية!

(١) الوافي: ٢٥/١.

(٢) معجم رجال الحديث: ٣٥٨/٩.

(٣) رجال الطوسي: ص ٣٧٥ و ٣٨٧ و ٣٩٩.

(٤) فهرست النجاشي: ص ١٨٥.

(٥) رجال ابن الغضائري: ص ٦٧.

(٦) خلاصة الأقوال: ص ٤٣٠-٤٣١.

(٧) معجم رجال الحديث: ١٤٨/١٧.

(٨) معجم رجال الحديث: ١٩٨/٢٣.

وهو معدود من أصحاب الكاظم والرضا والجواد والهادي، ذكروا أنه توفي والده وهو طفل، فكفله جدّه سنان ونسبه إليه^(١).

وذكر الفضل بن شاذان في بعض كتبه أنه من الكذّابين المشهورين^(٢).

وقال ابن حمدويه: سمعت الفضل بن شاذان يقول: لا أستحل أن أروي أحاديث محمد بن سنان^(٣).

وذكر الفضل في بعض كتبه: الكذّابون المشهورون أبو الخطاب، ويونس بن ظبيان، ويزيد الصايغ، ومحمد بن سنان، وأبو سمينة أشهرهم^(٤).

وحكى المفيد (٤١٣هـ) في (رسالته العددية) تضعيف محمد بن سنان، فقال منتقداً إحدى الروايات: (وهذا شاذ نادر غير معتمد عليه، في طريقه محمد بن سنان وهو مطعون فيه، لا تختلف العصابة في تهمة وضعفه، وما كان هذا سبيله لم يعتمد عليه في الدين)^(٥).

وقال عنه ابن الغضائري (ق ٥٥هـ): (غالٍ لا يلتفت إليه)^(٦).

ونصّ النجاشي (٤٥٠هـ) في (فهرسته) والطوسي (٤٦٠هـ) في (تهذيب الأحكام) على أنه (رجلٌ ضعيفٌ جداً، لا يعول عليه، ولا يلتفت إلى ما تفرد به)^(٧)، وضعفه المحقق الحلبي (٦٧٦هـ) في (المعتبر)^(٨).

وقال ابن داود الحلبي (٧٤٠هـ): (قد طُعنَ عليه، ضعيف، وروي عنه أنه قال عند موته: «لا ترووا عني مما حدّثت شيئاً؛ فإنّما هي كتب اشتريتها من السوق»؛ والغالب على حديثه الفساد)^(٩).

(١) الرسائل الرجالية للكلباسي: ٦٠٦/٣.

(٢) اختيار معرفة الرجال: ٨٢٣/٢ و ٧٩٦/٢.

(٣) نفس المصدر.

(٤) اختيار معرفة الرجال: ٨٢٣/٢ والتحرير الطاوسي: ص ٥١٥.

(٥) جوابات أهل الموصل (الرد على أهل العدد): ص ٢٠.

(٦) رجال ابن الغضائري: ص ٩٢.

(٧) الفهرست: ص ٣٢٨ وتهذيب الأحكام: ٣٦١/٧.

(٨) المعتبر: ٢٨٩/١ مسألة كراهة بلّ الخيوط التي يخاط بها الكفن بالريق.

(٩) رجال ابن داود: ص ٢٧٣.

وأول من خالف القدماء -على حيرة وتردد- هو ابن المطهر الحلبي (٧٢٦هـ)، فإنَّ له فيه أربعة أقوال: (التوقف في قبول روايته^(١))، التضعيف^(٢)، تصحيح رواياته^(٣)، توثيق رواياته^(٤).

ويبدو أنَّ طرح (٧٩٧) رواية كان ثقیلاً على بعض متأخري ومعاصري علماء الإمامية، فحاولوا جاهدين توثيق ابن سنان مع عدم الاكتراث بآراء المتقدمين ومبانيهم.

وحسبك أن تقرأ للمولوي محمد تقي المجلسي (١٠٧٠هـ) وهو يقول في شرحه لـ(من لا يحضره الفقيه) تعليقاً على تضعيف علماء الرجال لابن سنان: (روى الكشي أخباره في الغلو، ولا نجد فيها غلوًا، بل الذي يظهر منها أنَّه كان من أصحاب الأسرار!)^(٥).

وهكذا يتحول الغلو إلى أسرار ولائيه على مر العصور!

حريز بن عبد الله السجستاني -من أصحاب الباقر والصادق- وقع في إسناد عدة من الروايات الشيعية تبلغ (١٣٢٠) رواية، ورواياته عن الصادق تبلغ مائة وتسعين موردًا^(٦).

(١) خلاصة الأقوال: ص ٣٩٤.

(٢) مختلف الشيعة: ٤٢٥/٢.

(٣) مختلف الشيعة: ٨/٧، وقد قال الداماد في تعليقاته على (رجال الكشي: ٥/١): (كثيرًا ما يستصح العلامة -أي ابن المطهر- الحديث، وفي الطريق محمد بن سنان).

(٤) منتهى المطلب: ٥٦/٥، والفارق بين التصحيح والتوثيق هو ما ذكره من أنَّ الحديث الموثق: «ما دخل في طريقه من نص الأصحاب على توثيقه مع فساد عقيدته، ولم يشتمل باقيه على ضعف».

ولهذا قال محمد باقر الشفني (١٢٦٠هـ) في (الرسائل الرجالية: ص ٦١٨) معلقًا على صنع ابن المطهر في (المنتهى) مع حديث (أبجزئ عني أن أقرأ في الفريضة): (وليس في سنده من يوجب الحكم بموثقية الحديث عدا محمد بن سنان، لأنَّ شيخ الطائفة رواه في تهذيب الأحكام: ٧٠/٢) بإسناده إلى الحسين بن سعيد عن محمد بن سنان عن ابن مسكان عن الحسن الصيقل. وطريقه إلى الحسين بن سعيد صحيح، وهو كعب الله بن مسكان من أعظم الرواة وأكابرهم، وجلالتهما لا تكاد تخفى).

(٥) روضة المتقين: ٢٩/١٤.

(٦) معجم رجال الحديث: ٢٣٤-٢٣٥/٥.

وهو من أهل الكوفة، أكثر السفر والتجارة إلى سجستان فعُرفَ بها، وكانت تجارته في السمن والزيت^(١).

لكن النجاشي نقل عن يونس بن عبد الرحمن أنه لم يسمع من الإمام جعفر الصادق إلا حديثين^(٢)!

فإذا كان الأمر كذلك فمن أين جاء هذا العدد من الروايات!

٧- محمد بن عيسى - وقع بهذا العنوان في إسناد عدة من الروايات الشيعية تبلغ (١٠٩٢) رواية^(٣).

وهو مشترك بين (محمد بن عيسى بن سعد) المجهول، و(محمد بن عيسى بن عبيد) وهو يونس ضعيف على قول القميين، قاله شيخ الطائفة الطوسي^(٤).

وقال عنه في (الفهرست): (ضعيف، استثناه أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه عن رجال نواذر الحكمة، وقال: لا أروي ما يختص برواياته، وقيل: إنه كان يذهب مذهب الغلاة)^(٥).

وقال ابن المطهر الحلي في ترجمة بكر بن محمد الأزدي: (وعندي في محمد بن عيسى توقف)^(٦).

وضعفه ابن طاووس وزين الدين العاملي^(٧).

٨- الحسين بن يزيد بن محمد النوفلي - وقع في إسناد عدة من الروايات الشيعية تبلغ (٨٢٦) رواية^(٨).

قال النجاشي: (قال قوم من القميين، إنه غلا في آخر عمره، والله أعلم، وما

(١) نقد الرجال للفرشي: ٤١١/١.

(٢) رجال النجاشي: ص ١٤٤.

(٣) معجم رجال الحديث: ٩٢/١٨.

(٤) رجال الطوسي: ص ٣٩١.

(٥) الفهرست: ص ٢١٦.

(٦) خلاصة الأقوال: ٢٦/٢.

(٧) التحرير الطائوسي: ص ٢٤٠، وتعليقه الشهيد الثاني على الخلاصة: ص ٣٨.

(٨) معجم رجال الحديث: ١٧٠/٢٤ تحت لقب (النوفلي).

روينا له رواية تدل على هذا^(١).

وقال ابن المطهر الحلبي: (وأما عندي في روايته توقف لمجرد ما نقله عن القميين وعدم الظفر بتعديل الأصحاب له)^(٢).

وقال السيد بحر العلوم في (الفوائد الرجالية) تعليقاً على إحدى الروايات: (والمشهور ضعف السند بالنوفلي لضعفه أو جهالته)^(٣).

ونقل أبو الهدى الكلّباسي في (سماء المقال) عن العلامة محمد بن الحسن بن زين الدين العاملي (ابن الشهيد الثاني) في (استقصاء الاعتبار) قوله: (إنّ النوفلي هو الحسين بن يزيد، وضعفه أظهر ما يذكر، وليت شعري وجه ابتلائه وصاحبه بهذه التضعيفات حتى أنه ذكر في رياض العلماء تارة: (السكوني هو إسماعيل ابن أبي زياد السكوني الشعيري من أصحاب الصادق عليه السلام) وهو الذي يروي عنه النوفلي الضعيف الكذاب العامي كثيراً، ولقرب جواره اشتهر هو أيضاً بالكذب، حتى أنه يضرب به المثل في الكذب والافتراء)^(٤).

٩- (المعلّى بن محمد البصري) - وقع في إسناد عدة من الروايات الشيعية تبلغ (٧١٢) رواية^(٥).

قال عنه النجاشي: (مضطرب الحديث والمذهب)^(٦).

وقال ابن الغضائري: (يُعرف حديثه ويُكره، يروي عن الضعفاء ويجوز أن يخرج شاهداً)^(٧).

لكن تضعيف هذا العدد الكبير من الروايات لأجل ضعف المعلّى ليس بالأمر الهين، على الأقل عند الخوئي، ولذلك فإنّه جاهداً حاول تسويغ الانتقادات الموجهة

(١) فهرست النجاشي: ص ٣٨.

(٢) خلاصة الأقوال: ص ٣٣٩.

(٣) الفوائد الرجالية: ٨٥/٤.

(٤) سماء المقال: ٥٣/٢.

(٥) معجم رجال الحديث: ٢٧٣/١٩.

(٦) فهرست النجاشي: ص ٤١٨.

(٧) خلاصة الأقوال للحلي: ص ٤١٠.

للمعلی البصري بقوله: (الظاهر أن الرجل ثقة يعتمد على رواياته. وأما قول النجاشي من اضطرابه في الحديث والمذهب فلا يكون مانعاً عن وثاقته، أمّا اضطرابه في المذهب فلم يثبت كما ذكره بعضهم، وعلى تقدير الثبوت فهو لا ينافي الوثاقة، وأمّا اضطرابه في الحديث فمعناه أنه قد يروي ما يُعرف، وقد يروي ما يُنكر، وهذا أيضاً لا ينافي الوثاقة!! ويؤكد ذلك قول النجاشي: وكتبه قريبة. وأمّا روايته عن الضعفاء على ما ذكره ابن الغضائري، فهي على تقدير ثبوتها لا تضر بالعمل بما يرويه عن الثقات، فالظاهر أن الرجل معتمد عليه، والله العالم!)^(١).

لكن هذه التبريرات المتكلفة ستقف عند عقبة كبيرة لا يستطيع أي أحد تجاوزها وهي عدم توثيق الإمام المعصوم له، ولا أحد من القدماء.

فبين الراوي وبين الخوئي مفاوز، لا يُمكن تجاوزها بهذه السهولة، فينقلب التضعيف إلى توثيق بهذه الافتراضات.

علي بن أبي حمزة البطائني- وقع في إسناد عدة من الروايات الشيعية تبلغ (٥٤٥) رواية^(٢).

نقل الحلبي عن أبي الحسن علي بن الحسن بن فضال قوله: (علي بن أبي حمزة كذاب واقفي متهم ملعون، وقد رويت عنه أحاديث كثيرة، وكتبت عنه تفسير القرآن كله من أوله إلى آخره إلا أنني لا أستحل أن أروي عنه حديثاً واحداً)^(٣).

وقال ابن الغضائري: (علي بن أبي حمزة -لعنه الله-. أصل الوقف، وأشد الخلق عداوة للولي من بعد أبي إبراهيم عليه السلام)^(٤).

١٠- يونس بن عبد الرحمن -من أصحاب موسى الكاظم وعلي الرضا- وقع في إسناد عدة من الروايات الشيعية تبلغ (٢٦٣) رواية^(٥).

ذكر النجاشي في (فهرسته) أنه كان مولی لعلی بن يقطين بن موسى الأسدي، وأنه

(١) معجم رجال الحديث: ٢٨٠/١٩.

(٢) معجم رجال الحديث: ٢٤٨/١٢.

(٣) خلاصة الأقوال: ص ٣٦٣.

(٤) رجال ابن الغضائري: ص ٨٣.

(٥) معجم رجال الحديث: ٢٢٩/٢١.

من وجهاء الإمامية وأنه رأى الإمام جعفر الصادق بين الصفا والمروة لكنه لم يرو عنه .
وإنما روى عن ابنه الإمام موسى الكاظم وحفيده علي بن موسى الرضا، وأن الرضا
كان يشير إليه في العلم والفتيا^(١).

وقد اعتبره الكشي من (أصحاب الإجماع) الذين أجمعت الإمامية على تصحيح
رواياتهم، وتصديقهم، مع الإقرار لهم بالفقه، والعلم^(٢).

لكن ابن داود الحلي (٧٤٠هـ) يُشير في (رجاله) إلى أنه لا إجماع على توثيق يونس
بن عبد الرحمن كما ادّعى ذلك الكشي، بل إنَّ يونساً طعن فيه القميون الذين عُرف
عنهم التشدد مع الغلاة والمنحرفين^(٣).

وقد ورد في يونس بن عبد الرحمن عن الأئمة مدحٌ وذمٌ^(٤).

نقل الكشي في (رجاله) عن جعفر بن معروف أنَّ يعقوب بن يزيد بن حماد
الأنباري السلمي -وهو ثقة من أصحاب علي الرضا ومحمد الجواد وعلي الهادي-
كان يقع في يونس، ويقول: «كان يروي الأحاديث من غير سماع!»^(٥).

وهذا الجرح المفسر كافٍ وحده دون غيره لطرح الثقة في روايات يونس، فكيف
بغيرها؟

ونقل الكشي أيضاً عن صفوان بن يحيى، وابن سنان، أنَّهما سمعا أبا الحسن
-موسى الكاظم-، يقول: «لعن الله العباسي فإنه زنديق وصاحبه يونس، فإنَّهما
يقولان بالحسن والحسين!»^(٦).

وفي الرواية تصريح بكون يونس بن عبد الرحمن زنديقاً، وذكر منحني خطير في
هذه الزندقة، وهو الطعن المبطن بسبطي رسول الله ﷺ (الحسين والحسين)، ومع
هذا هما يدعيان التشيع لأهل البيت!

(١) الفهرست: ص ٤٤٦.

(٢) رجال الكشي: ٨٣٠/٢.

(٣) رجال ابن داود: ص ٢٠٧.

(٤) نقد الرجال: ١٠٩/٥.

(٥) رجال الكشي: ٧٨٦/٢ - رواية (٩٤٥).

(٦) رجال الكشي: ٧٩١/٢ - رواية (٩٥٨).

وفي ترجمة (هشام بن الحكم) رواية الكشي بسنده عن بعض الأصحاب أنَّ الإمام علي الرضا ذكر يومًا (العباسي)، فقال: هو من غلمان أبي الحارث يعني يونس بن عبد الرحمن، وأبو الحارث من غلمان هشام، وهشام -أي ابن الحكم- من غلمان أبي شاعر، وأبو شاعر زنديق^(١).

وذكر هذا التسلسل من (هشام بن إبراهيم العباسي) غلام يونس بن عبد الرحمن إلى أبي شاعر الزنديق، يُنبئك عن اعتبار الإمام الرضا هؤلاء جميعًا من عجينة واحدة، ترجع في أصلها وجذورها إلى زنديق.

ويبدو أنَّ كثرة روايات القدرح في يونس سببت نوعًا في الحيرة في تقييم حاله، حتى إنَّ زين الدين العاملي (٩٦٥هـ) الملقَّب بالشَّهيد الثاني؛ قال في (رسائله) ما نصه: «أورد الكشي في ذمِّه نحو عشرة أحاديث، وحاصل الجواب عنها يرجع إلى ضعف بعض سندها، وجهالة بعض رجالها، واللَّه أعلم بحاله»^(٢).

فإذا كانت الروايات القادحة ضعيفة السند، وغيرها ثابت أو ضعيف لكن توثيقه صحيح، فلمَ الحيرة؟ ولمَ عبَّر عن حكمه عليه بقوله: (والله أعلم بحاله!).

وقد صحَّح السيد أبو القاسم الخوئي في ذم يونس وبيان انحرافه وسوء اعتقاده روايتين هما:

أولاً: ما رواه الكشي في (رجالهِ) عن الحسن بن علي بن يقطين -وكان سيئ الرأي في يونس- قال: قيل لأبي الحسن (ع) وأنا أسمع: إنَّ يونس مولى آل يقطين يزعم أنَّ مولايكم والمتمسك بطاعتكم عبد الله بن جندب يعبد الله على سبعين حرفًا، ويقول: إنَّه شاك، قال: فسمعتَه يقول: «هو والله أولى بأنَّ يعبد الله على حرف، ماله ولعبد الله بن جندب، إنَّ عبد الله بن جندب لمن المختبين»^(٣).

ثانيًا: ما رواه ابن بابويه القمي في (الأمالي) عن علي بن مهزيار، قال: كتبت إلى أبي جعفر محمد بن علي بن موسى الرضا عليه السلام: جعلت فداك، أصلي خلف من يقول بالجسم، ومن يقول بقول يونس يعني ابن عبد الرحمان؟ فكتب: «لا تصلوا خلفهم،

(١) رجال الكشي: ٧٩١/٢ - رواية (٩٥٨).

(٢) رسائل الشَّهيد الثاني: ١٠٧٠/٢.

(٣) رجال الكشي: ٨٥٢/٢ - رواية (١٠٩٨).

ولا تعطوهم من الزكاة، وابرؤوا منهم؛ برئ الله منهم»^(١).

فما هو قول يونس بن عبد الرحمن الذي أشار إليه الإمام محمد الجواد؟
روى الكشي في (رجاله) بسنده عن الوشاء عن يونس بن بُهَمَن قال: قال يونس بن عبد الرحمن: كتبت إلى أبي الحسن الرضا؛ سألته عن آدم عليه السلام؛ هل كان فيه من جوهرية الرب شيء؟ فكتب إليّ جواب كتابي: «ليس صاحب هذه المسألة على شيء من السنة، زنديق»^(٢).

وقد نصّ علماء الفرق والنحل على أنّ يونسًا هذا، كان من مُسَبِّهَةِ الشيعة، وأنّه زعم أنّ حملة العرش من الملائكة تحمل الربّ -تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا-^(٣).

الثاني: رواة مكثرون جدًّا، ولا ذكر لهم في كتب الجرح والتعديل!
وهم رواة ذكروا أنّهم مكثرون من الرواية، مع أنّه لا ذكر لهم في كتب الجرح والتعديل أصلاً.

ومن هؤلاء: «أبو الحسين علي بن أبي الجيد» وهو من شيوخ الطوسي والنجاشي، والواسطة بين الطوسي وبين محمد بن الحسن بن الوليد، وقد كثرت رواية الطوسي عنه. ومنهم «أحمد بن محمد بن يحيى العطار» شيخ الصدوق وهو ممن يروي عنه كثيرًا بواسطة «سعد بن عبد الله بن أبي خلف».

ومنهم «محمد بن علي بن ماجيلويه» الذي أكثر ابن بابويه القمي الرواية عنه. ومنهم «أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد» وهو من شيوخ المفيد والواسطة بينه وبين أبيه، والرواية عنه كثيرة.

ومنهم «الحسين بن الحسن بن أبان» شيخ «محمد بن الحسن بن الوليد»، والواسطة بينه وبين الحسين بن سعيد، وقد كثرت الرواية عنه أيضًا.

فإنّ هؤلاء جميعًا لم يوثقوا، ولا تُعرف أحوالهم!

(١) الأماشي: المجلس (٤٧) - ح ٣.

(٢) رجال الكشي: ٧٨٧/٢ - رواية (٩٤٩).

(٣) مقالات الإسلاميين للأشعري: ص ٣٥ والفرق بين الفرق للإسفرائيني: ص ٥٣ والملل والنحل

للشهرستاني: ١٨٨/١.

خاتمة

وحيث وصل الكلام إلى هذا المقام، وانتهى جريان القلم بما خطّه من هذا الحفر التاريخي والتحليل والبيان، فلنختتمه بالحمد لله رب العالمين، فإنّها كلمة مباركة؛ جعلها الله جَلَّ في علاه آخر دعوى أهل جنانه، وخصّ بها من اجتباه من خلّقه فكساه لباس مرضاته.

فالحمد لله ربّ العالمين، حمداً طيباً مباركاً فيه، كما يُحبُّ ربُّنا ويرضى، وكما ينبغي لكرم وجه ربنا وعِزِّ جلاله، غير مكفّي ولا مكفور ولا مُودّع ولا مستغنى عنه، ونسأله أن يوزّعنا شكر نعمته، وأن يؤفّقنا لأداء حقّه، وأن يُعيننا على ذكره وشكره وحسن عبادته، وأن يجعل ما قصّدا له في هذا الكتاب وفي غيره خالصاً لوجهه الكريم ونصيحةً لعباده.

فهذا آخر ما حرّره القلم ونثره المداد، وذلك وإن كثر لقليل فيما ينبغي أن يُقال، فقد بذلت جهدي في جمعه بذل المُجدِّ الطالب، ولم آل جهداً في كتابته وتدقيقه وتحريره قضاءً لحق النبي وآله اللازب^(١).

فيا أيّها القارئ الراشد؛ لك عُثمُهُ وعلى مؤلّفِهِ غُرمُهُ، ولك ثمرتُهُ وعليه تبعُهُ، فما وجدت فيه من صوابٍ وحقٍّ؛ فاقبله ولا تلتفت إلى قائله، بل انظر إلى ما قال لا إلى مَنْ قال، وما وجدت فيه من خطأ؛ فإنَّ قائله لم يألُ جهده الإصابت، ويأبى الله إلا أن ينقرد بالكمال، وقد قيل:

(١) قال ابن فارس في (مجلد اللغة: ص ٨٠٦): اللازب: الثابت اللازم.

فالتَّقْصُ في أَصْلِ الطَّيِّعَةِ كَامِنٌ فَبَنُو الطَّيِّعَةِ نَقُصُهُمْ لَا يُجَحِّدُ
فَالْمَرْجُوُّ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى الْمَثَانُ أَنْ أَوْفَقَ لِلْسَّدَادِ، وَأَنْ أَكُونَ مِمَّنْ عُدَّتْ غَلَطَاتُهُ
وَسَقَطَاتُهُ لَا مِمَّنْ عُدَّتْ إصَابَاتُهُ.
وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ وَبَارِكْ عَلَى خَاتَمِ الْأَنَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَعَلَى آلِهِ
أَجْمَعِينَ.

إصدارات مركز نماء للبحوث والدراسات

العدد S	اسم المؤلف	اسم الكتاب
سلسلة: دراسات شرعية		
٨	د. الحسان شهيد	نظريّة التجديد الأصولي
١٢	سلطان بن عبد الرحمن العميري	إشكالية الإعذار بالجهل في البحث العقدي / الطبعة الثالثة
١٢	د. يوسف بن عبد الله حميتو	مبدأ اعتبار المال في البحث الفقهي
١٤	عبد الله بن مرزوق القرشي	إشكالية الحيل في البحث الفقهي
١٤	وائل بن سلطان الحارثي	علاقة علم أصول الفقه بعلم المنطق
٨	جميلة تلوت	مرتبّة العفو.. قراءة أصوليّة تحليليّة في ضوء موافقات الشاطبي
١١	د. عادل بن عبد القادر قوته	معالم منهج البحث الفقهي عند ابن دقيق العيد
١٢	د. الحسين الموس	تقييد المباح.. دراسة أصوليّة
١٢	د. فؤاد بن يحيى الهاشمي	نظريّة الإلزام.. إلزامات ابن حزم للفقهاء
٩	د. عبد الرحمن بن نويّع السلمي	المنهج النقدي عند المحدثين وعلاقته بالمناهج التاريخية
٤	د. عبد الله بن محمد القرني	الخلاف العقدي في باب القدر (ط٢)
١٥	منير بن رابع يوسف	التفسير المصلحي لنصوص القرآن بين مدرستي الأحناف والمالكية
١٤	أحمد ذيب	استثمار النص الشرعي بين الظاهريّة والمتقصدة.. دراسة في المنهج الأصولي في فقه النص
٢٢	أحمد مرعي حسن أحمد المعماري	فقه التنزيل.. دراسة أصوليّة تطبيقيّة
١١	عبد الرحمن حللي	رسالات الأنبياء: دين واحد وشرائع عدة (دراسة قرآنيّة)
١٢	رافع ليث سعود جاسر القيسي	نظرات في تقنين الفقه الإسلامي.. تاريخه - فقهه - ضوابطه
٤	أ.د. الشريف حاتم العوني	تكفير أهل الشهادتين.. موانعه ومناطقته.. دراسة تأصيليّة
١٥	عراك جبر شلال	إشكالية التأصيل في مقاصد الشريعة
١٠	د. جميل فريد أبو سارة	أثر العلم التجريبي في كشف نقد الحديث النبوي
٢١	د. عبد الرقيب صالح محسن الشامي	الحكم الشرعي بين النظرية والتطبيق.. دراسة أصوليّة على ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية
٩	رشيد بن الحسن يعقوبي	تحليل الخلاف الفقهي.. الفائدة البنكيّة في الاجتهاد الفقهي المعاصر نموذجاً
٢	هاني عبد الله الجبير	فقه الطب النبوي
٢٥	ياسر بن ماطر المطرفي	العقائدية وتفسير النص القرآني.. المناهج - الدوافع - الإشكاليات - المدونات (دراسة مقارنة)
٥	طالب بن عمر الكثيري	الإشكاليات الفقهية العشر أمام منتجات العمل الخيري والعمل المصرفي
٢٠	د. إسماعيل نقاز	مناهج التأويل في الفكر الأصولي.. دراسة تحليليّة ونقدية مقارنة لمناهج التأويليّة المعاصرة
٧	خالد ترغي	المناظرة الفقهية.. من منطق الجدل إلى منطق الحوار
٩	بلال شيبوب	مسالك التعليل عند الإمام أبي حامد الغزالي.. جمعاً ودراسة وتحليلاً
١٢	عبد الحميد مؤمن	آليات الاستدلال الكلامي العقليّة وتأسيسها القرآني عند الإمام الغزالي.. دراسة وصفية وتحليليّة
سلسلة: دراسات فكرية		
١٢	محمد علي فرح	صناعة الواقع.. الإعلام وضبط المجتمع
١١	عبد الله بن سعيد الشهري	ثلاث رسائل في الإلحاد والعلم والإيمان
١٠	خالد العبيوي	مشكلات الديمقراطية
٩	حسام الدين حامد	الإلحاد.. وثوقيّة التوهم وخواء العلم
١٢	د. مقبل بن علي الدعدي	أثر السياسة في اللغة.. العربية نموذجاً

العدد S	اسم المؤلف	اسم الكتاب
١١	هشام المكى	الاتصال الجماهيري وسؤال القيم.. دراسة في نظريات الاتصال الجماهيري المؤسسة
١٢	د. محمد همام	تداخل المعارف ونهاية التخصص في الفكر الإسلامي العربي.. دراسة في العلاقات بين العلوم
		سلسلة: دراسات الاختلاف والحوار والتعايش
٦	د. امحمد جبرون	تجربة الحوار الثقافي مع الغرب.. قراءة تقويمية ونموذج مقترح
١١	د. المبروك الشيباني المنصوري	صناعة الآخر.. المسلم في الفكر الغربي المعاصر
١١	د. محمد توفيق توفيق	التعددية الدينية والإثنية في مصر.. دراسة في طبيعة العلاقات والتفاعلات
١١	ماهر بن محمد القرشي	فلسفة الاجتماع في الشريعة الإسلامية.. دراسة تأصيلية
١٢	حمد عبد الله السيف	صناعة الحوار.. مقاربة تداولية جمالية لحوارات سيدنا إبراهيم عليه السلام في القرآن الكريم
٧	صدقة محمد محمود	إدارة التنوع والاختلاف.. تجربة جنوب أفريقيا في التعايش السلمي
		سلسلة: تكوين
٧	أ.د/ الشريف حاتم بن عارف العوني	تكوين ملكة التفسير.. خطوات عملية لتكوين عقل المفسر
٧	د. يوسف بن عبد الله حميتو	تكوين ملكة المقاصد
٨	سامي بن إبراهيم السويلم	مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي
٩	د. محمد بن سعد الدكان	الدفاع عن الأفكار.. تكوين ملكة الحجاج والتناظر الفكري ط٢
٤	أ.د/ الشريف حاتم بن عارف العوني	فهم كلام أهل العلم.. نحو ضوابط منهجية
٦	د. هيثم بن فهد الرومي	فقه تاريخ الفقه.. قراءة في كتب علم تاريخ الفقه والتشريع والمداخل الفقهيّة (ط٢)
١١	عبد الرحمن العضاوي	مدخل تأسيسي في الفكر المقاصدي
٦	البشير عصام	تكوين الملكة القويّة
٨	د. عبد الحليم مهورياش	فلسفة التاريخ.. نماذج تفسيرية للتاريخ الإنساني
٦	عبد الرزاق بلعقرو	مدخل مفهوميّة إلى مباحث فلسفية وفكرية.. الدين، رؤى العالم، الحقيقة، القيم، الفعل
٥	عبد الرحمن حللي	المدخل إلى منهجية البحث وفن الكتابة.. مع تطبيقات في العلوم الشرعية
		سلسلة: تجارب
٦	سلمان بونعمان	التجربة اليابانية.. دراسة في أسس النموذج النهضوي
٦	محمد زاهد جول	التجربة النهضوية التركية
٧	د. عبد الجليل أميم	التجربة النهضوية الألمانية
١٢	صدقة محمد محمود	التجربة النهضوية البرازيلية.. دراسة في النموذج التنموي ودلالاته
١١	د. خالد شيات	من التجزئة إلى الوحدة.. قراءة في التجارب الغربية والعربية
٨	ترجمة/ د. أبو بكر أحمد باقادر	حكاية التنمية.. حكايات حكمية من جنوب شرق آسيا عن التنمية المستدامة
١٠	أيمن يوسف / وائل أبو حسن	التجربة الهندية
١٤	عبد العلي حامي الدين	الإسلام وتكوين الدولة الحديثة.. دراسة للتجربة الدستورية المغربية
١٠	ريهام أحمد خضاجي	مؤسسات المجتمع المدني الغربية (رسل القيم).. قراءة في الأدوار المحلية والدولية
		سلسلة: ترجمات
٤	ترجمة: طارق عثمان	حاوي الثورة المصرية.. دراسة أنثروبولوجية لظاهرة توفيق عكاشة (والتر أرمبرست)
٧	ترجمة: عومريّة سلطاني	إسلام السوق (باتريك هايبي)
١٢	ترجمة: مروة يوسف/ أحمد العزبي	حركة كولن.. تحليل سوسيولوجي لحركة مدينة جذورها الإسلام المعتدل (هيلين روز ايبو)
١٢	شيريل بينارد وآخرون	بناء شبكات الاعتدال الإسلامي
٧	ترجمة: إبراهيم عوض/ أحمد العزبي	صعود الإسلام السياسي في تركيا (أنجيل راباسا و/ف/ ستيفن لارابي)
٦	ترجمة: إبراهيم عوض	الإسلام الديموقراطي المدني (الشركاء والموارد والاستراتيجيات) (شريل بينارد)

الاسم	اسم المؤلف	السعر S
دراسات في الفقه الإسلامي.. وائل حلاق ومجادلوه (وائل حلاق - ديفيد ستيفن باورز)	ترجمة: د. أبو بكر باقادر / تدقيق: طاهرة عامر	١٣
وصف تاريخي لتحرير نصين مهمين من الكتاب المقدس، التثليث والتجسد (اسحق نيوتن)	ترجمة: هيثم سمير، هبة حداد، أحمد شاكر	٦
الضياخان الإسلامي.. الإسلام وتشكيل سلطة الدولة (سيد فاني رضا نصر)	ترجمة: خالد بن مهدي	١٢
ما هي الشريعة؟ (وائل حلاق)	ترجمة: طاهرة عامر - طارق عثمان	٥
الإسلاميون والسياسة التركية.. دراسة في الهوية السياسية الإسلامية في تركيا (محمد يافوز)	ترجمة: فهد حسين	١٨
تنظيم الدولة الإسلامية، رؤية من الداخل (براين دودويل/ دانيال ميلتون/ دون راسل) E-BOOK	ترجمة: صلاح حيدوري/ مراجعة: خالد مهدي	----
سرقته الدول.. العودة إلى الذهب (د. أحمد كاميلا ميرا)	ترجمة: عثمان إبراهيم التويجري	١٠
سلسلة: تاريخ الفكر الفلسفي الغربي.. قراءة نقدية		
في دلالة الفلسفة وسؤال النشأة	د. الطيب بوعزة	١٠
الفلسفة اليونانية ما قبل السقراطية	د. الطيب بوعزة	١٣
فيثاغور والفيثاغورية.. بين سحر الرياضيات ولغز الوجود	د. الطيب بوعزة	١٣
هيراقليط.. فيلسوف اللوغوس	د. الطيب بوعزة	١١
كزنيوفان والفلسفة الإليانية.. قراءة في أطاريح كزنيوفان، برمنيد، زينون، ميليسوس	د. الطيب بوعزة	١٠
أقول الفيلسوف الأيوبي	د. الطيب بوعزة	١٥
سلسلة: مراجعات في الفكر العربي المعاصر		
إمكان النهوض الإسلامي	د. امحمد جبرون	٧
القراءات المعاصرة والفقه الإسلامي.. مقدمات في الخطاب والمنهج	عبد الولي بن عبد الواحد الشلفي	١٤
العلمانيون في تونس	د. محمد الرحموني	٨
النقد الذاتي في الفكر العربي	د. محمد الرحموني	٧
الحداثة الفكرية في التأليف الفلسفي العربي المعاصر	د. عبد الرحمن البعقوبي	١٢
النهضة اللغوية وخطاب التلخيص الفرنكفوني.. في نقد الاستعمار الجديد	سلمان بونعمان	١٠
مع الإصلاحية العربية في تمحلاتها.. مراجعات نقدية	د. امحمد جبرون	٧
قضايا المرأة في الخطاب النسوي المعاصر.. الحجاب أنموذجاً	ملاك إبراهيم الجهني	١٤
القومية العربية.. نظرات في الفكر والممارس	فيصل الأمين البقالي	٨
في مدارات الماركسية والماركسية العربية	رشيد مصطفى الراضي	٩
سلسلة: دراسات في الحالة الإسلامية		
اختلاف الإسلاميين	أحمد سالم	١٤
مراجعات الإسلاميين.. دراسة في تحولات النسق السياسي	لالا التليدي	١١
جدل الإسلاميين	د. عبد القدوس أنحاس	٩
الإسلاميون ومراكز البحث الأمريكية.. دراسة في أزمة النموذج المعرفي	لالا التليدي	١١
التكفير عند جماعات العنف المعاصرة.. نقد المقولات التأسيسية	إبراهيم بن صالح العايد	١٣
صورة الإسلاميين على الشاشة / الطبعة الثانية	أحمد سالم	١٢
الإسلاميون ومركز راند.. قراءة في مشاريع الاعتدال الأمريكي	لالا التليدي وعادل الموساوي	٥
النقد الذاتي عند الإسلاميين.. (١) التيارات القتالية	محمد توفيق	٦
داعش والجماعات القتالية.. دراسات عربية وغربية	مجموعة من الباحثين	٣١
الحركة الإصلاحية الثالثة.. أو ما بعد أزمة المشروع الفكري عند الحركة الإسلامية	لالا التليدي	٨
النقد الذاتي عند الإسلاميين.. (٢) الإسلام السياسي	محمد توفيق	٩
ما العمل السياسي في الثورة السورية E-BOOK	طارق العلي	---

السكر S	اسم المؤلف	اسم الكتاب
		سلسلة، قراءات في الخطاب الشرعي
٨	د. الحسان شهيد	الخطاب المقاصدي المعاصر.. مراجعة وتقويم
٥	د. إلهام عبد الله باجنيد	الأبعاد النفسية والاجتماعية في النظر الفقهي
٨	د. هيثم بن همد الرومي	إصلاح الفقيه.. فصول في الإصلاح الفقهي (ط٢)
٦	عبد الله بن رفود السفياني	حجاب الرؤية.. قراءة في المؤثرات الخفية على الخطاب الفقهي
٨	ماهر بن محمد القرشي	الإسلام الممكن
١٦	ياسر بن ماطر المطرفي	حركة التصحيح الفقهي.. حضرات تأويلية في تجربة ابن تيمية مع فتاوى الطلاق
٨	عبد الله بن مرزوق القرشي	النظر الفقهي في المعاملات المعاصرة
٥	د. خالد بن عبد الله المزيني	تجديد فقه السياسة الشرعية
٤	د. هاني بن عبد الله الجبير	الفقه الابتدائي.. نظرات في الفقه المستشرق للمستقبل
١٢	د. عبد الله بن رفود السفياني	الخطاب الوعظي.. مراجعة نقدية لأساليب الخطاب ومضامينه
٢٥	أحمد سالم - عمرو بسيوني	ما بعد السلفية.. قراءة نقدية في الخطاب السلفي المعاصر
١٦	عمرو بسيوني	الدرس العقدي المعاصر.. قراءة تحليلية ناقدة للدرس العقدي عند السلفية والأشعرية والشيعة
١٥	مجموعة مؤلفين / تحرير: أحمد الجابري	الدرس الحديثي المعاصر
		سلسلة، تساؤلات
١٠	هشام المكي وآخرون	سؤال التنمية في الوطن العربي.. مداخل عملية ورؤى نقدية
٨	هشام المكي وآخرون	سؤال القيم بصيغ متعددة.. نماذج في العلوم الاجتماعية والإعلام والتربية والأدب والثقافة
١٢	سلمان يونعمان وآخرون	أسئلة المنهج في العلوم الاجتماعية والإنسانية
		سلسلة، دراسات صناعة البحث العلمي
٥	خالد وليد محمود	مراكز البحث العلمي في الوطن العربي (الإطار المفاهيمي - الأدوار)
٦	د. عدنان عبد الرحمن أبو عامر	مراكز البحث العلمي في إسرائيل
٦	د. هشام القروي	مراكز البحث الأمريكية ودراسات الشرق الأوسط بعد ١١ سبتمبر
٧	د. أيمن طلال / د. وائل أبو حسن	مراكز الفكر والأبحاث والدراسات في الهند (دراسة تقييمية)
٤	علي حسن باكير	التعليم والبحث العلمي ومراكز التفكير الاستراتيجي في تركيا
		سلسلة، حوارات نداء
١٨	لجنة تقصي الحقائق (اتحاد علماء المسلمين)	التشيع في أفريقيا



مركز نماء للبحوث والدراسات
Nomos Center for Research and Studies
نماء وانتماء